د. نايف علي عبيد

السياسة الخارجية
لدولة الإمارات العربية المتحدة
بين النظرية والتطبيق



اهداءات ٢٠٠٤

ديوان ولي العهد
امارات

السياسة الخارجية
لدولة الإمارات العربية المتحدة
بين النظرية والتطبيق

طُبع بموافقة وزارة الاعلام في دولة الإمـــارات
العربية المتحدة، بتاريخ 6 سبتمبر 2003 تحـــت رقـــم
3924، المرجع 1/1001.

د. نايف علي عبيد

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية

بين النظرية والتطبيق

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1425 هـ — 2004 م

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت — الحمرا — شارع اميل اده — بناية سلام — ص.ب. 113/6311

تلفون 791123 (01) — تلفاكس 791124 (01) بيروت — لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

ISBN 9953-427-71 -2

إهـــــداء

إلى البلد الذي وُلِدَ فيه ثلاثة من أولادي الأربعة

وأحد أحفادي أيضاً، دولة الإمارات العربية المتحدة ،

أهدي هذا الكتاب بعضاً من وفاء.

نايف

المحتويـــــــــــات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	13
تقديم بقلم أ. إسماعيل صبري مقلد	15
الفصل الأول: التعريف النظري والمنهجي للسياسة الخارجية	19
أولاً : التعريف النظري والمنهجي للسياسة الخارجية	19
1 – مقدمة	21
2 – تعريف السياسة الخارجية	22
3 – صناعة السياسة الخارجية	24
4 – أهداف السياسة الخارجية	26
5 – أدوات السياسة الخارجية	28
6 – محددات السياسة الخارجية	32
7 – مناهج السياسة الخارجية	39
ثانياً : المنهج والوسيلة المتبعة في دراسة السياسة الخارجيـــــة لدولـــة الإمارات العربية المتحدة	49
الفصل الثاني: السياسة الخارجية لدولـــة الإمارات العربية المتحدة: المحددات الأساسية	59
مقدمة	61
أولاً: العوامل الداخلية في صياغة السياسة الخارجية لدولة الإمارات...	61
1 – العوامل الجغرافية	61
2 – العوامل التاريخية	64
3 – التركيبة الاجتماعية والاقتصادية	69
4 – القدرات الاقتصادية والعسكرية	79

5 – التقدم العلمي والتقني الصحي 85
6 – البنية السياسية لدولة الإمارات 90
7 – دور القيم والتصورات لدى صانع القرار 99
8 – دور الرأي العام والإعلام 104
ثانياً : مبادئ وأهداف السياسة الخارجية لدولة الإمـــارات العربيـــة المتحدة 106
ثالثاً : الأدوات والوسائل 108
الخلاصة 117
الفصل الثالث: وزارة الخارجية: هيكلها التنظيمي ودورها في صناعة القرار 119
1 – اختصاصات وزارة الخارجية 121
2 – الأجهزة التي تتكون منها وزارة الخارجية 123
3 – السلطات والاختصاصات 134
4 – دور وزارة الخارجية في صناعة القرار السياسي 140
5 – الخلاصة 144
الفصل الرابع: دولة الإمارات وعلاقاتها الاقليمية والدولية 145
1 – دولة الإمارات والدائرة الخليجية 147
2 – دولة الإمارات والدائرة العربية 159
3 – دولة الإمارات والدائرة الدولية 178
4 – الخلاصة 203
الفصل الخامس – الحرب العراقية – الإيرانية 205
أولاً– دولة الإمارات مع طرفي النزاع: إيران والعراق 207
ثانياً – خلفية الحرب العراقية الايرانية 223
ثالثاً – البيئة الدولية 227
رابعاً – البيئة الاقليمية 232
خامساً – موقف دولة الامارات من الحرب 240
سادساً – الخلاصة 255

الفصل السادس: الغزو العراقي للكويت وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منه 259
مقدمة 261
1 – جذور الأزمة العراقية – الكويتية – (لمحة مختصرة) 261
2 – البيئة الدولية والاقليمية 1988 – 1990 – (لمحة مختصرة) 262
3 – أزمة الخليج ودوافعها 268
4 – تطورات الأزمة 274
5 – ردود الفعل العربية والدولية على الغزو 277
6 – موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الغزو 286
7– الخلاصة 299
الفصل السابع: أحداث 11 سبتمبر 2001 وموقف دولة الامارات العربية المتحدة منها 301
1 – الوضع الدولي بعد 11 سبتمبر 303
2 – العالم العربي وأحداث 11 سبتمبر 316
3 – أحداث 11 سبتمبر والخليج 318
4 – موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من أحداث 11 سبتمبر ... 325
5 – الخلاصة 336
الخاتمة 337
الملاحق 341
المراجع العربية 363
المراجع الأجنبية 371

قائمة بالجداول وملاحق فصول الدراسة

الفصل الأول

1 – نموذج بريتشر 41
2 – نموذج سنايدر 44
3 – نموذج صناعة القرار في دولة الإمارات.......................... 53

الفصل الثاني

1 – تطور توزيع السكان حسب الجنسية 1968 – 2000 75

2 – التوزيع السكاني على الإمارات بين 1998 – 2001 76

3 – تقديرات السكان حسب فئات السن والجنس خلال عام 2001... 77

4 – القوة العاملة حسب الجنسية وقطاع العمل خلال الفترة 1992 – 1995 78

5 – احتياطات النفط واحتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي دولة الإمارات العربية المتحدة 1989 – 1999 80

6 – إنتاج النفط الخام 1990، 1995 حتى 1999 81

7 – عوائد الصادرات النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة (1990، 1995، 2000) 81

8 – إجمالي الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998 83

9 – السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس تعداد ديسمبر 1975 و1995 88

10 – الحالة المعلوماتية في دولة الإمارات العربية المتحدة 89

11 – الدولة ونظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة 98

12 – السلطات السياسية والنظام القانوني 98

13 – اهتمامات الشيخ زايد بالقضايا المحلية والخليجية والعربية والدولية 104

14 – إجمالي المبالغ التي تمثل نشاطات صندوق أبوظبي للتنمية 113

15 – قروض ومنح صندوق أبوظبي للتنمية حسب التوزيع الجغرافي... 114

نماذج الفصل الثاني

1 – الهيكل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة 95

نماذج الفصل الثالث

1 – الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية................................ 139

2 – دور وزارة الخارجية في عملية صناعة القرار 143

جداول الفصل الرابع

1 – قيمة صادرات دولة الإمارات غير النفطية مصنفة حسب مجموعات الدول 1996 – 2000 174

2 – قيمة إعادة التصدير مصنفة حسب مجموعات الدول 1996 – 2000 175

3 – قيمة واردات دولة الإمارات مصنفة حسب مجموعات الدول 1996 – 2000 176

4 – قيمة التجارة غير النفطية بين الإمارات والولايات المتحدة 185

5 – الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير (دولة الإمارات – باكستان) 189

6 – حجم التبادل التجاري بين الإمارات وروسيا 201

الفصل الخامس

1 – مقارنة واردات دولة الإمارات في كل من العراق وإيران 1978 – 1982 217

2 – إعداد السفن والناقلات التي تعرضت للهجوم خلال الفترة 1981/5/21 ولغاية 1988/8/4 236

3 – ردود فعل دولة الإمارات تجاه الحرب العراقية الإيرانية من خلال كلمات وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980 – 1988 254

ملاحق الكتاب

1 – مقياس التكرار في جريدة الإتحاد 342

2 – مقياس التكرر في جريدة البيان 343

3 – مقياس التكرار في جريدة الخليج 344

4 – التجارة الخارجية مصنفة حسب الدول عام 2000 345

5 – قيمة الواردات مصنفة حسب مجموعات الدول خلال الأعوام 1995 – 1999 346

6 – صادرات النفط الخام حسب المنطقة المستوردة خلال الأعـــوام 1993 – 1999 347
7 – اتفاقية تعاون اقتصادي بين دولة الإمارات وحكومة جمهوريـــة أرمينيا 348
8 – اتفاقية ثقافية (إعلامية وتربوية وفنية) مع دول أجنبية 349
9 – مشتريات السلاح حسب المصدر 87 – 1999 350
10 – مقارنة في القوى الإقليمية لعام 2000 351
11 – مقارنة بين قدرات وإمكانات القوى الرئيسية في العالم 352
12-السلكان الدبلوماسي والقنصلي المعتمدان لدى دولة الإمارات... 353
13 – المكاتب والمنظمات 358
14 – السلكان الدبلوماسي والقنصلي لدولة الإمارات المعتمـــدان في الخارج 359

شكر وتقدير

يشرفني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الجهات الرسمية، وغير الرسمية بدولة الإمارات العربية المتحدة التي سهلت لي مهمة إنجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بوافر الشكر والامتنان إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري مقلد الذي شرفني للمرة الثانية بتقديم كتاب لي، والذي تفضّل بمراجعته وإبداء ملاحظاته القيمة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الصديقين الدكتور يوسف الحسن والدكتور جاسم عبد الغني لملاحظاتهما المفيدة، وإلى زملائي في العمل.

وشكري الخاص إلى الصديق الدكتور عدنان السيد حسين، الذي قام بمراجعة هذه الدراسة، وأشار علي طباعتها، ونشرها من قبل المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ــ بيروت ــ لما تتمتع به هذه المؤسسة من سمعة ومهنية. فله وللعاملين فيها كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الصديق الأستاذ قاسم وهب الذي تفضل بالتدقيق اللغوي لهذه الدراسة، وإلى الفنان أدهم فيصل عبيد لتصميمه الغلاف الخارجي للكتاب، وإلى كل من ساهم بملاحظة، أو تعليق، أو رأي، أو إجابة عن سؤال يتعلق بهذا الكتاب، أو قام بطباعة نصوصه. لهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.

وأتوجه بالحب والوفاء إلى زوجتي العزيزة، وإلى أولادي الأعزاء الذين أخذت من وقتهم وراحتهم أثناء إعداد هذه الدراسة، والذين ساعدوني أيضاً بطباعة بعض النماذج والجداول التي تم استخدامها في هذه الدراسة.

كما أودُّ أن أؤكد أن كل ما ورد في هذا الكتاب يُمثل وجهة نظري البحثية، والله من وراء القصد ،..

نايف علي عبيد

أبوظبي 2003/10/21

تقـــديـــم

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أقوم هنا بتقديم كتاب "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق" الذي قام بتأليفـــه البـــاحث السياسي المتخصص في السياسات الخليجية والعربية الدكتور نايف علي عبيد الذي أتحفنا من قبل بمرجعه القيم عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعـــاون إلى التكامل، والذي كان لي أيضاً شرف تقديمه.

وموضوع هذا الكتاب من الموضوعات التي لا تخفى أهميتها، فهو يتنـــاول بالتحليل المتعمق والموضوعي السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة الـتي تعد طرفاً فاعلاً ومؤثراً، وقطباً سياسياً واقتصادياً بارزاً على الســاحتين الخليجيـــة والعربية والتي لها من الإسهامات البناءة والأدوار المتميزة على مختلـــف الأصعـــدة الإقليمية والعالمية ما يجعل لمثل هذه الدراسة المتخصصة والشاملة عـــن سياســـتها الخارجية أهمية كبرى بالنسبة للمعنيين بها من دارسين وباحثين في كل مكان .

وإذا كانت هناك بعض الدراسات والكتابات التي ســبقت صــدور هـــذا الكتاب وخطتها أقلام باحثين متخصصين آخرين عن بعض أبعاد السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن أياً منها – على ما قد يكون لها من قيمـــة علمية لا تنكر – لا تداني هذه الدراسة في شمول محاورها، واتساع آفاقها، وغـزارة مادتها العلمية، فضلاً عما اتسمت به من اتساق العرض ووضوح الفكر وعمـــق التناول.

يبدأ الكتاب بتقديم إطار نظري تمهيدي للسياسة الخارجية يتضمن تعريفـــاً بطبيعتها وأهدافها، وأدواتها، ومحدداتها، والمناهج المستخدمة في دراستها، ومن هـذا التقديم النظري، ينطلق المؤلف إلى تحليل مجموعة المحددات الرئيسية الـتي تؤثـــر في تشكيل المضمون الأساسي لسياسة دولة الإمارات الخارجية.

وضمن هذا السياق المترابط من العرض والتحليل، يقوم المؤلف برسم صورة شاملة للجهاز الرئيسي المنوط به رسم تلك السياسة الخارجية وبلورة أهدافها وتحديد مرتكزاتها والذي يقع عليه أيضاً عبء إدارتها تمكيناً لها من بلوغ غاياتها المنشودة ونعني بذلك وزارة الخارجية بدولة الإمارات .

ويتبع ذلك الفصل الذي يفرده المؤلف لتحليل العلاقات الإقليمية والدولية لدولة الإمارات وقد تطرق العرض إلى العديد من القضايا الرئيسية الهامة التي كان لدولة الإمارات دور فاعل فيها، وقد جاء العرض منسقاً ومعبراً عما أراد المؤلف توضيحه والتأكيد عليه.

كذلك لما كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أثرت جذرياً في أوضاع المنطقة الخليجية استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً، الخ .... فإن الصورة لم تكن لتكتمل دون عرض المؤثرات التي أحاطت بنشوب هذه الحرب الإقليمية الطويلة، والتعمق في بحث ما أسفرت عنه من تداعيات أو أفرزته من تحديات أمنية خطيرة، والانتهاء من ذلك إلى تحليل موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من طرفيها الرئيسيين .

ثم تتضح مهارة المؤلف في التحليل مرة أخرى من خلال عرضه المستفيض لموقف دولة الإمارات من الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990، وهو الحدث الذي تجاوزت أصداؤه منطقة الحدث نفسها، لتهز العالم بقوة، خاصة أن الحرب جاءت في مرحلة كانت تشهد وقتها تحولاً هائلاً باتجاه بزوغ النظام العالمي الجديد، وبعد أن كانت الشيوعية قد انهارت في دول أوروبا الشرقية، وانفرط عقد حلف وارسو، وأخذ نجم الاتحاد السوفيتي في الأفول كقوة عظمى عملاقة على الساحة الدولية.

بعدها يجيء الفصل الأخير من الكتاب ليتحدث عن أحداث 11 سبتمبر 2001، وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها، وبإمكاني القول أنه بالرغم من الحساسية المتناهية لتلك الأحداث المروعة، وما رافقها من تفسيرات دولية متضاربة لحقيقة الدوافع التي حركتها، والقوى التي آزرتها، والأهداف النهائية التي سعت إليها، فإن المؤلف نجح في احتياز هذا المنزلق الخطير، عندما قدم لنا صورة دقيقة ومعبرة عن الوضع الدولي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، وكذلك عما أصاب العالم

العربي من تداعيات وما عبرت دولة الإمارات عنه من مواقف حاسمة إزاءه وذلك بما نفذته من سياسات أو اتخذته من قرارات. وبعد، فإن هذا الكتاب بفصوله السبعة وبخاتمته وملاحقه وثبت مراجعه من عربية أو أجنبية، وبما اتسم به أسلوب مؤلفه في العرض والتحليل من رصانة وعمق وموضوعية يقدم نموذجاً بحثياً طيباً للغاية لما يجب أن تكون عليه دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يجعلنا نشكر المؤلف على ما بذله فيه من جهد وتكبده من عناء .

هذا وبالله التوفيق ،،،

أ/د- إسماعيل صبري مقلد
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة أسيوط
جمهورية مصر العربية

الفصل الأول

التعريف النظري والمنهجي للسياسة الخارجية

ما مفهوم السياسة الخارجية، ما الهياكل التي تصنعها؟ وما أهدافها وأدواتها وكيف تصنع ؟ وكيف يتم اتخاذ القرار وما هي محدداته؟ بالإضافة إلى ذلك ما أهم النظريات والمناهج التي عالجت موضوع السياسة الخارجية؟ ما المنهج الذي سوف نتبعه في دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟ في محاولة الإجابة على مثل هذه التساؤلات، يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً – مقدمة.

ثانياً – تعريف السياسة الخارجية.

ثالثاً – صناعة السياسة الخارجية.

رابعاً – أهداف السياسة الخارجية.

خامساً – أدوات السياسة الخارجية.

سادساً – محددات السياسة الخارجية:

1 – العوامل الطبيعية الدائمة نسبياً: الحيز الجغرافي (الموقع والمساحة، التضاريس، المناخ)، الموارد الطبيعية.

2 – العوامل المادية.

3 – العوامل البشرية والحضارية ....

4 – النظام السياسي.

5 – البيئة النفسية لصانع القرار.

6 – النظام أو النسق الدولي.

سابعاً – مناهج السياسة الخارجية.

أ- منهج النظم.

ب- منهج صنع القرار.

ج- منهج دراسة الحالة.

ثامناً – المنهج والوسيلة المتبعة في دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التعريف النظري والمنهجي للسياسة الخارجية

أولاً : مقدمة

تستقطب دراسة السياسة الخارجية اهتمام السياسيين والباحثين والأكاديميين على حد سواء. فإن تتابع الأحداث وتطورها يؤكد الحاجة إلى مزيد من الفهم الواعي المخطط للإجابة عن التساؤل: لماذا تتصرف دولة ما بأسلوب ومنهج معينين إزاء أحداث معينة؟

فمن الصعب تفسير الأسباب والعوامل التي تكمن وراء صدور قرار سياسي في المجال الخارجي، ويعزى ذلك إلى تشابك وتداخل العوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية والتي ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار.

فقد برز مفهوم السياسة الخارجية في بداية القرن العشرين. حيث يعبر المفهوم عن "تمييز يتعلق بالوضوح الذي يرتسم على كل خرائط العالم السياسية: أي ما يفصل الداخلي عن الخارجي. السياسة الخارجية إذن، هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارجي، أي الذي يعالج، بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح في ما وراء الحدود"[1].

وتطور المفهوم مع تطور العلاقات بين الدول، لكنه أخذ أبعاداً جديدة في نهاية القرن العشرين نتيجة لتقارب الدول وزيادة ارتباط بعضها ببعض حيث بلغت مستويات غير مسبوقة في التاريخ: إذ تبدو دول العالم اليوم ومع بداية القرن الجديد أكثر قرباً والتصاقاً وانفتاحاً وتأثراً بسياسات وقرارات ومواقف بعضها تجاه بعض

---

(1) مارسيل مرل. ترجمة خضر خضر. السياسة الخارجية (بيروت: جروس برس، د.ت)، ص 3، وانظر: ص 31–45، حول العوامل التي أدت إلى التطور في مفهوم السياسة الخارجية. وانظر: محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية. ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص تمهيد.

من أي وقت من الأوقات. فقد تراجعت فكرة السيادة المطلقة التي كانت تتمتع بها الدول في السابق والتي كانت تسمح لها بتقرير شؤونها بحرية واستقلالية مطلقة من خلال مؤسساتها، فلم تعد الدول تمتلك مثل هذا الحق المطلق في إدارة أمورها الداخلية، وحتماً لم تعد تمتلك هذا الحق لتدبير شؤونها الخارجية التي أصبحت أكثر تعقيداً وتداخلاً في ظل عصر العولمة[*]، حيث تداخل المجال الداخلي بالمجال الخارجي بصورة كبيرة مما أدى إلى تآكل السيادة الوطنية، مع تحفظنا على ذلك، حيث إن تآكل السيادة الوطنية يتفاوت بين الدول القوية والدول الضعيفة، فهو أكثر في الثانية، ومع ذلك تحاول الدولة صد أكبر قدر من التأثيرات والاختراقات الخارجية غير المرغوب فيها والتي تهدد سيادتها وتضر بمكانتها الدولية التي اكتسبتها. وفي المسائل الكبيرة تحاول الدول الرشيدة في سلوكها الخارجي أن توازن بين قدراتها وإمكاناتها وبين مصالحها ورغباتها وتقديرها للبيئة الداخلية والتوازنات الدولية. أي تأثير البيئتين الداخلية والخارجية في السلوك الخارجي للدولة[2].

ثانياً : تعريف السياسة الخارجية

إن المتأمل في تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة يجد صعوبة في الحديث عن تعريف توفيقي موحد لظاهرة السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقيد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها وتغيير توجهاتها تبعاً للظروف المتاحة، بغية تحقيق الأهداف المرسومة. ومن هذه الأمثلة على سبيل المثال، التعريف الذي يقدمه الدكتور حامد ربيع إذ يُعرّف السياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية أي

[*] يرجع مارسيل مرل أسباب التطور في المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية إلى 1- تغيّر العقليات. 2- أثر التقدم العلمي. 3- التحولات الاقتصادية. 4 - تحولات النظام الدولي (انظر : مارسيل مرل، السياسة الخارجية، ص 31- 45).

[2] المرجع نفسه ص 7-12. وانظر: عبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (دراسات، العدد 65، 2001). ص 13-18.

إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندمج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية[3].

ويرى الدكتور محمد السيد سليم في هذا التعريف تعميماً لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات. فليس كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية. فيما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية. أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج والأدوار والأهداف والسياسات بالإضافة إلى الأنشطة. ومن ثم فإن المرادفة بين "السياسة الخارجية" "والنشاط الخارجي" ينتهي بنا إلى النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك "الباب الواسع" الذي يفتقر إلى حدود منهجية[4].

كما يعرف بعض علماء السياسة مثل الدكتور ناصيف يوسف حتي السياسة الخارجية بأنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة". كما تُعرّف السياسة الخارجية أيضاً بأنها امتداد للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي. وتستخدم الدولة في سبيل الوصول إلى ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية[5].

وقد يكون التعريف الأشمل للسياسة الخارجية هو تعريف موسوعة السياسة (تأليف عبد الوهاب الكيالي) بأنها "تنظيم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية. وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية... وهناك عوامل

---

(3) حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية. (القاهرة: مكتب القاهرة الحديث د.ت). ص 7.

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 7-12.

(5) الدكتور ناصيف حتي، النظريات في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 157 وما بعدها.

رئيسية تؤثر في تحديد خطوط السياسة الخارجية: كطبيعة نظام الدولة والوضع الداخلي عموماً وموقعها الجغرافي. والقوة العسكرية، والموارد الطبيعية وعدد السكان، والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري ..."[6].

وقد يعكس تعدد التعريفات تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها. فالسياسة الخارجية كما يرى الدكتور محمد السيد سليم "لا يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة. والسياسات الخارجية للدولة الواحدة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل الخارجي. فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها[7].

ثالثاً : صناعة السياسة الخارجية

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية. يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية. أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف.

فمن هي المؤسسات المسؤولة عن صياغة السياسة الخارجية؟

---

[6] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة. ط 3، ج 3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 386-387.

[7] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 7-12.

المؤسسات الرسمية:

1–السلطة التنفيذية:

سواءُ أكانت الحكومة دمقراطية أم تسلطية، اتحادية أم موحدة فإن السلطة التنفيذية باحتوائها لأهم صانعي القرار كالرئيس أو رئيس الوزراء تلعب دوراً بارزاً في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها لما يتوافر لديها من قنوات اتصال ممتازة، فالممثلون السياسيون والعسكريون والاقتصاديون للدولة في الخارج يقدمون تقارير مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية .

وتجدر الملاحظة أن السلطة التنفيذية تختلف من نظام سياسي إلى آخر، ففي حين تتركز هذه السلطة في بعض الدول في يد رئيس الدولة، فإنها تناط في بعضها الآخر برئيس الحكومة، أما في الدول الاتحادية فيكون المجلس الأعلى للاتحاد هو صاحب القرار فيما يختص بالسياسة الخارجية. وتتبع السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات وفي مقدمتها الأجهزة الرئيسية في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع.

أ– **وزارة الخارجية:** تقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها وبالإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ويعتبر السلك الدبلوماسي أداة للحكومة لا يصنع السياسة بل ينفذها.

(أنظر مهام وزارة الخارجية في الفصل الثالث)

ب– **الجهاز البيروقراطي:** هذا الجهاز عبارة عن مجموعة الأفراد المعينين بصفة رسمية دائمة للقيام بالمهام الرسمية في مجال السياسة الخارجية .

ج– **المؤسسة العسكرية:** تلعب دوراً هاماً في عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة عندما تحتل قضايا الأمن الوطني مركز الصدارة، ويتوقف دور هذه المؤسسة في عملية صنع السياسة الخارجية على نوعية الحكم.

2- السلطة التشريعية:

تبرز مشاركتها في الشؤون الداخلية أكثر من مشاركتها في الشؤون الخارجية حيث يعود ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية والسلطة التنفيذية دور أقوى في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها. كذلك يختلف الأمر بين النظم السياسية السلطوية والنظم السياسية الديمقراطية.

3- السلطة القضائية:

تلعب دوراً غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، ويتمثل هذا الدور غير المباشر في سلطة القضاء في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور.

4 - المؤسسة الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من الأدوات الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية، سواء كان ذلك من خلال المؤسسات الاقتصادية الرسمية أم المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية .

المؤسسات غير الرسمية :

نتيجة للتطور الشامل الذي عرفه العصر الحديث، أصبح للجماعات غير الرسمية تأثير جزئي في صنع السياسة الخارجية، وأهم هذه الجماعات هي الأحزاب وجماعات المصالح[8].

رابعاً : أهداف السياسة الخارجية

لدراسة المبادئ والأهداف الأساسية للسياسة الخارجية، يجري التمييز بين مستويات أهداف السياسة الخارجية من حيث الأهمية الجوهرية، ومن حيث طبيعة

---

[8] المرجع نفسه، ص 7-12. وانظر: عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 19-48.

الهدف ذاته، فهل يتسم بصفة الدوام؟ أم أنه مؤقت ومرهون بمصلحة معينة أو ظرف تاريخي محدد أو منطقة ما؟.

فأهداف السياسة الخارجية تنقسم إلى :-

1- **أهداف دائمة**، وهي التي لا تتغير، على الأقل من حيث المعيار النسبي إذا ما قيست بغيرها. ومن أهم الأهداف الدائمة: المحافظة على الأمن القومي للدولة، وبهذا الهدف يتشكل سلوك الدولة في مواجهة العالم الخارجي. فالأمن القومي في جوهره، يعني المحافظة على كيان الدولة ونظامها السياسي، وتراثها الحضاري، وطابعها القومي، ونمطها الحياتي في إطار القيم والمفاهيم والعقيدة التي يؤمن شعبها بها. وتعريض أي من هذه المقولات إلى التهديد أو الخطر من جانب أي طرف يعتبر مساساً بسيادة الدولة وأمنها القومي، وتسخِّر الدولة كافة إمكاناتها المادية والمعنوية للمحافظة عليه وتستخدم كل الوسائل في سبيل ذلك.

ثم يلي ذلك، المحافظة على مصالح الدولة القومية على اختلاف أنواعها، والمصالح هنا تأتي في المرتبة الثانية بعد الهدف القومي، وهي تختلف عنه لأنها أقل منه ديمومة وقابلة للتغيير من مرحلة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى[9].

2- **أهداف متغيرة**، وهي التي ترتبط ببعض المواقف والقضايا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفور انتهاء موضعها تنتهي بدورها، ويمكن أن نطلق عليها صفة "الأهداف التكتيكية" أو "المرحلية".

لقد حاول البعض وعلى رأسهم ريتشارد سنايدر التمييز بين المواقف التي تمسها قرارات السياسة الخارجية فقسموها على النحو التالي :-

أ- المواقف ذات الهيكل المحدد، والمواقف الهلامية أو المواقف السائلة، التي تفتقر إلى خاصية التحديد والتي تتميز بالغموض وعدم الاستقرار بحيث يصبح من الصعب على واضع القرارات أن يستخلص دلالات محددة لها.

---

[9] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية . ط 5 (الكويت : ذات السلاسل للنشر، 1987)، ص 131-142.

وانظر اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع (محرران)، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994) ص 806-807 .

ب- **المواقف الضاغطة، والمواقف غير الضاغطة**، ويقصد بذلك ما يفرضه الموقف على واضع القرارات من ضغط في اتجاه الأخذ بنمط سلوكي معين، وقد يكون هذا الضغط نابعا إما من داخل الوحدة التي يتخذ فيها القرار أو من البيئة الخارجية.

ج- **المواقف الحساسة أو الحرجة والمواقف غير الحرجة**، وينصب معيار التمييز أساسا على مدى ارتباط الموقف بالأهداف الرئيسية التي يركز عليها واضعو القرارات، فهناك مواقف تمس هذه الأهداف وتمثل تهديدا لها، بينما هناك مواقف أخرى ليست لها مثل هذه الأهمية.

د- **المواقف الانفعالية والمواقف غير الانفعالية**، ومن العوامل التي تضفي على الموقف جوه الانفعالي، ارتفاع درجة العداء والتهديد والتوتر والاستفزاز ... الخ، بينما تخف حدة هذه المؤثرات الانفعالية في مواقف أخرى.

هـ- **مواقف السياسة الخارجية من حيث البعد الزمني**، فهناك مواقف تتسم بخاصية الاستمرار بينما هناك مواقف عارضة ليست لها امتدادات تاريخية أو زمنية سابقة.

و- **المواقف التي يغلب عليها تأثير العوامل الموضوعية**، التي يتعذر ترويضها والتحكم فيها، والمواقف التي تخلو من ضغط العوامل الموضوعية.

ويمكن القول إن الذي يحدد اتجاهات واضعي القرارات من هذه المواقف هو طبيعة الأهداف التي يتوخونها من وراء هذه القرارات وارتباطها بدوافع معينة[10].

خامسا : أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة التي من دونها يصبح من العسير تحقيق تلك الأهداف ما لم يوكل تحقيقها لفاعل دولي آخر. وحتى في تلك الحالة فإن

---

(10) المرجع نفسه . ص 806-807.

وكون تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف. والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا تنبع من ضرورتها لتحقيق الأهداف فقط، ولكن من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحددا لمعالمها أيضا. ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغري باستعمالها لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية. فحين تتاح للدولة مثلا القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر من الدول التي لا تكون فيها تلك القوة متاحة. كذلك فإن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، ومن ذلك أن تتسم السياسة الخارجية بطابع "عسكري" نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية. وربما تمثل السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مثالا جيدا على ذلك.

إن أدوات السياسة الخارجية بصفة عامة تتضمن تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، فإن المهارات البشرية تتضمن المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها.

ويقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة :

1- الأدوات الدبلوماسية

وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج، وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، مثل شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي .

2- الأدوات الاقتصادية

وتشمل الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى. وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع

واستهلاك البضائع والخدمات، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

3- الأدوات العسكرية

وهي مجموعة القدرات المتعلقة باستعمال العنف المسلح والمنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، أو التهديد باستعماله، وتشمل هذه الأدوات، إنشاء قوات مسلحة مدربة، وتوزيعها بوسائط النقل البري، أو البحري، أو الجوي .

ثم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والغزو المسلح، والمساعدة العسكرية، وتطوير الأسلحة، وتطوير حجم القدرات الحربية، وتقديم المشورة في المجال العسكري وعقد التحالفات العسكرية.

4- الأدوات السياسية الداخلية

وتتضمن تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية. ذلك أن مثل هذا التأييد يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى. ومن ثم فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته، وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.

5- الأدوات الاستخبارية

ويقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات الوحدات الدولية الأخرى وخططها ونواياها وسلوكياتها. وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما

تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها.

6- الأدوات الرمزية

تندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين. وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والأيديولوجية والثقافية. وتتضمن الأدوات الدعائية تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى. فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين كمحاولة إقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد المطالب الفلسطينية في الصراع العربي – الإسرائيلي. أما الأدوات الأيديولوجية فإنها تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل. ومن ذلك الترويج لمفاهيم المجتمع الشيوعي، أو مفاهيم "النمط الأمريكي للحياة" وغيرها. وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والأيديولوجية في أنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية في الخارج.

7- الأدوات العلمية والتكنولوجية

وتشمل الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة. وتتمثل تلك الأدوات بالتبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية، وتوظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، إضافة إلى استكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين.

8- الموارد الطبيعية

يقصد بها جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها. مثل: موارد الأراضي الزراعية، والغابات، وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن ونفط وما ينبت عليها من أشجار. وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. ومن أمثلة هذه

الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنة 1973، وعرض الرئيس السادات بتحويل بعض مياه النيل إلى إسرائيل سنة 1980[11]، واستخدام تركيا لمنابع نهري دجلة والفرات كورقة ضغط في سياستها الخارجية تجاه سوريا والعراق.

سادسا : محددات السياسة الخارجية

1- العوامل الطبيعية الدائمة نسبيا، وتضم

أ- الحيز الجغرافي :

أ- الموقع والمساحة. ب - التضاريس. ج - المناخ

ب- الموارد الطبيعية :

أ- المعادن. ب- الطاقة. ج- الإنتاج الغذائي

يتجه أغلب الكتاب الذين تناولوا علاقة الإنسان بالبيئة إلى اعتبار البيئة متغيرا يحتم أو على الأقل يكيف السلوك السياسي.

ويرى هؤلاء المنظرون أن التوزيع غير العادل للثروة أو المصادر والاختلافات البيئية والمناخية تؤثر في قوة الدولة؛ إذ إن حجم الدولة من حيث المساحة يؤثر في كمية الموارد الطبيعية المتاحة، كما أن المناخ يؤثر على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لاستغلال هذه الموارد الطبيعية، إضافة إلى أن التباين في هذه العوامل كثيرا ما يؤدي إلى التأثير في بناء النظام السياسي وقدرة هذا النظام على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها[12].

على الرغم من ذلك فإن دخول التكنولوجيا مكن الإنسان من أن يحد من أثر هذا المتغير كما أشار إلى ذلك المؤرخ الأمريكي الفرد ماهان (1840 - 1914) والجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر؛ حيث رأى ماهان أن القوة البحرية هي

---

[11] عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص 19-48، وانظر محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 92-95.

[12] اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 806-807 .

المفتاح لسيطرة الإنسان على البيئة، في حين رأى ماكيندر أن وسائل النقل البرية إضافة الى القوة الجوية واكتشاف الفضاء الخارجي هي المفتاح في السيطرة على البيئة[13]. ويرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في عوامل رئيسية ثلاثة هي:

أ- حجم الرقعة الجغرافية. ب- التضاريس أو الطبيعة الطبوغرافية للأرض. ج- الموقع الجغرافي[14].

لا شك أن الموارد التي تملكها الدولة تؤثر في ثروتها وتعزز قدرتها على ممارسة سياسة خارجية مستقلة. إلا أنه ليس في عالمنا اليوم دولة واحدة تملك اكتفاءا ذاتيا لممارسة سياسة مستقلة. وقد يكون كارل دوتش في كتابه "تحليل العلاقات الدولية" خير من طرق هذه الناحية.

2- العوامل المادية المتغيرة:

وتضم أ- المؤسسات المادية والاقتصادية. ب- المؤسسات العسكرية. ج- العوامل العلمية والتقنية.

أ- المؤسسات المادية والاقتصادية: إن أية سياسة خارجية لا تعتمد على بنيان اقتصادي سليم وقادر لا بد أن تفشل في تحقيق الأهداف القومية للدولة، فالدولة التي تتمكن من التغلب على مظاهر التخلف الاقتصادي تكون قادرة على التخلص من آثار تبعية اقتصادية تفقد القرار السياسي استقلاليته. وهذا يتوقف على بنية اقتصادية متينة.

لذا فالدول التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وبقاعدة ضخمة نسبيا من المواد الطبيعية أو من الطاقات والقدرات الإنتاجية، تكون أقدر على مساندة أهداف استراتيجيتها الخارجية، وبالتالي تكون منفتحة على دائرة أوسع من الخيارات والبدائل، وذلك بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة في مواردها وطاقاتها مما يجعل الأخيرة

---

[13] عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص 24-25.

[14] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 608-807.

أكثر تخوفا من مضاعفات مواقفها الخارجية عليها، وهو ما يقلص بدوره من اختيارالها ويجعلها مضطرة إلى تبني قرارات قد لا تكون ملائمة تماما لمصالحها[15].

ب- **المؤسسات العسكرية** : تعد القوة العسكرية عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية، وهي من المرتكزات المتغيرة، وذلك بسبب تبدل أدوات الحرب والخطط الاستراتيجية، وعادة ما تترافق هذه القوة العسكرية مع قوة معنوية قوامها العوامل النفسية والإعلامية أو ما يسمى بالحرب الباردة، وهي كذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالمرتكزات الأخرى كالمساحة والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، والسكان، والعوامل التكنولوجية التي أدت الى تحولات أساسية في مفهوم القوة. فالتكنولوجيا في الوقت المعاصر قد أعطت فرصا ذهبية لأولئك القادة العسكريين الذين برهنوا على أهم قادرون على تبني الجديد في التكنولوجيا واستخدام مخترعالها لتنمية القدرات العسكرية لدولهم وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية.

من ناحية أخرى فإن الدولة التي تعتمد على الخارج في استيراد المعدات العسكرية تعاني ضعفا نسبيا في قدرالها الوطنية، إذا قورنت بالدولة التي تصنع الأسلحة بنفسها والتي تمارس ضغوطا سياسية ودبلوماسية على الدول الأخرى.

إن القوة العسكرية ترتبط بأهداف الدولة وسياسالها، وهذه القوة قد تكون دفاعية أو هجومية.

ج- **العوامل العلمية والتقنية**: في النصف الثاني من القرن العشرين تطورت التقنية بشكل مذهل أدى الى تغييرات جذرية في مجال العلاقات الدولية، حيث قلبت الثورة التكنولوجية والالكترونية في العصر الحديث جميع المفاهيم الاستراتيجية والكلاسيكية وغيرت الكثير من موازين القوى التي كانت قائمة في عصر ما قبل الثورة التكنولوجية[16].

---

[15] المرجع السابق، ص 192.

[16] انظر عبد الرحمن يوسف بن حارب مرجع سابق ص 19-48، وانظر محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 170.

3- العوامل البشرية والحضارية - الثقافية والنفسية - الاجتماعية

وتضم أ- النظام السياسي. ب- السكان. ج - الموروث التاريخي - الحضاري وما يتبعه من عوامل نفسية واجتماعية (التجانس واللا تجانس - مذاهب - عرقيات الخ). د- العامل العقائدي الأيديولوجي. هـ - الرأي العام. و- الإعلام. ز- النسق أو النظام الدولي.

وعلى الرغم من أهمية كل هذه العوامل، يبقى النظام السياسي المؤثر الرئيسي في صياغة السياسة الخارجية.

واختصارا، سنتناول النظام السياسي، والبيئة النفسية لصانع أو صانعي القرار، والنظام أو النسق الدولي باعتبارها من العوامل الرئيسية في العالم الثالث على وجه الخصوص. حيث تفتقر معظم دوله لمؤسسات مجتمع مدني قوية تشكل قوى ضغط (Pressure groups) حقيقية قادرة على التأثير في سياسات دولها. (وهذا ما سنركز عليه عند تناولنا للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفصول القادمة).

أ- النظام السياسي: ويقصد بالنظام السياسي للدولة تلك الأنماط المتشابكة والمتداخلة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية كإطار ينظم فيه اتجاه القوة السياسية إسهاما في العمل السياسي. وهذه الأنماط هي كناية عن النظام الدستوري واستقرار الحكم ودور جماعات الضغط والتنظيمات الحزبية ونحو ذلك من القوى الداخلية التي لها أثر في السلوك الخارجي للدولة.

كذلك يؤثر هيكل النظام السياسي في السياسة الخارجية، حيث يتميز الحكم المطلق بالسرعة والمرونة في تصريف الأمور الخارجية، بينما يقيد الحكم غير المطلق السلوكيات الخارجية، كما أن النظم الدستورية تمارس سياستها الخارجية بمقتضى مواد الدستور. ومن ناحية أخرى تتمتع هيكلية النظام الاتحادي ببعض الخصوصيات؛ منها أن يزداد الضغط في النظام الاتحادي من أجل مشاركة الأقاليم في الشؤون الخارجية.

كما أن التركيبة الاتحادية لأي دولة تظهر أحيانا عدم استطاعة الدولة السيطرة على شؤونها الخارجية، ويمكن القول إن شخصية المسؤول عن النظام السياسي أو القائد، تلعب دورا مهما في هذا المضمار؛ حيث تلعب الصور والاتجاهات والقيم والمبادئ والمعتقدات الشخصية لصانع أو صانعي القرار دورا أساسيا في تعريف الموقف الخارجي ورؤيته[17].

ب- **البيئة النفسية لصانع أو صانعي القرار**: يرى الكثير من علماء السياسية أن هناك تفاوتا بين الواقع كما هو كائن، وبين الواقع كما يتصوره الإنسان، ويعتقدون أن السلوك الإنساني في معظمه هو نتاج الطريقة التي يدرك بها الإنسان هذا الواقع، فالإنسان يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على تفسير تلك البيئة، أي خلق بيئة ذاتية تمكنه من فهم البيئة الواقعية والتصرف إزاءها. هذه الأدوات هي مجموعة العقائد والإدراكات والقيم والتصورات التي تمكنه من التعامل مع تلك البيئة، وهذه المجموعة يطلقون عليها "البيئة النفسية" وهي تمثل المتغير الوسيط الذي يؤثر من خلال البيئة الموضوعية في السياسة الخارجية. فمتغيرات البيئة الموضوعية (النسق الدولي، والنظام السياسي، والخصائص القومية وغيرها) لا تؤثر في السياسة الخارجية إلا إذا أدركها القائد السياسي إدراكا معينا[18]. هذه البيئة النفسية تلعب دورا رئيسيا أكبر في دول العالم الثالث على وجه الخصوص.

إذن، هذه العوامل مجتمعة تساهم في بناء الحقيقة كما نراها نحن وليس كما هي في الواقع. فكل حدث يواجهنا يمكن أن يكون له تفسيرات أو إدراكات حسية مختلفة. ولكن من جهة أخرى لكل حدث بنيته الموضوعية التي هي الحدث في حقيقته الفعلية والتي تشكل بالنتيجة ضوابط لقدرتنا على تقديم عدة إدراكات للحدث ذاته، فالإدراك خارج هذه الضوابط يصبح إدراكا حسيا مشوها (Distorted)، ويقابل هذا الإدراك الحسي المشوه نوع من الإدراك الحسي الخلاق

---

[17] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 7-12.

[18] المرجع السابق، ص 397.

حيث يمكن للمدرك أن يرى الحدث بعمق أكثر وباستيعاب وفذلكة أكبر؛ فيذهب مثلا إلى ما يمثله الحدث بشكله المباشر أو الآني.

وفي إطار دراسة السياسة الخارجية وصناعة القرار يمكن القول إن هناك بيئتين يتعامل معهما صانع القرار. فإذا كانت البيئة تشمل كل العوامل المادية وغير المادية كأنماط العلاقات القائمة مثلا بالشكل الثابت والمتغير، فإن تصور صانع القرار لبيئته، وهو كيفية إدراكه الحسي لها يمكن تسميتها بالبيئة السيكولوجية. وهذه الأخيرة هي التي يتعامل معها صانع القرار عندما يحدد اختياراته وسلوكياته. وهناك أيضا البيئة العملية (Operational) أو الحقيقة وهي ما يراه نظريا مراقب خارجي بعيد عن صانع القرار.

إذن، فصناعة السياسة الخارجية تتم تجاه البيئة السيكولوجية التي يحددها الإدراك الحسي، وبالتالي بقدر ما تكبر المسافة بين البيئة السيكولوجية والبيئة العملية بقدر ما يكون مصير السياسة الخارجية الفشل والإحباط نتيجة تعاملها مع أمور غير قائمة[19].

ج- النظام أو النسق الدولي: يقصد بالنسق System مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل. فالنسق يتميز بالترابط Interconnectedness بين وحداته، بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات. كذلك فالتفاعل الذي يتم داخل النسق ليس تفاعلا عشوائيا ولكنه تفاعل نمطي Patterned Interaction يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. والنسق الدولي ليس إلا نسقا بهذا المعنى. بيد أن الوحدات الفاعلة فيه هي وحدات دولية.

---

[19] انظر محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 414 – 422 . وانظر كذلك

Henrik Larsen, Foreign Policy and Discourse Analysis (London and New York: Routledge, 1997) . PP. 3-6.

وانظر: اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (الكويت: ذات السلاسل، 1983) ص200-207. حول ما يوليه K.J.HOLSTI من أهمية للصور والانطباعات والاتجاهات، والقيم والمعتقدات وللمذاهب والأيديولوجيات، والسمات الشخصية والمتغيرات السيكولوجية لصانعي القرار في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

وينطوي النسق الدولي على أربعة أبعاد رئيسية:

أولا: الوحدات، ويقصد بها الفاعلون الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق. فبحكم التعريف ينطوي النسق على فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل. كما أنه ينطوي على أنساق فرعية Subsystem يتفاعل بعضها مع البعض الآخر ومع النسق الكلي. فهناك نسق عالمي Global System يتضمن العديد من الأنساق الفرعية، يتميز كل منها بأن التفاعل بين وحداته أكثر كثافة من التفاعلات بين تلك الوحدات ووحدات الأنساق الفرعية الأخرى.

ثانيا: الهيكل Structure، ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض، ويتحدد هذا الترتيب طبقا لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق، وطبقا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات. فالهيكل الدولي هو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا في السياسة الخارجية، لأنه يحدد شكل البنيان الدولي، أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب .

ثالثا: المؤسسات Institutions، ويقصد بها مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة. ويشمل ذلك التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية والعرفية المستقرة في النسق الدولي. هذه المؤسسات تؤثر في السياسات الخارجية للوحدات الدولية وفي درجة العلاقة فيما بين هذه الوحدات.

رابعا : العمليات السياسية، ويقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات، ومن ذلك الحرب الباردة أو الانفراج الدولي وغيرهما[20].

---

[20] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 7-12 .

سابعا : مناهج السياسة الخارجية

سنتناول في دراستنا هذه منهجين رئيسين، وهما منهج النظم (نموذج Micheal Brecher مايكل برتشر) ومنهج صنع القرار (نموذج ريتشارد سنايدر Richard Snyder). إضافة إلى ذلك سوف نستعين بمنهج دراسة الحالة - Case Study لأننا سنتناول موقف دولة الإمارات من بعض الأحداث الخارجية.

1- منهج النظم System Approach:

وهو منهج ينبع في جانب منه من منهج المدخلات Input والمخرجات Output، وفي جانب آخر، من الإسهامات الحديثة لتحليل النظم في علم السياسة وهذا المنهج يعتبر منهجا وسطا حيث يجمع بين دراسة الحالة وبين الإطار النظامي، وهو يمثل بالتالي مرشدا للبحث في علاقات التأثير السببية بالإضافة إلى البحث عن النماذج المتكررة الحدوث في السلوك القائم، ولمحاولة التنبؤ بالاختيارات المحتملة بين عمليات السياسة الخارجية. ونموذج بريتشر يحلل السياسة الخارجية تحليلا نظميا من منطلق أن السياسة الخارجية يتم صياغتها بواسطة نوعين من العوامل (خارجية وداخلية) مع التركيز على فكرة التأثير والتأثر بينهما من خلال التغذية الاسترجاعية Feedback. ويعتمد هذا المنهج على افتراض أساسي هو أن نظام السياسة الخارجية يتضمن مجموعة من المتغيرات (بيئة، مجموعة من الفاعلين، مكونات النظام) من خلال البداية بالقرارات والاستجابة للتحديات والعمليات التي تدعم أو توجه تدفق المطالب ثم مخرجات النظام ككل أي أن كل نظام للسياسة الخارجية يشمل مجموعة من العناصر يتم تصنيفها في مراحل ثلاث وهي 1- المدخلات Input. 2 - العملية Process. 3- المخرجات Output.

وتتضمن المدخلات شقين رئيسين هما: البيئة الواقعية وتشمل: البيئة الخارجية بمستوييها العالمي والإقليمي، والبيئة الداخلية وتشمل القدرة العسكرية والاقتصادية والبناء السياسي، ومجموعات المصالح والنخب المتنافسة. والشق الثاني من المدخلات يتمثل في مكونات البيئة النفسية لصانع القرار. ويقصد بالبيئة النفسية إدراك صانع القرار للواقع العملي أو ما يعرف بالبيئة الواقعية. وبعبارة أخرى فهي تعني مجموعة العقائد والمدركات أو التصورات أو المواقف والاتجاهات أو القيم التي

تقود صانع القرار إلى كيفية الاستجابة للبيئة الواقعية بمستوياتها (العالمي، والإقليمي، والداخلي) حيث إن صانع القرار يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الواقعية وليس بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات الواقعية، ومن ثم فإنه إذا كانت البيئة النفسية لصانع القرار هي العامل المباشر المحدد للسياسات الخارجية فإن متغيرات البيئة الواقعية هي التي تحدد نجاح أو فشل السياسة الخارجية بمجرد تنفيذها.

أما العملية : أي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية فتتضمن مرحلتين: مرحلة الصياغة أو الإعداد ثم مرحلة التنفيذ من خلال الأجهزة والمؤسسات المختصة، بينما المخرجات فهي مجموعات القرارات السياسية التي تصدر لإحداث تأثير في البيئة الواقعية. والقرار السياسي لا ينتهي بإعلانه لكنه نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة في شكل دائرة مستمرة.

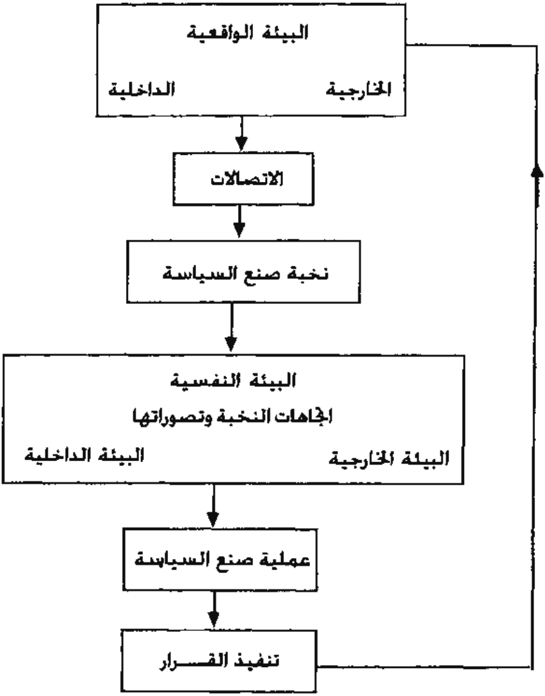
ونظام السياسة الخارجية في هذا الإطار يعرف بأنه يتمثل فيتدفق في شبكة المؤسسات التي تؤدي وظائف أساسية والتي عن طريقها تصدر القرارات وتلك بدورها تقوم بتغذية النظام مرة ثانية كمدخلات، وكذلك التدفق المستمر للمطالب على العملية السياسية ومخرجاتها[21]. (و نموذج برتشر BRECHER MODEL يوضح ذلك).

---

(21) Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War (Belgrade: Belgrade University Press, 1988). PP. 78-79.

نمـوذج رقـم (1) Brecher Model

نموذج برتشـر



Source: Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates
Stance Towards Iraq - Iran War P. 79

2- منهج صنع القرار Decision - Making Approach:

وتركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها. ومن هنا يقول بعض الأساتذة إنه لما كان متخذ القرارات الخارجية يجمع في تصوره للمواقف التي يشكل طرفاً فاعلاً فيها، بين ملامح النظام السياسي القومي وملامح النظام الدولي ككل، لذا فإن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ترتبط بعلاقة عضوية وثيقة مع نظرية النظم، وإن كانت الأخيرة أشمل نطاقاً وأعقد في عناصرها ومتغيراتها وتفاعلاتها... الخ..

ومن أبرز الذين قدموا نموذجاً لهذا المنهج هم: هولستي Holsti وديـن برويت D. Pruitt وريتشارد سنايدر R.Snyder. وسيتناول الباحث هنا نموذج سنايدر Snyder Model.

نشأت دراسة صناعة القرار Making - Decision في أوائل الخمسينات وقدم ريتشارد سنايدر أول إطار نظري مفصّل ودقيق لمقترب صناعة القرار في دراسات السياسة الدولية والسياسة الخارجية. يعتبر سنايدر أن الفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص وبالتالي فإن فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي. فالكيفية التي يحدّد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع.

ينطلق سنايدر من مسلمة أساسية وهي أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة كما سيتبين في الإطار النظري الذي يقدمه، وبالتالي فإن فهم سلوكية دولة يؤدي إلى فهم سلوكية كل الدول. إذن تبرز من البداية محدودية هذا المقترب من حيث عدم الاهتمام بتصنيف الدول حسب متغيرات مختلفة كالبنية السياسية مثلاً أو أنواع استراتيجيات السياسة الخارجية. وبعد ذلك يمكن التعميم.

يركز الإطار النظري على دراسة مسار التفاعل فينطلق من اعتبار الفعل الصادر عن الدولة إعلان موقف سياسي، البدء في النزاع، إقامة علاقة تعاون يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول فيشكل ذلك تفاعلاً.

كذلك فإن ترداد الفعل ورد الفعل يؤدي بالتفاعل إلى أن يأخذ شكل أنماط معينة ومختلفة. (والنموذج التالي يوضح تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية).

ويشمل الإطار النظري الذي يقدمه سنايدر ما يلي :-

1- البيئة الخارجية لصناعة القرار - (External Setting of Decission Making).

2- البيئة الداخلية لصناعة القرار - (Internal Setting of Decission Making).

3- الهيكل والسلوك الاجتماعي (Social Structure and Behavior).

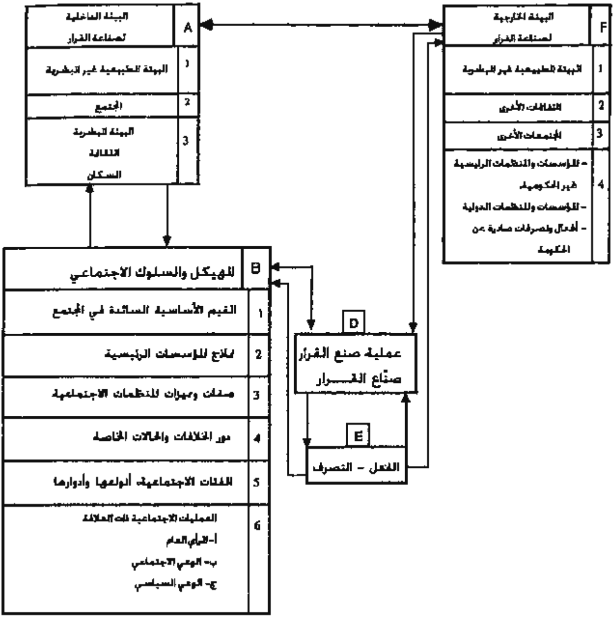
4- عملية صنع القرار وصنّاع القرار (Decision – Making process and Decision Makers).

5- الفعل (Action). فالبيئة سواء كانت داخلية أم خارجية تتكون من مجموعة من العوامل المؤثرة في الفعل الصادر عن الدولة، والذي يمثله نموذج سنايدر (Snyder Model).

نموذج رقم (2)

Snyder Model

نموذج صنع قرار السياسة الخارجية



Source:
Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq - Iran War. P. 60

مقتبس من : Snyder, Richard and Others. The Decision-Making Approach to the study of International Politics". In Reseanu, James N. International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory. (New York: Free Press, 1969), P. 201.

البيئة الخارجية : تشمل العوامل التي هي خارج الدولة كأفعال وردود فعل الدول الأخرى مثلا ويتألف المحيط الخارجي بشكل أساسي من المحيط المادي الجغرافي، ومن الدول والمجتمعات والثقافات، وتتغير هذه العوامل بشكل دائم. ويحدد ذلك التغيير صناع القرار بما يعتبرونه هاما. ومن جهة أخرى هناك ثوابت تشكل ضوابط على التغيير في المحيط الخارجي سواء أدركها أو لم يدركها صناع القرار كمستوى التطور التكنولوجي وشبكة الاتصالات القائمة ودرجة الاندماج الاقتصادي الدولي. وتؤثر هذه الضوابط في الأهداف التي يعمل لها صناع القرار بغض النظر عن إدراكهم لها.

البيئة الداخلية: يشمل المحيط الداخلي ما يعرف بالسياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي للدول، كذلك الثقافة العامة والسمات الرئيسية التي يتسم بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.

الهيكل والسلوك الاجتماعي : يعتبر وحدة مستقلة عن المحيط الداخلي نظرا لأهمية العوامل التي تتكون منها ولتأثيرها البعيد وغير المباشر على صناع القرار. وتندرج في هذا الإطار: 1- القيم الأساسية السائدة في المجتمع. 2- نماذج المؤسسات الرئيسية. 3- صفات ومميزات المنظمات الاجتماعية. 4- دور الخلافات والحالات الخاصة. 5- الفئات الاجتماعية : أنواعها وأدوارها. 6- العمليات الاجتماعية ذات العلاقة مثل أ- الرأي العام. ب- الوعي الاجتماعي. ج- الوعي السياسي .

عملية صناعة القرار : وتتألف من ثلاث فئات من العناصر هي: مجال الصلاحيات (تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار) وكذلك الاتصالات والمعلومات (بقدر ما يملك صانع القرار من معلومات يكون في وضع أفضل مقارنة مع غيره في التعاطي مع القرار) والدوافع الشخصية ومدى تدخلها مع طبيعة المهام الرسمية المسندة إلى صناع القرار. وتشكل هذه الفئات بمجموعها مختلف الأدوار والأهداف والوظائف في إطار السلطة بشكل عام، وفي إطار وحدة صناعة القرار بشكل خاص.

وأخيراً، هناك الفعل أو السلوكية السياسية الصادرة عن وحدة صناعة القرار، ويشير سنايدر إلى علاقات التأثير المتبادل في مختلف العوامل كما يتبين في الرسم المرفق[22].

فخط "B-D" يمثل التفاعل بين السلوك والهيكل الاجتماعي من جهة وبين عملية صنع القرار من جهة أخرى ويظهر في هذا السياق تأثير القوى الاجتماعية الداخلية مثلاً على صناعة القرار أو تأثير القيم العامة للمجتمع الذي يشكل ضوابط على توجهات واختيارات صناع القرار. ويبرز خط "E-B" انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بنيتها الاجتماعية، فإقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابي، مادي مثلاً، على قطاع أو قطاعات أو جماعات اقتصادية أو اجتماعية في الدولة مصدر هذه العلاقات.

كما أن تأثير العوامل الداخلية التي يشير إليها الخط "BDE" يمثل عملية استرجاعية Feedback أوسع كما يشير إليها الخط "BDEBD".

ويرمز الخط (AB-F) إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل من جهة وبين المحيط الخارجي من جهة أخرى، وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي، أي التي لا تمر عبر السلطة بين دول مختلفة. وقد تكون هذه العلاقات تجارية، ثقافية، إعلامية، رياضية، عائلية أو غير ذلك. ويختلف الوضع من دولة إلى أخرى فيما يخص ضبط هذه العلاقات والتأثير فيها، ويعتمد ذلك بشكل أساسي على الهوية السياسية لنظام الحكم في الدولة(نظام مفتوح أو مغلق مثلاً) وعلى قدراته وإمكاناته، وكذلك على طبيعة العلاقات المعنية. وقد شهد النظام الدولي مزيداً من التشابك والتداخل والاندماج نتيجة مستجدات عديدة في كافة الميادين مما زاد في تفاعل المجتمعات بعضها مع بعض، وزاد بالتالي في تأثير المحيط الخارجي للدولة على محيطها الداخلي بشكل مباشر عبر وسائل الإعلام أو العلاقات الاقتصادية والثقافية مثلاً. وينعكس ذلك بدوره على صناعة القرار بشكل أو بآخر.

---

(22) أنظر Snyder, Richard, H.W. Burk and Burton Spain. "The Decision - Making Approach to the Study of International Politics" in Resenau, James N. International Ploitics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory. (New York: Free Press, 1969), PP. 199-206.

ويمثل الخط (DEFDE)، التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعاً عديـدة مـن العلاقات بحيث يمكن الحديث عن نظم تفاعل مختلفة في حال بروز أنماط التفاعلات كالتفاعل التعاوني أو التنازعي أو التكاملي. وباختصار يمثل تسلسل الفعـل – رد الفعل– التفاعل.

إذن يقدم نموذج سنايدر ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي التفاعل على مستوى الحكومات (DEFD). التفاعل على المستوى غير الحكومـي (ABF) أو المستوى المجتمعي. وأخيراً التفاعل داخل المجتمع الواحد على المسـتويين الحكومي وغير الحكومي(BDEB)[23].

3– منهج دراسة الحالة (Case - Study):

نظراً إلى أن بحثنا سوف يتناول بعض مواقف دولة الإمارات العربية المتحـدة إزاء بعض الأحداث الخارجية، مثل: موقف دولة الإمارات من الحرب العراقيـة – الإيرانية، وموقفها من الغزو العراقي للكويت. إضافة إلى موقفها من أحـداث 11 سبتمبر، 2001 فإن منهج دراسة الحالة Case - Study سيكون بلا شك مسعفاً لنا في هذه الدراسة.

يهتم منهج دراسة الحالة بجميع الجوانب المتعلقة بشيء، أو موقف واحـد، على أن يعتبر الفرد، أو المؤسسة، أو المجتمع، أو أي جماعة، وحدة للدراسة، ويقـوم منهج دراسة الحالة على التعمق في دراسة المعلومات في مرحلة معينة من تاريخ حياة هذه الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها.

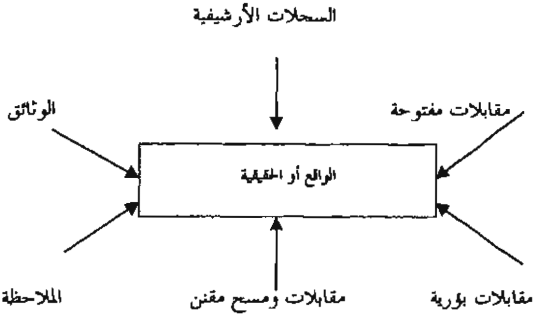
ويتم فحص واختبار الموقف المركز، أو مجموعة العوامل التي تتصل بسـلوك معين في هذه الوحدة، وبغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقة السببية بين أجزاء هذه الوحدة... ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها، وتعتبرها من الوحدات المشابهة. والأهمية في منهج دراسة الحالـة هو أنه يستخدم مجموعة من البيانات، كالاسـتبيان Questionaire والملاحظـة Observation. والمقابلة Interview. وتحليـل المضمـون Content Analysis.

---

[23] مرجع سابق، ص 199–206.

وكذلك التعمق بدراسة الوثائق Documents، بهدف جمع الدلائل والبراهين للتعرف على الاتجاهات والتيارات المؤثرة في صناعة القرار السياسي.

ويحدد Robert K. Yin ستة مصادر لجمع البراهين والأدلة في دراسة الحالة، تلتقي في نقطة واحدة مُحاوِلةً التوصّل إلى الحقيقة أو الواقع (Fact)، ويوضحها في الرسم التالي:



المصدر: Robert K. Yin, Case Study Research: Design and Methods. 2ed (London: SAGE Publications Inc. 1994) P. 93.

ويرى بعض أنصار هذا المنهج أمثال Pauline Young أن من يستخدم منهج دراسة الحالة يستطيع أن يختبر مواقف أشخاص وجماعات، ونظم اجتماعية بحيث تكون نظرته إليها نظرة كلية.. ومن الممكن أيضاً أن يصل الباحث إلى تعميمات عن طريق دراسة عدد الحالات وتجميع البيانات والمعلومات عنها بطريقة علمية سليمة.. كما قد تكشف هذه التعميمات عن عوامل سببية عديدة تؤثر في الموقف الاجتماعي[24].

---

[24] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه. ط 7 (الكويت: وكالة المطبوعات، 1984) ص 327 – 329.

وباختصار، يتكامل منهج دراسة الحالة مع المناهج والأدوات والأساليب البحثية الأخرى[25] فعملية صنع السياسة الخارجية عملية مركبة تتشابك فيها الخطوط الرسمية وغير الرسمية، وينتج عنها تفاعل العديد من المتغيرات والقوى التي قد تتضارب رؤيتها للسياسة الخارجية الواجبة الاتباع.

كما يعتبر اتخاذ القرار من أهم مكونات صنع السياسة الخارجية. ويتضمن دراسة اتخاذ القرار بعدين هما هيكل وعملية اتخاذ القرار، وفي إطار هذا الهيكل تتم عملية اتخاذ القرار، أي عملية اختيار بين البدائل، حيث تبدأ عملية اتخاذ القرار بحافز معين في البيئة الخارجية، هذا الحافز يتم إدراكه بشكل معين. ثم تبدأ مرحلة تجميع المعلومات المتعلقة بالحافز، ثم تفسير المعلومات في ضوء العقائد، ثم أخيراً مرحلة البحث عن البدائل واختيار أحدها.

ثامناً : المنهج والوسيلة المتبعة في دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات

بعد استعراضنا لبعض المناهج المستخدمة في دراسة السياسة الخارجية بصورة عامة، ما هو المنهج المناسب لدراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

في الثاني من شهر ديسمبر لعام،1971 أعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة (المكونة من سبع إمارات هي: أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القوين، والفجيرة)، بعد قرابة 150 عاماً من التفرقة والحماية البريطانية.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة تشكل أهمية محورية للأمن والاستقرار العالمي، هي منطقة الخليج العربي، التي تحتوي على (70) بالمائة من إحتياطي النفط العالمي، الذي يعد شريان الحياة للصناعة العالمية.

أضف إلى ذلك أنها دولة حديثة الاستقلال، صغيرة الحجم، تتميز بتعدد الجاليات الوافدة وكثافتها. فمن هذه الإعتبارات ينبع مدى أهمية وحساسية سياستها الخارجية.

---

[25] المرجع السابق، ص 328-329.

لذا تنطلق هذه الدراسة من عدة تساؤلات تشكل المحاور الرئيسية:

- ما المحددات الأساسية التي تتحكم في توجيه السياسة الخارجية لدولة الإمارات ؟
- ما أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات.. وما الوسائل والأدوات التي تستخدمها في سبيل تحقيق تلك الأهداف.. وكيف تتعامل مع العالم الخارجي؟
- ما المؤسسات التي تصنع هذه السياسة ..وما الاختصاصات والمهام المنوطة بها ؟ وما دور وزارة الخارجية في رسم وتنفيذ هذه السياسات ؟
- كيف تصرفت دولة الإمارات حيال بعض القضايا الإقليمية والدولية ذات الأهمية بالنسبة لها ؟

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، للتعرف على مرتكزاتها وأهدافها، والمؤسسات التي تصنع هذه السياسة الخارجية، ومهامها الرسمية، والوسائل والأدوات التي استخدمتها لتحقيق تلك الأهداف، وعلاقات الدولة الخارجية أيضاً.

كما تقدم هذه الدراسة بعض الأمثلة العملية حول تصرفات الدولة ومواقفها تجاه بعض الأحداث الإقليمية والدولية للتعرف على مدى التوافق ما بين طروحاتها النظرية وممارساتها العملية لهذه السياسة. وتغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ قيام الاتحاد ديسمبر 1971 إلى مطلع عام 2003، كإطار زمني محدد إلا ما اقتضته ضرورات البحث.

فرضيات الدراسة

وتنطلق الدراسة من افتراض أولي هو : أن دولة الإمارات العربية المتحدة - في سياستها الخارجية - حاولت قدر الإمكان أن تتمسك بمرتكزات سياستها الخارجية التي نص عليها دستور الدولة، وأن توازن بين إمكانياتها وأوضاعها الداخلية، ومحيطها الخارجي (أي بين بيئتها الداخلية بكل جزئياتها، وبين البيئة الخارجية بكل ما تعنيه من توازنات دولية وإقليمية وتحالفات) فاتبعت سياسة مرنة في علاقاتها وسياساتها، وتسوية خلافاتها الخارجية، وحاولت توظيف قدراتها

الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية أيضاً، في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية.

منهج الدراسة

وبما أن موضوع بحثنا هو "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: بين النظرية والتطبيق" فإن سياق وتحليل الموضوع واستنتاج وتفسير الظواهر تتطلب منا استخدام أكثر من منهج واحد، معتمدين في المقام الأول على الاستفادة من منهج النظم (نموذج بريتشر Brecher)، ومنهج صناعة القرار (نموذج سنايدر Snyder)، لأنهما يوضحان كيفية صناعة واتخاذ القرار في السياسات الخارجية بصورة عامة. ومنهج دراسة الحالة Case-Study حيث سنتطرق إلى دراسة مواقف الدولة تجاه بعض الأحداث الخارجية. إضافة إلى منهج التحليل التاريخي والمنهج المقارن.

ومن المهم التذكير بأنه ما من منهج واحد أو نظرية واحدة - كما ذكرنا - يمكن تطبيق أي منهما بمفرده في دراسة سياسة خارجية لبلد ما، نظراً لخصوصية كل دولة من حيث تكوين نظامها السياسي وبناها الاجتماعية والاقتصادية...الخ. فما ينطبق على دولة تلعب فيها مؤسسات المجتمع المدني والسلطة التشريعية دوراً فاعلاً في السياسات الخارجية للدولة، لا ينطبق على دولة تفتقر إلى دور فاعل لمثل هذه المؤسسات.

تصميم الدراسة

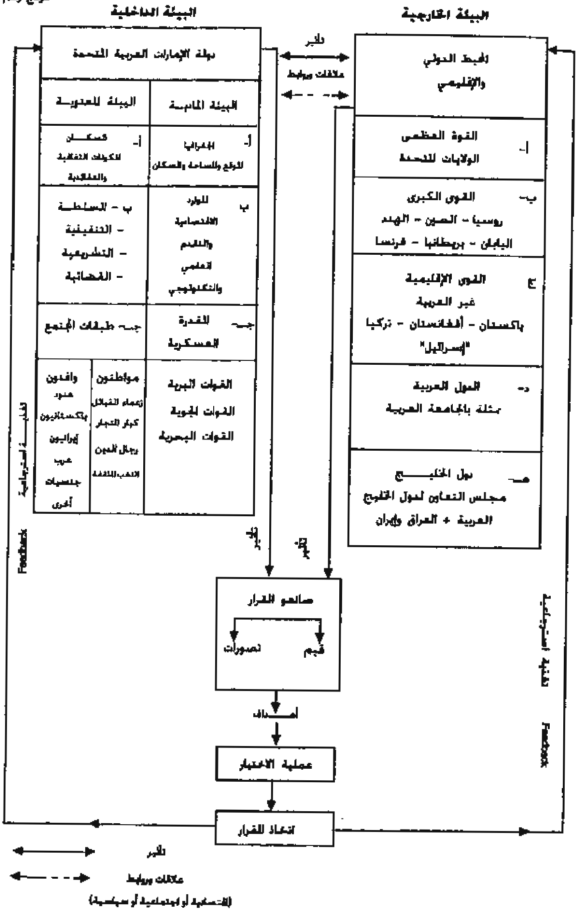
في محاولة لرسم نموذج (مخطط) يمثل العناصر المؤثرة المفترضة التي سنتناولها في دراستنا للسياسة الخارجية لدولة الإمارات ولصناعة القرار فيها. استوحيناه من مخططي بريتشر وسنايدر، ومضمون بعض نظريات السياسة الخارجية التي تطرقنا إليها في هذا الفصل. ويمثل هذا النموذج عناصر البيئة الداخلية، وعناصر البيئة الخارجية، وبيئة صانعي القرار. وليس معنى ذلك أن جميع هذه العناصر لها تأثير متساو في صناعة القرار. ففي دول العالم الثالث– كما ذكرنا آنفاً – تلعب البيئة الثالثة، أي بيئة صانعي القرار الدور الرئيس في اتخاذ القرارات، وقد تطرقنا في هذا

الفصل إلى العوامل المؤثرة، من اتجاهات، وقيم وتصورات، وشخصية صانع القـرار وتصوره للبيئتين الداخلية والخارجية. كذلك تلعب الأهداف المبتغـــاة، ونوعيـــة المواقف التي سيتخذ بشأنها قرار ما، دوراً مهماً. (على سبيل المثال: هـــل هـــذه الأهداف دائمة أم متغيرة؟ هل المواقف ضاغطة أم غير ضاغطة ؟)... الخ.

والنموذج رقم (3) يوضح العناصر التي ستتناولها هذه الدراسة، كما يوضح تأثيرها في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نموذج يمثل مخطط هذه الدراسة كما يوضح تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على صناعة القرار في دولة الإمارات

نموذج رقم (3)



الوسيلة والأدوات المتبعة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، قام الباحث باستخدام أسلوب المقابلة مع عدد من الشخصيات في دولة الإمارات العربية المتحدة للتعرف على آرائهم تجاه بعض المسائل الخارجية، كذلك قام بتحليل مضمون أقوال وتصريحات رئيس الدولة من عام 1972 إلى نهاية عام 1983، حيث تمثل هذه الفترة العقد الأول من عمر الاتحاد للتعرف على القضايا التي أولاها الاهتمام الأكبر في تلك المرحلة. كذلك قام بتحليل مضمون كلمات وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة من عام 1980 وإلى عام 1988، للتعرف على رد فعل دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الحرب العراقية الإيرانية. كذلك قام الباحث بتحليل مضمون افتتاحيات بعض الصحف الإماراتية من عام 1980 وإلى عام 1986؛ جريدة الاتحاد التي تصدر في أبوظبي، وجريدة البيان التي تصدر في دبي، وجريدة الخليج التي تصدر في الشارقة، وهي الصحف الرئيسية في ذلك الوقت، للتعرف على اهتمامات هذه الصحف في القضايا الخارجية، وهي الحرب العراقية – الإيرانية، والصراع العربي – الإسرائيلي، والحرب الأهلية اللبنانية. كما أجرى الباحث مقابلة مع مدير ديوان الرئاسة للتعرف على شخصية ورؤى صانع القرار، حيث لازم مسيرة سموه لمدة طويلة. كما أجرى الباحث بعض المقابلات الشخصية مع عدد من المسؤولين ومديري الإدارات في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة للتعرف على آرائهم تجاه بعض القضايا التي تخص السياسة والعلاقات الخارجية لدولة الإمارات مع العالم الخارجي، وكذلك الإطار الذي تعمل بموجبه إدارات الوزارة.

كما استند الباحث في هذه الدراسة على دستور دولة الإمارات وعلى المراسيم الاتحادية وعلى الوثائق والإحصائيات الرسمية في الدولة. كذلك على مراجع عربية وأجنبية تتعلق بالموضوع.

لذا يأمل الباحث أن تساهم هذه الدراسة، ولو مساهمة متواضعة، في إلقاء الضوء على بعض نظريات ومناهج السياسة الخارجية بصورة عامة، وعلى فهم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ للأسس النظرية التي ارتكزت عليها سياستها الخارجية ومواقفها العملية تجاه قضايا إقليمية ودولية. إضافة إلى

هيكلية ومهام وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودورها في صناعة القرار، بحيث يستفيد منها الطالب الأكاديمي والقارئ المهتم.

وهنا نود الملاحظة بأن الفصل الأول والفصل الثالث في هذه الدراسة حاولنا أن نخاطب فيهما الطالب الأكاديمي "كنص" بمعنى كعرض للنظريات والمناهج في السياسة الخارجية، وحاولنا أن نستخلص من هذه المناهج نموذجا تسير عليه دراستنا للسياسة الخارجية لدولة الإمارات (الفصل الأول)، وكعرض للهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية (الفصل الثالث). كما حاولنا في هذا الفصل التعرف أيضا على دور وزارة الخارجية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية.

ومع إدراكنا أن في ذلك إطالة في العرض، إلا أن هدفنا أيضا هو تقديم معلومات أوفر للطالب الأكاديمي بهذا الخصوص، خاصة وأن المكتبة العربية ما زالت تفتقر إلى دراسة متخصصة وشاملة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على الأقل بعد مطلع التسعينات.

الصعوبات التي واجهت الدراسة

كما هو معلوم، يواجه الباحث عند تناوله للسياسة الخارجية لأي دولة في العالم خاصة في العالم الثالث - صعوبات متعددة.

أولا، حساسية الموضوع : فالسياسة الخارجية تتسم بحساسية شديدة نظرا لانعكاس أفعال وتصريحات هذه الدول على العلاقات فيما بينها. لذا يرى الباحث نفسه، في دراسته لهذا الموضوع، كأنه يسير على حبل مشدود.

ثانيا، الوصول إلى المعلومات الدقيقة: وتتمثل في صعوبة تمكن الباحث من الوصول إلى معلومات دقيقة شفافة تدعم بحثه، حيث إن بعضها يتسم بالسرية، خاصة تلك المعلومات المتوفرة لدى قنوات الأجهزة الأخرى غير وزارة الخارجية، كالمخابرات والدفاع وغيرها والتي تساهم في تزويد صانع القرار بالمعلومات... الخ.

ثالثا، الإحصائيات الدقيقة: كثيرا ما يجد الباحث تباينا في أرقام الإحصائيات التي يحاول أن يستند إليها في تدعيم بحثه. وقد تكون مثل هذه الأرقام صادرة عن جهة واحدة في موضوع واحد. لذا ينبه الباحث هنا إلى أنه استخدم

مثل هذه الإحصائيات (إن كانت إحصائيات سكانية أو اقتصادية أو تعليمية أو غيرها) كمؤشرات وليس كإحصائيات دقيقة تماماً، بالرغم من أن المراجع التي استند إليها مراجع رسمية وبحثية جديرة بالاعتبار.

رابعاً، التطور المتسارع للأحداث: والذي يتطلب استجابة سريعة من صناع القرار، وأحيانا يتطلب تحولاً كبيراً في المواقف والسياسات، وقد يقلب مسلمات مثل تلك السياسات رأساً على عقب.

تقسيم الدراسة:

تُقسم هذه الدراسة إلى سبعة فصول، يتناول الفصل الأول بعض النظريات والمناهج التي تطرقت إلى صناعة السياسة الخارجية واتخاذ القرار، بهدف مقارنة هذه النظريات والمناهج مع واقع صناعة السياسة الخارجية وعملية اتخاذ القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تطرق هذا الفصل أيضاً إلى المنهج المتبع في هذه الدراسة.

ويلقي **الفصل الثاني** الضوء على "السياسة الخارجية لدولة الإمارات" للتعرف على محددات هذه السياسة، وعلى المؤسسات المنوط بها صياغتها ومهامها ودورها في صناعة القرار. وكذلك الوسائل والأدوات التي تستخدمها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ويود الباحث أن يشير إلى أنه لم يتناول الوضع الدولي والإقليمي كمرحلة متكاملة في هذا الفصل بل قام بتقسيمه على مراحل لإبراز الوضع الدولي والإقليمي في كل حالة من الحالات التي اتخذت فيه دولة الإمارات موقفاً محدداً من أحداث خارجية والتي تمثلت في الفصول الخامس والسادس والسابع. فالحدث الأول جاء عندما كان النظام الدولي ثنائي القطبية، بينما جاء الحدث الثاني بعد انهيار أحد قطبيه (الاتحاد السوفياتي)، وجاء الحدث الثالث (11 سبتمبر 2001) ليمثل مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية وليزيد من هيمنة القطب الواحد ويخلق مفاهيم جديدة في العلاقات السياسية الدولية.

ويتناول **الفصل الثالث**: تنظيم واختصاصات ومهام وزارة الخارجية ودورها في صناعة القرار.

الفصل الرابع، ويبحث في علاقات دولة الإمارات بمحيطها الخارجي، الإقليمي والدولي. وهنا نود أن نذكر أيضا إلى أننا لم نغط كل المحيط الإقليمي والدولي، لأن ذلك يتطلب مئات الصفحات، بل اخترنا علاقة دولة الإمارات مع بعض الدول المهمة.

الفصل الخامس والسادس والسابع : تتطرق هذه الفصول إلى بعض الأحداث الإقليمية والدولية، ومواقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها، بهدف التعرف على الحدث وانعكاساته الدولية والإقليمية، والتصرفات والسلوك السياسي الخارجي العملي لدولة الإمارات تجاه هذا الحدث، من العام إلى الخاص . (أي من الدائرة الدولية إلى الدائرة المحلية) وربما يجادل بعضهم بالقول ؛ بما أن الهدف الأساسي من الدراسة هو معرفة سلوك دولة الإمارات تجاه الحدث، لذا يفضل الاقتراب من الخاص إلى العام . ومع اعترافنا بأن في رأيهم بعض الصواب، إلا أننا آثرنا أن نضع القارئ في صورة متكاملة للحدث وانعكاساته، آخذين بعين الاعتبار مرة أخرى الطالب الأكاديمي، حيث يساعده مثل هذا المقترب ليس على معرفة الحدث وانعكاساته فحسب، بل وعلى إجراء مقارنة بين موقف دولة الإمارات، ومواقف بعض الدول الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن عزل الموقف عن سياقه التاريخي، وعن البيئتين الخارجية والداخلية وانعكاساتهما. فدولة الإمارات –على سبيل المثال – هي جزء من محيطها الدولي باعتبارها عضو في الأمم المتحدة، وهي جزء من محيطها الإقليمي لاشتراكها في بعض المنظمات الإقليمية. وثالثا، لأننا جزأنا التطورات الدولية إلى مراحل ثلاث، في كل مرحلة تناولنا حدثا منفصلا، وتم تحديد هذه الأحداث بـ: أ- الحرب العراقية الإيرانية وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها. ب- الغزو العراقي للكويت وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منه. ج- أحداث 11 سبتمبر 2001 وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها.

الخاتمة : نحاول أن نلخص أهم العوامل التي تتحكم في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومواقفها.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: المحددات الأساسية

حاولت دولة الإمارات – في سياستها الخارجية – أن توازن بين إمكانياتها وقدراتها وأوضاعها الداخلية (أي بين بيئتها الداخلية بكل جزئياتها وبين البيئة الخارجية بكل ما تعنيه من توازنات دولية وإقليمية وتحالفات) فاتبعت سياسة مرنة في سياستها وعلاقاتها، وتسوية خلافاتها الخارجية بالطرق السلمية، وحاولت توظيف قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية أيضاً في سبيل تحقيق أهدافها الخارجية. ولمحاولة تحليل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً – المحددات الأساسية في صياغة السياسة الخارجية لدولة الإمارات:

1- العوامل الجغرافية (الموقع والحدود – المناخ – التضاريس).

2- العوامل التاريخية.

3- التركيبة الاجتماعية والاقتصادية.

4- القدرات الاقتصادية والعسكرية.

5- التقدم العلمي والتقني والصحي.

6- البنية السياسية لدولة الإمارات.

7- دور القيم والتصورات لدى صانع القرار.

8- دور الرأي العام والإعلام.

ثانياً – مبادئ وأهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً – الأدوات والوسائل المستخدمة.

الخلاصة.

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: المحددات الأساسية

مقـــدمـــة

خلال دراستنا لمفاهيم ونظريات ومناهج السياسة الخارجية، لاحظنـــا أنهـــا ترتكز على عدة عوامل داخلية وخارجية، تلعب دوراً مهماً في عملية صنع السياسة الخارجية منها: العوامل الجغرافية، والتركيبة الســـكانية، والعوامـــل الاقتصاديـــة، والقدرات العسكرية، والنظام السياسي، ودور صانع القرار، والرأي العام (الهيئـــات والجمعيات والإعلام والنقابات والأحزاب وجماعات المصـــالح ...الخ) وعوامـــل خارجية تتمثل في العوامل الإقليمية والدولية. (هذان العاملان الأخيران ســـتتناولهما بشيء من التفصيل في الفصول التي تتناول مواقف دولة الإمارات من بعض القضايـا الخارجية). مع التذكير بأن لكل دولة بناها السياسية والاجتماعيـــة والاقتصاديـــة الخاصة بها، ودورها في صياغة سياستها الخارجية (وقد تطرقنا إلى ذلك في منهجيـــة الدراسة).

أولاً : العوامل الداخلية في صياغة السياسة الخارجية لدولة الإمارات

1- العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي:

تؤثر البيئة الطبيعية والجغرافية في حياة الدول والشعوب، وتفـــرض نفســـها على طبيعة البنية الأساسية، وعلى توجهات سلوك الدولة في علاقاتهـــا الخارجيـــة، فعلماء الاجتماع يعزون اختلاف التقاليد والأفكار ونظم الحكـــم والسياســـة إلى اختلاف الإقليم (صحراء – سهل– جبل – مناطق حـــارة – منـــاطق بـــاردة – معتدلة). كما يرى هؤلاء المنظرون العادات أن التوزيع غـــير العـــادل للـــثروة أو

المصادر والاختلافات البيئية والمناخية تؤثر في قوة الدولة إذ إن حجم ومساحة الدولة يؤثران في كمية الموارد الطبيعية المتاحة. وقد لاحظنا ذلك في الفصل الأول من هذه الدراسة. كما أن الموقع الجغرافي للدولة برغم التقنيات والاتصالات الحديثة ما زال ذا أهمية، خاصة إذا كان هذا الموقع يتحكم في طرق المرور الدولية، لأنه يجعل من هذه الدول هدفاً رئيسياً لمطامع الدول الأخرى. لذا يشكل موقعها موضوع ضغط على سياستها الخارجية وعلى أمنها القومي أيضاً؛ فتحاول الدولة أن تكيف سياستها الخارجية والداخلية معه.

الموقع والحدود :

إن الأهمية الاستراتيجية للخليج ليست في حاجة إلى تأكيدها، وما يزال الخليج محافظاً على هذه الأهمية حتى اليوم. فما من عالم أو باحث استراتيجي منذ الأزمنة القديمة حتى وقتنا الحاضر لم يذكر هذه الحقيقة، من أقوال افونسو دو البوكويرك القائد البرتغالي في القرن السادس عشر إلى أقوال آيزنهاور في الخمسينات إلى مبدأ نيكسون وكارتر وريغان إلى آراء الاستراتيجيين في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وكذلك أقوالهم في مطلع القرن الذي نعيشه الآن، القرن الحادي والعشرين، كل هذه الآراء تدعم وتؤكد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج [1].

ويقسم أحد الباحثين المنطقة من زاوية الجغرافيا السياسية إلى ثلاث حلقات متداخلة، وهذه الحلقات هي :-

أ-الحلقة الأولى وتمثلها الكويت، والبحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتقع هذه المنطقة في قلب المنطقة البترولية.

ب-الحلقة الثانية: وتتمثل في إيران، والعراق، والسعودية. وهي القوى الرئيسية الثلاث في المنطقة.

---

(1) Alvin J. Cottrol and Others, the Persian Gulf States : A General Survey, (USA : The John Hopkins Universal Press, 1980), P.P.18 – 19.

وانظر : صبري فارس الهيتي، الخليج العربي : دراسة في الجغرافيا السياسية، ط2 (بغداد : وزارة الإعلام والثقافة، 1981) ص 21 – 28.

ج-الحلقة الثالثة ويدخل في نطاقها تركيا، وباقي الدول العربية الأخرى [2].

ومن هنا تقع دولة الإمارات في قلب المنطقة الرئيسية للصراع. وقد يكون نابليون بونابرت محقاً عندما قال "إن الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادها سياسة خارجية معينة" [3].

إذن تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقع القلب في الخليج العربي، وتحدها منْ الشمال الغربي مياه الخليج، ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان والسعودية أيضاً، ومن الشرق خليج عمان والسلطنة.

وتمتد سواحلها المطلة على الخليج العربي مسافة 644كلم من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى رأس الخيمة، بينما يمتد ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة على ساحل خليج عمان بطول 90كلم. وتشغل الدولة بذلك المنطقة الواقعة بين خطي عرض 22 و 5 و 26 درجة شمالاً وخطي طول 56,51 شرق خط جرينتش. والحدود الشرقية للدولة عبر رأس الخيمة تصل إلى مشارف مضيق هرمز، وبذلك تشارك دولة الإمارات، إلى حد ما، مع سلطنة عُمان ودولة إيران في التحكم بهذا الموقع الاستراتيجي، والمؤثر على الصعيدين الاقتصادي والأمني في هذه المنطقة التي تعتبر من أهم وأكثر المناطق حساسية في العالم بحكم مواردها النفطية وموقعها الاستراتيجي الممتاز عند مدخل الخليج.

المناخ:

تقع دولة الإمارات في المناطق المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا وترتبط معدلات درجات حرارتها الشديدة صيفاً بارتفاع نسبة الرطوبة، مع وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في تنوعها تضاريس الدولة، فعلى الساحل يزيد متوسط درجة الحرارة في يوليو عن 37,7 درجة، وترتفع نسبة الرطوبة لتصل أحياناً حد الإشباع، بينما يتسع

---

[2] ناجي شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم، ط2 (العين: دار الكتاب الجامعي، 1987)، ص 54.

[3] بطرس بطرس غالي. دراسات في الدبلوماسية العربية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1973) ص5.

المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تمثل القسم الأعظم من أراضي الدولة حيث يعتدل المناخ في مناطق الجبال والمرتفعات.

التضاريس:

تتكون أراضي الدولة في معظمها من صحاري، ولا سيما في المناطق الغربية الداخلية، وتتخلل تلك المناطق عدة واحات مشهورة، أهمها تلك التي تشغلها العين وضواحيها، ومثلها محاضر ليوا، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة، وهناك جبل حفيت الذي يبلغ ارتفاعه نحو 1220 متراً. كذلك سلسلة الجبال المعروفة باسم جبال حجر ويصل أعلى ارتفاع لها ضمن الدولة إلى نحو 2438 متراً. وتتميز سفوحها الغربية بوجود الوديان الكبيرة والأخاديد التي يستغل بعضها للزراعة.

ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة الشمالية التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر، أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموماً حيث يبلغ متوسط عمقها 35 متراً، بينما يبلغ أقصى عمق لها 90 متراً، باستثناء المنطقة التي يقع فيها مضيق هرمز حيث يصل العمق إلى 145 متراً.

وتتبع الدولة نحو 200 جزيرة أهمها جزيرة داس، وجزيرة دلما، وجزيرة أم النار، والجزيرة الحمراء .. ثم جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتها إيران عام 1971م وتبلغ المساحة الإجمالية للدولة 83600 كلم^2 .

تشكل مساحة أبوظبي 86,67% من مساحة الدولة ثم دبي 5% والشارقة 3,33%، رأس الخيمة 2,17%، عجمان 3,3% أم القيوين 1% الفجيرة 1,5% [(4)] .

2- العوامل التاريخية : لمحة موجزة

إن للمنطقة التي تشغلها دولة الإمارات العربية حالياً (كانت تسمى الساحل المتصالح) تاريخاً ضارباً في القدم. إذ يذكر المؤرخون أن قبائل المنطقة هاجرت إليها من مأرب في اليمن عام (130) بعد الميلاد وقد عرف لهذه القبائل استقلالها بعد

[(4)] عبد الرحمن يوسف بن حارب. السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999) ص 105 – 106.

انسحاب النفوذ البرتغالي عن المنطقة في منتصف القرن السابع عشر. وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، أصبح تاريخ هذه الإمارات مرتبطاً كل الارتباط بتاريخ قبيلة القواسم التي حكمت كلاً من الشارقة ورأس الخيمة وبسطت نفوذها على القبائل الأخرى في المنطقة. وقد ظهرت قبيلة القواسم كقوة عسكرية بحرية في منتصف القرن الثامن عشر بعد ضعف نظام الحكم في بلاد فارس. ويذكر المؤرخون أن التاريخ السياسي الحديث لإمارة أبوظبي قد ابتدأ في عام 1760، حين استوطنتها قبيلة آل بوفلاح بقيادة رئيسها ذياب بن عيسى. وقد تمركز حاكم آل بوفلاح من بني ياس في أبوظبي على مر السنين. أما دبي فقد كانت مستوطنة منذ بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات تدين بالولاء لشيوخ أبوظبي. وقد اعترفت بريطانيا باستقلالها كإمارة في عام 1839. ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم الذين لهم علاقة بقبائل بني ياس في أبوظبي. أما رأس الخيمة والشارقة، فقد كانتا المركزين الرئيسيين لشيوخ القواسم الذين كانوا عام 1803 تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر وقد شمل نفوذ القواسم الإمارات الواقعة بين الشارقة ورأس الخيمة. وبالنسبة لأم القيوين فيمكن اعتبار عام 1832 بداية لاستقلالها الداخلي وذلك نتيجة لمبادرة الشيخ سلطان بن صقر آنذاك في التخلي عن مطالبته بالسيادة عليها. وينتسب حكام أم القيوين إلى آل المعلا، وحكام الفجيرة الى آل الشرقي، وحكام إمارة عجمان إلى آل النعيمي. ولكل واحدة من هذه القبائل التي ينتسب إليها الحكام بطون وأفخاذ متعددة أيضاً[5].

الاستعمار الأوروبي :

يقول ايتشون المؤرخ البريطاني للمنطقة ووكيل الخارجية في حكومة الهند في فترة الاحتلال البريطاني: إنها (أي منطقة الخليج) لم تخضع لسيطرة أجنبية منذ القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر[6].

---

[5] عبد الرحمن الغنيم ومحمد إبراهيم الشاعر. الاستراتيجية القومية للإمارات العربية المتحدة (دمشق : د. ن. 1978) ص21.

[6] سيد نوفل . الوضع السياسي في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية (القاهرة : النهضة الجديدة للطباعة، 1967) المجلد الأول، ص 41 – 42.

مع بداية القرن السادس عشر الميلادي تعرضت منطقـــة الخليـــج العـــربي والجزيرة العربية عموماً للتصدع والتفكك بسبب التغلغل الأجنبي، وظهور التنـافس الاستعماري في منطقة الخليج العربي وسواحل البحر الأحمر عندما قام البرتغـــاليون بحملة تهدف إلى الهيمنة على هذه المنطقة والتي دامت أكثر من قرن من الزمان [7]. حيث بدأ التدهور البرتغالي في نهاية القرن السادس عشر بعد أن ضُمت إلى إسـبانيا في عام (1580)، عندها قُيّضَ لشعوب الخليج العربي ان تقوم بمهمة تحرير بلادهـــا من السيطرة البرتغالية ولو لفترة قصيرة [8].

أعقب السيطرة البرتغالية تغلغل النفوذ الهولندي في الخليج العربي قرابة قـــرن من الزمان حيث انتهى في عام (1750) إثر ظهور النفوذ البريطاني، وقرار الحكومة الهولندية بالتركيز أولاً على جزر الهند الشرقية (المعروفة حالياً بأندونيسيا)، كمـــا انسحبت هولندا في الوقت نفسه من موانىء الهند تاركةً الساحة للنفوذين الفرنسـي والبريطاني [9].

ظهور الفرنسيين في الخليج العربي :

في هذه الأثناء ظهرت فرنسا في الخليج العربي وأخذت تمهد لإقامة علاقــات تجارية وسياسية مع العرب. وقد أسس الفرنسيون الشركة الفرنسية لجـــزر الهنـــد الشرقية في سنة (1664) إلا أن وجودهم في الخليج كان سياسياً أكثر منه تجارياً؛ إذ بقي نشاطهم مقصوراً على تتبع الخصوم البريطانيين [10].

وتعد الفترة الواقعة بين عامي (1793–1809) من فترات الصراع الفرنســـي البريطاني فترة مهمة في تاريخ الخليج العربي؛ إذ كســـبت بريطانيـــا في نهايتـــها

---

(7) Persian Gulf States : A General Survey, OP Cit., P.20.

(8) معهد الدراسات الدبلوماسية. محاضرات الموسم الثقافي، "التعاون بين دول مجلـــس التعـــاون الخليجـــي". (الرياض : الأمانة العامة للمجلس، 1986)، ص 155.

(9) مجموعة باحثين. التجارب العربية المعاصرة : تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1981) ص 55 – 62.

(10) صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 38–39.

امتيازات سياسية، وحصلت على امتيازات هامة، وتدهورت مكانة فرنسا السياسية في الخليج [11] .

وعلى الرغم من انتهاء دور فرنسا السياسي في منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أنها استطاعت أن تحصل في مؤتمر سان ريمو (1920) على حصص في امتيازات استثمار النفط في المنطقة تمثلت في اشتراكها في شركة النفط التركية التي أبدل اسمها بشركة نفط العراق، وفي شركة بترول قطر حيث امتلكت فرنسا نسبة (23,73) بالمئة من أسهم كل منهما. كما امتلكت شركة النفط الفرنسية نسبة (33,33) بالمئة من شركة (مارين اربـاز) في دبي وأبوظبي. وساهمت كذلك ضمن شركة نفط العراق التي تستثمر مناطق في أبوظبي باسم (شركة نفط أبوظبي) [12] . ولكن بريطانيا استطاعت أن تقضي على النفوذ الفرنسي الوليد في نهاية القرن الثامن عشر، كما باشرت في مطلع القرن التاسع عشر في تقليص النفوذ العثماني.

لذا، يعتبر مطلع القرن التاسع عشر بداية تثبيت نفوذ بريطانيا السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي. ونتيجة لكل هذه الأحداث أصبح المقيم السياسي البريطاني في الخليج مطلق اليد في تصريف شؤون ومصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية والتجارية [13] .

الهيمنة والنفوذ البريطاني :

كما أسلفنا سابقاً، بدأت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر بتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات بحرية وسياسية واقتصادية مع حكام الخليج العربي. ويمكن تقسيم هذه الاتفاقيات إلى ثلاث مجموعات [14] :

---

[11] صلاح العقاد. التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1983) ص 60-65.

[12] صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 38-39.

[13] صلاح العقاد، ص 9-36، وانظر سيد نوفل، المجلد الأول، ص 41- 55.

[14] حول نص الاتفاقية، انظر : معهد الدراسات الدبلوماسية : محاضرات، مرجع سابق، ص162-163. وانظر محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة : التطورات السياسية (الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1983) ص64- 92.

أولاً : المعاهدات البحرية: وتشمل المعاهدات الخاصة بالقضاء على الغارات البحرية ومكافحة تجارة الرقيق والمحافظة على السلام والاستقرار في مياه الخليج وأهم هذه المعاهدات المعاهدة العامة للسلام المعقودة في شهر يناير 1820.

ثانياً: الاتفاقيات السياسية: كانت هذه الاتفاقيات بمثابة تحول خطير من الناحية السياسية، حيث ارتبطت العلاقات بين الحكومة البريطانية والإمارات العربية بالإدارة البريطانية من ناحية الشؤون الخارجية. وقد سميت اتفاقية عام 1892 بالاتفاقيات المانعة **Exclusive Agreements**. ومن هنا كانت البداية المباشرة للحكومة البريطانية بتمثيل الإمارات في الشؤون الخارجية. ويتضح من نصوص هذه الاتفاقية ما يلي:

أ- عدم إقامة علاقات دبلوماسية، أو الاتصال بالدول الأجنبية إلا بموافقة الحكومة الإنجليزية.

ب- عدم التنازل أو التخلي عن أي جزء من الأراضي دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية.

ج- عدم منح أية امتيازات للدول الأجنبية أو الشركات الأجنبية وبخاصة فيما يتعلق بالبترول والمعادن إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

د- عدم إجراء المفاوضات، أو عقد اتفاقية مع الدول الأجنبية ما عدا بريطانيا واستشارات الحكومة البريطانية (العيدروس ص 90).

ثالثاً : الاتفاقيات الاقتصادية: لقد التزم بموجب هذه الاتفاقيات، حكام الإمارات بأن يتنازلوا للحكومة البريطانية عن امتيازات وحقوق فيما يتعلق بامتيازات البترول المستخرج من أراضيهم. كما تتضمن أيضاً امتيازات الخدمات البريدية والسلكية واللاسلكية، وهي تمثل مرحلة جديدة ثالثة من تاريخ العلاقات البريطانية مع دول الخليج العربي. هذا الاتجاه البريطاني التجاري والاقتصادي الجديد أدى ببريطانيا إلى أن تمد نفوذها إلى الأمور الداخلية إضافةً إلى سيطرتها على العلاقات الخارجية للإمارات [15].

---

[15] حسين محمد البحارنة. دول الخليج العربي الحديثة : علاقاتهم الدولية وتطور قوانينهم الدستورية وأوضاعهم السياسية (بيروت : مؤسسة التنمية والإنماء، 1973) ص31-38. وانظر العيدروس - مرجع سابق ص90-92.

استقلال الإمارات:

كان تفكك الأمبراطورية البريطانية نتيجة لتورطها في الحرب العالمية الثانية علامَة بارزة على نهاية الهيمنة والوجود البريطانيين في الخليج. ففي الستينات من القرن العشرين أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج بحلول عام 1971، حيث شكل ذلك عاملاً مهماً ومشجعاً لحكام إمارات دول الخليج التي كانت تحت الحماية البريطانية على أن يفكروا جدياً في إقامة اتحاد يضم إمارات الخليج التسع، وهي، البحرين، وقطر، وأبوظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة، وأم القيوين، وعجمان. وقد كانت نتيجة هذا التفكير توقيع اتفاقية بين كل من حاكم أبوظبي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وحاكم دبي، الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، في 18 شباط/فبراير 1968، أعلنا بموجبها عن قيام اتحاد فيدرالي بين إمارتيهما، ودعي حكام الإمارات الخمس الأخرى في الساحل المتصالح، وكذلك حاكما قطر والبحرين، إلى الدخول في هذا الاتحاد. وقد لاقت هذه الدعوة قبولاً واستحساناً من حاكمي قطر والبحرين، وسرعان ما لبى الجميع هذه الدعوة واجتمع حكام الإمارات التسع في دبي في الفترة من 25 إلى 27 شباط/ فبراير عام 1968، وأسفر هذا المؤتمر عن صدور بيان مشترك باسم "اتحاد الإمارات العربية".

ولكن هذه الخطوة التي كانت تبعث على التفاؤل والأمل سرعان ما تعثرت قبل بدء المحاولة في تنفيذ بنودها. حيث انتهت هذه التجربة بانسحاب كل من البحرين، وقطر، واندماج الإمارات الست (أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، والفجيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة) في 2 كانون الأول / ديسمبر 1971، ثم لحقت بهم إمارة رأس الخيمة في 10 شباط/ فبراير 1972 [16].

3- التركيبة الاجتماعية والاقتصادية

تؤثر التركيبة السكانية والاقتصادية لدولة ما على مسار السياسة الخارجية لهذه الدولة من حيث عدد السكان، ومدى التجانس، والأعراف

---

[16] نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون إلى التكامل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 120-122.

والتقاليد، والقيم الاجتماعية، والنشاط الاقتصادي، ومستوى التطـــور في كافــة المجالات.

لقد كان التركيب القبلي العائلي الممتد هو محور الارتكاز في البناء الســكاني الاجتماعي قبل قيام الاتحاد، وكان ناتجاً عن أسلوب الإنتاج التقليدي. فالأوضـــاع لاقتصادية عند قيام الاتحاد لا تختلف كثيراً عن الأوضاع الاقتصادية في بقية الــدول الخليجية الأخرى. وقد ارتبط الاقتصاد الوطني للإمارات قبل اكتشـــاف النفــط بصناعة اللؤلؤ التي ازدهرت طوال القرن الثامن عشر حتى أوائل النصف الأول مـن القرن العشرين. "حيث كان يعمل في صيد اللؤلؤ حوالي 80% من مجموع القــوى العاملة، وكانت صناعة اللؤلؤ تشكل 80% من الدخل القومي، بينمـــا تشــكل الأنشطة الأخرى 20%" [17]. وحين اكتشف اللؤلؤ الصناعي قل الطلــب علــى اللؤلؤ الطبيعي. وكان يطلق على اقتصاد دولة الإمارات اقتصاد القبيلة أو القرية أي أنه اقتصاد امتهن فيه السكان حرفة الرعي والزراعة والصيد والتجارة، وتشكل من وحدات اقتصادية صغيرة مفككة تتمثل في القبائل المنتشرة في قلب الصحـــراء وفي القرى.

ويرى بعض الباحثين في تحليلهم لمجتمع الإمارات قبل اكتشاف النفــــط أن عوامل "نمط الإنتاج التقليدي" خاصة الغوص كعامل إنتاجي. وكذلك "التنظيـــم القبلي" كعامل اجتماعي وسياسي، فضلاً عن الإسلام وقيمه "كمؤثر ايديولوجي"، قد شكلت (في إمارات الساحل) نسق المجتمع والعلاقات الاجتماعية بين أفـــراده، وحددت البناء الاجتماعي حتى منتصف القرن العشرين على الأقل" [18].

وفي فترة ما قبل النفط، لم يكن مفهوم "الدولة" أو "السلطة المركزية" المتصلة معروفاً في إمارات ساحل الخليج. ويقول الدكتور الحسن: ربما كانت "القبيلة" هي التكوين المقابل للدولة، فهي التي تقوم ببعض الوظائف الأساسية، "بعضها يشـــبه

---

[17] موزة غباش. التنمية البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (أبوظبي : المجمع الثقافي، 1996) ص22.

[18] يوسف الحسـن، دولة الرعاية في دولة الإمارات العربية المتحدة : من الحرمان إلى الرفـــاه إلى المشـــاركة. (الشارقة : مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، 1997) ص38.

وظائف الدولة: مثل :- (الغزو – الحرب) والتفاوض، وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات، والتكافل الاجتماعي، ومنح الأرض أو منح حق استغلالها"[19].

أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية

نتيجة للطبيعة الجغرافية للإمارات يعيش السكان في الغالب أنماطا من الحياة تعتمد على مكان إقامتهم على الساحل أو في المناطق الداخلية. ويمكن تقسيمهم إلى مجموعات تتمثل في :

1- **البدو** : وهم سكان الصحارى والواحات خاصة منطقة ليوا، وواحة البريمي وغيرها، وتعتمد حياتهم على الرعي والتنقل من مكان لآخر. ونتيجة للتطور الذي شهدته الإمارات – خاصة بعد قيام الاتحاد – انتقلوا إلى حياة أكثر استقرارا، وأقرب إلى حياة الحضر[20].

كما راحوا يتحركون باتجاه المدن بأعداد متزايدة. حيث بلغت نسبة التحضر في الدولة (83%) لعام 1996، وبمعدل نمو (2,7%) للمدة 1993-2000[21].

2- **الحضر** : هم سكان الساحل، وهم تقليديا بحارة، ومعظم الحرف التي مارسوها في السابق كانت حرفا بحرية كالغوص بحثا عن اللؤلؤ وتجارته، وصيد الأسماك وبناء السفن، وكانت مجتمعاتهم تمثل سكان الساحل بتقسيماتها الطبقية أي التقسيمات التي أوجدتها مهنة البحر[22].

3- **الطبقة الزراعية** : وهم بعض سكان إمارة رأس الخيمة، وسكان الشميلية حيث يمتلكون مزارع تعتمد على مياه الآبار والأفلاج والأمطار وتنمو فيها أشجار النخيل والفواكه والخضروات والأعشاب الخ .....

---

[19] المرجع السابق، ص 36.

[20] فاطمة الصايغ. الإمارات العربية المتحدة : من القبيلة إلى الدولة. (دبي : مركز الخليج للكتب، 1997)، ص 12- 14.

[21] محمد صالح العجيلي. دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة في الجغرافيا السياسية (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002) ص32.

[22] فاطمة الصايغ، مرجع سابق، ص12-14.

4- **سكان الجبال** : وأشهرهم قبائل الشحوح التي تقطن منطقة رؤوس الجبال في رأس الخيمة، ورأس مسندم في عمان.

5- **سكان الجزر العربية**: تضم الإمارات العربية أكثر من 200 جزيرة يسكنها عدد كبير من سكان الإمارات، يمارسون مهن البحر بمختلف أنواعها، وقد انتشرت فيها الزراعة الآن.

6- **المجتمع العربي المتنقل بين الساحلين الإيراني والعربي في الخليج** وهم من العرب الذين تركوا الإمارات خلال فترة معينة من التاريخ ولأسباب مختلفة، وعاشوا في السواحل الفارسية حيث كونوا هناك مدناً وإمارات ومجتمعاً عربياً خاصاً بهم، وصاروا يتنقلون بين الساحلين. وقد عاد معظمهم الآن إلى وطنهم الأصلي الإمارات واستقروا فيها [23] .

وقام باحثون آخرون بتقسيم مجتمع الإمارات قبل النفط إلى بدو وحضر وقسموا الحضر إلى أربع طبقات اجتماعية وهي:

أولاً : طبقة الشيوخ: وهي طبقة الأسرة الحاكمة وأفرادها، وتمثل أعلى سلطة في البلاد وهي التي تسير الأمور في هذا المجتمع.

ثانياً : طبقة كبار تجار اللؤلؤ. وهي الطبقة التي تلي الشيوخ، وتشبه الطبقة الرأسمالية، التي بيدها الأموال، وتساهم في إقراض المال وتنشيط الحركة المالية، وتدفع الضرائب للحكام.

ثالثاً : طبقة صغار التجار وأصحاب المحلات التجارية، وهي الطبقة الوسطى التي تشتغل في تجارة الخدمات والسلع المختلفة، بالبيع والشراء، ودخل هذه الطبقة قليل إذا ما قورن بدخل الطبقة السابقة.

رابعاً : طبقة الغواصين، التي يقع عليها العبء الأكبر وتمثل طبقة العمال التي يعتمدون عليها في استخراج اللؤلؤ من البحر [24] .

---

(23) المرجع السابق، ص 14.

(24) العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص55-65.

إلا أن ظهور النفط قد أحدث تغييراً في أنماط حياة السكان وفي هيكل التركيبة الاجتماعية السياسية إن صح التعبير. ففي الماضي كان التجار والعائلات الحاكمة يشكلون نوعاً من الشراكة في إدارة نظم الإمارات الاقتصادية. إن لم يكن نظمها السياسية، وإنه في جميع الإمارات، وحتى وقت قريب. كانت المجموعتان متقاربتان في الثروة. ويأتي دخل التجار من أرباح التجارة والتصدير والاستيراد، ويأتي دخل الحكام غالباً من الضرائب على البضائع ... إلا أن اكتشاف النفط، والعائدات الناجمة عنه. غيرت هيكل الاقتصاد المحلي ودور الطبقة التجارية في هذا الهيكل [25].

ويقسم جون انطوني مجتمع الإمارات بعد النفط والاستقلال إلى طبقات اجتماعية تأتي على رأسها العائلات الحاكمة، ويتبعها التجار ورؤساء القبائل، والعشائر، وعائلات بارزة أخرى، ومجموعة من الزعامات الدينية، والجنود، والإداريين والفنيين، والطبقة الأخيرة هي الطبقة التي تدير الوظائف الحكومية والخدمات العامة – كالأمن والقضاء و المالية والتعليم والصحة والكهرباء والماء والاتصالات [26].

لقد أفقد التطور الاقتصادي والعلمي والانفتاح على العالم الخصائص الاجتماعية المهمة التي اكتسبتها القبيلة في النظام التقليدي، فلم تعد العشيرة أو القبيلة وحدة اقتصادية وسياسية كما كانت في الماضي. رغم أن هذه الظاهرة تتباين حسب الإمارات، وحسب نوع المركز العمراني وبعده عن عواصم الإمارات. فالروح القبلية في الجناح الغربي من دولة الإمارات أقوى مما هي عليه في الجناح الشرقي؛ فقبائل الجناح الشرقي كانت في الأصل قبائل مستقرة أو شبه مستقرة.

وعموماً فقد شهدت القبائل البدوية في الإمارات ضعف القبيلة واضمحلالها في أعقاب النفط وقيام الدولة، وبالأخص في أعقاب مشروعات التوطين، التي

---

[25] John Duke Anthony. Arab States of the Lower Gulf : People, Politics, Petroleum. (Washington, D.C: The Middle East Institute, 1975) PP.12-13.

[26] John Duke Anthony. The United Arab Emirates : Dynamic of State Formation . (Abu Dhabi : the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002), P.P,1-2.

ترتب عليها تغييرات هامة أثرت تأثيراً مباشراً في البنية الاقتصادية والاجتماعية للقبيلة، وقد أدى توسع سلطة الحكومة المركزية وهيمنتها على الجهات التي تعيش فيها القبائل البدوية، ونجاحها الفعال في تقديم خدمات اقتصادية وصحية وتعليمية وثقافية حديثة للبدو، أدى كل ذلك إلى ضعف القبيلة، وتحول الفرد من انتمائه للقبيلة إلى انتمائه المباشر والوثيق إلى الدولة، وقد ساعدت على ذلك قوة السلطة المركزية والقضائية والإدارية للدولة الحديثة، التي استطاعت أن تربط الفرد بالدولة، وتوفر له الأمن والسلامة (الجيش والشرطة والقضاء) وتوفر له الأمن المعيشي، والخدمات، والمساعدات، والرعاية الاجتماعية [27].

ففي حوار مع السيد عبد الله مطر المزروعي، مدير إدارة الشؤون الإدارية في وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أجاب عن سؤال للباحث حول مكانة القبيلة اليوم، بقوله إن القبيلة بمفهومها التقليدي قد ضعفت كثيراً الآن عما كانت عليه قبل سبعينات القرن الماضي. وقال إنه من الدفعة الأولى التي تخرجت في جامعة الإمارات، وأن الجامعة قد صهرتهم جميعاً، و لم يشعروا بتلك الشروح أو التمييز بين ابن قبيلة كبيرة أو صغيرة. وفي سؤال للباحث عن مدى انصياع ابن القبيلة الكبيرة لتعليمات رئيسه إذا كان من قبيلة صغيرة، وحول تولي أبناء القبائل الكبيرة لبعض المناصب العالية دون النظر إلى مدى كفاءاتهم. أجاب المزروعي أن المعيار الذي يتحكم الآن هو الكفاءة العلمية والمهنية. ففي البداية ربما كان يتولى بعض المناصب أبناء القبائل والعشائر الكبيرة دون النظر إلى مؤهلاتهم. ولكن الآن ثق بأنه لن يكون لهم أي دور أو فاعلية في المؤسسة التي يعملون بها إذا لم يكونوا مؤهلين.

وأكد مثل هذا القول السيد عبد الله راشد النعيمي الوكيل المساعد للشؤون السياسية في وزارة الخارجية، حيث قال في رد على سؤال للباحث في هذا الخصوص، صحيح أن القبيلة ما زال لها وزن على الرغم من أنها قد ضعفت كثيراً عن السابق، ولكن بالمحصلة النهائية تتغلب الكفاءة العلمية والمهنية في المؤسسة، لأن

---

[27] مجموعة من أساتذة جامعة الإمارات، دراسات في مجتمع الإمارات (العين : جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1999) ص 207- 208.

ابن القبيلة الكبيرة إذا لم يكن كفوا يستطيع إدارة المؤسسة أو القسم الذي يعمل به، فلن يكون إلا إنسانا جالسا على كرسي وراء الطاولة وعنده هاتف [28].

وكما ذكرنا آنفا ما إن بدأت عائدات النفط تتدفق على الإمارات، خصوصا أبوظبي ودبي حتى برزت بوادر التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبسبب ضآلة حجم التركيبة السكانية من ناحية، وعجز اليد العاملة الوطنية عن مواكبة خطط التنمية والتطوير من ناحية أخرى، فتحت الإمارات أبوابها أمام وفود المهاجرين العرب والأجانب، وبخاصة الآسيويين للعمل في مختلف القطاعات والمشاريع المستخدمة. ونتيجة لذلك شهدت الإمارات طفرة سكانية أخذت تتنامى بسرعة مذهلة. فعلى سبيل المثال كان عدد سكان الإمارات حتى الخمسينات نحو (80) ألف نسمة، والجدول التالي يمثل تطور عدد السكان خلال السنوات 1968-2000.

تطور توزيع السكان حسب الجنسية 1968 ــ 2000 جدول رقم (1)

السكان السنة	المواطنون	النسبة المئوية	الوافدون	النسبة المئوية	المجموع
1968	114.444	63.5	65.782	36.5	180.226
1975	187.366	30.0	390.521	70.0	577.887
1980	290.544	27.9	751.555	72.1	1.042.099
1985	399.707	28.9	982.757	71.1	1.382.464
*1994	550.002	25.3	1.619.258	74.7	2.169.260
1995	588.294	24.4	1.822.747	75.6	2.411.041
*2000	712.315	22.4	2.462.345	77.6	3.174.660

المرجع : د.مطر أحمد عبد الله. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2000) سلسلة محاضرات الإمارات 43 ص5.

[28] مقابلة مع السيد عبد الله راشد النعيمي الوكيل المساعد للشؤون السياسية في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ومع السيد عبد الله مطر المزروعي. مدير إدارة الشؤون الإدارية في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 2002/12/30.

يظهر الجدول رقم (1) بوضوح تراجع نسبة المواطنين أمام تزايد نسبة الوافدين ففي عام 1968، على سبيل المثال كانت نسبة المواطنين تشكل 63,5% من نسبة السكان في حين نرى أن نسبة المواطنين عام 2000 قد تراجعت إلى 22,4% .

جدول رقم (2)

التوزيع السكاني على الإمارات بين 1968 ـــ 2001

السنة	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
1968	46.575	59.271	31.968	4.246	3.744	24.687	9.735
1975	211.812	183.187	78.790	16.690	6.908	43.845	16.655
1980	451.848	276.301	159.317	36.100	12.426	73.918	32.189
1985	566.036	370.788	228.317	54.546	19.285	96.578	43.753
1995	942.463	689.420	402.792	121.491	35.361	143.334	76.180
2001	1362.000	1029.000	562.000	196.000	52.000	181.000	106.000

المرجع : دولة الإمارات العربية المتحدة وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لعام 2001 (موقع وزارة التخطيط على الإنترنت) (http://www.uae.gov.ae/mop)

ويوضح جدول رقم (2) التوزيع السكاني حيث يتركز السكان في إمارتي أبوظبي ودبي.كما يوضح أيضاً التزايد السكاني الكبير في كل إمارة من إمارات الدولة ما بين عام 1968 وعام 2001 ويرجع هذا التزايد الكبير، بصورة رئيسية، إلى تزايد العمالة الوافدة.

جدول رقم (3)

تقديرات السكان حسب فئات السن والجنس خلال عام 2001

فئات السن	2001		
	ذكور	إناث	جملة
4−0	156185	144195	300380
9−5	161073	147927	309000
14−10	148533	134536	283069
19−15	117535	103947	221482
24−20	**205255**	**110208**	**315463**
29−25	**354351**	**126661**	**481012**
34−30	**341983**	**114836**	**456819**
39−35	**328447**	**97815**	**426262**
44−40	**241027**	**59131**	**300158**
49−45	**157819**	**36345**	**194164**
54−50	76311	19006	95317
59−55	36475	11450	47925
64−60	14776	7552	22328
69−65	8942	6214	15156
74−70	4943	4280	9223
79−75	2229	1966	4195
+80	3116	2931	6047
جملة	**2359000**	**1129000**	**3488000**

المرجع :دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية 2001، الموقع، (موقع الوزارة على الانترنت) مقتبس من جدول رقم (7/2) .

كما يلاحظ في الجدول رقم (3) أن نسبة عدد الذكور مرتفعة أكثر من الإناث نظرا لأن العمالة الوافدة معظمها من الذكور. وأن عدد الذكور ما بين سن 20 و 49 يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف عدد الإناث، حيث يبلغ مجموعة عدد الذكور في تلك المرحلة العمرية (1628882)، بينما يبلغ مجموع عدد الإناث في تلك المرحلة (544996). ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من آثار اجتماعية وأمنية خطيرة.

كذلك نرى أن نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل في دولة الإمارات مرتفعة جدا حيث كانت تشكل في عام 1992 نحو 90% حسب بعض الدراسات [29].

ويوضح جدول رقم (4) قوة العمل الوافدة في الدولة حيث تتركز في القطاع الخاص.

جدول رقم (4)

القوة العاملة حسب الجنسية وقطاع العمل خلال الفترة 1992 – 1995

القطاع	مواطنون	النسبة المئوية %	وافدون	النسبة المئوية %	المجموع
حكومة اتحادية	79894	36	143.281	64	223.175
حكومة محلية	30592	19	129.444	81	160.036
بقية القطاع العام	1467	2	62.824	98	64.291
القطاع الخاص	13392	4	300.907	96	314.299
أخرى	25115	24	78.224	76	103.339
المجموع	**150.460**	**17**	**714.680**	**83**	**865.140**

المصدر : مطر أحمد عبد الله، واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

---

[29] دراسات في مجتمع الإمارات، مرجع سابق، ص 207– 208.

كما يلاحظ تباين الهويات القومية والدينية والمذهبية لهذه العمالة الوافدة حيث يوجد في الدولة أكثر من (120) جنسية، ولكن الجنسيات الكبيرة الوافدة تتركز في الجاليات الهندية والباكستانية والبنغالية والإيرانية والسريلانكية والفلبينية والأندونيسية. ومعظم الإناث العاملات في الدولة هم من الجنسيات الثلاث الأخيرة حيث يعملن كخدم في المنازل [30]. ومما لا شك فيه أن ثمة تأثيرات متعددة الجوانب أمنية وسياسية واجتماعية في الحاضر وفي المستقبل؛ كما أنها تشكل عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية لدولة الإمارات لا بد وأن يأخذه صانع القرار بعين الاعتبار.

لذا يستطيع الباحث أن يجد في التركيب الاجتماعي الراهن لدولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا بالغ الخصوصية بما ينطوي عليه من أبعاد واحتمالات. فهذه المنطقة تعيش مرحلة انتقالية تعبر فيها بسرعة بالغة من النظام التقليدي إلى واقع جديد تحل فيه مؤسسات الدولة العصرية محل العلاقات القبلية، وتسود فيه أنماط جديدة ومتنوعة للإنتاج محل الأنماط التي كانت سائدة. ويجري ذلك في نطاق ظروف خاصة تنطوي في جانب منها على آفاق رحبة للتطور. وفي جانب آخر على احتمالات بالغة الخطورة تستوجب الاهتمام والانتباه الشديدين.

4– القدرات الاقتصادية والعسكرية

أ– القدرات الاقتصادية– النفط والغاز: تعتمد دولة الإمارات في اقتصادها على النفط؛ فهو من أهم العوامل التي أعطت لدولة الإمارات أهميتها الدولية، حيث تقدر احتياطاتها النفطية المثبتة لعام 1999 (98,10) بليون برميل من النفط الخام أي حوالي (10%) من إجمالي الاحتياط الفعلي العالمي. هذا الاحتياطي النفطي الضخم يجعل الإمارات تحتل المرتبة الثالثة على المستوى العالمي في

---

[30] مطر أحمد عبد الله. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000) وانظر مطر أحمد عبد الله. الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها (الشارقة: وحدة الدراسات بجريدة الخليج، 1999) ص 73-80.

الاحتياطات النفطية، وتحتل المركز الخامس كأكبر دولة مصدرة للنفط، والمركز الثامن كأكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم[31].

كما يقدر العمر الزمني للاحتياطات النفطية بأكثر من (100) عام. وتقدر القيمة السعرية للاحتياطات النفطية الثابتة في الإمارات بحوالي (1,5) تريليون دولار.

ويحتل الغاز مكانة هامة من حيث الإنتاج أو من حيث احتياطي الغاز الطبيعي (6003) بليون متر مكعب حسب تقديرات عام 1999. والجداول التالية توضح إنتاج واحتياطي النفط والغاز الطبيعي للأعوام 1989 – 1999.

جدول رقم (5)

احتياطيات النفط واحتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي
دولة الإمارات العربية المتحدة 1989 – 1999

السنة	احتياطي النفط (بليون برميل في نهاية العام)	احتياطي الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)
1989	98,10	5686	29820
1990	98,10	5675	29750
1991	98,10	5793	32860
1992	98,10	5795	30130
1993	98,10	5795	31630
1994	98,10	6777	34360
1995	98,10	5859	40860
1996	98,10	5784	46530
1997	98,10	6000	48090
1998	98,10	6003	48980
1999	98,10	6003	

المرجع : مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد 15، 2000، مقتبس من الجداول أرقام 1/5 و 1/6 و1/7، ص 70–71 .

---

[31] عبد الخالق عبد الله، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001) ص30.

جدول رقم (6) – إنتاج النفط الخام 1990، 1995 حتى 1999

ألف برميل /يوم

الدول/السنوات	1990	1995	1996	1997	1998	1999
الإمارات	2,062,0	2,160,0	2,161,3	2,160,8	2,244,1	2,048,8
دول مجلس التعاون الخليجي	17,761,0	13,598,0	13,762,0	14,136,0	14,286,0	13,349,8
الإجمالي العالمي	64,847,0	66,231,5	62,072,1	63,690,8	65,594,3	64,484,9

إنتاج الإمارات والإنتاج العالمي مقتبس من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2001 (ملحق 13/6، ص 321).

إنتاج نفط مجلس التعاون، مقتبس من (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد الخامس عشر، 2000 (جدول رقم 9 ص 13).

هذه الثروة المالية الكامنة والمرتبطة بالاحتياطات النفطية هي كنز شديد الإغراء للأصدقاء والأعداء على حد سواء. ويزيد من أهمية الإمارات الدولية ويخلق مجالا للنفوذ السياسي بقدر اتساع الاستخدامات النفطية على الصعيد العالمي.

والجدول التالي يوضح عوائد الصادرات النفطية 1990، 1995، 2000.

جدول رقم (7) – عوائد الصادرات النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة (1990، 1995 ، 2000)

مليون دولار

السنة الدولة	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000 *
الإمارات	15.600	13.350	14.980	15.270	10.260	15.021	19.088

* أرقام تقديرية.

المرجع : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر/ أيلول 2001 (ملحق 6/6 ص 314).

وعلى الرغم من أن النفط والغاز ما زالا يشكلان العمود الفقري للدولة إلا أن القطاعات غير النفطية أخذت تحتل مكانا مهما من الناتج الإجمالي للدولة فقد ارتفع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية – على سبيل المثال – في عام 1998 من ما قيمته 137 مليار درهم إلى ما قيمته 141,7 مليار درهم عام 1999، بمعدل زيادة قدرها 4,3%[32] في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 6,5 مليار درهم في العام 1972 إلى نحو 260 مليار درهم في العام 2000[33] .

وقد أسهم قطاع الصناعات التحويلية خلال العام 1999 بنسبة 16,9% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتكزت هذه الصناعات على أنشطة مهمة مثل صناعات المنتجات النفطية والبتروكيماوية وصناعة تسييل الغاز بالإضافة إلى الصناعات الغذائية المتطورة، وصناعة الألمنيوم والإسمنت ومواد البناء، وصناعة الدواء[34] .

إن أهمية مثل هذه القطاعات غير النفطية تتمثل في المساعدة على تنويع مصادر الدخل القومي. هذا إذا ما قارنا ما كان يمثله النفط من نسبة إجمالي الدخل القومي للدولة في السبعينات حيث كان يمثل ما نسبته حوالي (90%) .

والجدول التالي يوضح إجمالي الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لعام 1998.

---

[32] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000 –2001، (لندن: ترايدنت برس)، ص 177.

[33] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2003 ص224.

[34] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000– 2001، ص 177.

جدول رقم (8) – إجمالي الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998

(القيمة بالدرهم)

	القيمة VALUE
الواردات	93209752525
الصادرات غير النفطية	10188494616
إعادة التصدير	22453870570
جملة التجارة الخارجية	125852117711

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء "إحصائيات التجارة الخارجية، 1998 – 1999 " ص 46 .

ب– القدرات العسكرية

تشكلت القوات العامة لدفاع دولة الإمارات بموجب الدستور (المؤقت) للبلاد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1971، وذلك بالتحول التدريجي من قوات خاصة بكل إمارة من الإمارات السبع إلى بنية عسكرية وطنية موحدة. وقد تم ذلك في 6 أيار/مايو 1976، حيث تم تشكيل قيادة موحدة لقوات الدفاع الاتحادية تحت قيادة مجلس الدفاع الأعلى.

لقد زاد مجمل نفقات الدفاع في الإمارات العربية المتحدة نحو 132,6 بالمئة خلال الفترة (1973–1980). وقد زاد عدد الأفراد العسكريين من (9850) فرد، إلى (25150) فرد في الفترة نفسها (1973 – 1980) وكانت القوات البرية تتألف من (23500) رجل مجهزين بـ 168 آلية مسلحة، وتتشكل من لواء الحرس الأميري. وثلاثة أفواج سيارات مدرعة، وسبع كتائب مشاة، وثلاث كتائب مدفعية، وثلاث كتائب قوة جوية. وكانت القوات الجوية تتكون من 46 طائرة قاذفة و27 طائرة هيلكوبتر[35].

[35] نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون إلى التكامل، ص 287-291.

وإذا قارنا تلك الفترة بما وصلت إليه القوات المسلحة لدولة الإمارات اليوم نرى التقدم الكبير والهائل حيث بلغ المجموع العام للقوات العاملة لعام 2000 حوالي (65,000) فرد، وعدد دبابات القتال الرئيسية العاملة (237) وإجمالي الطائرات المقاتلة (99) طائرة، وبلغت النفقات الدفاعية (3,4) مليار دولار لعام 2000، ويقدر بحمل نفقاتها الدفاعية خلال الأعوام 1995 – 2000 بحوالي (18,1) مليار دولار[36].

وفي محاولة لتطوير قدراتها الدفاعية الذاتية قامت دولة الإمارات بالتوقيع مع الولايات المتحدة على صفقة بقيمة (9) مليار دولار لشراء (80) طائرة مقاتلة متعددة الأغراض من طراز (أف 16 فالكون "بنموذج متطور باسم "اف 16/16 دزرت فالكون" أو صقر الصحراء، ومعدات خدمة متنوعة ملحقة بها . والمقرر أن يكون قد تم بدء تسليم الإمارات لهذه الطائرات عام 2002، وهو العام نفسه الذي ستتسلم فيه (30) مقاتلة حديثة من طراز "ميراج 9/2000" جرى طلبها في ديسمبر 1997. إضافة إلى تحديث قدرات 30 طائرة "ميراج 2000" موجودة لدى الإمارات، وتحويلها إلى الطراز المحسن وميراج 9/2000" وتتضمن الصفقة تسليح جميع هذه الطائرات بصواريخ هجومية جو أرض جوالة بعيدة المدى من طراز "بلاك شاهين" يصل مداها إلى 2000 كم[37].

ذلك على الرغم من صغر الإمارات بالمقاييس السكانية والجغرافية والعسكرية والطبوغرافية قياسا إلى القوى الإقليمية والدولية، حيث لا تزيد مساحتها عن (83,600) كيلومتر مربع ولا يزيد عدد سكانها عن (3,488) مليون نسمة، (إحصائيات 2001) تبلغ نسبة الوافدين منهم حوالي (80%)، كما يبلغ عدد قواتها المسلحة (64500) وتملك (99) طائرة و (237) دبابة، كما ذكرنا آنفا، إضافة إلى طبيعتها الطبوغرافية الصحراوية، التي تفتقر إلى الجبال الشاهقة والوديان العميقة والغابات الكثيفة، في حين يبلغ عدد سكان إيران على سبيل المثال، (70,699) مليون نسمة وتبلغ مساحتها (1,648) مليون كم2 ويبلغ عدد قواتها

---

[36] التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000–2001 . الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2001 مقتبس من الجداول رقم 2 ورقم 3 ص 292–293.

[37] المرجع السابق ص 116.

المسلحة (545,600) فردا وتملك (304) طائرات و (1,345) دبابة. وذات طبيعة طبوغرافية متنوعة [38] .

(أنظر الملحق المرفق الذي يوضح موازين القوى في منطقة الخليج) .

ومع ذلك، تبدو دولة الإمارات اليوم كبيرة بصداقاتها ومبادراتها ونشاطاتها وسياساتها وطموحاتها التي تجاوزت الأطر المحلية والعربية لتصبح طموحات عالمية منسجمة مع عصر "العولمة".

5- التقدم العلمي والتقني والصحي

عملت الظروف الخارجية والداخلية على انقطاع الإمارات عن العالم الخارجي حيث أثرت السيطرة البريطانية التي دامت قرابة 150 عاما، على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعملت على إضعاف قدرات مجتمعات الإمارات من خلال إحكام السيطرة عليها، وإخضاعها للإدارة الاستعمارية ومصالحها. وتجسدت هذه الهيمنة في كافة الشؤون الخارجية والداخلية.

وكانت بريطانيا في تلك الفترة تنوب عن الإمارات قانونيا وسياسيا في الخارج من خلال اتفاقيات ملزمة أعطت بريطانيا حق تمثيلها في المحافل الدولية والتوقيع عنها على الاتفاقات والمعاهدات. (وقد تطرقنا إلى ذلك عندما تناولنا العوامل التاريخية في هذا الفصل).

كما أن الانقطاع عن العالم الخارجي يعود أيضا إلى مجموعة عوامل داخلية تأتي في مقدمتها تواضع الاحتياجات والقدرات المتوافرة للإمارات في فترة ما قبل الاستقلال، وقيام الدولة الاتحادية. فقد ارتبط الحرمان التعليمي بالحرمان الاقتصادي، الذي ساد مجتمع الإمارات طوال القرون الماضية، وقد عاش أبناء هذا المجتمع حياة تخلف وجهل وفقر، ساهم في تكريسها الغزو الأجنبي، وشح الموارد، وحصار البحر والصحراء، مما شكل حزاما من البؤس والحرمان والفقر المدقع.

---

[38] المرجع السابق، جدول رقم 2 و3 ص 292-293.

وكان مجتمع الإمارات قبيل الاستقلال يفتقر إلى مقومات الدولة. فالبنى التحتية لم تكن مجهزة بعد، والموارد البشرية المحلية غير متطورة، والثروات الطبيعية ضعيفة.

تشير الوثائق البريطانية الرسمية، كما تبنتها تقارير ومراسلات دار المعتمد البريطاني في دبي، أن عدد السكان ممن كان في سن الدراسة (ما بين 5-19 عاما) يقدر بحوالي (28) ألف شخص في عام 1960، إلا أن عدد الذكور الملتحقين بالمدارس لم يكن سوى (3,145) تلميذا و 740 تلميذة). موزعين على (88) فصلاً دراسيا في كافة أنحاء إمارات الساحل. والتي قدر عدد سكانها في ذلك العام بنحو (86) ألف نسمة[39] .

(وقد تعرضنا للوضع الاجتماعي والاقتصادي في الإمارات قبل قيام الاتحاد عندما تناولنا الأنماط الاجتماعية والاقتصادية فيها) .

بعد الاستقلال في الثاني من ديسمبر، 1971 قامت دولة الإمارات على ركائز ثلاث: الإنسان، الانتماء العربي والعقيدة الإسلامية، التفاعل العالمي، والبعد الإنساني. والتزمت منذ اليوم الأول لإنشائها بمبادئ أساسية حددت معالم واتجاهات سياستها الداخلية والخارجية، ولكن الصورة تغيرت فيما بعد حيث شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة طفرة كبيرة في العملية التعليمية بصورها المتعددة، ودخل التعليم مرحلة جديدة تطور فيها - كميا ونوعيا. ونظرت الدولة إلى التعليم كعامل أساسي من عوامل التقدم وتحقيق الاستقرار والأمن الوطني. فالمادة السابعة عشرة من الدستور تنص على أن "التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع"وتعتبره" إلزاميا في مرحلته الابتدائية، ومجانيا في كل مراحله داخل الإتحاد". كما تنص المادة الرابعة عشرة على صيانة دعامات المجتمع وكفالة المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين[40] . فارتفع على سبيل المثال، عدد المدارس في عام 1972 من (74) مدرسة لتصل إلى (729) مدرسة. وارتفع عدد الطلبة من (32862) طالبا وطالبة ليصل إلى 318 ألف 537

---

[39] يوسف الحسن، دولة الرعاية في دولة الإمارات، مرجع سابق، ص 4 .

[40] دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

طالباً وطالبة. كما ارتفع عدد المنتسبين إلى جامعة الإمارات من (1029) طالباً وطالبة في العام الدراسي 1979/78 ليصل إلى (17) ألفاً و(500) طالب وطالبة في العام الجامعي 1999-2000. مع ملاحظة هامة وهي أن نسبة الإناث في الجامعة تتجاوز 60% مما يعطي مؤشراً مهماً على دور المرأة ومستقبلها في بناء الدولة [41].

في عام 1971 لم يكن عدد المواطنين من حملة الشهادات الجامعية يتجاوز (3) مواطنين. في حين بلغ عدد الخريجين منذ إنشائها حتى عام 2000 نحو (22) ألف خريج وخريجة هذا إضافة إلى جامعة زايد التي تم إنشاؤها في العام، 1998 وكليات التقنية العليا التي تم إنشاؤها في شهر أكتوبر 1988، والتي بلغ المعدل السنوي لنمو عدد الطلبة فيها 30%، وزاد عدد طلبة الكليات من 239 طالباً وطالبة عند بدء الدراسة فيها عام 1988 - 1989 إلى 14,265 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2003 - 2004، إلى جانب غيرها من المعاهد والجامعات الخاصة [42].

إننا نضرب هذه الأمثلة لنبرهن على مدى التحول والتطور الذي يؤسس لقيام دولة عصرية، فالطلبة هم الركائز الأساسية للمجتمع والدولة. فمنهم الطبيب والمحامي والأستاذ والضابط والمهندس والدبلوماسي وغيرهم.

والجدول رقم (9) يوضح تطور التعليم خلال عشرين عاماً 1975-1995.

كما ويوضح الجدول (رقم 10) تطور الحالة المعلوماتية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

[41] إحصائيات وزارة التربية والتعليم 2000 ، في المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط، 2001 .

[42] معلومات مباشرة استقاها الباحث من كليات التقنية العليا.

جدول رقم (9)

السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس
تعداد ديسمبر1975 و 1995

الحالة التعليمية	1975			1995		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمي	128740	62413	191153	294949	97432	392381
يقرأ ويكتب	96556	22198	118754	235561	102196	337757
ابتدائية	26605	8050	34655	245985	97832	343817
إعدادية	22825	5857	28682	224137	92958	317095
ثانوية أو ما يعادلها	31201	8910	40111	201381	114135	315516
فوق الثانوية ودون الجامعية	2860	1953	4813	40194	24731	64925
جامعية ومايعادلها	14551	3005	17556	127343	61496	188839
فوق الجامعية	1039	188	1227	11154	3359	14513
غير مبين	471	286	757	3592	266	3858
الجملة	324848	112860	437708	1384296	594405	1978701

المرجع : مقتبس من دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية 1998-1999. موقع الوزارة على الإنترنت.

جدول رقم (10)

الحالة المعلوماتية

الدولة	أجهزة الراديو لكل شخص	خطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 شخص		الهواتف العامل لكل 1000 شخص		المشتركون في الهواتف الخلوية لكل 1000 شخص		أجهزة التلفزيون لكل 1000		كمبيوترات شخصية لكل 1000 شخص	مستخدمو الانترنت لكل 1000 شخص	أجهزة الفاكس لكل 1000 شخص
الإمارات	1995	90	98-96	90	98-96	90	98-96	90	98-96	98-96	1998	1995
	271	206	289	2.3	11.1	17	210	91	294	106	7.61	10.5

المرجع: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001. ص 302 .

كما حققت الخدمات الصحية طفرات كبيرة ومتلاحقة، وانتقلت خلال ثلاثة عقود من معاناة السفر الشاق على ظهور الجمال عبر الصحراء القاحلة في عقد الستينات بحثا عن العلاج، إلى أرفع المستويات العلمية في عقد التسعينات، بعد أن توفرت الخدمات العلاجية والوقائية في كل مدن الدولة وبواديها. و لم يكن يتعدى عدد المستشفيات عند قيام الاتحاد في الثاني من ديسمبر 1971 (7) مستشفيات متواضعة و(12) مركزا صحيا و(700) سرير علاجي .

في نهاية عام 1999 بلغ عدد المستشفيات (60 مستشفى) تضم (6996) سريرا علاجيا وارتفع عدد المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة إلى 134 مركزا ... وبلغت نسبة الأطباء لكل 100,000 من السكان 321 طبيبا حسب إحصائيات عام 1995.

و لم يتوقف التطور الذي شهدته الخدمات الصحية عند تحديث المستشفيات القديمة والاهتمام بإنشاء مستشفيات جديدة على أحدث المستويات العالمية، بل شمل إضافة خدمات تخصصية دقيقة مثل جراحات القلب المفتوح، ونقل الأعضاء، وجراحة الأوعية الدموية، وجراحة الأعصاب، وجراحة الأطفال [43] ...

6- البنية السياسية لدولة الإمارات

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971 كاتحاد بين سبع إمارات كانت تعرف في الماضي باسم الإمارات المتصالحة ... والتي كانت خلال المائة والخمسين عاما التي سبقت قيام الاتحاد على علاقات تعاهدية مع البريطانيين. (وقد تطرقنا إلى ذلك عندما تناولنا العوامل التاريخية).

التركيبة الإتحادية :

تختلف الدولة الاتحادية عن الدولة الموحدة، وهذا الاختلاف يصيب جميع النشاطات ومن ضمنها السياسة الخارجية. ونظرا لتلك التركيبة فقد أصبح هناك حكومة مركزية وحكومات أخرى محلية في الإمارات الأعضاء تحتفظ بنوع من الكيان الذاتي في سيادتها على إقليمها ومواردها الطبيعية [44] .

---

[43] الكتاب السنوي 2000-2001، ص 267- 268.

[44] ناجي شراب. السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (العين : الكتاب الجامعي، 1987) ص 116- 117.

ومع ذلك أكد الدستور مبدأ علو دولة الاتحاد، حين قـــرر أن الإمـــارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة (المادة الأولى)، وعاصمتها واحـــدة (المادة 9 فقرة أولى) ولها علم وشعار ونشيد وطني واحد (المادة 5)، وشعبها واحد (المادة 6 فقرة ثانية)، ويتمتع مواطنوها بجنسية واحدة (المادة 8 فقرة أولى) .

كما نصت المادة الثانية من هذا الدستور على أن "يمارس الاتحاد في الشـؤون الموكلة إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور السيادة على جميـــع الأراضـــي والميـــاه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء" .

كما تتمتع دولة الاتحاد بسلطة عليا على الإمارات الأعضـــاء في المجـــالين الخارجي والداخلي، حيث تمارس صلاحياتها واختصاصاتها في الشؤون الاتحاديـــة المنوطة بها وفقا للدستور، دون حاجة إلى موافقة أو إقرار هذه الإمارات [45] .

كما حدد الدستور السلطات الاتحادية بموجب (المادة 45) علـــى الشـــكل التالي :

1- المجلس الأعلى للاتحاد
2- رئيس الاتحاد ونائبه
3- مجلس وزراء الاتحاد
4- المجلس الوطني الاتحادي
5- القضاء الاتحادي [46] (انظر الهيكل الاتحادي لدولة الإمارات، شكل1).

وعلى الرغم من هذا التشكيل، فإن الدستور لم يأخذ بالفصل بين السلطات كما هو متعارف عليه في الأنظمة البرلمانية. فقد أناط الدستور في المجلس الأعلـــى للاتحاد ممارسة الوظيفتين التشريعية والتنفيذية معا. ويعاونـــه في ميـــدان الوظيفـــة التشريعية هيئة استشارية تتمثل في المجلس الوطني الاتحادي، كما يعاونه في ميـــدان الوظيفة التنفيذية مجلس الوزراء [47] .

---

[45] محمد كامل عبيد، نظم الحكم ودستور الإمارات، ط2، (دبي : مطابع البيان، 1997) ص 410 .
[46] انظر الباب الرابع المادة 45 من دستور الإمارات العربية المتحدة.
[47] محمد كامل عبيد ص 472.

ويأتي **المجلس الأعلى للاتحاد** على رأس هيكل القيادة في الحكومة بحكم تشكيله، وبحكم ما يضطلع بممارسته من مهام واختصاصات تشريعية وتنفيذية. فهو المسؤول عن السياسة العامة في جميع المسائل الدفاعية، والشؤون الخارجية والتعليمية، والتنمية. ويتشكل المجلس الأعلى من سبع حكام. تتطلب المسائل ذات الأهمية (المسائل الموضوعية) موافقة خمسة أعضاء من ضمنهم حاكما أبوظبي ودبي. أما قرارات المجلس في المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات (المادة 49). مدة الرئيس ونائبه خمس سنوات ميلادية، ويجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب (المادة 52 من الدستور) [48] .

أما **مجلس الوزراء**، فإنه لا يختص برسم السياسة العامة للدولة، بل يقوم بمتابعة تنفيذ تلك السياسة تحت رقابة رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد، باعتبارهما سلطة رئاسية لمجلس الوزراء. وهو ما قررته الفقرة الأولى من (المادة 60) من الدستور بنصها على أن "يتولى مجلس الوزراء – بصفته الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد، وللمجلس الأعلى- تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب هذا الدستور والقوانين الاتحادية".

وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية يختص **مجلس الوزراء** بـ :

1- متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج.

2- الإشراف على تنفيذ ...، المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

3- تقديم تقرير مفصل إلى رئيس الاتحاد لعرضه على المجلس الأعلى، في بداية كل سنة مالية ... عن علاقة الاتحاد بالدول الأخرى والمنظمات الدولية، مقرونة بتوصيات الوزارة عن أفضل الوسائل الكفيلة بتوطيد أركان الاتحاد وتعزيز أمنه واستقراره، وتحقيق أهدافه وتقدمه في كافة الميادين (المادة 65)* [49] .

---

[48] انظر الباب الرابع المواد 46 و47 و49 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

* للإطلاع على الاختصاصات والمهام التي خولها الدستور إلى المجلس الأعلى وإلى الرئيس ونائبه، ومجلس الوزراء الوطني، والقضاء. انظر : الباب الرابع من الدستور (السلطات الاتحادية، المواد 45 – 109).

[49] انظر الباب الرابع، المادتين 60 و65 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثم يأتي **المجلس الوطني الاتحادي** حيث يمكنه مناقشة القرارات المقترحة إذا اقتضى الأمر للقوانين الاتحادية التي يقدمها مجلس الوزراء.

أما ما يتعلق باختصاصاته في الشئون الخارجية فقد نصت (المادة 91) من الدستور على أن "تتولى الحكومة إبلاغ المجلس الوطني الاتحادي بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تجريها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة مشفوعة بما يناسب من بيان".

وقد أوضحت (المادة 96) من اللائحة الداخلية للمجلس ضوابط هذا الاختصاص، بأن يتلى البيان الحكومي المرافق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية في أول جلسة تالية بعد إخطار المجلس بها، وله "إبداء ما يراه من ملاحظات بصدد هذه المعاهدات دون اتخاذ قرار في شأن المعاهدة ذاتها"[(50)].

ويتألف المجلس الوطني من (40) عضوا يختارون كل سنتين من قبل حاكم كل إمارة ويمثل أبوظبي ودبي ثمانية أعضاء عن كل إمارة. الشارقة ورأس الخيمة يمثل كل منها ستة أعضاء، وعجمان والفجيرة وأم القيوين يمثل كل منها أربعة أعضاء. ويعطي الدستور الحق لكل إمارة بأن يكون قضاؤها مستقلا. العاصمة أبوظبي[(51)].

أما **اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا**، وهي محكمة عليا ذات طبيعة خاصة، طبقا (للمادة 99) من الدستور (والمادة 33) من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1973 فيما يختص بالسياسة الخارجية فتتمثل في الأمور التالية :

أ- الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل والخارج .

ب- تباشر المحكمة العليا وظيفة تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية بناء على طلب إحدى مؤسسات الاتحاد أو حكومة إحدى الإمارات، إذا كان تفسير المعاهدة أو الاتفاقية موضوع خلاف في دعوى مطروحة أمام إحدى المحاكم وتبت

---

(50) انظر الباب الرابع، المادة 91 و96 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

(51) انظر الباب الرابع، المادة 68 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

المحكمة الاتحادية في أي خلاف يعرض عليها بين السلطات الاتحادية أو أية إمارة فيما يتعلق بإبرام أي اتفاقية دولية لها مساس بمركز الإمارة الخاص وجميع أحكام المحكمة الاتحادية نهائية وملزمة للجميع[52].

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية، فالمادة (120) البند (1) من الدستور تنص على أن ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون الخارجية، بالرغم من أن المادة (123) استثنت من ذلك بعض الصلاحيات عن طريق إعطاء الحق للإمارات الأعضاء بعقد اتفاقيات محددة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية، بشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقا. والاستثناء الآخر جاء في الفقرة الثانية من تلك المادة ليعطي الحق للإمارات بالاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبيك ومنظمة الأوابك أو الانضمام إليهما[53].

أما ما يتعلق بمهمة تنفيذ السياسة الخارجية التي ينبغي أن تمارسها وزارة الخارجية، فقد نص القانون الاتحادي رقم (45) لعام 1992 في المادة (2) من القانون المذكور، بشأن تنظيم وزارة الخارجية، على أن تقوم وزارة الخارجية بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية للدولة، والإشراف على تنفيذ هذه السياسة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية. كما جاء في المادة (3) من نفس القانون المذكور التي نصت على ما يلي:-

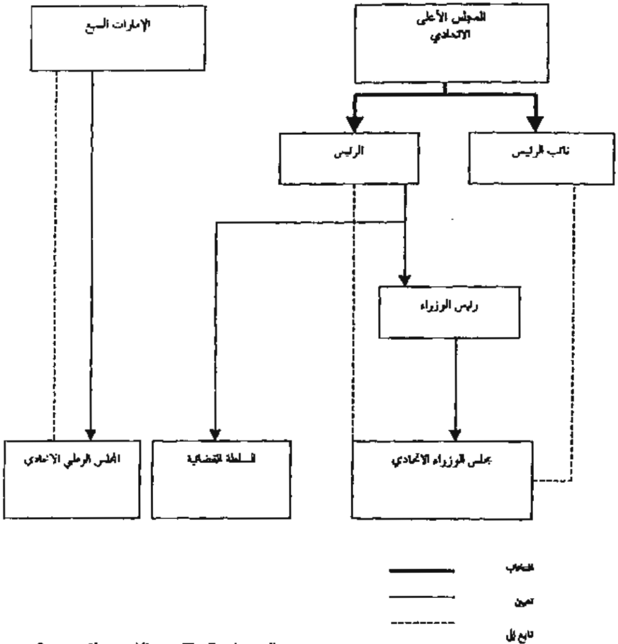
"وزير الخارجية هو المستشار الرئيسي لرئيس الدولة في الشؤون الخارجية، ويتخذ القرارات في الأمور السياسية التي تعرض من يوم إلى يوم وفقا للسياسة العامة للدولة التي يقرها المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الدولة، ويتقدم الوزير بالتوصيات في شأن الاتجاهات الرئيسية التي تتعلق بتخطيط سياسة الدولة الخارجية والموضوعات ذات الأهمية التي تستلزم اتخاذ القرارات السياسية العليا والهامة من رئيس الدولة، والمجلس الأعلى للاتحاد، ومجلس الوزراء.

---

[52] انظر المواد 95-99 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة باختصاصات المحكمة الاتحادية وانظر محمد كامل عبيد ص 500 — 504.

[53] انظر الباب السابع "توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات" المادتين 120 و123 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

الهيكل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة   نموذج رقم (1)



Source : Hassan Alkeem. The Foreign policy
Of The United Arab Emirates.(London:Saqi Books, 1989) P.22

ويمثل الوزير الوزارة في أجهزة الدولة العليا، وأمام المجلس الوطني الاتحادي، ويتولى الاتصالات والمشاورات العليا مع الدول الأخرى والمنظمات ويستقبل رؤساء البعثات المعتمدين لدى الدولة، والمبعوثين الخاصين[54].

ويرى بعض الباحثين أن دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من أنها اتحاد سبع إمارات، إلا أنها جعلت سياستها الخارجية بشكل أساسي في يد رئيسها، حاكم أبوظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ويمكن اعتبار حكام الإمارات الست الأخرى يتمتعون باستقلال ذاتي في العديد من المسائل المهمة، ومنها استغلال المصادر الطبيعية والتجارة، وتنظيم الجمارك، ومسائل مالية وقضائية، إضافة إلى المحافظة على النظام العام. ولكن في الشؤون الخارجية، والرئيس يضع السياسة للبلاد. يتشاور مع الحكام الستة الآخرين حول مسائل حاسمة، ولكن له الكلمة الأخيرة بشكل عام ... وبموجب الدستور، انتخبوا الشيخ زايد رئيسا لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 لمدة خمس سنوات وأعادوا انتخابه في أعوام 1976، 1981 ، 1986 ، 1991 و 2001 ، حيث سمح له التصديق (على رئاسته من جديد) الإشراف التام على الشؤون الخارجية للبلاد بدون تحديد فعلي[55]. أضف إلى ذلك ما خوله به الدستور من صلاحيات تتعلق بالسياسة الخارجية، فهو الذي يمثل الاتحاد في الداخل والخارج – أي تجاه الدول الأخرى – وفي جميع العلاقات الدولية (البند 9 من المادة 54 من الدستور) لذلك يقوم رئيس الاتحاد بتعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية، ويقبل استقالاتهم، ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد.

ويتم التعيين بقبول الاستقالة والعزل بمراسيم، وطبقا للقوانين الاتحادية (البند 6 من المادة 54 من الدستور) كما يوقع رئيس الاتحاد أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية، ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد، ويتلقى أوراق اعتمادها.

---

(54) انظر المادة 3 من القانون رقم 45 لسنة 1992 بشأن تنظيم وزارة الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية العدد (245) نوفمبر، 1992 ص16.

(55) William Rugh "The Foreign Policy of the United Arab Emirates". The Middle East, Journal, Volume 50, No 1, Winter, 1996, P.58.

كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين الدبلوماسيين (البند 7 من المادة 54)[56].

أضف إلى ما سبق هناك اتفاق ضمني بين أعضاء المجلس الأعلى وبين كافة المسؤولين وحتى على المستوى الشعبي يضع في يد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان صلاحيات شبه كاملة في اتخاذ القرارات في الشؤون الخارجية انطلاقاً من اعتبار مبدئي بأنه باني الاتحاد والساهر على رعايته. ويظهر ذلك جلياً في تصريحات أعضاء المجلس الأعلى في مناسبات مختلفة. كما يبدو ذلك على الصعيد العملي. وأكبر مثال على ذلك، عندما أمر الشيخ زايد بقطع النفط عن الدول التي تساند إسرائيل خلال حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل، وعندما قال كلمته المشهورة "ليس النفط العربي بأغلى من الدم العربي" .

والجدولان التاليان يوضحان : الدولة ونظام الحكم في دولة الإمارات والسلطات السياسية والنظام القانوني في دولة الإمارات .

وانظر William Rugh, Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates (Abu Dhabi : the Emirates Center for Studies and Research, 2002) P.59.

[56] محمد كامل عبيد، نظم الحكم ودستور الإمارات، مرجع سابق،ص 448-449.

جدول رقم (11) الدولة ونظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدولة	الدولة ونظام الحكم	رئيس الدولة	تاريخ تولي الحكم	الدستور	الأحزاب السياسية	سن التصويت والانتخابات
الإمارات	دولة اتحادية	الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	حاكم أبوظبي منذ 1966/8/6 – رئيس دولة الإمارات منذ 1971/12/2	دستور دائم تم إقراره عام 1996	لا يوجد	–

جدول رقم (12) السلطات السياسية والنظام القانوني في دولة الإمارات العربية

	السلطة التنفيذية	السلطة التشريعية	السلطة القضائية	النظام القانوني
الإمارات	– رئيس الدولة – المجلس الأعلى للاتحاد يتكون من حكام الإمارات السبع. – نائب رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء – مجلس الوزراء	المجلس الوطني الاتحادي – معين وذو صلاحيات استشارية– يتكون من 40 عضواً (يعينهم حكام الإمارات– يجدد كل عامين)	القضاء الاتحادي تم العمل به منذ 1971	الشريعة الإسلامية + القانون المدني في المحاكم المدنية والجنائية والمحاكم العليا

المصدر: مقتبس من: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002/2001، جدول رقم (2) وجدول رقم (3)، ص286 – 287.

7- دور القيم والتصورات لدى صانع القرار

تشكل القيم والتصورات السياسية لصانع القرار (أو صانعي القرار) عـــاملا مؤثرا في صناعة السياسة الخارجية. فعند الحديث عن سياسات الـــدول المختلفـــة يشعر المرء وكأنه يتحدث عن أشخاص حقيقيين. ومن أجل فهم الأحداث الدولية أصبح من الضروري دراسة شخصيات الأفراد الذين يصنعون القرارات بالنيابة عـن دولهم لأن تلك القلة تمتلك القوة لترجمة أفكارها إلى قرارات تلزم شعوبها بنتائجها. وهكذا، كما يقول الدكتور محمد إبراهيم فضة "يتضح أن حفنة من الرجال أمثـال ولسون ولينين وهتلر وروزفلت وتشرشل ونهرو وتيتو وماوتسي تونج وغـــيرهم كانوا قد وضعوا بصماتهم الشخصية على الأحداث العالميـــة ورسمـــوا مســـتقبل العالم [57].

إن مثل هذه الأمثلة التاريخية جعلت أساتذة المناهج في السياســـة الدوليـــة يعيرون اهتماما بالغا لصانعي القرارات؛ حيث إنهم يمثلون دولهم، وأنه لا بد لتلـــك الشخصيات من أن تلعب دورا مهما في رسم سياسات دولهم الخارجية التي تتـــأثر بعوامل عديدة عدا المؤثرات الخارجية التي تطرقنا إليها، كالعوامل الذاتية النابعة من فلسفات ومعتقدات وتربية وثقافة صانعي القرار أنفسهم فلكل فرد خاصية وسلوك معين يميزه عن الآخرين مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الخاصية ما هي إلا انعكاس للبيئة والمجتمع الذي يعيش فيه صانع القرار. فلا بد لهذه العوامل من أن تؤثـــــر في توجهه السياسي بشكل أو بآخر. فالمناهج الحديثة حافلة بالدراسات وقد يكون من أبرز من تطرق إلى صناعة القرار هولســـــتي Holsti وديـــن برويـــت D. Pruitt وريتشارد سنايدر R. Snyder، وقد تطرقنا إليهم في الفصل الأول، وقد يكون بـير رينوفان وجان باتيست دوروزيـــل pierre Renouvin and J.B. Duroselle في كتابهما "مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية" القسم الثاني من الكتـــاب - رجـــل الدولة - قد تعرضا إلى النظريات التي تفسر سلوكية رجل الدولة وأثرهـــا علـــى قراراته.

---

[57] محمد ابراهيم فضة "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية". السياسة الدولية، العدد (74)، أكتوبر 1983، ص 54.

إن القيم والتصورات النابعة من المعتقدات والتقاليد الاجتماعية، وفهم الواقع والظروف المحيطة به هي التي تمثل الفلسفة السياسية لصانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد يكون تيتو Tito مصيبا في قوله: "أعترف أن دور رجل الدولة في التاريخ يمكن أن يكون عظيم الأهمية. إنه لمخالف للعقـــل، ونفـــي للواقـــع أن نـــزعم العكس. لكن دور الرجل يزداد أهمية إذ يمثل إرادات وأحاسيس الشعب في فترة ما..." (58).

وباستقراء وتحليل الفلسفة السياسية المتجسدة في قيادة الشيخ زايـــــد بـــن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة يمكننا القول عموما بأن هـذه الفلسفة تستمد جذورها من الإسلام والثقافة العربية، والتقاليد المتأصلة في هـــــذه المنطقة حيث يعبر عن ذلك بقوله "إننا في كل خطواتنا لـــن نحيـــد عـــن تراثنـــا الإسلامي، ولن تغرينا الحضارة عن التمسك بقيمنا وأخلاقنا السمحة، ولن تبعدنـــا عن جذور الأرض التي نشأنا فيها ومنها" (59).

ويقول أيضا "نحن أمة عريقة وغنية بتراثها وقيمها الروحية، وعلينا أن نوازن بين الاعتبارات المادية والروحية ولدينا في كتاب الله، وطريق رسول الله ما يغنينـــا عن العقائد التي يضعها البشر لأنها عقائد هزيلة كالجمال الضعيفة" (60).

وليس معنى ذلك أن نعتقد بأن الشيخ زايد يمكن تصنيفه ضمن المتعصبـــين الدينيين Fundementalist بل العكس فهو "من المؤمنين بالحرية الدينية علـــى ألا تضر بحريات الآخرين". كما أن هناك نقطة جديرة بالاعتبار فالشيخ زايد يربط بين العروبة والإسلام حيث يؤمن بأنه لا فصام ولا انفصام بين العروبة والإسلام (61).

فسمة التركيز على الوحدة والاتحاد بارزة بشكل واضح في جميع أقوالـــه. فالشيخ زايد ينتمي إلى قبيلة بني ياس، وعندما كان صبيا تعلم القرآن الكريم وهـــو

---

(58) بير رينوفان وجان باتيست دوروزيل. مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، (بيروت: منشورات عويـــدات، 1982)، ص522.

(59) شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكـــك، القيادة (أبوظبي ديوان الرئاسة، 1981) ص139.

(60) حمدي تمام، زايد القائد والمســيرة، ط2 (طوكيو : شركة داي نيبون للطباعة لميتد، 1981) ص521 وحـول حياة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، المرجع نفسه ص 48-66.

(61) مقابلة مع السيد علي الشرفا مدير ديوان الرئاسة سابقا. 2002/12/20.

يشبه جده الأكبر زايد الكبير الذي وحد قبائل المنطقة في الماضي فقد استوحى الشيخ نمط حياته من آيات القرآن الكريم .

نشأ زايد نشأة بدوية فجمع كل صفات رجال البدو، من الذكاء والقدرة على الاستيعاب، والتحمل والصبر والحكمة والنظرة البعيدة. ويقول كيلي: لعل من أكثر العوامل التي أثرت بشخصيته تأثره بشخصية الشيخ زايد بن خليفة أو زايد الكبير الذي حكم فترة طويلة امتدت من 1855-1909 ارتفع خلالها شأن إمارة أبوظبي، وامتد نفوذه ليس في إمارة أبوظبي فقط بل وصل إلى واحة البريمي، وإلى داخل أرض عمان. وكان دائما على استعداد للعمل من أجل وحدة المنطقة وتتكرر اليوم هذه الملامح في شخصية زايد [62] .

أما كارنجيا – وهو صحفي مشهور – فيقول: "رأيت في زايد رجلا: يؤمن إيمانا عميقا بأن له رسالة تاريخية يريد أن يحققها، وله فلسفة اجتماعية تنبع من شخصيته الذاتية" [63] .

ويقول أحد الذين رافقوا مسيرة الشيخ زايد بأنه يتصف بالصبر والحلم والصراحة مع الشقيق والصديق والعدو، والثقة اللامتناهية بالله عز وجل، يستخدم الأمثلة كثيرا في الحوار للوصول إلى الغاية التي يقصدها وهي إقناع محدثه. وتكون هذه الأمثلة عادة من واقع الحياة [64] .

يحدد الشيخ زايد معالم السياسة الخارجية لدولة الإمارات بقوله "نحن في الخليج نسير سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين .. فنحن في علاقتنا مع الدول العربية والإسلامية نعتبرها علاقة الأخوة في الإسلام التي فرضها علينا ديننا الحنيف.. ونحن نتعامل مع هذه الدول معاملة الأخ لأخيه .. أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول غير الإسلامية، فهو خط إنساني بحت.. فعلى اعتبار أننا جزء من هذا العالم الكبير فعلينا واجب، ونتعامل معها كبشر نحترمهم كبشر ويحترموننا كبشر ونكن لهم بقدر ما يكنون لنا من صداقة وود" [65] .

---

[62] ناجي شراب، دراسة في الحكم والسياسة، ط2 (العين : دار الكتاب الجامعي، 1987) ص311.

[63] محمد خليل السكسك وشمس الدين الضعيفي، القيادة، (أبوظبي: ديوان الرئاسة، 1981)، ص 25.

[64] مقابلة مع السيد علي الشرفا مدير ديوان الرئاسة، سابقا دولة الإمارات العربية المتحدة.

[65] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000- 2001 ، ص87.

ومن الركائز الأساسية التي تقوم عليها سياسة دولة الإمارات الانفتاح على العالم الخارجي حيث يقول: "إننا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن بقية دول العالم، ونحن نصادق في شرف، ونتعاون في كرامة .. ونساند دون زهو أو مفاخرة .. ونناصر مبادئ المساواة والعدل" (66).

ويقول أيضا "إن أحد الاتجاهات التي تتحرك فيها سياستنا الخارجية الانفتاح على العالم بأسره .. وعندما بدأت سياسة الانفتاح لم نكن نريد سوى إعادة الأمور إلى طبيعتها" (67).

وهذه الركيزة في الواقع ما هي إلا انعكاس لإدراكه وتصوره للواقع الذي تعيشه دولة الإمارات ولقد انعكس هذا الإدراك في النواحي الآتية :

1- ضرورة حل الخلافات بين دولة الإمارات والدول الأخرى بالطرق السلمية حيث يقول الشيخ زايد: "إننا نسعى دائما أن تكون علاقتنا مع جيراننا من الدول قائمة على أساس من التفاهم التام .. ولا يمكن أن نسعى في يوم من الأيام إلى ما يسيء إلى أصدقائنا أو جيراننا. وإذا كان هناك أي نزاع أو سوء تفاهم بيننا وبين جار لنا أو صديق أو شقيق فإننا دائما نتجه إلى الله ونطلب منه بأن يلهمنا الصبر والمقدرة على أن نصل مع الصديق والجار إلى تفاهم يفيد الطرفين، دون اللجوء إلى ما يضر بمصالح البلدين أو يقودهما إلى النزاع المسلح" (68).

2- توسيع قاعدة الاتحاد وفي ذلك يقول "نحن نؤمن إيمانا مطلقا بأهمية الوحدة بين دول منطقة الخليج أساسا للوحدة العربية الشاملة" (69).

3- الإيمان العميق بالانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وفي هذا يؤكد الشيخ زايد "أنه رغم العزلة التي خضعت لها الإمارات لم نتخل أبدا عن عروبتنا، وظلت مشاعرنا كعرب حية نابضة رغم كل الظروف" (70). ويعتبر الشيخ زايد

---

(66) حمدي تمام، مرجع سابق، ص 195.

(67) القيادة، المرجع السابق، ص419.

(68) المرجع السابق، ص441 - 442.

(69) المرجع السابق، ص177.

(70) المرجع السابق، ص373.

دائماً أن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى"إن إيماننا بقضية فلسطين بعض من إيماننا بعروبتنا تاريخاً .. ونشأة .. وكياناً .. ومصيراً .. وهي قضية العرب أجمعين وأمانة مقدسة في أعناقهم" [71] (كما يوضح ذلك أيضاً الجدول رقم 13) .

وكذلك التأكيد على الارتباط بالعالم الإسلامي " .. فنحن شعب مسلم نتعاطف مع أبناء الأمة الإسلامية في كل مكان، ونحن وهم نردد في صلواتنا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله" [72] .

4- تقديم المساعدات الاقتصادية للعالم الثالث، حيث يقول "إن دولة الإمارات العربية المتحدة شأن الدول العربية الأخرى، لا يمكن أن تنسى المواقف المشرفة التي وقفتها دول العالم الثالث إزاء النضال العربي العادل" [73] . (يجدر الملاحظة أن هذا التصريح جاء إبان الحرب الباردة بين القوتين العظميين) .

ويظهر البعد الإنساني في فلسفة وشخصية الشيخ زايد بوضوح في قوله "إننا نقدم المساعدات لبلدان العالم الثالث أولاً وقبل كل شيء إيماناً منا بالواجب الإنساني تجاه هذه الشعوب الفقيرة لمساعدتها في التغلب على مشاكلها خاصة إذا علمنا أن هناك شعوباً تواجه المجاعة. إننا إزاء هذا الوضع نشعر بمسؤوليتنا الإنسانية تجاه هذه الشعوب. وتمسكنا بمبدأ عدم الانحياز وعدم الارتباط بأية أحلاف عسكرية مع الدول العظمى.. ولا يجوز لنا نحن العرب أن نعتمد على دولة، ولكن يجب أن نعتمد على أنفسنا بالدرجة الأولى ... وإذا كان العالم ينقسم إلى معسكرين أو أكثر فإننا نحاول أن نكون بدولتنا بعيدين عن ذلك، فنحن لسنا طرفاً في أي معسكر ولسنا مع معسكر آخر، وأما الصراعات والمسائل المذهبية فإن بلادنا بعيدة عنها [74] " .

إن هذا السرد البسيط يفسر إلى حد ما فلسفة الشيخ زايد السياسية التي انعكست على السياسة الخارجية لدولة الإمارات، ويظهر ذلك في دعم الخطوات

---

[71] المرجع السابق، ص373.

[72] المرجع السابق، ص422

[73] المرجع السابق، ص459.

[74] المرجع السابق، ص424.

الوحدوية الخليجية، وفي محاولات رأب الصدع، وتسوية الخلافات داخل الأسرة الخليجية كذلك في المحاولات المستمرة لاستعادة التضامن العربي، ولعب دور الوسيط المقبول لحل الخلافات العربية إذ تبرهن على كل ذلك تصريحاته ومبادراته الشخصية الواضحة للعيان .

والجدول التالي يبين مدى اهتمام الشيخ زايد بالقضايا المحلية والخليجية والعربية والدولية بقياس تكرار هذه القضايا فقد جمع الباحث (520) موضوعاً تطرق إليها الشيخ زايد من بداية عام 1972 ولنهاية 1983 من أحاديث صحفية وتصريحات إعلامية أو أحاديث تلفزيونية. (أخذنا هذه الفترة لأنها تمثل المرحلة التأسيسية الأولى من قيام الاتحاد) .

جدول رقم (13)

1- في المجال الداخلي	175		
2- قضايا خليجية	81		
3- قضايا بترولية	96		
4- قضايا عربية	109	الوحدة العربية والتضامن	61
		قضية فلسطين والحرب اللبنانية	48
5- قضايا إسلامية	28	دول إسلامية	15
		إيـــــران	13
6- قضايا العالم الثالث	15		
7- العلاقات الدولية	16		
المجموع	520		

8- دور الرأي العام والإعلام

ما تزال مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية للدولة مؤسسات جنينية شأنها شأن العديد من دول العالم الثالث. فهي تفتقر إلى مجموعات الضغط Pressure group

المعروفة لدى الدول الغربية (من أحزاب وبرلمانات ونقابات وحركات سياسية ومؤسسات اقتصادية كبيرة وإعلام خاص. الخ) ومع ذلك ربما تمثل الغرف التجارية في الدولة بمجموعة رجال المصالح التي بدأت تحتل مكاناً شبه مؤثر في الحياة السياسية الإماراتية، كما أن بعض زعماء القبائل والعائلات الكبيرة بدأوا يبرزون كرجال أعمال كبار إضافة إلى مكانتهم الاجتماعية، ولكن تأثيرهم ربما ينحصر في المسائل الداخلية أكثر منه في المسائل الخارجية. وقد تطرقنا سابقاً في هذا الفصل إلى مجتمع الإمارات وتقسيماته كما أن دور النخب والمؤسسات الفكرية مايزال محدوداً قياساً بالدول ذات الأنظمة التعددية.

وبما أن الإعلام يلعب دوراً مهماً في توجيه الرأي العام، فإنه يعبر في الوقت نفسه عن توجهات الرأي العام إلى حد كبير حول قضايا معينة أيضاً. ونظراً لكون افتاحيات الصحف تمثل إلى حد ما الرأي العام حول بعض المسائل، فإن الباحث قام بإجراء تحليل لمضمون ثلاث صحف رئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي: جريدة الاتحاد التي تصدر في أبوظبي، والبيان التي تصدر في دبي، والخليج التي تصدر في الشارقة، للتعرف على ثلاث قضايا رئيسية كانت مثار اهتمام خلال الفترة 1980 – 1986، وهي الصراع العربي – الإسرائيلي، الحرب العراقية – الإيرانية والحرب الأهلية اللبنانية. فقد اختار الباحث الافتتاحيات التي تتناول بأكملها موضوعاً معيناً واحداً من هذه المواضيع الثلاثة فقط. فعلى سبيل المثال: إذا تناولت الصحيفة في افتتاحيتها أكثر من موضوع وليكن مثلاً: الحرب العراقية – الإيرانية والصراع العربي – الإسرائيلي أو الحرب الأهلية اللبنانية أو أي موضوع آخر، أهمل الباحث الافتتاحية. فالجداول التالية توضح الأهمية الكبيرة لهذه القضايا الثلاث، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط النسبة لهذه القضايا في هذه الفترة في جريدة الاتحاد (57,2%). ولكنها تعطي الصراع العربي الإسرائيلي الأولوية في توجهات هذه الصحف. حيث بلغ متوسط النسبة خلال هذه المدة في جريدة الاتحاد أيضاً (28%) كما تبرز أهمية الحرب العراقية الإيرانية عند نشوبها عام 1980، وكذلك في الأعوام 1984، 1986 حيث شهدت الحرب ما يسمى بحرب الناقلات وكذلك احتلال القوات الإيرانية لجزيرة الفاو القريبة من الحدود الكويتية. وبصورة عامة احتلت هذه القضايا الثلاث نسبة عالية من اهتمامات الرأي العام في دولة

الإمارات العربية المتحدة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تركيز الافتتاحية بالكامل على موضوع واحد. (انظر الملاحق رقم 1، 2، 3).

ثانياً- مبادئ وأهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للدول في: حماية السيادة الإقليمية، ودعم الأمن الوطني للدولة، تنمية مقدرات الدولة من القوة، زيادة مستوى الرخاء الاقتصادي للدولة، تعزيز مكانتها الدولية؛ وتحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

وقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أهداف السياسة الخارجية للدول وقسمناها إلى قسمين: أهداف دائمة، وأهداف متغيرة يمكن العودة إليها .

فمنذ اليوم الأول لإنشائها، التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بمبادئ أساسية حددت نهج سياستها الخارجية. فقد تضمنت ديباجة دستورها ما يلي: "نظراً لأن إرادتنا (الحكام) وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الإمارات، من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعاً، ورغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفي الأسرة الدولية عموماً، على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع ...".

كما تؤكد المادة السادسة من الدستور على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك"، وركز على أن "شعب الاتحاد جزء من الأمة العربية".

وجاء في المادة السابعة من الدستور أن الإسلام مصدر الدين الرسمي للاتحاد، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، وأن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

كما نصت المادة الثانية عشرة على أن الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية إلى "نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى الدولية"[75].

كما حدد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة أهداف السياسة الخارجية في كلمة له في أول مناسبة لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، في ديسمبر 1972. عندما قال :

"تتحرك أهداف سياستنا الخارجية في أربعة اتجاهات :

أولاً: حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية .

ثانياً: توسيع قاعدة الاتحاد وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه.

ثالثاً: دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات.

رابعاً : الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة . وستظل سياسة دولتنا تجاه العالم الإسلامي مشاركة فعالة في كل ما يرفع من شأن الإسلام والمسلمين .

كما اعتبر الشيخ زايد أن دولة الإمارات جزء من الوطن العربي الكبير بقوله: إننا هنا دولة وشعباً ووطناً جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد تجمعنا وإخواننا في العروبة وحدة الماضي والحاضر والمصير المشترك[76] .

---

[75] انظر المواد 6 و7و12 في الباب الأول من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك ديباجة الدستور.

[76] "مجموعة أحاديث وتصريحات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان" انظر كلمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمناسبة العيد الوطني الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 1972 في : أبوظبي : وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، 1993 ص 8-9.

ثالثاً – الأدوات والوسائل

تنقسم الأدوات التي يُعتمد عليها في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية بصفة رئيسية إلى أربعة أنواع هي: الأدوات الدبلوماسية، والأدوات الدعائية، والأدوات الاقتصادية، والأدوات العسكرية. وهنا ينبغي التأكيد على أن سياسة دولة الإمارات سياسة دفاعية تعمل على حماية وصيانة المصالح القومية للدولة استناداً إلى الأساليب السلمية والدولية المشروعة. وفيما يلي أهم الأساليب والوسائل:

1– الأدوات الدبلوماسية

إن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول، ولا سيما وقت السلم. ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية التنفيذ والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها.

وتتمثل الأدوات الدبلوماسية بجهاز وزارة الخارجية بوصفه مسؤولاً عن وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ وتتفرع عنه السفارات والقنصليات.

وتأتي استراتيجية انفتاح الإمارات على العالم لكي تعوض عن سنوات طويلة من الحرمان والانغلاق والانعزال السياسي والحضاري الذي فرضه الاستعمار البريطاني من جهة، والاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة لتدعيم مظاهر الاستقلال، ورفد مسارات وبرامج التنمية، وتعزيز الثقة بالذات من جهة ثانية.

وكان أول قرار سياسي اتخذته الإمارات تجاه محيطها العربي والعالمي هو قرار انضمامها إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1971/12/6 ثم إلى منظمة الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر 1971 أي بعد أسبوع واحد من قيام الدولة الاتحادية. وأعلنت الإمارات احترامها العميق والتزامها الكامل بكل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومبدأ احترام سيادة الدول، ومبدأ عدم اللجوء إلى القوة لتحقيق أي هدف من الأهداف ومبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي [77].

[77] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2000–2001 (لندن: ترايدنت برس) ص 120– 130.

ودولة الإمارات عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما أنها حصلت على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن عامي 1986 – 1987 ممثلة للمجموعة الآسيوية، وقد ساهمت بفعالية خلال هذين العامين في بحث وإصدار عدد من القرارات الدولية المهمة. حيث طالبت في بيان باسم المجموعة العربية أمام الأمم المتحدة يوم 6 ديسمبر 1997 بالأخذ في الاعتبار التمثيل العربي في اتجاه إصلاح أو توسيع عضوية مجلس الأمن، وذلك على أساس أن الدول العربية تحتل 13% من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[78]. كذلك حصلت دولة الإمارات على العضوية الدائمة في كل الهيئات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة كمنظمة التربية والثقافة والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي الذي احتلت فيه الإمارات عضوية المجلس التنفيذي. فقد انضمت إلى أكثر من 22 منظمة دولية وإقليمية وأكثر من 40 معاهدة واتفاقية دولية متنوعة[79].

كما أنها ارتبطت باتفاقيات ثقافية وتجارية وعسكرية مع العديد من دول العالم الرئيسية. خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان.

وانطلاقاً من السياسة الحكيمة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان التي ترمي إلى مد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم أصبحت دولة الإمارات ترتبط بعلاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع (145) دولة من دول العالم البالغ عددها (191) دولة.

وبلغ عدد السفارات المقيمة لدى الدولة (71) سفارة مقيمة مقابل (3) سفارات عام 1971 وهي: سفارات بريطانيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية. وهي أول من اعترفت رسمياً بدولة الإمارات وتبعها آخرون. ففي عام 1972 وصل عدد الدول التي اعترفت بدولة الإمارات (15) دولة حسب التسلسل التالي: بريطانيا، باكستان، الولايات المتحدة، الكويت، الهند، السودان، لبنان، ليبيا، هولندا، اليمن الشمالي، فرنسا، مصر، العراق، الأردن، تونس .

---

[78] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 1998 ص 108– 149.

[79] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000– 2001، ص 123.

كما بلغ عدد السفارات غير المقيمة لدى الدولة (30) سفارة وعدد القنصليات (52) قنصلية في دبي.

وتوجد لدى الدولة (5) مكاتب لبرامج إقليمية ودولية ومنظمات مقيمة. ولدى الدولة (56) سفارة في الخارج، وبعثتان دائمتان في كل من نيويورك وجنيف إضافة إلى سبع قنصليات عامة [80]. (انظر ملاحق أرقام 12 - 13 - 14).

كما أن لدولة الإمارات مواقف ومبادرات على الصعيد الدولي أيضا، فقد دعت ومازالت تدعو في كل المحافل الدولية إلى ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، ووقف سباق التسلح من أجل ضمان أمن واستقرار العالم. فقد أودعت دولة الإمارات يوم 19 سبتمبر 2000 وثيقة تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة للحظر الشامل للتجارب النووية للعام 1996 والبروتوكول الملحق بها لدى الدائرة القانونية بمنظمة الأمم المتحدة [81].

وتدعو دولة الإمارات إلى حل النزاعات الدولية سلميا، كما كانت في طليعة الدول المشاركة في إنقاذ ودعم شعب كوسوفو، من خلال قيام قواتها المسلحة، وجمعية الهلال الأحمر، والجمعيات الخيرية الأخرى بتقديم مختلف المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية والإنمائية لشعب كوسوفو، فضلا عن مشاركة قواتها العسكرية ضمن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو "كيفور" والعمل على ضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم، إضافة إلى إنشاء المشاريع الحيوية كالمدارس والطرق والمستشفيات [82].

ونتيجة الفجوة الساحقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، راحت دولة الإمارات تطالب المجتمع الدولي بإزالة هذه الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لتعاظم أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي تشكل أولى ضمانات الاستقرار السياسي الذي ينشده المجتمع الدولي، دعت دولة الإمارات إلى

---

[80] "قائمة السلكين الدبلوماسي والقنصلي"، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، إدارة المراسم، يناير 2002.

[81] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2000- 2001 ، ص 120.

[82] المرجع السابق، ص 120- 130.

ضرورة تطوير آليات التعاون الاقليمي والدولي، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وإلى ضرورة مواصلة جهود الإصلاح والتطوير لهياكل المنظمة الدولية لا سيما مجلس الأمن، والجمعية العامة لتكون أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية. (أنظر كلمة الإمارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكتوبر 2001).

2- الأدوات الاقتصادية

لقد سخرت دولة الإمارات قدراتها الاقتصادية والنفطية على وجه الخصوص في خدمة القضايا العربية والإسلامية، فدعمت بشكل خاص القضية الفلسطينية، وقدمت المساعدات الاقتصادية للدول العربية والأفريقية والآسيوية. والجداول المرفقة توضح بعض مساهمات دولة الإمارات. وربما تكون هذه الدولة من أكثر دول العالم التي تقدم مساعدات اقتصادية للدول الأخرى بالنسبة لدخلها القومي، وخصوصا قبل انخفاض سعر النفط وهبوط مستوى الإنتاج.

النفط والبعد السياسي:

كما أشرنا سابقا تعتبر دولة الإمارات دولة نفطية غنية بثرواتها ومواردها النفطية، هذه الثروة المالية الكامنة والمرتبطة بالاحتياطات النفطية هي كنز شديد الإغراء للأصدقاء والأعداء على حد سواء. ومما يزيد من أهمية الإمارات الدولية ويخلق مجالا للنفوذ السياسي اتساع الاستخدامات النفطية على الصعيد العالمي.

لقد ترابطت معا عوامل الوفرة النفطية، ووعي القيادة السياسية وإرادتها، واكتمال النمو السياسي وتبلور ظهور الدولة الاتحادية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لتشكل ملامح وأسس المجتمع الجديد، حيث كرست الإمارات جهودها لاستثمار الجزء الأكبر من العوائد النفطية في خدمة ووظائف تؤديها لمواطنيها، وللحاق بالعصر على المستويات جميعها، وفي كل المجالات الحياتية.

لقد تم خلال العقود الثلاثة الماضية تحديث المجتمع، وبناء الدولة الحديثة، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية والإنسانية المقدمة للمواطن الذي أصبح دخله من أعلى معدلات الدخل الفردي في العالم في

ظل دولة الرعاية الاجتماعية التي شجعت الصناعة والزراعة، وطورت المجتمعات الحضرية، والبدوية، وقهرت الصحراء فازدادت رقعة المساحة الخضراء.

و لم تتوقف جهود القيادة السياسية في دولة الإمارات برعاية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على توظيف الثروة النفطية في المجال الداخلي، بل اعتمدت جزءا من هذه العائدات للمعونات الخارجية في العالم. فخصصت نسبة عالية من إجمالي دخلها القومي للمعونات المالية الخارجية، التي تعتبر أعلى نسبة للمعونات الخارجية في العالم، حيث قدمت دولة الإمارات منذ قيامها في مطلع السبعينات وحتى نهاية العام 1998 أكثر من (98) مليار درهم كقروض ميسرة ومساعدات ومعونات شملت معظم دول العالم، وذلك انطلاقا من التزامها بالمبادئ والقيم الإسلامية السامية وإيمانها بأهمية دورها في تعزيز العلاقات الأخوية والإنسانية بين الدول والشعوب [83].

وأبرز المؤسسات التي تقوم بتقديم هذه المساعدات المالية السخية، صندوق أبوظبي للتنمية والذي تأسس عام، 1971 حيث يقوم بتقديم معونات تمتاز بانخفاض أسعار الفائدة وطول فترة السماح والسداد، إضافة إلى تقديم منح مالية غير مستردة. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض الميسرة والمنح والمساعدات التي قدمها وأشرف على إدارتها هذا الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2000 مبلغ (15,6 مليار درهم) أسهمت في تمويل أكثر من 130 مشروع تنموي في حوالي 50 دولة من دول العالم. والجدول التالي يبين نشاطات الصندوق خلال الأعوام 1971 – 2000.

---

(83) المرجع السابق، ص 125.

جدول رقم (14)

يبيـــن إجمالي المبالغ التي تمثل نشاطات الصندوق خلال فترة 30 عاماً

(بالمليون درهم)

البيان	الدول العربية	افريقيا	آسيا	غيرها	الإجمالي
قروض الصندوق	6152.40	526.56	696.60	148.00	7523.56
منح الصندوق	494.63	31.89	-	-	526.52
قروض حكومة أبوظبي	2168.76	603.51	00.4	-	2776.27
منح حكومة أبوظبي	4180.46	35.71	31.84	91.83	4339.84
مساهمات الصندوق	399.48	-	11.01	53.43	463.92
مساهمات الحكومة	12.24	-	-	44.42	56.66
الإجمالي	13.407.97	1197.67	743.45	337.68	15.686.77
النسبة المئوية	%85.47	%7.64	%4.74	%2.15	%100

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية "30 عاماً من المساهمة في التنمية". ص5.

وقد استهدف برنامج الإقراض من الصندوق عند تأسيسه الدول العربية فقط، إلا أنه توسع فيما بعد ليشمل دولاً أفريقية وآسيوية، وقد ارتفعت قيمة إجمالي التزامات القروض من مليار درهم في العام 1977 إلى أربعة مليارات في العام 1987 ثم إلى 7,16 مليار درهم قدمها الصندوق مع نهاية عام (2000)، وتتوزع هذه القروض على 131 مشروعاً في 45 دولة. إضافة إلى مؤسسة زايد للأعمال الخيرية، وغيرها من المؤسسات والمنح الحكومية[84]، والجدول التالي يوضح قروض ومنح صندوق أبوظبي للتنمية حسب التوزيع الجغرافي .

[84] صندوق أبوظبي للتنمية "30 عاماً من المساهمة في التنمية"، أبوظبي : صندوق أبوظبي للتنمية، 2002 ص 5- 7.

جدول رقم (15)

المنطقة	عدد القروض	عدد الدول	القيمة (مليون درهم)	النسبة المئوية
الدول العربية	82	14	6152.40	% 81.77
الدول الآسيوية	14	9	696.60	% 9.26
الدول الإفريقية	32	22	526.56	% 7.00
الدول الأوروبية	3	2	148.00	% 1.97
الإجمالي	**131**	**45**	**7523.56**	**% 100**

المصدر : صندوق أبوظبي للتنمية "30 عاماً من المساهمة في التنمية"، ص7.

أضف إلى ذلك المساعدات التي تقدمها المؤسسات الخيرية الأخرى مثل هيئة آل مكتوم الخيرية ومؤسسة محمد بن راشد الخيرية (85) .

و لم تقتصر السياسة الخارجية لدولة الإمارات على الدور الإنساني فحسب، بل كان للدور القومي العربي حصة الأسد فيها. فدولة الإمارات كانت ومازالت متصدرة قائمة الدول العربية النفطية التي تخصص جزءاً مهماً من الفائض المالي لمساندة جهود دول المواجهة. فقد تجاوزت المساعدات المالية التي قدمتها الإمارات لكل من مصر وسوريا والأردن 50 مليار دولار من أجل دعم جهودها العسكرية والسياسية في مواجهتها مع العدو الصهيوني، وذلك قبل البدء بعمليات التسوية وتوقيع معاهدات السلام.

أضف إلى ذلك التزامها بتقديم الدعم المالي الضخم لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي تلقت من دولة الإمارات مساعدات تتجاوز (20) مليار دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وبناء مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة. كما تبرع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمبلغ 30 مليون

---

(85) عبد الخالق عبد الله. المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001) ص32.

دولار لأسر ضحايا انتفاضة الأقصى. ثم أقامت دولة الإمارات جسر إغاثة لتقـــديم المساعدات ومواد الإغاثة الضرورية لأبناء الشعب الفلسطيني [86].

فدولة الإمارات قدمت كل هذه المعونات انطلاقا من مقولة الشيخ زايد بـــن سلطان آل نهيان: إن "النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي" ومن أجل توظيـــف الثروة النفطية كسلاح لتحقيق الأهداف القومية المشروعة للأمة العربية.

كما قامت دولة الإمارات بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية إلى الشـــعب العراقي إثر الهجوم الأمريكي -البريطاني واحتلال العراق مارس 2003 .

على أن الاعتبارات القومية والإنسانية هي التي حددت مسار المعونات المالية والعينية التي قدمتها دولة الإمارات للدول العربية والدول الأخرى في العالم.

3- الأدوات الدعائية:

ونقصد بها: وسائل الاتصال، ويأتي في مقدمتها الإذاعات الموجهة والصحافة التي يمكن أن تمارس دورا مؤثرا في كسب التأييد لأهـــداف وسياســـات الدولـــة، وإعطاء صورة عن إمكانية الدور الذي يمكن أن تلعبه دولة الإمارات، وإذا تتبعنـــا إحصائيات وزارة التخطيط، ووزارة الإعلام حول النشاط الإعلامي نرى التقـــدم السريع، والتطور من حيث العدد والنوعية. فلدى الدولة أربع محطات تلفزيونيـــة، وخمس محطات إذاعية وتسع صحف يومية من بينها ثلاث صحف باللغة الإنجليزية. أضف إلى ذلك الدور الذي تقوم به وكالة أنباء الإمارات، حيث تعد الوكالة مـــن الأذرع الرئيسية لوزارة الإعلام والثقافة في تنفيذ السياسة الإعلامية على الصعيديـــن المحلي والخارجي. كما تساهم الدولة من خلال إقامة نشاطات ثقافية ومعـــارض في أنحاء مختلفة من العالم بالتعريف بدولة الإمارات وتاريخها وسياستها وقضاياها ممـــا يعزز من أهداف سياستها الخارجية [87].

---

[86] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي،2003، ص 117- 124.

[87] المرجع السابق، ص 140- 172.

4- الأدوات العسكرية

نظرا لصغر حجم دولة الإمارات البالغ (83,600) كيلو متر مربع، وعدد سكانها البالغ حوالي (3,488) مليون نسمة تقدير عام 2001 وعلى الأخص أنها لا تطبق التجنيد الإجباري تظل القدرات العسكرية لدولة الإمارات محدودة بمقاييس القدرة المتعارف عليها في الشؤون العسكرية، ومع ذلك يجب أن تكون القوات المسلحة مستعدة دائما للدفاع عن كيان الدولة، وحماية مبادئها وأهدافها. ومع هذا يمكننا القول إن دولة الإمارات بتنسيق دفاعها مع دول الخليج من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد خطت خطوات ملموسة في هذا المضمار، فقد صادق الشيخ زايد في 9 يونيو 2001 على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي وقع عليها قادة دول مجلس التعاون في قمة المنامة يومي 30- 31 ديسمبر، 2000 انطلاقا من السياسة الدفاعية لدول المجلس التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل، وتعتبر الاتفاقية أي اعتداء على أي من الدول الأعضاء هو اعتداء عليها كلها، وأي خطر يتهددها إنما يتهددها جميعا. وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بتطوير قوة درع الجزيرة، وفقا لإمكانية كل دولة، مما يخدم دورها في مفهوم الدفاع المشترك، وتقضي بتشكيل مجلس أعلى للدفاع من قبل قادة دول المجلس، يتولى تنفيذ الاتفاقية. كما قامت دولة الإمارات بعقد اتفاقيات دفاعية مع عدد من دول العالم. سنتطرق إلى ذلك في الفصل الرابع . إضافة إلى محاولة تحسين نوعية سلاحها، وتطوير تدريب أفراد قواتها المسلحة. وقد تطرقنا سابقا إلى القدرات العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة [88] .

---

[88] المرجع السابق، ص126.

الخـــلاصـــة

من خلال استعراضنا لهذا الفصل نرى أن أهم ما يميز دولة الإمارات مايلي :

موقعها الجغرافي والاستراتيجي في قلب منطقة الخليج العرب، عربية الانتماء، إسلامية المعتقد، حديثة الاستقلال، صغيرة الحجم (مساحة وسكانا)، تتميز بتعدد وكثرة الجاليات الوافدة، نفطية الموارد؛ لعبت الثروة النفطية دورا مساعدا في بناء الدولة والتحولات الاجتماعية، دولة اتحادية في تركيبتها السياسية والاقتصادية، ومع ذلك، تلعب فيها شخصية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، دورا محوريا في صياغة سياستها الخارجية وصناعة القرار فيها.

هذه المحددات مجتمعة جعلت دولة الإمارات تولي الأهمية الأولى لبناء مؤسساتها السياسية (الداخلية والخارجية)، والاجتماعية والتعليمية والإعلامية والصحية، والدفاعية، في سبيل تأسيس دولة عصرية لها مكانتها بين الدول .

كما ساهمت هذه المحددات الأساسية في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة توازن بين قدراتها وإمكانياتها، وبين أهدافها الأساسية، وذلك بانتهاج سياسة مرنة، وتسوية الخلافات الخارجية بالطرق السلمية، وقد لعبت الشخصية الإصلاحية لصانع القرار، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، دورا مؤثرا في هذا الشأن. كما سخرت دولة الإمارات قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية، لتحقيق أهدافها الخارجية في تعزيز مكانة وسمعة الدولة، ومناصرة القضايا العربية والإسلامية العادلة، والتعاون الدولي من خلال الحضور والعمل النشيط في المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، ومن خلال التعاون الثنائي، في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

الفصل الثالث

وزارة الخارجية: هيكلها التنظيمي ودورها في صناعة القرار

تعتبر وزارة الخارجية إحدى الوزارات الرئيسية التي حددها الدستور الاتحادي بموجب المادة (58) من الدستور والتي شملها أول مجلس وزراء بعد قيام الاتحاد .

لقد برزت الإمارات على الساحة الدولية ككيان سياسي مستقل في ديسمبر 1971. وفي البداية لم تكن تتوافر للدولة الاتحادية الجديدة كوادر دبلوماسية ماهرة وخبرة متدربة نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أشرنا إليها في الفصل السابق، إلا أن الوزارة شهدت بعد ذلك تطورات هامة من حيث التنظيم والتأهيل ومن حيث دورها كقناة وسيطة بين الدولة والعالم الخارجي غايتها السعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة وتعزيز علاقاتها الخارجية.

يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

1- اختصاصات وزارة الخارجية

2- الأجهزة التي تتكون منها وزارة الخارجية واختصاصات كل منهما

3- السلطات والاختصاصات

4- دور وزارة الخارجية في صناعة القرار السياسي

5- الخلاصة

الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ودور الوزارة في صناعة القرار[*]

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2001، تمت الموافقة على الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية على الشكل التالي:

أولاً – اختصاصات وزارة الخارجية [1]

تقوم وزارة الخارجية، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2001، وبموجب المادة الثانية من هذا القرار بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية وتنحصر اختصاصاتها بما يلي:

أ- الإشراف على جميع علاقات الدولة بالدول الأخرى، وتنظيم وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع تلك الدول بما يتفق والأهداف المرسومة له.

ب- الاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بالعلاقات الخارجية.

ج – تنظيم اشتراك الدولة في المؤتمرات والمنظمات أو المعارض الدولية والإقليمية.

د- حماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج.

هـ – القيام بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد كافة الاتفاقات والمعاهدات التي ترغب الدولة أن تكون طرفاً فيها، والقيام بالإجراءات اللازمة

(*) تقوم وزارة الخارجية بإعداد هيكل تنظيمي جديد للوزارة حيث كلفت إحدى الشركات المختصة في هذا المجال لتنفيذ هذا المشروع. وسيحاول الهيكل التنظيمي الجديد تفادي البطء الروتيني وتوزيع جزء من الأعباء والمهام الملقاة على وكيل الوزارة على الوكلاء المساعدين، وتحديد أدق للمهام والاختصاصات وآليات العمل. وقد أطلقوا على هذا المشروع " إعادة هندسة (Re- Engineering) الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية " (مقابلة مع الوكيل المساعد للشؤون السياسية في وزارة الخارجية، 2002/12/30).

(1) قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2001 م في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية، المادة (3) منشور في الجريدة الرسمية العدد،395 السنة 31 فبراير 2001. ص 72–73.

للانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تقرر الانضمام إليها، والإشراف على تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها الدولة أو تنضمّ إليها، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وتفسيرها ونقضها ويتم ذلك بالاشتراك مع الجهات الأخرى المعنية في الدولة ووفقاً لأحكام الدستور والقانون.

و- جمع وتحليل وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة، وتوزيع البيانات والمعلومات على جهات الاختصاص.

ز- تنظيم الاتصالات بين وزارات الدولة ومصالحها ودوائرها، وبين الهيئات والحكومات الأخرى وبعثاتها التمثيلية.

ح- التعريف بالدولة وقيمها الحضارية وسياستها والدعوة لها والدفاع عنها، واكتساب الاحترام لها في أوساط الأجهزة والهيئات الرسمية والشعبية في الخارج.

ط- القيام بأعمال المزايا والحصانات والمراسم للبعثات التمثيلية للدولة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين في الخارج والإشراف على شؤون المزايا والحصانات والمراسم للبعثات التمثيلية المقيمة وغير المقيمة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين لدى الدولة.

ي- إصدار وتجديد جوازات السفر العادية للمواطنين في الخارج وفقاً للقواعد التي تقررها وزارة الداخلية، والتعليمات التي تصدرها وزارة الخارجية.

ك- منح تأشيرات الدخول إلى الدولة أو المرور بها على جوازات السفر العادية والدبلوماسية والخاصة ومهمة للأجانب في الخارج وفقاً للقواعد التي تقررها وزارة الداخلية بالنسبة للأجانب العاديين، ووزارة الخارجية بالنسبة لغيرهم من الأجانب.

ل- إعداد وتوجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والمالية اللازمة لقيام البعثات التمثيلية للدولة بأعمالها.

م- الإشراف على جميع ممثليات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.

ثانياً: الأجهزة التي تتكون منها وزارة الخارجية واختصاصات كل منها

يشمل الهيكل التنظيمي المرفق الى الإدارات العامة في الوزارة، وتختص كـل من هذه الإدارات بإعداد وتنفيذ الموضوعات المرتبطة بها. وتتكون وزارة الخارجية من الأجهزة التالية:

1- ديوان عام الوزارة[2]

يقوم ديوان عام الوزارة بدور رئيسي فيما يتعلق بمتابعة وتنفيذ السياسـات والخطط العامة للوزارة وتمارس الإدارات الاختصاصات المنوطة بكل منها وذلـك على النحو الوارد تفصيلا في هذا القرار، وسنتناول فيما يلي الإدارات الـتي لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة الخارجية ويتكون من:

1 - جهاز رئيسي ويتكون من:

أ) الوزير - وزير الدولة للشؤون الخارجية.

ويلحق بكل منهما مكتب.

ب) وكيل الوزارة.

ويلحق به مكتب.

ج) وكلاء مساعدين.

ويلحق بكل منهم مكتب.

2 - الإدارات التخصصية وتتكون من الآتي:

أ) إدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربي.

ب) إدارة للشؤون العربية.

ج) إدارة للشؤون الآسيوية والأفريقية.

د) إدارة للشؤون الأوروبية والأمريكية والإقيانوسية.

هـ) إدارة للشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي.

و) إدارة للشؤون القانونية.

---

[2] المرجع السابق، المادة (2) ص 73- 74.

ز) إدارة للمنظمات والمؤتمرات.

ح) إدارة للشؤون الإعلامية وللدراسات والبحوث.

ط) إدارة للشؤون المالية.

ي) إدارة للشؤون الإدارية.

ك) إدارة نظم المعلومات والاتصالات.

ل) إدارة المراسم.

م) إدارة للشؤون القنصلية.

ن) المكاتب الفرعية للوزارة في الإمارات.

3 – الأجهزة الفرعية وتتكون من :

أ) مجلس شؤون أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي.

ب) معهد الإمارات الدبلوماسي.

ج) مكتب الشؤون الأمنية.

د) لجنة شراء وتملك للمقار الرسمية للبعثات في الخارج.

هـ) المكتب الفني الهندسي.

لجنة شؤون طلبة البعثات التعليمية.

4 – البعثات التمثيلية للدولة لدى الدول الأخرى . والهيئات الدولية والإقليمية

وهي القناة الدبلوماسية الرسمية المعتمدة، والتي تمثل الدولة لدى الدول التي تربطها بدولة الإمارات علاقات دبلوماسية . وتشمل هذه البعثات التمثيلية ما يلي:

1) السفارات.

2) القنصليات.

3) الوفود الدائمة لدى الهيئات والوكالات الدولية والإقليمية.

سنتناول هنا الإدارات التي لها علاقة بصورة أو بأخرى بالشؤون السياسية والدبلوماسية في الوزارة .

أ – إدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربي[3]:

وتختص بتنفيذ ومتابعة سياسة الدولة المقررة، وتحقيق أهدافها في المجال الخليجي، وتمارس بوجه خاص الإختصاصات الآتية:

1– متابعة علاقات الدولة مع دول الخليج العربي.

2 – تابعة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لدول مجلس التعاون وغيرها من دول الخليج العربي .

3 – جمع وتحليل وتقييم المعلومات عن دول الخليج العربي، وإعداد دراسات وأبحاث وتقارير في الموضوعات المختلفة.

4 – متابعة نشاطات البعثات التمثيلية في دول الخليج العربي.

5– متابعة شؤون بعثات دول الخليج العربي التمثيلية المعتمدة لدى الدولة .

6– المشاركة في الأنشطة الهادفة الى تحقيق التنسيق في الاتجاهات والمواقف السياسية لدول مجلس التعاون والخليج العربي إقليمياً وعربياً ودولياً.

7– تعميق وتوثيق الروابط والصلات مع نظيراتها من الإدارات ذات الاختصاص بدول مجلس التعاون.

8 – العمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون.

9 – متابعة قرارات وتوصيات مجلس التعاون، والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة.

10 – الإسهام في أنشطة وأعمال مجلس التعاون، والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات التي يعقدها المجلس تحقيقاً لأهدافه في شتى المجالات.

11 – القيام بدورها كحلقة اتصال بين وزارات الدولة المعنية والأمانة العامة لمجلس التعاون، والتنسيق اللازم فيما بينها .

---

[3] المرجع السابق، المادة (6) ص 76.

12 – المشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات الإقليمية والعربية والدولية ذات الصلة بأنشطة مجلس التعاون وشؤون دول الخليج العربي .

13 – متابعة الحوار الخليجي مع المجموعات الدولية في المجالات الاقتصادية وغيرها.

ب – إدارة الشؤون العربية[4]:

وتختص بتنفيذ ومتابعة سياسة الدولة المقررة وتحقيق أهدافها في المجال العربي، وتمارس بوجه خاص الإختصاصات الآتية:

1 – متابعة علاقات الدولة مع الدول العربية.

2 – متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول العربية.

3 – جمع وتحليل وتقييم المعلومات عن الدول العربية وإعداد دراسات تحليلية وتقارير عنها.

4 – متابعة نشاطات البعثات التمثيلية للدولة في الدول العربية الواقعة في مجال اختصاصها.

5 – متابعة شؤون البعثات التمثيلية العربية المعتمدة لدى الدولة.

6 – المشاركة في الأنشطة الهادفة الى تحقيق التنسيق في الاتجاهات والمواقف السياسية للدول العربية إقليمياً وعربياً ودولياً.

7 – تعميق وتوثيق الروابط والصلات مع نظيراتها من الإدارات ذات الاختصاص بالشؤون العربية بدول الجامعة العربية.

8 – العمل على تحقيق أهداف الجامعة العربية.

9 – متابعة قرارات وتوصيات الجامعة العربية، والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة.

---

[4] المرجع السابق، المادة (7) ص 77 .

10 – الإسهام في أنشطة وأعمال الجامعة العربية، والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها الجامعة تحقيقاً لأهدافها في شتى المجالات.

11 – القيام بدورها كحلقة اتصال ما بين وزارات الدولة المعنية والجامعة العربية، والوكالات المنبثقة عنها، والتنسيق التام فيما بينها.

12 – المشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بأنشطة الجامعة العربية.

13 – متابعة نشاط الحوار العربي الأوروبي.

ج– إدارة الشؤون الآسيوية والإفريقية[5]:

وتختص بتنفيذ ومتابعة سياسة الدولة المقررة وتحقيق أهدافها في المجال الآسيوي والإفريقي، وتمارس بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

1 – متابعة علاقات الدولة مع الدول الآسيوية والإفريقية.

2 – متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول الآسيوية والإفريقية.

3 – جمع وتحليل وتقييم المعلومات عن الدول الآسيوية والإفريقية، وإعداد دراسات تحليلية وتقارير عنها.

4 – متابعة نشاطات البعثات التمثيلية للدولة في الدول الآسيوية والإفريقية الواقعة في مجال اختصاصها.

5 – متابعة شؤون البعثات التمثيلية الآسيوية والإفريقية المعتمدة لدى الدولة.

6 – تعميق وتوثيق الصلات مع نظيراتها من الإدارات ذات الاختصاص بالشؤون الآسيوية والإفريقية في الدول العربية.

7 – المشاركة في أنشطة التعاون مع الدول الآسيوية والإفريقية.

8 – الاهتمام بنشاط المنظمات الإقليمية ذات العلاقة .

---

[5] المرجع السابق، المادة (8) ص 78.

9 – المشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات الدولية ذات الصلة.

د– إدارة الشؤون الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية[6] :

وتختص بتنفيذ ومتابعة سياسة الدولة المقررة وتحقيق أهدافها في المجال الأوروبي والأمريكي والأقيانوسي، وتمارس بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

1 – متابعة علاقات الدولة مع الدول الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية.

2 – متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية.

3 – جمع وتحليل وتقييم المعلومات عن الدول الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية وإعداد دراسات تحليلية وتقارير عنها.

4 – متابعة نشاطات البعثات التمثيلية للدولة في الدول الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية الواقعة في مجال اختصاصها.

5 – متابعة شؤون البعثات التمثيلية للدول الأوروبية والأقيانوسية المعتمدة لدى الدولة.

6 – تعميق وتوثيق الصلات مع نظيراتها من الإدارات ذات الاختصاص بالشؤون الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية في الدول العربية.

7 – المشاركة في أنشطة التعاون مع الدول الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية.

8 – الاهتمام بنشاط المنظمات الإقليمية ذات العلاقة.

9 – المشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات الدولية ذات الصلة.

هـ– إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي[7]:

وتختص بتنفيذ ومتابعة سياسة الدولة المقررة، وتحقيق أهدافها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، وتمارس بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

---

[6] المرجع السابق، المادة (9) ص 79.

[7] المرجع السابق، المادة (10) ص 80 .

1- متابعة علاقات الدولة الاقتصادية مع الدول الأخرى.

2 - متابعة التطورات والأحداث الاقتصادية في الدول الأخرى.

3 - متابعة تنفيذ التزامات الدولة في حقل المساعدات الخارجية بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

4 - التحضير والإعداد والمشاركة والمتابعة لاجتماعات اللجان المشتركة بين الدولة والدول الأخرى بالتعاون مع الجهات المختصة.

5- المشاركة في إعداد ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية والجهات الأخرى المختصة.

6 - المشاركة في اجتماعات المنظمات الاقتصادية والمؤتمرات والندوات والدورات ذات الطابع الاقتصادي.

7 - إعداد ومتابعة التزامات الدولة في حقل المشروعات المشتركة.

8 - دراسة المشاركة في المعارض الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

9 - تنظيم اشتراك الدولة في المعارض الدولية والإقليمية.

10 - التعاون في مجال الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية مع الجهات المختصة.

11 - دراسة ومتابعة وإبداء الرأي بشأن الموضوعات المتعلقة بشؤون الطاقة والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الجهات المختصة.

12 - تعميق وتوثيق الصلات مع نظيراتها من الإدارات ذات الاختصاص بالشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي في الدول العربية.

13 - إعداد التقارير الاقتصادية والتجارية.

و- إدارة الشؤون القانونية[8]:

وتختص بتقديم المشورة والرأي القانوني في كل ما يخص الوزارة من شؤون وأعمال قانونية بمقتضى القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات وكذا الأعمال القانونية في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي بما فيها المعاهدات وتمارس بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

1 - التعاون مع إدارات الوزارة في إنجاز الأعمال ذات الجوانب القانونية.

2 - أ-التعاون بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي ترغب الدولة أن تكون طرفا فيها.

ب- القيام بالإجراءات اللازمة بما في ذلك وثائق التفويض والتصديق والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يتقرر الانضمام إليها.

ج- الإشراف على تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها الدولة أو تنضم إليها.

د- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وتفسيرها ونقضها.

ويتم ذلك كله بالاشتراك مع الجهات المعنية في الدولة.

3 - التنسيق مع الجهات القانونية المختصة فيما يستوجب ذلك من موضوعات قانونية وفقا لاختصاص كل جهة.

4 - إعداد أوراق اعتماد وفود الدولة الرسميين المشاركين في المؤتمرات الدولية بالتنسيق مع إدارة المنظمات والمؤتمرات.

5 - دراسة ومتابعة وإبداء الرأي بشأن الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا التمييز العنصري وقانون البحار.

6 - تعميق وتوثيق الصلات مع نظيراتها من الإدارات ذات الاختصاص بالشؤون القانونية في الدول العربية.

---

[8] المرجع السابق، المادة (11) ص 81 .

7 – المشاركة في الأنشطة القانونية للمنظمات الإقليمية والعربية والدولية والمؤتمرات والندوات والدورات ذات الطابع القانوني ومتابعة هذه الأنشطة.

ز– إدارة المنظمات والمؤتمرات[9]:

وتختص بتنفيذ ومتابعة سياسة الدولة المقررة وتحقيق أهدافها في مجال أنشطة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المنبثقة عنها والمنظمات الإقليمية والدولية وتمارس بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

1 – المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المنبثقة عنها والمنظمات الإقليمية والدولية.

2 – دراسة وتحليل قرارات وتوصيات اللجان والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وتزويد المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة بتوجيهات الوزارة عندما يتطلب الأمر ذلك، وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الأخرى بالتنسيق مع الجهات المختصة.

3 – متابعة أنشطة المنظمات والوكالات المتخصصة والإعداد لمؤتمراتها ودراسة ما يصدر عنه من قرارات وتوصيات، ومتابعة مشاركة تنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المختصة وأجهزة الدولة المعنية.

4 – تنظيم ومتابعة مشاركة الدولة في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تعقد خارج إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالتشاور والتنسيق مع الإدارات المختصة وأجهزة الدولة المعنية.

5 – المشاركة في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات المنبثقة عنها ودراسة ما يدور عنها من قرارات وتوصيات ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المختصة وأجهزة الدولة المعنية.

6 – تنظيم مشاركة الدولة في مؤتمرات واجتماعات دول حركة عدم الانحياز ودراسة ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المختصة وأجهزة الدولة المعنية.

---

[9] المرجع السابق، المادة (12) ص 82.

7 – متابعة نشاطات وفود الدولة لدى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية الواقعة في اختصاص الإدارة.

8 – القيام بدورها كحلقة اتصال بين أجهزة الدولة المعنية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المنبثقة عنها والمنظمات ذات العلاقة.

9 – التنسيق بين أجهزة الدولة بشأن المعونات الفنية والاستشارية وغيرها من الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أو أية منظمات أخرى.

10 – دراسة انضمام الدولة للمنظمات أو الترشيح لعضوية مجالسها التنفيذية والإدارية والتشاور مع الجهات المعنية في الدولة.

11 – دراسة انضمام الدول الأخرى للمنظمات والوكالات المتخصصة أو الترشيح لعضوية المناصب الدولية أو استضافة مقارها.

12 – توثيق التعاون مع المكاتب المحلية والإقليمية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ودراسة احتياجاتها، وتسهيل مهامها ومتابعة نشاطها وتنظيم اتصالاتها بما يحقق مصالح الدولة.

13 – دراسة ومتابعة وإبداء الرأي بشأن الموضوعات المتعلقة بشؤون البيئة والمناخ، والتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية.

ح– إدارة الشؤون الإعلامية والدراسات والبحوث[10]:

وتختص بمتابعة الشؤون الإعلامية والثقافية والتعليمية والتربوية ذات الصلة بسياسة الدولة المقررة وإعداد الدراسات والبحوث ذات الصلة بالعلاقات الخارجية للدولة، وتزويد جهات الاختصاص بها وتمارس بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

1 – جمع وتحليل وتقييم المعلومات ذات الصلة بالعلاقات الخارجية للدولة، وتزويد جهات الاختصاص بها.

---

[10] المرجع السابق، المادة (12) ص 82.

2 – إعداد الدراسات والبحوث ذات الصلة وتقدير الموقف وتزويد صانعي القرار به والجهات الأخرى المختصة.

3 – الاستفادة من الوسائل الحديثة لإثراء حصيلة المعلومات ومواكبة المستجدات، وإعداد الكوادر وتدريبها على استخدامها.

4 – إعداد النشرات اليومية والدورية عن الأنشطة ذات الاختصاص في الدولة.

5 – عقد ندوات ومؤتمرات وحلقات دراسية وورش عمل حول قضايا معاصرة تحظى بالأولوية.

6 – إصدار مجلة متخصصة تعنى بالعلاقات الدولية والشؤون السياسية وغيرها من الشؤون التي تخص الوزارة.

7 – تبادل الخبرات والزيارات مع مراكز المعلومات في الداخل والخارج وتوثيق العلاقات معها.

8 – القيام بأعمال الترجمة و توثيق ما يلزم منها وفقاً لاحتياجات الوزارة.

9 – الإشراف على مكتبة الوزارة وتطويرها وتزويد الوزارة بالمجلات والنشرات الدورية والكتب والمراجع .

10 – تشكيل مجموعات بحثية من داخل وخارج الوزارة للقيام بالدراسات المتخصصة في شؤون السياسة والقانون والاقتصاد والإعلام وغيرها.

11 – متابعة الأنشطة الإعلامية التي تهم الدولة في الخارج والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة فيما يتعلق بالتعامل مع الأنشطة الإعلامية الأجنبية داخل الدولة .

12 – رصد التصريحات التي تنشر للمسؤولين بالدولة عن السياسة الداخلية والخارجية، وتزويد البعثات التمثيلية في الخارج بها.

13 – التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة (محلية وأجنبية) بكل ما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية للدولة، وإعداد تقارير بشأنها للمسؤولين بالتنسيق مع وزارة الإعلام والثقافة.

14 – متابعة الأنشطة الثقافية والتعليمية والتربوية التي تهم الدولة في الخارج بالتنسيق مع الجهات المختصة وكذلك أنشطة مراكز البحوث والدراسات في الداخل والخارج.

15 – تعميق وتوثيق الصلات مع نظيراتها من الإدارات ذات الاختصاص بالشؤون الإعلامية والثقافية والدراسات والبحوث في الدول العربية.

16 – المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات ذات الطابع الإعلامي والثقافي بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ثالثاً: السلطات والاختصاصات

1– وزير الخارجية[11]

كما ذكرنا في الفصل السابق، يعتبر وزير الخارجية المستشار الرئيسي لرئيس الدولة في مسائل الشؤون الخارجية، ويتخذ القرارات في المشكلات السياسية في إطار السياسة العامة للدولة.... ويتقدم بالتوصيات في شأن الاتجاهات الرئيسية التي تتعلق بتخطيط سياسة الدولة الخارجية ... (يمكن العودة إلى الفصل السابق). ووفقاً للمادة 31 من قرار مجلس الوزراء بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية، يتمتع وزير الخارجية بالصلاحيات التالية:

1– اقتراح السياسة العامة والخارجية للوزارة في إطار السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها.

2– إقرار وإصدار المخططات السنوية للوزارة بقرارات منه، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها.

3– الإشراف على سير العمل في الوزارة وعلى العاملين فيها، وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنظيم وحسن أداء العمل في الوزارة وجميع الأجهزة التابعة لها.

---

[11] المرجع السابق، المادة (31) ص 100.

4- اقتراح مشروع تقديرات الاعتمادات المخصصة للوزارة في الميزانية العامة للاتحاد، والإشراف على تنفيذها ضمن الاعتمادات المقررة فيها طبقاً للنظم المالية المعمول بها في الدولة.

5- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالوزارة، ورفعها إلى السلطات المختصة في الدولة.

6- التشاور مع السلطات المعنية في إمارات الدولة بشأن ما يمارسه من الاختصاصات ذات الصلة بهذه السلطات.

7- تمثيل الوزارة لدى جميع الجهات داخل الدولة.

8- تفويض بعض اختصاصاته إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية أو وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو المدراء، كما أن له أن ينيب عن وكيل الوزارة في حالة غيابه أو قيام مانع لديه أي من الوكلاء المساعدين أو المدراء أو كبار موظفي الوزارة وذلك بقرار منه.

9- أية صلاحيات أخرى تخولها له القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

2- وزير الدولة للشؤون الخارجية[12]

نظراً لتشابك العلاقات الدولية، ولزيادة أعباء ومسؤوليات وزير الخارجية، ولتوسع علاقات دولة الإمارات مع الخارج، أضيف مسمى وزير دولة للشؤون الخارجية في التشكيل الوزاري الثاني بموجب مرسوم اتحادي رقم (43) لسنة 1973 وتم تعيين سيف غباش أول وزير دولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات. وبموجب المادة 32 من قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً يمارس وزير الدولة للشؤون الخارجية الاختصاصات والصلاحيات الآتية:

1- الاختصاصات والصلاحيات المخولة له بمقتضى القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة في هذا الشأن، وتتمثل مهمته في "الإشراف المباشر لأعمال

---

[12] المرجع السابق، المادة (32) ص 101.

الوزارة ومتابعة القرارات والإجراءات اليومية، وفي حين أن وزير الخارجية يتـــولى الإشراف السياسي العام"[13].

2- الاختصاصات المقررة لوزير الخارجية حال غيابه أو شغور منصبه.

3 - وكيل الوزارة[14]

ترتبط بوكيل الوزارة ارتباطاً مباشراً إدارات الديوان العام والمكاتب الفرعيـة والبعثات بالخارج على النحو الوارد في هذا القرار فيما يتصل بأعمالها التنفيذيـــة، ويعمل على التنسيق بينها ويمارس بوجه خاص ما يأتي:

1- معاونة الوزير في إدارة أجهزة الوزارة، وتصريف شؤونها وتنفيذ السياسة المقررة لها، والإشراف على سير العمل فيها.

2- الإشراف على وضع مشروعات خطط الوزارة، وبرامج عملها السنوية، ورفعها إلى الوزير من أجل إقرارها وإصدارها ثم الإشراف على تنفيذها ومتابعتـها، ورفع التقارير الخاصة بها الى الوزير.

3- الإشراف على وضع مشروعات القوانين واللوائح والمراسيم وقـــرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالوزارة والقرارات الوزارية قبل رفعها إلى الوزير.

4- اقتراح النظم اللازمة لضمان حسن سير العمل ورفـــع مســـتوى الأداء لأجهزة الوزارة وعرضها على الوزير لإصدار القرارات اللازمة في شأنها.

5- النظر في الاقتراحات والتوصيات التي ترفع إليه.

6- الإشراف على أعمال الإدارات في الديوان العام والمكـــاتب الفرعيـــة والبعثات بالخارج.

7- التوقيع على معاملات الوزارة عدا ما يدخل منها في اختصاص الوزيـــر إلا بتفويض منه.

---

[13] المرجع السابق، المادة (33) ص 101.

[14] المرجع السابق، المادة (35) ص 103- 104.

8 – مراجعة مشروع الاعتمادات التقديرية المخصصة للوزارة في الميزانية العامة وذلك بعد إعداده من أجهزة الوزارة المختصة، وعرضه على الوزير.

9- مباشرة ما يفوضه فيه الوزير من اختصاصات.

10- ممارسة جميع الاختصاصات والصلاحيات الأخرى التي تخولها له القوانين واللوائح والقرارات.

11- تفويض بعض اختصاصاته إلى وكلاء الوزارة المساعدين أو المدراء أو كبار موظفي الوزارة، وذلك حسب حاجة العمل.

ويكون وكيل الوزارة مسؤولا عن أعماله أمام الوزير، وفي حالة غيابه أو شغور منصبه يحل محله في ممارسة اختصاصاته، الوكيل المساعد الذي يحدده الوزير بقرار منه.

4- الوكلاء المساعدون:

تضم الوزارة وكلاء وزارة مساعدين على النحو التالي، ويتولى كل منهم الإشراف على الأجهزة والأعمال المنوطة بهم، ويسند إلى الوكلاء المساعدين الإشراف على الأجهزة الآتية:

أ) وكيل الوزارة المساعد للشؤون السياسية[15]:

ويقوم بالإشراف على الأجهزة الآتية:

1 – إدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربي.

2- إدارة الشؤون العربية.

3- إدارة الشؤون الآسيوية والإفريقية.

4- إدارة الشؤون الأوروبية والأمريكية والأقيانوسية.

---

(15) المرجع السابق، ص 103 .

ب) وكيل الوزارة المساعد للشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي والمنظمات[16]:

ويقوم بالإشراف على الأجهزة الآتية:

1- إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي.

2- إدارة المنظمات والمؤتمرات.

ج) وكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية والإعلامية والدراسات والبحوث[17]:

ويقوم بالإشراف على الأجهزة الآتية :

1- إدارة الشؤون القانونية.

2- إدارة الشؤون الإعلامية والدراسات والبحوث.

د) وكيل الوزارة المساعد للشؤون الفنية[18]:

ويقوم بالإشراف على الأجهزة الآتية:

1- إدارة الشؤون المالية.

2- إدارة الشؤون الإدارية.

3- إدارة نظم المعلومات والاتصالات.

هـ) وكيل الوزارة المساعد للشؤون المراسمية والقنصلية[19]:

ويقوم بالإشراف على الأجهزة الآتية:

1- إدارة المراسم.

2- إدارة الشؤون القنصلية .

(وفيما يلي رسم يوضح الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية) .

---

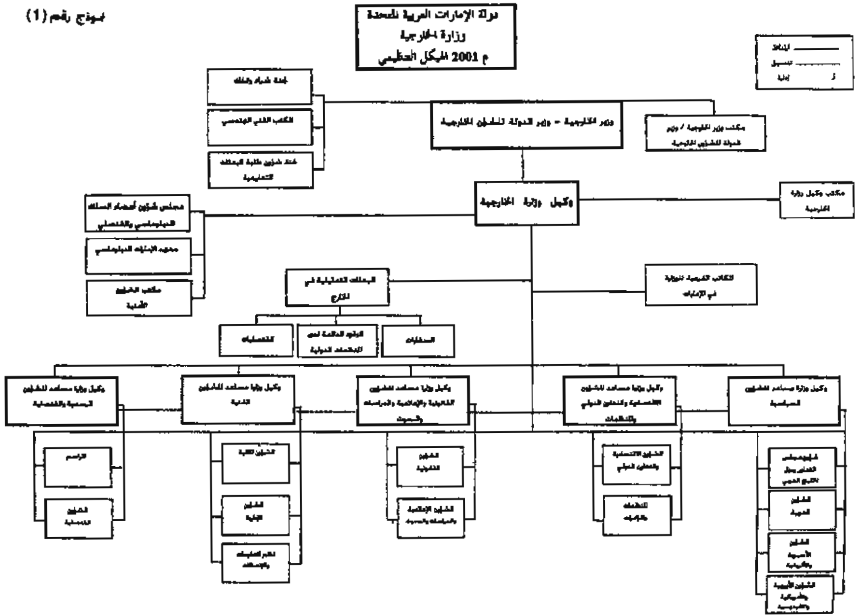
(16) المرجع السابق، ص103.

(17) المرجع السابق، ص103.

(18) المرجع السابق، ص 104.

(19) المرجع السابق، المادة (5) ص 75.

نموذج رقم (1)


دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية
الهيكل التنظيمي 2001 م
وزير الخارجية - وزير الدولة للشؤون الخارجية
وكيل وزارة الخارجية
مكتب وكيل وزارة الخارجية
وكيل وزارة مساعد للشؤون السياسية

رابعاً– دور وزارة الخارجية في صناعة القرار السياسي الخارجي

من خلال هيكل واختصاصات بعض المؤسسات السياسية العليا، وهيكل واختصاصات وزارة الخارجية الذي نص عليه دستور الإمارات والقوانين الاتحادية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يمكننا أن نستخرج نموذجاً مبسطاً لدور وزارة الخارجية في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة. فإذا نظرنا إلى الشكل رقم (2) الذي يمثل عملية صنع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، نرى أن هذا الشكل ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية. القسم الأول يمثل السلطة العليا أو بيئة اتخاذ القرار، أو السلطات الرئيسية التي ترسم السياسة العامة للدولة، ويأتي على رأسها رئيس الدولة، فالمجلس الأعلى، فمجلس الوزراء، فوزير الخارجية. ونرى في الشكل المذكور ارتباط وزير الخارجية مباشرة أيضاً برئيس الدولة باعتباره مستشاراً له، وذلك ما منحته إياه المادة الثانية من القانون الاتحادي لعام 1972 وذلك لتجاوز البيروقراطية الروتينية بسبب طبيعة السياسة الخارجية التي تحتاج إلى سرعة اتخاذ القرارات والبت فيها. القسم الثاني، يمثل الوكيل والوكلاء المساعدين والإدارات المتخصصة (وقد تطرقنا إلى مهام الوكيل والوكلاء المساعدين)، القسم الثالث، وهو البعثات التمثيلية في الخارج.

وبما أن وزارة الخارجية هي القناة الرئيسية الرسمية لتعامل الدولة مع العالم الخارجي خاصة ما يتعلق "بالتفاوض وعقد الاتفاقيات وإبرامها وتفسيرها ونقضها..." وكما أشرنا سابقاً لم يسمح الدستور للإمارات المحلية أو أية مؤسسة أخرى حكومية أو أهلية عقد اتفاقات أو بروتوكولات... الخ، إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الخارجية، فالشكل المرفق يوضح أن لوزارة الخارجية في عملية السياسة الخارجية دورين؛ دور استقبال ودور إرسال. فالدور الأول، يتمثل في جمع المعلومات وتقييمها أو القيام بدراسة موضوع ما مثلاً عقد اتفاقية تعاون بين دولة الإمارات ودولة أو منظمة دولية أخرى. (وقد تطرقنا سابقاً إلى اختصاصات ومهام وزارة الخارجية) وبعد دراسة الموضوع من كافة جوانبه، واذا اقتضى الأمر بالتعاون مع الوزارة أو الوزارات المعنية يتم رفعها عن طريق وزير الخارجية بصفته المستشار الرئيسي لرئيس الدولة في الشؤون الخارجية، إلى كل من مجلس الوزراء الاتحادي لإقراره، ثم يعرض على المجلس الأعلى للتصديق عليه بمرسوم يصدره رئيس الدولة

(انظر ملحق رقم 7، نموذج اتفاقية تعاون اقتصادي بين دولة الإمارات وحكومة جمهورية أرمينيا). والواقع أن تسلسل هذه الإجراءات يتوقف حسب الموضوع وأهميته، ونوعية القرار الذي سيصدر بشأن الاقتراحات والخطط المرفوعة عن طريق وزير الخارجية، أو وزير الدولة للشؤون الخارجية في حال غياب وزير الخارجية. وتبقى السلطة الرئيسية والقوية في المسائل المهمة والتي تتطلب سرعة اتخاذ قرار بيد رئيس الدولة. والدور الآخر لوزارة الخارجية هو دور إرسال، وهو دور تنفيذي؛ أي بعد أن يتم إقرار الخطط وتصادق عليها الجهات المعنية حسب مقتضيات وحيثيات الموضوع تعاد مرة أخرى لوزارة الخارجية لتتولى متابعة تنفيذها عبر جهازها الدبلوماسي.

ولنفترض أن حدثاً ما مهم جرى في دولة (س .) يتطلب اتخاذ موقف ما من دولة الإمارات تجاه ما حدث، يقوم سفير دولة الإمارات في الدولة س، بمخاطبة وكيل وزارة الخارجية، بعد جمع المعلومات المتوفرة لديه عن الحدث، إما برسالة مع البريد الرسمي للسفارة أو بواسطة الفاكس أو برقياً أو هاتفياً إذا اقتضى الأمر السرعة العاجلة أو بأكثر من وسيلة، ويقوم وكيل الوزارة إما بتحويل هذه الرسالة مباشرة إلى وزير الخارجية أو إلى الدائرة المعنية عن طريق الوكيل المساعد لدراستها بصورة أدق، والتعليق عليها وذلك تبعاً للجهة الجغرافية التي تقع فيها دولة س . فإذا كانت هذه الدولة تقع في أوروبا يتم تحويلها إلى دائرة الشؤون الأوروبية والأمريكية، وإذا كانت دولة س تقع في آسيا أو أفريقيا، يتم تحويلها إلى دائرة الشؤون الأسيوية والإفريقية. وهكذا، تقوم الدائرة بدراسة الموضوع والتعليق عليه ورفعه إلى الوكيل المساعد الذي قد يعلق عليه أيضاً ويرفعه إلى وكيل الوزارة، والوكيل بدوره قد يعلق عليه أيضاً ويرفعه إما إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية أو لكليهما معاً الذي يقدم مقترحاته أيضاً ويرفعه إما إلى رئيس الدولة مباشرة إذا كان الموضوع يتطلب السرعة أو إلى مجلس الوزراء . (في القضايا التي تتعلق بأمور حساسة وتتطلب اتخاذ قرار أو موقف معين، يقوم رئيس الدولة بالتشاور مع أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد).

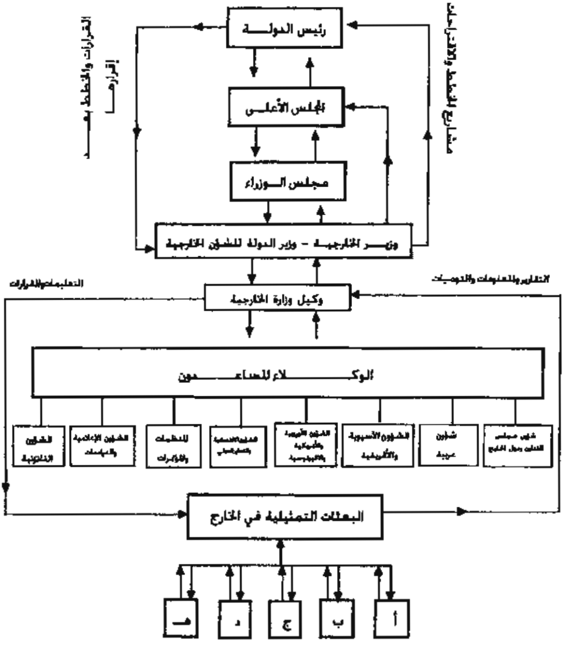
بعد اطلاع رئيس الدولة أو مجلس الوزراء تقوم الجهة المطلعة بإعطاء تعليماتها إلى وزير الخارجية الذي يقوم بدوره بإعطاء تعليماته لوكيل الوزارة

والوكيل بدوره يقوم بمخاطبة سفير دولة الإمارات في دولة س لإبلاغه بالتعليمـات أو الموقف الذي اتخذته أو ستتخذه الدولة أو الطلب منه بتقديم مزيد من المعلومات والايضاحات وهكذا دواليك. (طبعاً هناك قنوات أخرى غير وزارة الخارجية تزود السلطة المخولة باتخاذ القرار بالتقارير والمعلومات مثل المخابرات الخارجية ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث وغيرها من الوسائل)، ونموذج دور وزارة الخارجيـة في صناعة القرار يوضح ذلك من خلال الأسهم التي تشير إلى هذه العملية. من خلال هذا العرض السريع نرى أن دور وزارة الخارجية دور رئيسي في صناعة السياسـة الخارجية، والقناة التي تصل ما بين الدولة والعالم الخـارجي، ولهـا دوران؛ دور موصل للمعلومات، ومقدم للاقتراحات والتوصيات، ودور متلقّ للتعليمات، ومنفذ للسياسات في الشؤون الخارجية. لذلك يفترض أن تتمتع الوزارة بمؤسّسيّة رفيعـة ومهارة وخبرة كبيرتين لتكون القرارات الصادرة عن السلطات المخولة باتخاذ القرار صائبة وسليمة.

وفيما يلي رسم يوضح دور وزارة الخارجية في دولة الإمارات في صناعـة القرار في الشؤون الخارجية.

نموذج رقم (2)

دور وزارة الخارجية
في دولة الإمارات العربية المتحدة في عملية صناعة القرار في الشؤون الخارجية



المصدر: استخرج الباحث هذا الرسم لصناعة القرار من الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ومن الهيكل السياسي للدولة ومن محاورة بعض المسؤولين في وزارة الخارجية

الخلاصة

من خلال استعراضنا لهذا الفصل شاهدنا التطور الملموس الذي وصلت إليه وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في فترة زمنية قصيرة - على الرغم من الحاجة إلى إحداث بعض التطويرات المتعلقة بزيادة عدد العاملين في ديوان الوزارة، وتنظيم المهام والاختصاصات بصورة أكثر فعالية وهذا ما تحاول الوزارة عمله من خلال المشروع الجديد لهيكلة وتنظيم الوزارة. فإذا نظرنا إلى الرسم البياني لدور الوزارة في صناعة القرارات السياسية نرى أن هناك عبئاً كبيراً يقع على وكيل الوزارة مما يستلزم توزيع بعض هذه المهام على الوكلاء المساعدين. كما يوضح هذا الفصل دور وزارة الخارجية في صناعة السياسة الخارجية.

الفصل الرابع

دولة الإمارات وعلاقاتها الإقليمية والدولية

ينسب إلى نابليون قوله: "إن الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادتها سياسة خارجية معينة".

فمن خلال تتبع مسار السلوك السياسي لدولة الإمارات تجاه محيطها الخارجي يمكن مشاهدة ثلاث دوائر متداخلة: الدائرة الخليجية، والدائرة العربية والإسلامية والدائرة الدولية.

كيف كانت علاقة دولة الإمارات بهذه الدوائر المذكورة؟ سنحاول الإجابة من خلال تناول العناصر التالية:

1- دولة الإمارات العربية المتحدة والدائرة الخليجية

أ- دولة الإمارات ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (العلاقة مع سلطنة عمان، والسعودية، ودولة قطر، ومملكة البحرين، والكويت) ثم مع العراق، وإيران.

2- دولة الإمارات والدائرة العربية:

أ- دولة الإمارات والجامعة العربية.

ب- مبادرات دولة الإمارات لنصرة القضايا العربية.

ج- مبادرات دولة الإمارات في حل الخلافات العربية - العربية.

د- العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات والدول العربية.

3- دولة الإمارات والدائرة الدولية :

أ- بريطانيا.

ب- فرنسا.

ج- الولايات المتحدة.

د- اليابان.

هـ- باكستان.

و- الهند.

ز- الصين.

ح- روسيا.

دولة الإمارات وعلاقاتها الإقليمية والدولية

تنطلق السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من التزامها بانتمائها الخليجي والعربي والإسلامي، وحرصها على توسيع دائرة صداقاتها مع دول العالم. وكما ذكرنا آنفاً، يمكننا من خلال تتبع مسار السلوك السياسي لدولة الإمارات تجاه محيطها الخارجي، مشاهدة ثلاث دوائر متداخلة: الدائرة الخليجية، والدائرة العربية والإسلامية، والدائرة الدولية.

1- دولة الإمارات العربية المتحدة والدائرة الخليجية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة امتداداً جغرافياً للخليج العربي وخليج عُمان والمحيط الهندي، وهذه سمة تنفرد بها دولة الإمارات عن غيرها من الدول العربية الأخرى. كما تعتبر امتداداً ثقافياً لشبه الجزيرة العربية، وامتداداً اقتصادياً للدول الخليجية النفطية، وتشكل امتداداً أمنياً لمنطقة الخليج. ومنطقة الخليج العربي تعتبر - عبر كل المراحل التاريخية المختلفة - أكثر الدول قرباً وتداخلاً وتشابكاً في العادات والتقاليد والسمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص الدول الست التي شكلت فيما بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر مايو 1981. كما أن منطقة الخليج هي المنطقة الأكثر أهمية سياسياً، واستراتيجياً، وأمنياً في التفكير السياسي والاستراتيجي والأمني لدولة الإمارات العربية المتحدة، فهذه المنطقة التي تقع دولة الإمارات في قلبها وتنتمي لها بحكم التاريخ والجغرافيا منطقة مليئة بالتوترات والصراعات والحروب. إذ شهدت خلال عقد واحد من الزمن اندلاع حربين متتاليتين هما: الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت راح ضحيتهما عشرات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من الجرحى، وأعداد لا تحصى من المهاجرين. كما كلفت هاتان الحربان خسائر تقدر بملايين الدولارات، وأعاقت التنمية في هذه الدول عقوداً من الزمن. ويقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية 2001، 2002 ، عدد القتلى في الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988 بحوالي (500) ألف قتيل، والخسائر المادية تقدر بحوالي

(150) مليار دولار. كما قدر المعهد نفسه عدد القتلى في حرب تحرير الكويت 1990 – 1991، بحوالي (20) ألف قتيل والخسائر المادية تقدر بحوالي (102) مليار دولار[1].

وبالإضافة إلى كون منطقة الخليج العربي مليئة بالتوترات، فهي أيضاً منطقة غنية بالنفط، حيث تمتلك أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول تجارياً. هذه الدول التي لا تزيد مساحتها على 4% من مساحة العالم تضم في أراضيها ما يقارب 70% من احتياطات النفط المكتشفة في العالم حتى اليوم[2].

أ – دولة الإمارات ومجلس التعاون لدول الخليج العربية :[*]

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عام 1975، حيث جرت محادثات ثنائية بين الدول التي شكلت فيما بعد مجلس التعاون، وقدمت اقتراحات متعددة، أهمها الاقتراح السعودي، والمشروع الكويتي، والمشروع العماني.

وكان للوضع الإقليمي الذي شهدته منطقة الخليج في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، (الثورة الإيرانية 1979، والغزو السوفياتي لأفغانستان 1979 ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية 1980) أثر كبير دفع دول الخليج الصغيرة إلى سرعة العمل من أجل الوصول إلى أوثق صيغة ممكنة للتعاون بين دولها.

ففي الرابع من شباط / فبراير 1981، عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دولة قطر والسعودية والكويت والبحرين والإمارات

---

(1) انظر : The International Institute for Strategic Studies "The 2002 Chart of Armed Conflict" The Military Balance 2002-2003 (UK:Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies).

(2) عبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001) ص 38–39.

(*) لمزيد من المعلومات حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعلاقات بين دوله، أنظر كتابنا، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

العربية المتحدة وعمان. وقد وافق المؤتمر على إنشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول الست لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق في ما بينها في مختلف الميادين والمجالات.

كذلك عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست في آذار مـــارس 1981. وتلتها اجتماعات أخرى لوزراء الخارجية.

وفي 25 أيار / مايو 1981 عقد في أبوظبي أول قمة لدول مجلس التعـــاون، حيث أعلن في الجلسة الافتتاحية التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لـــدول الخليج العربية يوم 25 أيار مايو 1981.

وقد ركز البيان الختامي للمؤتمر على عدد من الجوانب السياسية منها:

1- أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الأعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

2- رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وضرورة إبعـــاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية.

3- ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوســط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية حلا عـــادلا يؤمـــن الحقـــوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

4- تأييد الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية - الإيرانية[3].

ولكن حقائق الواقع، وموازين القوى، ومجريات الأحداث الإقليمية والدولية حالت دون تحقيق بعض هذه الطروحات. ومع ذلك فقد شكل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومساهمة دولة الإمارات فيه كعضو مؤســس، واحتضانهـــا اجتماع القمة الأول في أبوظبي 25-26 مايو، 1981 وعملها على تعزيز العمـــل الخليجي المشترك من خلال مشاركتها الفاعلة في مؤتمرات القمة لدول المجلـــس، واجتماعات المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة من ذلـــك التـــاريخ 1981

---

[3] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل (بيروت: مركـــز دراســـات الوحدة العربية، 1996) ص 134.

وحتى اليوم، وتصديقها على كافة الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن المجلس، لحظة فاصلة في سياق تطور السياسة الخارجية لدولة الإمارات. حيث اختلفت السياسة الخارجية لدولة الإمارات عن المرحلة التي سبقت قيام المجلس نتيجة لانضمامها إليه، باعتبارها عضواً في منظمة إقليمية لها مؤسساتها وشخصيتها وسياساتها التي أصبحت تميزها عن غيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى. ورغم ما تفرضه عضوية المجلس من واجبات والتزامات جديدة، فإن مجلس التعاون لم يتطور بعد إلى كيان سياسي يلزم أعضاءه باتباع سياسة خارجية موحدة[4].

علاقات دولة الإمارات مع سلطنة عمان

وعلى الرغم من علاقات الصداقة التي كانت قائمة بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس بن سعيد قبل قيام الاتحاد. فقد ظلت الخلافات الحدودية المتوارثة بين البلدين عالقة إلى عام 1981 حيث أبرمت اتفاقية بين البلدين لترسيم الحدود الفاصلة بين عُمان ورأس الخيمة. في حين استمرت المشاورات حول ترسيم الحدود الأخرى بين البلدين.

ومع أن دولة الإمارات وسلطنة عمان عضوان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام 1981، بالإضافة إلى العلاقات الأخوية بين زعيمي البلدين وشعبهما فإنه لم يكن بينهما تمثيل دبلوماسي.

ولكن خلال العقد الماضي شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً حيث تم تشكيل لجنة عليا مشتركة. عقدت أول اجتماع لها في نوفمبر 1991 في مدينة أبوظبي، وتم الاتفاق بينها على تبادل السفراء للمرة الأولى منذ حصولهما على الاستقلال. كما تم الاتفاق أيضاً على تقوية العلاقات بين البلدين، وتوسيع نطاق التعاون بينهما ووضع مفاهيم وتصورات تحكم علاقتهما في المجالات السياسية والأمنية. كما قررت الإمارات وسلطنة عمان استخدام البطاقة الشخصية في حركة انتقال المواطنين عبر منافذ الدخول والخروج. كذلك بدأت اللجنة المشتركة بالتخطيط لمجموعة الإتفاقيات التربوية والثقافية والاقتصادية. ثم أقرتا عدة

---

[4] عبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات، مرجع سابق، ص 48-49 .

مشاريع اقتصادية مشتركة مثل شركة عمـــان والإمـــارات للإســـتثمار في مـــايو 1993[5].

علاوة على ذلك، بادرت دولة الإمارات وعمــــان إلى معالجــة القضايـــا الحدودية بينهما، وتم التوقيع في شهر مايو 1999 على اتفاقية لترسيم الحدود الممتدة من أم الزمول إلى العقيدات، والتي غطت ثلثي الحدود بين الدولتــين، وأصبحــت الاتفاقية سارية المفعول وملزمة للطرفين اعتباراً من 27 مارس 2000. وقد وقع على هذه الاتفاقية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحــدة والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، في ولاية صحار بسلطنة عمان[6]. كمــا تم في 22 يونيو 2002 في أبوظبي، بحضور الشيخ زايـــد بـــن ســـلطان آل نهيـــان والسلطان قابوس بن سعيد، التوقيع على اتفاقية الحدود الدوليـــــة النهائيـــة بـــين الدولتين، والتي شملت الحدود الدولية من شرقي (العقيدات) إلى (الدارة)[7].

دولة الإمارات والسعودية

على الرغم من تأرجح العلاقات بين دولة الإمارات والسعودية في بداية قيـام الاتحاد، وعدم اعتراف السعودية بدولة الإمارات عندما أعلنت استقلالها عام 1971 وعدم إقامة علاقات دبلوماسية معها نتيجة الخلافات الحدودية التي كانت قائمة بين البلدين حول واحة البريمي، وحول بعض الأماكن الحدودية الأخرى. منها عـــــور العديد المحاذي لقطر وحقل نفط زرارة، وإن هذه العلاقات بدأت بالتحسن منـــــذ الزيارة التي قام بها الشيخ زايد رئيس الدولة إلى السعودية تم خلالها توقيع اتفاقيــــة حدود بين البلدين في 21 أغسطس 1974، وبعدها اعـــترفت الســـعودية بدولـــة الإمارات دبلوماسياً. وخلال الفترة الأولى التي سبقت الاعـــتراف الدبلوماســـي، وعلى الرغم من الخلاف مع دولة الإمارات حـــول المســـائل الحدوديـــة، ظلـــت السعودية ملتزمة التزاماً كاملاً بمساندة دولة الإمارات العربية المتحـــدة في المحـــافل الدولية والإقليمية. وهذه الصلة ساعدت على إقامة أساس العلاقات الوديـــة بعـــد

---

[5] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1999، (لندن: ترايدنت برس)، ص 100-103.

[6] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000-2001 (لندن: تريدانت برس)، ص 90.

[7] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2003 ص93-94.

تسوية المشاكل الحدودية بينهما، وتنبع أهمية السعودية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات من كونها أكبر دول الجوار الجغرافي من حيث القدرات والإمكانات السكانية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى ثقلها الثقافي والروحي المرتبط بالعقيدة الإسلامية[8].

كما تقوم دولة الإمارات بتنسيق مواقفها وتحركاتها تجاه التطورات الإقليمية والعالمية مع السعودية وضمن إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ويشمل التنسيق جميع المجالات وبخاصة النفط. وقد وقعت دولة الإمارات مع السعودية مجموعة من الاتفاقيات التجارية والمالية والاقتصادية الاستثمارية والتي تسمح بانتقال العمالة والسلعة التجارية والزراعية ورؤوس الأموال بحرية تامة بين البلدين من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقع عليها قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض 1981/11/11. كما وقع البلدان على اتفاقية للتعاون الأمني عام 1982[9].

دولة الإمارات ودولة قطر ومملكة البحرين

تتصل دولة الإمارات العربية المتحدة جغرافياً بدول الخليج العربية الأخرى وتتشاطر معها العادات والتقاليد واللغة والمعتقدات وتتشابه معها من حيث تكوين الأنظمة السياسية. وليس هذا فحسب بل جرت محاولة لتشكيل اتحاد تساعي يضم الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح كما ذكرنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة. أضف إلى ذلك أن هذه الدول هي أعضاء في جامعة الدول العربية، وفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى ما بينها من اتفاقيات ثنائية. مما عزز العمل والتعاون المشترك بين هذه الدول. وإذا ما تتبعنا هذه العلاقات في السنوات الخمس الأخيرة نرى عمق وتطور هذه العلاقات؛ فقد شكلت دولة الإمارات ودولة قطر لجنة عليا مشتركة في 16 ديسمبر 1998 بهدف تعزيز التعاون بين البلدين والوصول به إلى آفاق أرحب في مختلف

---

[8] حول علاقة دولة الإمارات بالسعودية أنظر: عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999) ص 242-243.

[9] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 1999 ص 102-103.

المجالات وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها يوم 3 مايو 1999 بأبوظبي برئاسة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية بدولة قطر[10]. كما عقدت اللجنة العليا المشتركة في 3 يونيو 2002 اجتماعاً في الدوحة برئاسة كل من الشيخ حمدان بن زايد والشيخ حمد بن جاسم تم التوقيع خلالها على اتفاقيتين للتعاون والتنسيق الأمني والتعاون الدبلوماسي والقنصلي، وتم الاتفاق أيضاً على العمل على زيادة حجم التبادل التجاري، والسماح للشركات المساهمة بفتح فروع لها في البلدين، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين للاستثمار المشترك في بعض أنشطة قطاع النفط، وتبادل الخبرات في المجال الصناعي. كذلك التعاون في مجال الخدمات العلاجية والطبية[11]. كما أعلن في أبوظبي عن بدء العمل باستخدام بطاقة الهوية لمواطني دولة قطر أثناء مرورهم بجميع منافذ الدخول والخروج بدولة الإمارات . ثم قامت دولة الإمارات بدور وساطة حميدة بين قطر والبحرين لحل النزاع العالق بينهما حول جزر حوار.

وتبرز عمق العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من خلال الزيارات المتبادلة والمتواصلة بين كبار المسؤولين في البلدين، وذلك في إطار نهج التشاور والتنسيق المستمرين بين قيادتي البلدين لما فيه الخير وللمصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين وبما يخدم العمل الخليجي المشترك[12].

وفي 8 مارس 2000، اتفق الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والمرحوم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة على تشكيل لجنة وزارية عليا بين البلدين، برئاسة وزيري الخارجية، ومشاركة عدد من الوزراء المعنيين والخبراء بهدف تحقيق المزيد من التعاون ... كما أصدرت وزارتا الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين (لم تكن حينها مملكة) يوم 28 يونيو 2000 بيانا مشتركا يقر العمل بنظام استخدام البطاقة الشخصية في تنقل مواطني البلدين أثناء مرورهم بجميع منافذ الدخول والخروج وذلك اعتبارا من أول

---

[10] دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص 102–103.

[11] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2003 ص 94 – 95.

[12] المرجع السابق، ص 102 و ص 125.

يوليو عام 2000[13]. كما عقدت اللجنة العليا المشتركة دورتها الثانية في 17 يونيو 2002 في المنامة، وتم خلال هذه الدورة التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الدبلوماسي والقنصلي والتعاون التربوي ...[14].

دولة الإمارات والكويت

لعل أهم ما تتميز به السياسة الخارجية لكل من الإمارات والكويت هو اتباع سياسة غير منحازة إلى حد ما أثناء فترة الحرب الباردة، ومما يؤكد هذا الموقف الدور النشط الذي قام به رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أثناء اجتماعات دول عدم الانحياز في كولومبو 1976/8/16، وخطابه في المؤتمر الذي أكد تمسك دولة الإمارات بمبادئ عدم الانحياز، وضرورة تطوير التعاون بين هذه الدول، وتوحيد مواقفها إزاء القضايا الدولية. ففي الكلمة التي وجهها الشيخ زايد في ذلك المؤتمر وألقاها نيابة عنه المرحوم سيف غباش وزير خارجية الإمارات آنذاك، يرى سموه في هذه الحركة تدعيماً للاستقلال الوطني واحترام سيادة الشعوب، وحقها في السلام والأمن. كما أنها تركز على رفض التبعية للدول العظمى، أو الانضمام لأحلافها العسكرية[15].

وليس ذلك فحسب، بل عندما حاولت إدارة كارتر الطلب من دول المنطقة بعد الثورة الإيرانية عام 1979 والغزو السوفياتي لأفغانستان 1979، تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية، كانت دولة الإمارات والكويت على رأس الدول الخليجية التي رفضت مثل هذا الطلب، ولم توافق على عقد اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة.

وفي كلمة لوزير خارجية الكويت في الاتحاد السوفياتي في مايو 1981، أكد الوزير على أن الكويت قد "رفضت علناً .. فكرة تشكيل قوات التدخل السريع في منطقة الخليج العربي" وأكدت "على أن الحفاظ على أمن الخليج العربي هو مسؤولية

---

[13] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000-2001، ص 90-100.

[14] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2003 ص 94.

[15] "زايد فكر وعمل" أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة، مركز التوثيق الإعلامي، ص 351-355.

دوله فقط(*) "[16]. وكذلك وقوف الإمارات إلى جانب دولة الكويت مادياً وعسكرياً وسياسياً أثناء غزو النظام العراقي للكويت[17]، ثم إرسال قوات إلى دولة الكويت في شهر مارس 2003، بناء على طلب الأخيرة وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف الدفاع عن الكويت في حال تعرضها لأي هجوم خارجي.

ب- دولة الإمارات والعراق:

(سنتناول العلاقات الإماراتية - العراقية قبل منتصف التسعينات في الفصلين القادمين). على الرغم من الخطأ الذي ارتكبته القيادة العراقية، بغزوها للكويت، ومن منطلق ضرورة التضامن العربي وتجاوز مرارات وتداعيات أزمة الخليج، كانت أول دولة خليجية تدعو إلى التسامح العربي وعودة العراق إلى الصف العربي، الذي يعاني شعبه العربي من الحصار الاقتصادي وهبطت في بغداد يوم 5 أكتوبر 2000 أول رحلة جوية لـ (طيران الإمارات) تحمل وفداً رسمياً كبيراً برئاسة وزير الصحة ومعدات وأجهزة طبية وأدوية مهداة من شعب دولة الإمارات إلى أطفال العراق كما بادرت بفتح سفارتها في بغداد عام 2000[18]، ذلك على الرغم من وقوف الإمارات إلى جانب الكويت في معركتها لإخراج القوات العراقية من أراضيها.

ففي رسالة إلى القمة العربية التي عقدت في عمان في 28 مارس، 1999 كرر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات وجهة نظر الإمارات بضرورة رفع العقوبات المفروضة على العراق. كما عبر عن قلقه من تدهور الأوضاع المعيشية في العراق، وحث بغداد على مواجهة التزاماتها تجاه الأمم المتحدة.

(*) جاء غزو النظام العراقي للكويت 1990 ليقلب كل هذه المسلمات والمواقف رأساً على عقب.

(16) اسماعيل صبري مقلد: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت: شركة ربيعان للتوزيع والنشر، 1984) ص 175-178.

(17) William Rugh, Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates (Abu Dhabi:The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002) P.P. 55-59.

(18) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000-2001، مرجع سابق، ص 116.

كما تعتقد دولة الإمارات أن عزل العراق ربما يؤدي إلى إبعاد شعبه عن شعوب دول الخليج العربية الأخرى، وإلى صراعات على المدى البعيد. كذلك دعا رئيس الدولة في كلمته في 2 ديسمبر 1999، الدول العربية لوضع خلافاتها جانباً[19]....

لقد أكد مندوب دولة الإمارات في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أكتوبر 2001 على أن إعادة اللحمة بين العراق والكويت يتطلب العمل الجاد على حل المشاكل العالقة الناجمة عن احتلال العراق للكويت عام 1990 وعلى رأسها مسألة الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى تمشياً مع القرارات الدولية، كما طالب بضرورة إيجاد صيغة سياسية مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع الجزاءات الدولية المفروضة على شعب العراق، وتحافظ في نفس الوقت على سيادة العراق ووحدة أراضيه. كما رفضت دولة الإمارات الحملة الأمريكية البريطانية لضرب العراق في شهر مارس 2003، وتقدمت بمبادرة إلى الجامعة العربية في حينها، سوف نتطرق لها في الفصل السابع.

بعد الاحتلال الأمريكي- البريطاني للعراق، قامت دولة الإمارات بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية للشعب العراقي.

ج – دولة الإمارات وإيران:

إيران هي الدولة الخليجية غير العربية التي تعتبر علاقات الإمارات معها الأكثر تعقيداً نظراً لاحتلالها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى منذ عام 1971. وعلى الرغم من هذه القضية المبدئية، تربط دولة الإمارات بإيران علاقات تاريخية وجغرافية وسكانية واقتصادية واسعة ومكثفة[20].

ولكن مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية 1980، وجدت دولة الإمارات نفسها تسير على حبل دبلوماسي مشدود يتجاذبها عاملان كما أشرنا سابقاً: انتماء

---

[19] Economist Inteligence Unit "United Arab Emirates", Country Report, April,P.14.

[20] حول قضية الجزر الإماراتية انظر: أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث : دراسة وثائقية (رأس الخيمة: د . ن، 1993) .

عربي يربطها بالعراق، وعلاقات جوار جغرافي، وعلاقـات تاريخيـة واقتصاديـة وبشرية مع إيران حيث حاولت التوفيق بين الجارين من خلال مساعي الوسـاطة لوقف الحرب التي نشبت بين الدولتين (العراق وإيران). فعلى سبيل المثال قيام وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة راشد عبدالله ضمن وفد مشترك يضم الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، بزيارة إلى كل مـن طهران وبغداد في محاولة للتوصل إلى تسوية سلمية للحرب الدائرة بين البلديـن، وإيجاد مخرج للخلافات الناشبة بينهما وذلك في مايو عام 1983. كذلك مسـاعي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات من خلال سوريا وليبيا. كما لعبت دولة الإمارات دور الوسيط، وحلقة الوصل بين إيران ودول مجلس التعـاون في ذلك الوقت. ولكن ردود فعلها جاءت منسجمة مع تطورات الحرب، ومـدى تأثيرها على أمنها القومي الذي يوضحه الرسم البياني في الفصل الخامس[21].

وسوف نتناول العلاقات الإماراتية – الإيرانية حتى نهاية الحـرب العراقيـة الإيرانية في الفصل القادم.

بعد حرب الخليج الثانية 1991، حاولت دولة الإمارات تحسين علاقاتها مـع إيران، لكن إيران قامت بالاستيلاء على جزيرة أبوموسى بالكامل عام 1992 بعـد أن كانت تتشارك مع الشارقة في إدارتها منذ عام 1971. وفي مطلع عـام 2000 قامت إيران أيضا بإبعاد المدنيين من جزيرة أبو موسى وأقامت قواعد عسـكرية في جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى.

وفي شهر مايو 1997، ساند مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعـة الدول العربية جهود دولة الإمارات التي تدعو إيران لحل النـزاع بينهما عن طريق المفاوضات الثنائية أو عن طريق محكمة العدل الدولية[22].

فالإمارات كانت وما زالت حريصة على عدم قطع العلاقات السياسية مـع إيران، وأكدت على أهمية استمرارها بما في ذلك تبادل السفراء بين الدولتين، كمـا

---

[21] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 168-174.

[22] "United Arab Emirates". London:The Economist Intelligence Limited 1999. "EIU". Country Profile 1999-2000. P. 10.

التزمت بمبدأ الحل السلمي، وحاولت الدبلوماسية الإماراتية تأكيد أنه لا حل لأزمة الجزر سوى الحل السلمي، لذلك لم تلجأ الإمارات إلى مناصبة إيران العداء، أو افتعال المعارك في أي مرحلة من مراحل هذا الخلاف الحدودي.

وفي العيد الوطني الثاني والعشرين لدولة الإمارات، طرح الشيخ زايد بن سلطان مبادرة دعا فيها إلى إجراء حوار مباشر مع إيران وقال سموه: "إننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل انتهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية، ومبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل بين الدول"[23].

وإزاء استمرار إيران في تجاهلها لنداءات ودعوات دولة الإمارات السلمية لحل القضية قرر وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 3 يوليو عام 1999 تشكيل لجنة ثلاثية تضم كلاً من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر لوضع آلية لبدء مفاوضات جادة بين دولة الإمارات وإيران بما يكفل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية الجزر المحتلة. كما قررت قمة الرياض التي عقدت في نوفمبر 1999، وكذلك القمة التشاورية التي عقدت في مسقط في 29 أبريل 2000، تكليف اللجنة الثلاثية بالاستمرار في عملها على أن تقدم تقريراً شاملاً عن نتائج اتصالاتها إلى قمة المنامة التي ستعقد في 30-31 ديسمبر 2000، وفي تقريرها الذي قدمته إلى القمة، أعلنت اللجنة عن فشلها في التوصل إلى تفاهم مع الجانب الإيراني. ومع ذلك ظلت دولة الإمارات متمسكة بالحل السلمي للقضية ومواصلة الحوار[24].

كما أكدت القمة الخليجية الثانية والعشرون التي عقدت في مسقط 30-31 ديسمبر 2001 حق الإمارات في الجزر. كذلك على أن تسفر الآمال والزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين بين البلدين ومنها زيارة الشيخ حمدان بن زايد إلى طهران في 23 يوليو 2001 وزيارة المبعوث الإيراني محمد علي ابطحي إلى أبوظبي في

---

[23] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1999، (لندن: ترايدنت برس) ص 105.

[24] الكتاب السنوي 2000-2001 دولة الإمارات العربية المتحدة ص 98، وانظر كذلك التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، الشارقة، دار الخليج للنشر والطباعة. ص 25 و ص 38-46.

6 أغسطس 2001، عن حل سلمي لهذا النـزاع. وقد دعت دولة الإمارات في كلمة مندوبها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 أكتوبر 2001 إيران إلى إيجاد حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية المحتلة، إما بواسطة المفاوضات المباشرة أو إحالة هذا النـزاع إلى محكمة العدل الدولية استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي[25]. وظلت الإمارات العربية المتحدة على موقفها من حل قضية الجزر بالطرق السلمية وذلك من خلال تصريحات المسؤولين، ومن خلال موقفها في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي[26].

2 – دولة الإمارات والدائرة العربية

دولة الإمارات العربية المتحدة، عربية اللغة والهوية والتاريخ والمصير والانتماء. يدلّ عليها اسمها ويؤكدها دستورها في مادته السادسة التي تنص على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الإمارات شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية". وتنص المادة السابعة على أن "لغة الاتحاد هي اللغة العربية"[27].

وقد أكدت دولة الإمارات على انتمائها القومي، وتحملها المسؤولية بقول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة: "إننا هنا دولة وشعباً ووطناً جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد، تجمعنا وإخواننا في العروبة وحدة الماضي والحاضر والمصير المشترك فنحن وإياهم يد واحدة في مسيرة التحرير والتنمية والبناء نلتزم بما يلتزمون ونسهم بما يسهمون"[28].

كانت البيئة العربية التي انضمت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971، مثقلة بالهزائم السياسية والعسكرية، هزيمة 1967 وتراجع المد القومي العربي. كما كانت مثقلة بالهزائم والصراعات العربية – العربية والإخفاقات

---

(25) الاتحاد 2001/10/7 وكذلك الصحف المحلية 1 يناير 2002.

(26) الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2003 ص95– 96.

(27) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

(28) "مجموعة أحاديث وتصريحات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان"، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة مركز التوثيق الإعلامي، ص 10.

التنموية والحضارية. وفي الواقع كان العالم العربي في ذلك الحين منقسماً إلى معسكرين: "المعسكر الراديكالي" الذي كان يضم أنظمة جمهورية مثل مصر وسوريا والتي كان لها علاقات جيدة بالمعسكر الشرقي المعادي للغرب والذي يتزعمه الاتحاد السوفياتي و "معسكر المحافظين" الذي يضم أنظمة ملكية ووراثية لم يكن لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي آنذاك، وكانت على علاقات وثيقة بالغرب[29].

وقد انعكس صراع الحرب الباردة في ذلك الحين بين القوتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على المعسكرين العربيين بصورة أو بأخرى.

وعلى الرغم من كل ذلك، اتبعت دولة الإمارات في علاقاتها مع الدائرة العربية سياسة خارجية نشطة ومعتدلة ومتوازنة، ابتعدت عن الخلافات العربية، و لم تنضم إلى أي حلف عربي، أو تقف ضد أي طرف من الأطراف السياسية المتناحرة. وارتبطت بعلاقات ودية ووثيقة مع كافة الدول العربية على اختلاف اتجاهاتها، وتعاملت مع الجميع على قدم المساواة. ثم عملت على مناصرة القضايا العربية مادياً ومعنوياً، وسعت إلى حل الخلافات العربية – العربية في سبيل تعزيز وتماسك الأقطار العربية لمواجهة التحديات الخارجية. وتحقيقاً لهذه السياسة قامت دولة الإمارات سواء عن طريق الجامعة العربية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو عن طريق الاتفاقات والاتصالات الثنائية، بدعم التقارب العربي. فنالت ارتياح وقبول كل الدول العربية.

أ- دولة الإمارات وجامعة الدول العربية

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1971/12/6 بعد أربعة أيام من استقلالها، ووقعت على ميثاقها والتزمت بكل ما ينص عليه هذا الميثاق من واجبات. كما التزمت بما ورد في معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تنص من بين بنودها على عدم إبرام أية اتفاقية تتعارض مع بنود المعاهدة، وألا تسلك في علاقاتها الدولية مسلكاً يتنافى مع أهداف الأمة العربية.

---

(29) William Rugh, OP. Cit., PP. 18-29.

ومازالت دولة الإمارات تعمل على تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال: أ- تقديم الدعم المادي والمعنوي. ب- العمل على تعديل ميثاق الجامعة بما يتمشى مع الأوضاع والقضايات والآليات المعاصرة في النظام الدولي والإقليمي. ج- إنشاء محكمة عدل عربية تحت مظلة الجامعة العربية، للفصل في المنازعات بين الأطراف العربية. د- استمرار السعي لإيجاد التكامل العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً في إطار جامعة الدول العربية. هـ- تفعيل آلية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العسكري بين دول الجامعة العربية[30].

كما التزمت دولة الإمارات باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تدعو إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بصورة تدريجية، والتزمت بنص وروح ميثاق الوحدة الثقافية العربية التي تشكل الدعامة الأساسية لفكرة الوحدة العربية.

ودولة الإمارات عضو في كل المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية، وخاصة تلك التابعة للجامعة العربية. فهناك حوالي (200) اتحاد ومنظمة وهيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عربية، بدءاً بمجلس الدفاع العربي المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .. والمنظمة العربية للتنمية الإدارية واتحاد إذاعات الدول العربية وغيرها من المنظمات والهيئات[31].

كما أنها ترتبط باتفاقيات ثقافية واقتصادية وتعليمية وقضائية وإعلامية على مستوى ثنائي مع الدول العربية.

ب- مبادرات دولة الإمارات العربية لنصرة القضايا العربية

الصراع العربي – الإسرائيلي

نال الصراع العربي – الإسرائيلي الحيز الأكبر في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. فساندت مادياً ومعنوياً الدول العربية التي هبت عام

---

[30] سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان، الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الثوابت والمتغيرات الدولية، (رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية، د.ت)، ص 204.

[31] عبد الخالق عبدالله . المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 60-61.

1973 لاستعادة أراضيها التي احتلها العدو الإسرائيلي عام 1967. ودعمت نضال الشعب العربي الفلسطيني في قضيته العادلة لاستعادة حقوقه المشروعة وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أيدت دولة الإمارات كل جهود السلام الرامية إلى تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط الذي يعيد الحقوق العربية المغتصبة.

1- حرب أكتوبر 1973

في شهر أكتوبر من عام 1973، دخلت الجيوش العربية بقيادة مصر وسوريا في حرب مع إسرائيل لاستعادة الأراضي التي احتلتها في عام 1967، بعد أن رفضت إسرائيل جميع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، وانطلاقاً من التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بنصرة القضايا العربية، وضعت دولة الإمارات كافة إمكانياتها كجزء من الطاقة العربية في تلك المعركة، وقد عبر عن ذلك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بقوله "إن مسؤولية استعادة الأرض السليبة هي مسؤولية الأمة العربية التي تملك من الطاقة والإمكانيات ما تستطيع أن تحقق به النصر والسلام".

وعندما وقعت الحرب، قطع الشيخ زايد رحلته في لندن، وعاد ليشترك في تدعيم دول المواجهة وعقد مؤتمراً صحافياً قال فيه: "سنقف مع المقاتلين في مصر وسوريا بكل ما نملك، ليس المال أغلى من الدم، وليس النفط أغلى من الدماء العربية التي اختلطت على أرض جبهة القتال في مصر وسوريا"[32].

وكانت دولة الإمارات العربية سباقة في تطبيق قرار قطع إمدادات النفط ووقف تصديره إلى الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت العدو الصهيوني متحملة في ذلك عداء كل الدول الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[32] أحمد خليل عطوي، دولة الإمارات العربية المتحدة: نشأتها وتطورها. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981) ص 138. وانظر دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 1974.

وليس ذلك فحسب، بل قامت دولة الإمارات بدعم الجيوش العربية المقاتلة بالوسائل الممكنة وكان من بينها التبرع بالمال. كما كان الشيخ زايد يتابع بصورة منتظمة الوضع على الجبهتين المصرية والسورية، من خلال الاتصال بكل من: الرئيس المصري أنور السادات لتقديم الدعم المعنوي والمادي لمصر والرئيس السوري حافظ الأسد لوضع إمكانيات دولة الإمارات كلها في خدمة المعركة. كذلك قامت دولة الإمارات بحملة إعلامية في الإذاعة والتلفزيون والصحافة العربية والأجنبية لدعم الموقف العربي في هذه المعركة.

وكان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أول حاكم عربي يعلن تبرعه للمعركة بمائة مليون جنيه استرليني لمساندة المقاتل العربي في سوريا ومصر، وتم تسليم مصر في الحال ستين مليوناً من هذا المبلغ، كما تم تسليم سوريا أربعين مليوناً.

ثم قام وفد برئاسة وزير الخارجية أحمد السويدي بالسفر إلى القاهرة ودمشق لإعلان التأييد المطلق والتضامن مع سوريا ومصر، ولبحث احتياجات الدولتين[33].

واستمرت دولة الإمارات العربية المتحدة تساند الجمهورية العربية السورية لاسترجاع أراضي الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967 [34]. ووقفت إلى جانبها في كافة المحافل الدولية والإقليمية.

لقد أيدت دولة الإمارات جميع مبادرات السلام التي تعيد الأراضي العربية المحتلة، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما أشاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بمبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية (آنذاك) في حديث لصحيفة المدينة السعودية في 1988/10/19[35]. تلك المبادرة التي تمت الموافقة عليها في اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 1981/11/10. وطلبوا

---

[33] سعيد بن محمد آل نهيان. السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة 1985)، ص 126–128.وانظر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 1974.

[34] ناجي شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (العين: دار الكتاب الجامعي 1987) ص 178–179.

[35] "زايد فكر .. وعمل"، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة، مركز التوثيق الإعلامي، د.ت، ص 623.

إدراجها على جدول أعمال مؤتمر القمة العربية الثاني عشر، الذي عقد في مدينة فاس بالمغرب بتاريخ 1981/11/25[36].

كما أيدت دولة الإمارات مقررات مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 والداعي إلى شعار "الأرض مقابل السلام" حيث تم تمثيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا المؤتمر كمراقب. وكان قادة مجلس التعاون ومصر وسوريا قد أقروا في "إعلان دمشق" الذي وقعوا عليه في دمشق في 1991/3/6، الموافقة على محادثات سلام بين العرب وإسرائيل تحت شعار "الأرض مقابل السلام"[37].

2 – دولة الإمارات والقضية الفلسطينية

تمثل القضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني حجر الزاوية في مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتحظى باهتمام بالغ في جميع مجالات تحركها الدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية من أجل الحصول على حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فساندته خلال مرحلة المقاومة المسلحة، وخلال تكوين الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث لقيت السلطة الفلسطينية كل أشكال الدعم المعنوي والمادي، لقد قامت دولة الإمارات بتمويل مشاريع سكنية وخدمية ضخمة في مدينة القدس لمواجهة عمليات الاستيطان، ومحاولة طمس هوية المدينة المقدسة وتفريغها من سكانها العرب. كما قامت بتمويل مشروع مدينة زايد السكنية في قطاع غزة من أجل حل مشكلة السكن لنحو 3500 عائلة فلسطينية حرمتها ظروف الاحتلال من هذا الحق الإنساني، حيث قام الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة برفقة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بوضع حجر الأساس للمدينة السكنية التي تبلغ كلفتها (250) مليون دولار أمريكي. كما تبرع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يوم 10 أكتوبر 2000 بمبلغ (30) مليون درهم لأسر شهداء انتفاضة الأقصى، ودعم صمود الشعب الفلسطيني[38].

---

[36] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق،ص 176-177.

[37] انظر ملحق رقم (6) "إعلان دمشق" في نايف علي عبيد، المرجع السابق ص 381 .

[38] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2000-2001، ص 111-112.

وقد شهدت حملة التضامن التي نظمتها قناة أبوظبي الفضائية يوم 13 أكتوبر 2000 بعنوان "لأجلك يا قدس" إقبالاً كبيراً من المواطنين والمقيمين في الدولة حيث بلغ إجمالي التبرعات المادية والعينية نحو 40 مليون دولار أمريكي . وبناءً على توجيهات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، وتنفيذاً لأوامر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، استقبلت دولة الإمارات في مستشفياتها (46) من جرحى انتفاضة الأقصى لتقديم الرعاية الطبية والنفسية لهم.

ووجه رئيس الدولة في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية غير العادية التي عقدت في القاهرة يوم 2 أكتوبر 2000 رسالة خاطب فيها القادة العرب بقوله "لن نستطيع أيها الإخوة أن نقدم الدعم الحقيقي لهذا الشعب (الفلسطيني) إذا لم تكن كلمتنا موحدة وموقفنا موحداً وهذه القمة تشكل الفرصة لكي نؤكد أننا إلى جانب هذا الشعب لا لنمده بالمال فقط، بل وقبل كل شيء بالموقف الواضح والحاسم، وأن لا نشد على أيديه ونطلق العبارات العاطفية، بل في وحدة الصف ووحدة الإرادة ووضوح الخيارات".

كما طالبت دولة الإمارات أثناء انعقاد جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ووقف الجرائم الإسرائيلية ... كذلك تعهدت بإعادة ما دمرته الآلة الوحشية الإسرائيلية من منازل في رفح ... الخ[39].

ومن المواقف البارزة لدولة الإمارات في نصرة القضايا العربية، موقفها من الاعتداءات الأمريكية على ليبيا عام 1989، والتي استهدفت منزل الرئيس الليبي معمر القذافي، وأسفرت عن استشهاد وجرح العديد من المدنيين الليبيين بمن في ذلك النساء والأطفال بالإضافة إلى التدمير الذي لحق بالمنشآت المدنية والسكنية، واعتبرت أن هذا العدوان هو حلقة في سلسلة من الأعمال العدوانية الاستفزازية الموجهة ضد ليبيا، وأعربت عن تضامنها مع الشعب العربي الليبي وتأييده في

[39] المرجع السابق، ص 111-112.

صون استقلاله وكرامته، والوقوف إلى جانبه في الدفاع عن أرضه وسيادته ضد أي عدوان يُرتكب ضده[40].

وعندما قامت إسرائيل بغزو بري وجوي لجنوب لبنان في شـهر مـارس 1978، عبرت دولة الإمارات عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي وطـالبت إسـرائيل بالإذعان إلى قرار الأمم المتحدة رقم 425 تاريخ 21 مارس 1978 الـذي يدعـو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية[41].

وعندما تحرر الجنوب اللبناني في 25/مايو/2000، كان وفد دولة الإمـارات العربية المتحدة أول وفد عربي رسمي يزور لبنان وينقل إليـه، حكومـة وشـعباً ومقاومة، تهاني حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها، بل كـان وفـد الإمارات أول وفد من خارج لبنان يقوم بزيارة الجنوب المحـرر ليؤكـد بذلـك استمرار سبقها لمشاركة لبنان في أفراحه[42].

كما وقفت دولة الإمارات إلى جانب المملكة المغربية في نـزاعها مع إسبانيا حول جزيرة "ليلى" المغربية التي ما زالت تحتلها إسبانيا. ودعت إسبانيا التي تربطـها صداقة تاريخية وطيدة مع الدول العربية عموماً والمغـرب خصوصـاً إلى معالجـة خلافها مع المملكة المغربية بالوسائل السلمية[43].

ج – دور دولة الإمارات في حل الخلافات العربية – العربية

1– الحرب الأهلية اللبنانية

بحلول عام 1975، دخل لبنان في حرب أهلية طاحنة وعبثية، وقـد اعتـبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة أن هذه الحرب الأهلية تفـرق بـين العرب. وفي شهر يونيو 1976 قال: بأن هذا القتال ضد مصالح الأمة العربية، ودعا الجامعة العربية إلى إيجاد حل لهذه الحرب وقال إن هذه الحرب تهدر المـال والأرواح

---

(40) عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحـدة، مرجـع سـابق، ص 270.

(41) William Rugh, OP. Cit., PP.-29.

(42) عبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات، مرجع سابق، ص 67–66.

(43) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2003، ص 99.

بدون مبرر أو سبب كما دعا جميع الأطراف المتصارعة إلى وقف إراقة الدم العربي، وقال بأن جهودهم يجب أن تنصب على تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل[44].

وفي عام 1977، شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة بوحدة من قواتها في قوات الردع العربية في محاولة لحفظ السلام في لبنان، وكانت هذه أول مرة تشارك فيها وحدات من دولة الإمارات في نشر قوات عسكرية خارج حدود البلاد.

وبعد أن وصلت المحنة اللبنانية إلى ذروتها في شهر سبتمبر 1988، ولم يتمكن مجلس النواب اللبناني من الانعقاد لانتخاب رئيس جديد للبلاد، دعا الشيخ زايد يوم 17/أكتوبر/ 1988 إلى تحرك عربي فوري لإنقاذ لبنان ومساعدته على الفور قبل فوات الأوان لمواجهة الخطر الداهم الذي يواجه مصيره ووحدته. وعلى إثر ذلك دعت دولة الإمارات رسمياً في مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الجامعة العربية يوم 22 أكتوبر 1988 إلى عقد مؤتمر عربي من أجل إنقاذ لبنان، والمحافظة على عروبته[45]، مما أسفر عن عقد قمة عربية استثنائية في المغرب، وتشكيل لجنة ثلاثية وضعت الأساس للتسوية التي توصل إليها البرلمانيون اللبنانيون في الطائف بالسعودية في أواخر عام 1989[46].

وفي الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي بتقديم المساعدات إلى لبنان لما تعرض له من أوضاع غير طبيعية خلال العقدين الماضيين.

وقد عبر مندوب الإمارات الدائم في الأمم المتحدة عن موقف بلاده بقوله "إن الدولة تشاطر الإخوة في لبنان الشقيق مطالبهم من أجل تعمير لبنان، وإن مساهمات ودور الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد أمر طبيعي ناتج عن الانتماء العربي المشترك[47].

---

(44) William Rugh Op.cit.PP.28-29.

(45) المرجع السابق، ص 28-20، وانظر: عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص 270-272.

(46) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1991، مرجع سابق، ص 54.

(47) عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص 270-272.

كما أعلنت دولة الإمارات على لسان الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في دولة الإمارات أثناء لقائه مع الرئيس اللبناني إميل لحود في بيروت في شهر مارس 2001، أن الإمارات وبتوجيهات من الشيخ زايد تعتزم تولي إزالة كافة الألغام المزروعة في جنوب لبنان[48].

وفي مؤتمر باريس المخصص لدعم لبنان الذي عقد في نهاية شهر نوفمبر 2002، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن مساهمتها بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة اللبنانية، وذلك تعزيزاً للتعاون والجهد الدولي مع الجمهورية اللبنانية، لخفض عبء الدين العام وتسريع الإصلاحات الاقتصادية. وقد وقع الدكتور محمد خلفان خرباش وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة في دولة الإمارات في 15 يناير 2003 في بيروت مع السيد فؤاد السنيورة وزير المالية اللبناني على اتفاقية سندات الخزينة بقيمة (300) مليون دولار والتي قدمتها الدولة للبنان[49].

وباختصار فإن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من لبنان تمثلَ بـ :

أ- التأكيد على وحدة لبنان أرضاً وشعباً.

ب- المساهمة في بسط سيطرة السلطة اللبنانية على كافة أراضي لبنان.

ج- دعم لبنان مادياً ومعنوياً في إعادة تعميره.

2- النزاع بين سلطنة عُمان واليمن الجنوبي[*]

يتمثل دور الإمارات العربية المتحدة في حل النزاع بين سلطنة عمان واليمن الجنوبي الذي دام خمسة عشر عاماً من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي محاولة لإيقاف الأعمال العدائية بين البلدين (اليمن الجنوبي وعمان). كلف المجلس الكويت والإمارات العربية المتحدة بالتوسط في

---

[48] "العلاقات بين الإمارات ولبنان"، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2002، ص 34-35.

[49] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2003، ص 99.

[*] يرجع جوهر المشكلة إلى مساندة اليمن الجنوبي للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، والتي أعيد تسميتها باسم جبهة تحرير عمان. فقد أحجمت هذه الجبهة حربا ضد نظام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بمساعدة من اليمن الجنوبي ومن أطراف أخرى، (أنظر كتابنا: مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ص 179- 181).

النـزاع، وقد أسفرت الوساطة عن إبرام اتفاقية بين الدولتين في تشـرين الأول / أكتوبر 1982، وجرت مفاوضات بين الجانبين برعاية المجلس ممثلاً بالكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ هذه الاتفاقية. وتنص الاتفاقية على "التزام الأطراف بتبادل السفراء والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخليـة لبعضـهم البعـض، والتفاوض حول مستقبل التسهيلات العسكرية للقوى الأجنبية" وقـد أصبحـت الاتفاقية سارية المفعول بعد التصديق عليها من حكومتي عدن ومسقط ابتداءً مـن الخامس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1982[50].

3- الحرب الأهلية اليمنية

على الرغم من الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي في عـام 1990، إلاّ أن التوتر بين قادة الشمال وقادة الجنوب سرعان ما تفاقم في مطلع عام 1994. لتندلع حرب أهلية يمنية في مايو 1994.

وحرصاً من دولة الإمارات العربية المتحدة على وحدة اليمن، وباعتبار اليمن الحاضن الجنوبي والجنوبي الغربي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظـراً للروابط العميقة بين الشعبين الإماراتي واليمني، قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بمساعٍ حثيثة لتهدئة الوضع. ففي 22 فبراير 1994، استقبل الشـيخ زايد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني ومساعد الأمين العام للحـزب الاشتراكي، وأعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق للمصالحـة الوطنيـة. وفي 11 مارس من نفس العام، اجتمع الشيخ زايد مع الرئيس اليمني علي عبـدالله صـالح (وهو من اليمن الشمالي)، وعبر عن قلقه العميق ودعوته للحفاظ على وحدة اليمن وبذل كل جهد لإنهاء الصراع. وعندما اجتمع الشيخ زايد مع نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض (وهو من اليمن الجنوبي) قال له إن "قلقنا على أشقائنا في اليمـن مثل قلقنا على شعبنا".

وفي مارس 1994، قال الشيخ زايد إن الوضع اليمني "خسارة للأمة العربيـة ومضر للشعب اليمني". وقال بأنه نصح كلا الرئيسين صالح والبيـض لتحقيـق

---

[50] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 179-181.

المصالحة آخذين بعين الاعتبار مطالب كل من الشمال والجنوب. وقال لهم بـأن الوقت لم يضع بعد، بل لا بد من التحدث معاً وحل الأزمة بهدوء ...

وفي شهر مايو 1994، عندما اندلعت الحرب الأهلية في اليمن، كثف الشيخ زايد من وساطته، وتحدث مراراً مع قادة الشمال والجنوب، ساعياً لمساعدتهم على تجنب الصراع. وفي 9 مايو 1994، أجرى الشيخ زايد محادثة هاتفية مع الرئيس علي عبدالله صالح، عبر فيها عن قلقه العميق من استمرار القتال وقال: "أدعوكم، أبناء اليمن، بإطاعة الله، واستخدام تفكيركم بدل اللجوء إلى السلاح". ونبه إلى أن القتال قد يخرج عن السيطرة، وأن القادة اليمنيين سوف يتحملون المسؤولية عن ذلك. وفي محادثة هاتفية في اليوم التالي مع نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض، عبر الشيخ زايد عن قلقه من الوضع في اليمن وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترغب في التوسط لحل الأزمة. وظل الشيخ زايد على اتصال هاتفي مع المسؤولين اليمنيين لحثهم على وقف القتال لتجنب المزيد من إراقة الدماء. وبعد انتهاء القتال دعا الشيخ زايد اليمنيين إلى المصالحة الوطنية وقال: لقد حان الوقت لتضميد الجراح، وتجاوز الماضي .. والابتعاد عن الانتقام[51].

4 – الحرب الأهلية الصومالية[*]

في عام 1992، عندما غرقت الصومال في حرب أهلية مرعبة، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة القادة العرب للتوسط، والعمل بفاعلية لإنقاذ الصومال، والمساعدة في إنهاء محنته. وعندما قرر مجلس الأمن إرسال قوات إلى الصومال في جهود إغاثة بموجب القرار 714، أطلق عليها (Unusom II)، وافقت دولة

---

(51) William Rugh, OP.cit., PP. 494-101.

(*) بعد الإطاحة بالرئيس سياد بري، دار الصراع بين مختلف الفصائل الصومالية حول السلطة وتحولت مقديشو إلى حمام دم. وفي نهاية عام 1994، أصبح الصومال مجزأ إلى خمسة أجزاء: 1- الشمال حيث تسيطر الحركة القومية. 2- المناطق الشرقية والوسطى، جبهة الخلاص الديمقراطي. 3- العاصمة وما حولها تحت سيطرة الحركة الوطنية. 4 - بيدوا في الجنوب، أيضاً تحت سيطرة الحركة الديمقراطية. فضلاً عن مناطق الجنوب التي سيطر عليها أنصار الرئيس سياد بري. لكن جميع هذه الجهات لا تملك سلطة إدارية أو سياسية.

(المصدر: علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 – 1995 بيروت: دار المنهل اللبناني، 1998، ص263- 269).

الإمارات ولأسباب إنسانية على المشاركة بقوة عسكرية صغيرة، وصلت إلى الصومال في 18 يناير 1993 وبقيت لمدة عام[52].

5 – الخلاف المغربي الجزائري وقضية الصحراء الغربية[*]

يرى المغرب أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من أرضه وترابه الوطني، في حين كان للجزائر رأي آخر عبر احتضانها لجبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء وإقامة الدولة الصحراوية مما أسهم في تأزم العلاقة بين البلدين، وقد أدى ذلك إلى إصابة الإتحاد المغاربي بالعطالة[53]. وحرصاً من دولة الإمارات على وحدة الصف العربي وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة إلى كل من الجزائر والمغرب في محاولة لإيجاد تسوية سلمية للنزاع بين البلدين حول هذه القضية[54].

6 – أزمة العلاقات المصرية – العربية 1979

فجرت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، وتوقيع اتفاقيات كمب ديفيد أزمة علاقات ساسية بين مصر وباقي الدول العربية. وانعكست على البنية الأساسية لجامعة الدول العربية حيث تم نقل مقر الجامعة مؤقتا من القاهرة إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في الجامعة[55].

وعلى إثر ذلك اتخذ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة زمام المبادرة لإصلاح الشرخ بين مصر وبقية الدول العربية، وقال: "إن قوة مصر هي قوة للعرب، وقوة العرب قوة لمصر" .. وعندما قرر العرب عودة مصر إلى الصف

---

[52] المرجع السابق، ص 96 -97 .

[*] تقع الصحراء الغربية شمال غربي أفريقيا، وتبلغ مساحتها 284.000 كيلومترا مربعا، يحدها من الشمال المغرب ومن الشرق الجزائر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي موريتانيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي، تحتوي الصحراء الغربية على ثروات مهمة مثل النفط والمعادن.

[53] مجموعة باحثين، نحو مشروع نهضوي عربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 732.

[54] ناجي شراب، مرجع سابق، 179.

[55] علي صبح. النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995. (بيروت : دار المنهل اللبنان، 1998) ص 62-63.

العربي في قمة عمان عام 1988. بادر الشيخ زايد إلى زيارة مصر قبل أي رئيس عربي آخر. لقد أطلقت دولة الإمارات مبادرة عودة مصر من منطلق أن وجودها في جامعة الدول العربية هو في مصلحة الأمة العربية[56].

إعلان دمشق 1991: إزاء الوضع العربي المأساوي الذي خلفه غزو النظام العراقي للكويت والذي أدى إلى شرخ عميق في النظام العربي، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على التعاون مع شقيقاتها أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الدول العربية تتجاوز سلبيات الصيغ القديمة. لذلك تم طرح مشروع ما يسمى بـ 6+2، أي دول مجلس التعاون الست، بالإضافة إلى مصر وسوريا اللتين شاركتا إلى جانبها في عملية تحرير الكويت. وقد نجم عن هذا المشروع "إعلان دمشق" الذي وقعت عليه الدول المذكورة بتاريخ 1991/3/6. ومن بين ماتضمنه الإعلان: العمل على بناء نظام عربي جديد، وتعزيز التعاون الاقتصادي، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

أما ما يتعلق بالنواحي الأمنية فقد نص على ما يلي :

1- اعتبار وجود القوات السورية والمصرية على أرض العربية السعودية ودول خليجية أخرى تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها. وأن هذه القوات تشكل نواة لقوة سلام عربية لتحقيق ضمان النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل وفعاليته.

2- السعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وخصوصا الأسلحة النووية"[57].

وهذا "الإعلان" ما زال – مع الأسف – يترنح نتيجة عوامل متعددة.

---

(56) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1991، ص 54، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1996، ص 78، وعبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات، مرجع سابق، ص 66.

(57) نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 305، وانظر "إعلان دمشق"، المرجع السابق، ملحق رقم (6)، ص 381 .

إن ما أوردناه من أمثلة على بعض مواقف ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه العالم العربي وعلاقتها معه. إنما يمثل مدى العلاقة الوثيقة التي تربط دولة الإمارات بجميع الدول العربية، وحرصها على توحيد الصف العربي ونصرة قضاياه.

د- العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات والدول العربية

تبدو العلاقات الاقتصادية، وخاصة التجارية منها ضعيفة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية، شأنها شأن التبادل التجاري بين الدول العربية عامة والذي لا يتجاوز 8%. وعلى الرغم من ذلك، قامت دولة الإمارات بتمويل مشاريع عدة في الدول العربية إما عن طريق تقديم قروض بشروط تسهيلية، أو منح غير قابلة للسداد في قطاعات متعددة مثل الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والخدمات الإقليمية والخدمات العامة. فعلى سبيل المثال، قدم صندوق أبوظبي للتنمية خلال ثلاثين عاما، منذ إنشائه عام 1971 ولغاية عام 2000 قروضا ومنحا بقيمة حوالي (13,5) مليار درهم تمثل نسبة 85,47% من قروض صندوق أبوظبي للتنمية وقروض ومنح حكومة أبوظبي، شملت 14 بلدا عربيا[58].

أما ما يتعلق بالتجارة بين دولة الإمارات والدول العربية، فالجدول التالي يوضح ذلك.

---

[58] "30 عاما من المساهمة في التنمية". أبوظبي: صندوق أبوظبي للتنمية. د.ت، ص 5-13.

جدول رقم (1)

قيمة صادرات دولة الإمارات غير النفطية مصنفة حسب مجموعات الدول

خلال الأعوام 1996 — 2000

(بالألف درهم)

الدول	1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	1386380	25.2	1140683	17.2	1299272	12.8	1080443	16.1	991883	13.9
الدول العربية الأخرى	315058	5.7	504946	7.6	735511	7.2	6811112	10.1	689805	9.6
العالم	5499488		6643228		10188495		6735445		7145890	

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، جدول 10/4

htt/www.uae.gov.ae/mop

جدول رقم (2)

قيمة إعادة التصدير مصنفة حسب مجموعات الدول

خلال الأعوام 1996 — 2000

(بالألف درهم)

الــــدول	1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	3878083	17.2	4361816	18.0	3683253	16.4	2930421	12.8	6277573	24.1
الدول العربية الأخرى	2189732	9.7	2450932	10.1	3118754	13.9	2961578	12.9	391395	15.0
العالم	22546236		24201013		22453871		2299873		26096672	

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، جدول 10/5

htt/www.uae.gov.ae/mop

جدول رقم (3)

قيمة واردات دولة الإمارات مصنفة حسب مجموعات الدول

خلال الأعوام 1996 ـــ 2000

(بالألف درهم)

الدول	1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	3963091	4.7	4335471	5.0	4719421	5.1	4870047	5.1	4538389	4.5
الدول العربية الأخرى	1303021	1.5	1193920	1.4	1403380	1.5	1478525	1.6	1549522	1.5
العالم	85032117		86313920		93209753		95160616		99863800	

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، جدول 10/6

htt/www.uae.gov.ae/mop

لذا تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تفعيل تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية العربية الموحدة من خلال:

أ- بناء العلاقات الاقتصادية العربية بما يتيح الاستغلال المشترك للموارد المتاحة بغرض إعادة تشكيل هياكلها الإنتاجية. ب- التخطيط والتطوير الإداري للعنصر البشري. ج- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية . د- اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العرب . هـ- تسهيل حركة انتقال السلع فيما بين الدول العربية. و- تنشيط دور الغرف التجارية العربية - العربية، والعربية - الأجنبية التي تساهم لحد كبير في تنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي والدولي. ز- إعطاء أهمية قصوى للأمن الغذائي. ح- العمل على خلق المناخ الذي يشجع عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة. ط- العمل على التطوير التشريعي للمؤسسات العاملة في الأسواق المالية بما يتناسب مع المتغيرات العالمية والإقليمية المالية. ي- ضرورة تحرير المصارف العربية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية[59].

ويمكن تلخيص سلوك السياسة الخارجية لدولة الإمارات في محيطها العربي بما يلي:

1- التزام دولة الإمارات بالمصلحة العربية العليا، والدفاع عن القضايا العربية.

2- سعي دولة الإمارات الدؤوب من أجل تعزيز التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية والعمل على تصفية الخلافات العربية.

3- المساعدات المادية والاقتصادية.

4- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العربية.

5- دعم القضية الفلسطينية ماديا ومعنويا وسياسيا.

6- الالتزام بميثاق الجامعة العربية وبكافة القرارات العربية.

7- تنمية علاقاتها سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية أو من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الجامعة العربية.

---

[59] سلطان بن خليفة آل نهيان. مرجع سابق، ص 202-203.

8- الابتعاد عن سياسة المحاور العربية وانتهاج سياسة الباب المفتوح مع كافة التيارات والاتجاهات السياسية.

3 – دولة الإمارات والدائرة الدولية

تنص المادة الثانية عشرة على أن الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية إلى نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، ويسعى لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي[60].

اختارت دولة الإمارات سياسة الانفتاح الإيجابي والنشيط على العالم الخارجي، فهي مشاركة بفاعلية في جميع النشاطات الدولية والحكومية وغير الحكومية كما تشارك في كل النشاطات العالمية السياسية والاقتصادية. وهي عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات العالمية، وفي تلك التابعة للأمم المتحدة.

علاقة الإمارات مع بريطانيا

استمرت الهيمنة البريطانية على منطقة الخليج قرابة 150 عاماً كانت هي المتحكمة بالسياسة الخارجية للمنطقة من خلال فرض معاهدات واتفاقيات غير متكافئة تمثلت باتفاقيات عام 1820 و1835 و1892 والاتفاقية الأخيرة عام 1892 أعطت بريطانيا الحق القانوني والاحتكاري في تمثيلها في التعاملات الخارجية كافة[61]. (وقد تطرقنا إلى هذه الاتفاقيات في الفصل الثاني) . وبعد الاستقلال عام 1971، شهدت سياسة الإمارات الخارجية تجاه بريطانيا نقلة نوعية حيث تعاملت بريطانيا مع دولة الإمارات كدولة مستقلة، وذات سيادة؛ وألغيت الاتفاقيات القديمة واستعيض عنها باتفاقيات صداقة وتعاون جديدة. وهي أول دولة اعترفت رسمياً بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة في عام 1975 برئاسة وزيري خارجية البلدين بهدف تفعيل العلاقات الثنائية بين دولة

---

(60) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

(61) حول هذه الاتفاقيات انظر العيدروس، التطور السياسي لدولة الإمارات، مرجع سابق، ص64- 84.

الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. وقد عقدت اللجنة منذ إنشائها عدة اجتماعات، بحثت العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وأسهمت في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين[62].

فالعلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة عديدة ومتشعبة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ففي المجال الاقتصادي تعتبر بريطانيا هي ثالث أكبر شريك تجاري للإمارات بعد اليابان والولايات المتحدة. حيث بلغت قيمة الواردات غير النفطية حسب إحصائيات عام 1998 (7112050ر465) ألف درهم في حين بلغت قيمة الصادرات غير النفطية (438437ر180) ألف درهم. وبلغت قيمة إعادة التصدير (434146ر833) ألف درهم بينما وصلت قيمة الواردات في عام 2000 (8073465) ألف درهم في حين بلغت قيمة ما استوردته دولة الإمارات من بريطانيا عام 1996 (6459368ر279) ألف درهم وبلغت قيمة صادراتها غير النفطية إلى بريطانيا (239648ر951) ألف درهم وإعادة التصدير (234762ر405) ألف درهم في نفس العام مما يشير إلى أن حجم التبادل التجاري شهد ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الأعوام. والجدول في ملحق رقم (4) يوضح ذلك كما يشير إلى مقارنة العلاقات التجارية بين دولة الإمارات وبعض الدول الأخرى ومنها بريطانيا[63].

كما وقع البلدان اتفاقية منع الازدواج الضريبي عام 1985 من أجل خلق مناخ إيجابي يشجع على الاستثمارات المتبادلة.. الأمر الذي ساهم في زيادة عدد أفراد الجالية البريطانية المقيمة في الدولة حيث بلغ عددها حوالي (30) ألف شخص[64]. وعلى الصعيد السياسي، شهدت العلاقات بين البلدين زيارات على أعلى المستويات السياسية حيث قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بزيارات رسمية إلى بريطانيا عام 71 وعام 1989.

---

(62) "العلاقات بين الإمارات وبريطانيا" أبوظبي مركز زايد للتنسيق والمتابعة، فبراير 2001. ص 28 .

(63) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، "المجموعة الإحصائية" للأعوام 1999-2001، على موقع الانترنت.

(64) عبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات، مرجع سابق، ص 80-81.

كما قامت الملكة اليزابيت الثانية ملكة بريطانيا بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1979. وفي عام 1984 زار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بريطانيا. كما زار الأمير شارلز ولي عهد بريطانيا الإمارات عدة مرات في السنوات القليلة الماضية، وزارت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة الإمارات مرتين في عامي 1981 و1987؛ وزارها أيضاً خلفها رئيس الوزراء البريطاني السابق السيد جون ميجور في سبتمبر 1994. هذا إلى جانب الزيارات الرسمية الكثيرة المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين[65].

وعلى الصعيد العسكري، تعززت العلاقات بين البلدين في المجالات الاستراتيجية والعسكرية. فقد أبرمت دولة الإمارات عام 1984 شراء صفقة من طائرات "هوك " التدريبية والقتالية لدعم سلاحها الجوي، وخلال التسعينات، إثر الغزو العراقي للكويت والاضطراب الأمني في المنطقة شهدت هذه الفترة تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين، وتمثلت في شراء مقاتلات "التورنادو" البريطانية، ثم مشاركة بريطانيا في تحديث القوات المسلحة الإماراتية. وشهد عام 1996 توقيع اتفاقية دفاعية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وتعتبر أول اتفاقية توقعها بريطانيا مع دولة من خارج حلف الأطلسي[66].

علاقة الإمارات مع فرنسا

تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد بريطانيا من حيث الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد ساعد على ذلك السياسات الفرنسية المعتدلة تجاه القضايا العربية. وقد توثقت هذه العلاقات نتيجة الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى بين البلدين. فقد قام الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكارديستان عام 1980 بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والرئيس فرانسوا ميتران عام 1990، والرئيس جاك شيراك عام 1995[67].

---

[65] "العلاقات بين الإمارات وبريطانيا"، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، مرجع سابق، ص 5-6 .

[66] عبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات، مرجع سابق، ص 80-81. وكذلك انظر "العلاقات بين الإمارات وبريطانيا"، مرجع سابق، ص 34-35 .

[67] عبد الخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات، مرجع سابق ص 82.

وكما ذكرنا ساهمت هذه السياسة الفرنسية المعتدلة في تعزيز أواصر التعاون بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. وكانت فرنسا ثاني دولة تؤسس مع دولة الإمارات العربية المتحدة لجنة عليا مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي والفني وذلك عام 1974.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يبرز دور فرنسا في الاستثمار في مجال النفط حيث تعمل عدد من كبريات الشركات النفطية الفرنسية مثل شركة توتال. كما تعد فرنسا من بين أكبر الدول المستوردة للنفط من دولة الإمارات، وتعتبر دولة الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط[68]. كما استوردت دولة الإمارات من فرنسا بما يعادل أربعة مليارات درهم عام 1998 وبما يعادل سبعة مليارات درهم عام 2000 (انظر الجدول رقم 3).

وعلى الصعيد العسكري، تعتمد دولة الإمارات اعتماداً كبيراً على فرنسا في استيراد المعدات العسكرية لقواها البرية والجوية والبحرية بهدف تنويع مصادر تسليحها وظلت فرنسا مزوداً رئيسياً لدولة الإمارات بالدبابات والطائرات المقاتلة والطائرات المروحية.

وخلال السبعينات قامت فرنسا بتزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بـ (30) طائرة "ميراج 2000" وبحوالي (350) دبابة من طراز "لوكليرك" المتطورة في عام 1994 وقد بلغت قيمتها أكثر من 3 مليارات دولار. وفي نهاية التسعينات وافقت دولة الإمارات على شراء أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة من فرنسا كما قام البلدان بإجراء مناورات عسكرية مشتركة. وربما يكون من أبرز أوجه التعاون العسكري بين البلدين اتفاقية الدفاع المشترك عام 1995 التي تتضمن "توفير ضمانات بالحماية العسكرية تقدمها فرنسا لدولة الإمارات العربية المتحدة في حالة وقوع اعتداء خارجي عليها"[69].

---

(68) المرجع السابق، ص 83-84.

(69) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2003 ص 131.

علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية

تعود العلاقات بين دولة الإمارات والولايات المتحدة رسمياً إلى بداية تأسيس الاتحاد عام 1971 حيث كانت الولايات المتحدة إحدى أول ثلاث دول اعترفت بالاتحاد، ومع ذلك، مرت العلاقات بين البلدين منذ استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 بمرحلتين متميزتين. المرحلة الأولى 1971 – 1990، والثانية ما بعد أغسطس 1990 (الغزو العراقي للكويت).

المرحلة الأولى: نتيجة للجدل الدائر حول الأهمية الاستراتيجية والثروة النفطية لمنطقة الخليج العربي الذي ظهر بشكل بارز في الاعتبارات الأمنية والدفاعية الحاضرة للكيانات المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي، انخرط الخليج في منطقة تنافس متزايد وكان مسرحاً محتملاً للمواجهة أيضاً بين القوى العظمى. فقد اشتد الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حيث دخلت المنطقة ضمن نطاق الاستراتيجية الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفيتي من الجنوب ومنعه من التدخل في قضايا الخليج، المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية والحيوية بالنسبة له.

وتفاقم الوضع الدولي والإقليمي وازداد خطورة إثر الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه أحد أهم وكلائهم في منطقة الخليج وبالتالي خسرت الولايات المتحدة إيران أحد العمودين المزدوجين في السياسة الأمريكية آنذاك وفقاً لمبدأ نيكسون "NIXON DOCTRINE". وكذلك الغزو السوفياتي لأفغانستان 1979، حيث شعرت الإدارة الأمريكية حينها أن السوفيات قد اقتربوا أكثر من منطقة الخليج، إذ لا تزيد المسافة عن (400) ميل، مما يعطي السوفيات القدرة على فرض حصار على موانئ الخليج العربي بحيث يمكنهم وقف شحنات النفط بطريقة فعالة في مضيق هرمز، كما كانت تتصور ذلك الدراسات الاستراتيجية الغربية. إضافة إلى العلاقات القوية العسكرية والإيديولوجية التي كانت قائمة بين السوفيات وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية آنذاك، وخاصة في عهد عبد الفتاح إسماعيل في نهاية السبعينات، وتوقيع اتفاقية تعاون وصداقة بين البلدين في 1979/10/25 حيث وصلت الحرب الباردة إلى أشدها في تلك الفترة[70].

---

[70] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 57–61 و ص 108 .

وقبل الثورة الإيرانية 1979، كانت السياسة الأمريكية كما ذكرنا تناصر شاه إيران وتؤيد سياسته حيث كان يعتبر نفسه شرطي المنطقة. وكما هو معروف أن إيران عشية استقلال الإمارات قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، لذا عبرت دولة الإمارات مرات عديدة عن امتعاضها من السياسة الأمريكية المساندة للشاه. كما عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة على لسان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن قلقها لتنافس القوى الكبرى في المنطقة، ودعا إلى إبعاد صراع القوى العظمى عن المنطقة، ورفضت دولة الإمارات طلب الولايات المتحدة بعد الثورة الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في منطقة الخليج، كما كانت دولة الإمارات تندد بسياسة الولايات المتحدة المساندة لإسرائيل إنطلاقاً من إيمانها بالقضية الفلسطينية. وقد شهدت العلاقات الإماراتية الأمريكية نوعاً من التوتر عام 1973 أثناء الحظر النفطي على الولايات المتحدة، ومن يساند إسرائيل. وظلت دولة الإمارات ثابتة على موقفها إلى أن جاء غزو النظام العراقي للكويت عام 1990 الذي هزّ النظام العربي وقلب مسلماته[71].

المرحلة الثانية : بعد أغسطس 1990 تغيرت الصورة إثر الغزو العراقي للكويت، وبعد فشل الجامعة العربية في حل الأزمة وإرغام صدام حسين على الانسحاب من الكويت، شاركت مجموعة من قوات الإمارات إلى جانب قوى التحالف في حرب تحرير الكويت، وتطورت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوقيع على برنامج للتعاون العسكري المشترك بين البلدين في أبوظبي في العام 1994[72]. وتغير الخطاب السياسي، وبدأت سلسلة من الزيارات الرسمية على أعلى المستويات. إذ قام الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بزيارة إلى واشنطن في الفترة من 12-14 أيار 1998، واستقبله الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض وعامله معاملة الرؤساء. وقد ساهمت هذه الزيارة في توقيع البلدين

---

(71) William Rugh, OP. Cit., P.P. 29-30.

(72) الكتاب السنوي، 2003 ص131.

فيما بعد على صفقة أسلحة بتكلفة تصل إلى سبعة مليارات دولار لشـــــراء (80) طائرة مقاتلة من طراز "إف – 16 بلوك 60"[73]. كما أدت أحداث ســـبتمبر إلى زيادة التعاون الأمني وتبادل المعلومات بين البلدين لمحاربة الإرهاب إلا أنه مـــازال هناك بعض التناقض حول تعريف كل منهما للإرهاب. ففي حين تعتـــبر دولـــة الإمارات العربية المتحدة أن المقاومة الفلسطينية للعدو الصهيوني ليســـت عمـــلا إرهابيا، فإن الولايات المتحدة تعد هذه المقاومة مظهرا من مظاهر الإرهاب. وبعـد الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق، مارس 2003 ، حاولت حكومة دولـــة الإمارات العربية المتحدة أن توازن بين علاقاتها القوية "عسكريا واقتصاديـــا" مـــع الولايات المتحدة، وبين مشاعر العداء، داخليا، للسياسات الأمريكية في الشـــرق الأوسط. فلم تحزن على انهيار نظام صدام حسين (الذي لم يكن في الواقع مريحـــا لجيرانه، مثلما لم يكن مريحا لمعظم الشعب العراقي أيضا)، وفي الوقت نفســـه، لم تقدم دولة الإمارات مساندة عسكرية ملموسة في هذه الحرب، مثلما قدمت، على سبيل المثال، بعض دول الخليج الأخرى. هذا الموقف، كما يقول تقرير الأكونمست (انظر هامش 65 في هوامش هذا الفصل) جعل دولة الإمارات في أعين الولايات المتحدة وبريطانيا تأتي في "المجموعة الثانية Second Division " في تصنيفها لـــدول الخليج المساندة لها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجـــاري بعد اليابان حيث تستورد دولة الإمارات منها السلع المختلفة، وقد بلغـــت قيمـــة الواردات عام 1998 (151ر326ر363ر9) درهما أي ما يعادل (05ر10) بالمئة مـــن قيمة واردات دولة الإمارات عام 2000، إذ بلغت قيمة واردات دولة الإمارات من الولايات المتحدة حوالي (943ر688ر7) ألف درهم[74].

---

(73) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000–2001، وانظر : William Rugh ، ص 116–117.

(74) وزارة التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة، "المجموعات الإحصائية" للأعوام 1995–2001، موقـــع الوزارة على الانترنت.

والجدول التالي يوضح قيمة التجارة غير النفطية بين الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية 1995- 2000.

جدول رقم (4) القيمة بالدرهم

السنوات	الواردات	الصادرات	إعادة التصدير
1995	6.665.817.808	241.968.499	284.200.148
1996	9.166.268.514	358.902.580	465.459.648
1997	10.181.263.184	353.317.404	542.635.374
1998	9.363.326.151	494.825.414	519.051.764
2000	7.688.943.000	639.614.000	776.514.000

المصدر : من بيانات وزارة التخطيط للسنوات ما بين 1995- 2000.

العلاقات الإماراتية اليابانية

تعود العلاقات ما بين دولة الإمارات واليابان إلى ما قبل تأسيس الاتحاد من خلال المبادرات التجارية التي كانت تقوم بها الشركات اليابانية في منطقة الخليج العربي خاصة في الثلاثينات من القرن العشرين عندما راجت تجارة اليابان من اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي[75].

في عام 1970 قبل عام واحد من قيام الاتحاد، قام الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبوظبي بزيارة إلى اليابان حيث تأسست جمعية الصداقة بين الإمارات واليابان في ذلك الوقت وانتخب رئيساً فخرياً لهذه الجمعية. واستمر التواصل بين البلدين في إطار تطوير علاقاتها، وفي نهاية عام 1973 زار وفد ياباني برئاسة نائب رئيس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف توطيد أواصر الصداقة بين البلدين ومنذ ذلك التاريخ توالت الزيارات بين البلدين. فقد قام مسؤولون يابانيون رسميون رفيعي المستوى منذ عام 1973 وإلى عام 2001 بـ 18 زيارة، كما قام مسؤولون إماراتيون رفيعو المستوى بزيارات مماثلة بدءاً بزيارة الشيخ خليفة ولي عهد أبوظبي

---

(75) "العلاقات بين الإمارات واليابان"، أبوظبي : مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص 10-12.

في أغسطس عام 1970 ثم زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة إلى اليابان في شهر مايو 1990[76].

وبعد عام 1973، شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية اليابانية مع دول المنطقة تطوراً كبيراً، خاصة بعد موقف دولة الإمارات بشأن موضوع حذف اسم اليابان من قائمة الدول التي شملت بالحظر النفطي الذي اتخذه العرب ضد الدول المساندة لإسرائيل في حرب 1973، فبادرت الحكومة اليابانية إلى إصدار بيان في 22 نوفمبر 1973 دعت فيه إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967[77].

أما على مستوى العلاقات الاقتصادية فقد سبقت هذه العلاقات بين الدولتين العلاقات الدبلوماسية التي بدأت عام 1980.

لقد جاءت شركات النفط اليابانية إلى الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1968 حيث حصلت على امتياز للتنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي، وكانت تلك الخطوة الأولى التي شكلت انعطافاً في تاريخ العلاقات بين البلدين ففي 1974/4/14 شهد هذا اليوم تصدير أول شحنة من البترول.

كما تقوم دولة الإمارات بتزويد اليابان بحوالي ربع احتياجاتها من النفط، وتمثل صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة من النفط الخام إلى اليابان حوالي 58,7 بالمائة من صادرات دولة الإمارات النفطية إلى العالم. وفقاً لإحصائيات عام 2000 و 2001[78].

وتعتبر اليابان أكبر شريك تجاري لدولة الإمارات حيث بلغت نسبة واردات دولة الإمارات من اليابان عام 1998 (10,46) بالمائة من نسبة واردات دولة الإمارات من العالم بما قيمته (9,753,235,905) درهماً. وفي عام 2000 بلغت قيمة الواردات الإماراتية من اليابان (9,037,451,000) درهماً[79].

---

[76] المرجع السابق، ص 21-31 .

[77] المرجع السابق، ص 21 .

[78] وزارة التخطيط، "المجموعة الإحصائية 2002"، موقع الوزارة على الانترنت.

[79] وزارة التخطيط، "المجموعات الإحصائية" للأعوام 1999-2001، موقع الوزارة على الانترنت.

وفي عام 1980 شهدت العلاقات بين البلدين إنشاء لجنة مشتركة بهدف تطوير وتنظيم علاقات التعاون لتغطي مجالات أوسع تشمل الطاقة والتجارة والزراعة والمواصلات والصيد البحري، إضافة إلى دراسة سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات الثقافية والرياضية والعلمية.

وعلى الصعيد الثقافي حظي التعاون في المجال التعليمي باهتمام ملموس لدى البلدين. فهناك تبادل في مجال ابتعاث الطلاب وفق اتفاقيات بين وزارة التعليم اليابانية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات. وهناك تبادل زيارات على مستوى وفود شبابية بين البلدين، وإقامة معارض ومهرجانات ثقافية. كما تشهد الحركة السياحية نشاطاً كبيراً بين البلدين[80].

العلاقات الإماراتية – الباكستانية

تمتد العلاقات الإماراتية – الباكستانية إلى ما قبل استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة ديسمبر 1971، بل في الواقع إلى ما قبل استقلال باكستان وانفصالها عن الهند عام 1947، عندما كان حاكم بومباي يرعى مصالح الهند في منطقة الخليج، حيث كان بعض العمال يقدمون إلى المنطقة لخدمة القوات البريطانية التي كانت متواجدة آنذاك في "إمارات الساحل المتصالح" خاصة، الشارقة ودبي.

وبالرغم من العلاقات الجيدة بين بريطانيا وباكستان في الستينات عندما كانت الإمارات ما تزال تحت الحماية البريطانية، لم تسمح بريطانيا لباكستان بالتعامل السياسي أو الدبلوماسي مع الإمارات حيث كانت السياسة الخارجية لهذه الإمارات من مسؤولية بريطانيا – كما ذكرنا في الفصل الثاني – ولكنها سمحت لها بنوع من العلاقات التجارية، حيث تم فتح فرع تجاري في أبوظبي وفرع آخر في دبي.

وفي عام 1970، كان البنك الباكستاني (يونايتد بنك ليمتد United Bank Limited) أول بنك يعمل في أبوظبي، وفي حينها طلبت الحكومة الباكستانية (من البنك) مساعدة الجالية الباكستانية المتواجدة في أبوظبي والعمل على تطوير وتمتين

---

(80) "العلاقات بين الإمارات واليابان"، مرجع سابق، ص 44 –47 .

العلاقات مع إمارة أبوظبي. وكانت السفارة الباكستانية في الكويت آنذاك، ترعى شؤون الجالية الباكستانية في إمارة أبوظبي والإمارات الأخرى، بمعنى ألها تقوم بمهمة تجديد جوازات سفر أفراد الجالية والأوراق الرسمية اللازمة لهم وما شابه ذلك[81].

إن باكستان من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً، وثاني دولة بعد بريطانيا تفتح سفارة لها في أبوظبي.

كما أن دولة الإمارات وباكستان عضوان ناشطان في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي منظمات دولية وإقليمية أخرى، فالعلاقات بين البلدين قائمة على أسس من الروابط الدينية والحضارية والقرب الجغرافي، وقد عبر عنها الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بقوله: "إن الروابط بين دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان لم تأت من فراغ، بل من روابطنا الدينية والروابط بين حضارتينا، وقربنا الجغرافي وعلاقات حسن الجوار"[82].

ثم تعززت هذه العلاقات بالزيارات المتواصلة والمتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين. حيث قام الشيخ زايد بزيارات متكررة إلى باكستان، وكذلك زار الإمارات جميع القادة الباكستانيين منذ زيارة الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو إلى أبوظبي عام 1971 إلى الرئيس برويز مشرف الرئيس الحالي لباكستان[83].

وقد ساهمت باكستان على المستويين الرسمي وغير الرسمي في تشييد البنية التحتية لدولة الإمارات في مختلف المجالات الزراعة والبناء والخدمات العامة وحتى في مجال الدفاع من خلال تزويد الإمارات بمدربين عسكريين لتدريب القوات المسلحة الإماراتية في السنوات الأولى من الاستقلال.

يبلغ عدد الجالية الباكستانية في دولة الإمارات حالياً حوالي نصف مليون[84]، وتعتبر ثاني جالية بعد الجالية الهندية. والواقع أن تزايد الجالية

---

[81] مقابلة في 2003/9/18 مع السفير جميل حسن، وهو أول سفير لدولة باكستان في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومقابلة في 2003/9/20 مع القائم بالأعمال الباكستاني في سفارة باكستان في أبوظبي.

[82] " The United Arab Emirates 1992", Ministry of Information and Culture, P.40.

[83] "زايد فكر .. وعمل" . أبوظبي : وزارة الإعلام والثقافة، مركز التوثيق الإعلامي . د.ت، ص 176.

[84] مقابلة مع القائم بالأعمال الباكستاني في سفارة باكستان في أبوظبي 2003/9/20.

الباكستانية، خاصة العمالة، جاء مع خطة دولة الإمارات في السنوات الأولى من الاستقلال في بناء أسس البنية التحتية، وحاجة الدولة إلى الخدمات الأساسية.

إضافة إلى ذلك كان هناك تعاون واتفاقيات في مجال صناعة وتكرير النفط في عام 1972 – 1973، واتفاقيات في مجال الملاحة. وكذلك تم التوقيع على اتفاقية تبادل صناعي/ ثقافي في 1974/3/11 واتفاقية إعلامية في 1982/11/19 وتبادل ثقافي في 1995/11/5 وغيرها من الاتفاقيات[85].

ولتعزيز العلاقة بين البلدين أمر الشيخ زايد بن سلطان ببناء مستشفى في لاهور في باكستان ومعاهد في كراتشي وبيشاور ومدرسة ثانوية في إسلام أباد. كما قامت دولة الإمارات بالمساعدة في تمويل العديد من المشاريع الزراعية والصناعية في باكستان، وعلى سبيل المثال، قامت حكومة أبوظبي من خلال بنك أبوظبي للتنمية بتقديم ستة قروض بشروط تسهيلية بقيمة (973,345,000) درهم لتمويل ستة مشاريع للمياه والطاقة وبناء سد وذلك بتاريخ 2001/11/6[86]. كما فتحت دولة الإمارات بنك الفلاح في باكستان. ويبدو أن الحركة التجارية بين دولة الإمارات وباكستان تزداد نشاطاً. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5)

الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير

دولة الإمارات – باكستان

القيمة بالألف درهم

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير
1998	1013332	180523	498901
1999	1094125	110517	426491
2000	1118491	114577	465793

المرجع : موقع وزارة التخطيط على الإنترنت WWW.uae.gov.ae/mop/

(85) يوسف الحسن. العلاقات الثقافية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. قائمة الملاحق، ص 101.
(86) "التقرير السنوي 1999–2000"، أبوظبي : صندوق أبوظبي للتنمية، د.ت، ص 43–48.

لقد تعاملت دولة الإمارات العربية المتحدة مع باكستان انطلاقا من الروابط الدينية وكذلك من العضوية التي تجمعها وباكستان في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن أهمية باكستان وقربها الجغرافي من منطقة الخليج.

وحفاظا على سلامة دولة باكستان وأمن واستقرار المنطقة. دعت دولة الإمارات وما زالت تدعو إلى حل النزاع الباكستاني – الهندي بالطرق السلمية، هذا النزاع الذي ما زال مستمرا أكثر من خمسين عاما، وما زال يستنزف البلدين بشريا وماديا، ومعرضا المنطقة والعالم للخطر، خاصة بعد امتلاك الدولتين لأسلحة نووية(*).

فعندما تجددت الأزمة بين الهند وباكستان في نهاية عام 2001، أكد الشيخ زايد بن سلطان على استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة لبذل كل جهد ممكن من أجل تخفيف التوتر القائم بين الجانبين، ودعم التقارب والوفاق بين الجارتين الهند وباكستان. فقد تلقى رئيس دولة الإمارات رسالتين خطيتين، الأولى في 15 يناير 2002 من الرئيس برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، والثانية في 26 يناير من آتال بيهاري فاجبايي رئيس جمهورية الهند، وقد أكد رئيس دولة الإمارات على ضرورة التزام البلدين بطرق السلام والحكمة، وضبط النفس، والحوار البناء من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لشعبي البلدين الجارين. وقال إنه

(*) منذ استقلال الهند وباكستان عن بريطانيا في أغسطس/آب 1947، دخل البلدان في أربعة حروب بينهما. فقد اندلعت الحرب الأولى في أكتوبر/تشرين الأول عام 1947 بسبب كشمير. وفي عام 1965 خاضتا الحرب أيضا حول القضية نفسها. وفي ديسمبر/كانون الأول 1971، اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة التي أدت إلى ولادة دولة جديدة في المنطقة الشرقية من باكستان هي بنغلاديش. وفي عام 1999، اندلعت معارك شديدة بين الطرفين للمرة الرابعة في جبال كشمير.

(للإطلاع على قضية كشمير والصراع الهندي الباكستاني: انظر، بعض المراجع مثل: هاني إلياس الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971– 1994، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988. وانظر John Laffin. The Washington : Brassy`s 1997.

وانظر Sumit Ganguly. Conflict Uneding : India- Pakistan Tensions Since 1947 (New York: Colombia University Press 2001).

أما بالنسبة لموقف الإمارات من قضية كشمير، فهي تؤكد على حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره، ولكنها في الوقت نفسه تود أن تحل هذه القضية بالطرق السلمية (مقابلة مع السيد عبدالله النعيمي الوكيل المساعد للشؤون السياسية في وزارة الخارجية ـــ دولة الإمارات العربية المتحدة في 2002/12/30.

يجب استبعاد الحرب لأنه لا فائدة منها، مؤكدا أن الحروب لا تحل المشاكل بين الدول.

وناشد مجلس الوزراء في بيان أصدره في 3 يونيو 2002 البلدين الصديقين التحلي بضبط النفس والحكمة في حل الأزمة القائمة بينهما، ونزع فتيل التوتر المتصاعد من طريق الحوار والمفاوضات، انطلاقا من مبدأ حل المشاكل والخلافات بالوسائل السلمية وبما يحقق مصالحهما المشتركة، ويكفل استتباب الأمن والاستقرار بينهما وفي المنطقة بأسرها.

وطالب البيان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى ببذل كل جهد ممكن لمنع انفجار الوضع المتأزم في جنوب آسيا، والتقريب بين البلدين الجارين الهند، وباكستان للمساعدة على تسوية الخلافات وتخفيف التوتر بينهما بالطرق السلمية.

وأكد البيان استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة من جانبها للمساعدة في بذل كل جهد ممكن بالسعي إلى تحقيق التقارب بين الجانبين بما يحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة[87].

هذه العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان تبرز نقطتين مهمتين في السياسة الخارجية لدولة الإمارات:

1 – تأثير الروابط الدينية والجوار الجغرافي.

2 – السياسة الإصلاحية السلمية لدولة الإمارات في حل النزاعات بين الدول.

العلاقات الإماراتية ـــ الهندية[88]

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة مع الهند بعلاقات قوية ومتشعبة سياسية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية أيضا، ويعود تاريخ العلاقات بين الجانبين إلى قرون عدة من خلال التواصل بين الخليج وشبه القارة الهندية إذ نشطت حركة

---

[87] دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2003، ص 110.

[88] جميع المعلومات الواردة في هذا المحور (العلاقات الإماراتية الهندية) مصدرها إدارة الشؤون الأسيوية، وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، معلومات مباشرة للباحث.

التجارة بين المنطقتين خاصة في مجال تجارة التوابل، ثم الحرير واللؤلؤ المستخرج من الخليج العربي، بينما تشهد اليوم تجارة النفط والبضائع الأخرى.

كان لهذه الحركة التجارية تأثير اجتماعي أيضا حيث استقر بعض التجار العرب هم وعائلاتهم في شبه القارة الهندية، وبالمقابل استقر العديد من التجار الهنود هم وعائلاتهم في الخليج أيضا، أضف إلى ذلك العمالة الوافدة الهندية إلى منطقة الخليج بعد اكتشاف النفط وحاجة المنطقة إلى تأسيس البنية التحتية لتطورها وازدهارها، حيث يوجد ما يقارب 3,5 مليون هندي يعملون في منطقة الخليج العربي.

كما شهدت العلاقات السياسية العربية – الهندية بشكل عام ازدهارا ملحوظا في عهد جواهر لآل نهرو وأنديرا غاندي، ومناصرتهما للقضايا العربية عندما كانت الهند من أبرز المؤسسين لحركة عدم الانحياز.

لكن التطورات الدولية خاصة بعد التسعينات من القرن العشرين ونتيجة لضعف النظام العربي، وتطور العلاقة الهندية – الإسرائيلية الجديدة لم تعد السياسة الهندية تمثل ما كانت عليه من المساندة والمناصرة للقضايا العربية، خاصة بعد وصول حزب الشعب الهندوسي المتطرف إلى دفة الحكم في الهند في عام 1998 وعلاقته المتميزة بإسرائيل إلى جانب التعاون الأمني بين البلدين. كل ذلك أثر على موقف الهند من القضايا العربية.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى الهند ذات أهمية كبيرة من وجهة النظر الإماراتية، فمن جهة تعتبر الهند ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بعد الصين، إذ يبلغ تعداد سكانها حوالي (1,200) مليار نسمة، وثاني أكبر قوة عسكرية في آسيا بعد الصين، وهي رابع أكبر قوة عسكرية في العالم، خاصة وأنها أصبحت تملك أسلحة نووية. وبما أنها تمتلك مثل هذه القدرات، فسوف تنظر إلى نفسها كقوة إقليمية ذات طموحات. وكأي قوى كبرى، تسعى الهند لأن يكون لها موقع ودور في مناطق الثروة، ودولة الإمارات تقع في قلب هذه المنطقة – النفط الذي هو عصب الحياة العالمية المعاصرة.

وتعد الجالية الهندية أكبر جالية وافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة بل وفي منطقة الخليج العربي، وبعض أفرادها استقر في الدولة وتزاوج بعض مواطني دولة الإمارات من أسر هندية، وتقدر نسبة الجالية الهندية في الدولة بحوالي 30% من سكان دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تعمل في دولة الإمارات (165) شركة هندية، ويعمل العديد من الهنود في المجال المصرفي، بل، ويشكلون إلى حد ما لوبيا مصرفيا في الدولة، من خلال نادي رجال الأعمال الهنود الذي يضم كبار مدراء البنوك. هذا الوضع المميز للهند، يدفع صناع القرار في دولة الإمارات لإعطاء عناية كبيرة إلى العلاقات الإماراتية - الهندية. وإلى الموازنة بين علاقاتها مع كل من الهند وباكستان البلدين المتصارعين منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين والذي تحتل فيه قضية كشمير بؤرة الصراع بين البلدين. لذا تدعو دولة الإمارات كلا الطرفين (الهندي والباكستاني) لحل هذه المشكلة بالطرق السلمية وفقا للاتفاقيات الموقعة بين البلدين بهذا الخصوص.

ومن الجدير بالذكر أنه ليس من مصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة نشوب حرب بين الهند وباكستان نظرا لما سيكون له من انعكاسات خطيرة ليس على المنطقة فحسب بل وعلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تعتبر الجاليتان الهندية والباكستان أكبر جاليتين في الدولة مما سيؤثر على أمنها واستقرارها. لذلك لم يدع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مناسبة إلا ويدعو الهند وباكستان إلى حل مشاكلهما بالوسائل السلمية والحوار. ومنذ أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية مع الهند في عام 1972، حافظت على علاقات جيدة معها حيث قام بزيارة إليها في أبريل 1992 وقام الشيخ عبدالله بن زايد وزير الإعلام بزيارة إلى الهند في شهر أبريل 2000.

كما تلعب العلاقات الاقتصادية بين البلدين دورا بارزا، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين للعام (1999 - 2000) إلى أكثر من (10) مليار درهم بما فيها تجارة النفط. كما أن هناك أكثر من (500) شركة ومصنع تعمل في المنطقة الحرة بجبل علي في دبي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الشركات الهندية تعمل في المنطقة الحرة في الشارقة والإمارات الأخرى.

وتقوم شركة "إعمار" الإماراتية بتنفيذ مشروع ضخم في مدينة حيدر أباد عاصمة ولاية أندرا براديش بتكلفة مالية تبلغ (350) مليون دولار أضف إلى ذلك، أن تحويلات العمالة الهندية في دولة الإمارات العربية المتحدة تقدر بحوالي (4) مليارات دولار سنويا، مما يساعد في نمو الاقتصاد الهندي.

وعلى صعيد العلاقات الثقافية هناك برنامج في إطار التبادل الثقافي بين البلدين يختص بتبادل الخبرات التعليمية والفنية وزيارات أساتذة الجامعات في البلدين بالتناوب. كما أن هناك مشاركة في بعض المعارض الفنية، وللجالية الهندية نشاطات كبيرة داخل الدولة نتيجة لتواجدهم الضخم وكثرة مدارسهم وأنديتهم، وهذه النشاطات تبقى داخل نطاق الجالية فقط.

وترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة والهند بالعديد من الاتفاقيات من أهمها :

1- اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية.

2- اتفاقية حول المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

3- اتفاقية تبادل المجرمين.

4- اتفاقية منع الازدواج الضريبي عام 1989.

5- اتفاقية النقل الجوي عام 1989.

6- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التعاون الإعلامي بين الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة.

7- اتفاقية التعاون في المجال الإخباري بين وكالة أنباء الإمارات ووكالة برس ترست أوف إنديا.

علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع الصين

الصين "المارد الراقد في الشرق" كما وصفها نابليون بونابرت، والذي "استيقظ الآن" على حد تعبير الرئيس السابق ريتشارد نيكسون(*)، ذات أهمية

(*) يقول نابليون بونابرت "هناك في الشرق مارد نائم، دعوه نائما لأنه لو استيقظ فإنه سيغير العالم" ويعقب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بقوله "لقد استيقظ المارد الآن". (ريتشارد نيكسون. نصر بلا حرب).

كبيرة من وجهة نظر دولة الإمارات العربية المتحدة، فهي من الدول الكبرى المرشحة لأن تكون أحد أقطاب النظام الدولي في المدى المنظور، لما تتمتع به من مواصفات القدرة والإمكانات، فهي الدولة الأكثر سكاناً في العالم، إذ يبلغ عدد سكانها حسب إحصائيات عام 2000 حوالي (1,300) مليار نسمة كما تسيطر على أكبر رقعة جغرافية في العالم، وتملك ثالث أضخم ترسانة نووية في العالم، وتتمتع بأعلى نمو اقتصادي في العالم، فخلال مطلع ومنتصف التسعينات زاد الناتج المحلي الإجمالي للصين بمعدل 10% سنوياً، وهو توسع أدى إلى رواج توقعات بأن الصين ستتخطى الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية في العالم في نقطة ما من مطلع القرن الواحد والعشرين[89] وهي من الدول الخمس التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

كانت الصين تتبنى منهجاً أيديولوجياً "شيوعياً" متشدداً في عهد زعيمها "ماوتسي تونغ". وبعد وفاته، راحت الصين تنتهج سياسة أكثر انفتاحاً وأقل تشدداً. منذ مطلع التسعينات ونهاية ما يسمى بالحرب الباردة. فاتجهت نحو الواقعية السياسية، ومحاولة بناء الذات، وتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[*]، ومع الكتلة الغربية، والواقع أن الصين ربما استفادت من تجربة الاتحاد السوفياتي الذي أرهقه التنافس مع الولايات المتحدة وانخراطه في السياسات الدولية والتحالفات العسكرية؛ لذلك ربما ارتأت أن تنأى بنفسها عن ذلك[**].

ولم يكن لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى منتصف الثمانينات تقريباً علاقات دبلوماسية مع الصين والاتحاد السوفياتي السابق، وكانت معظم علاقاتها مرتبطة بالغرب باستثناء علاقاتها مع الهند والدول الإسلامية في آسيا.

في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات شهدت منطقة الخليج تنافساً شديداً على المنطقة بين القوى الكبرى. وانطلاقاً من أهداف سياستها بإبعاد نفسها عن

---

(89) China Peopulation Information and Research Center, (CPIRC)، على الانترنت. وانظر: زبجنيو بريجنسكي "محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين" محاضرة ألقيت في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبوظبي : 10 تشرين الأول / أكتوبر 1999).

(*) كانت الصين تصف قوة الولايات المتحدة بأنها "نمر من ورق".

(**) يقول بطرس بطرس غالي عندما كان أميناً عاماً للأمم المتحدة بأنه طلب من الصين أن تشارك بعدد قليل جداً من قواتها في حفظ السلام الدولية. اعتذرت الصين عن ذلك.

صراع القوى الكبرى وتبنيها لسياسة غير منحازة، حاولت دولة الإمارات أن توازن في علاقاتها بين المعسكرين الشرقي والغربي، فبدأت في إقامة علاقات دبلوماسية مع الكتلة الشرقية. ففي 1984/11/1 أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية على مستوى السفراء، وافتتحت الصين سفارة لها في أبوظبي في عام 1985، كما افتتحت دولة الإمارات العربية المتحدة سفارة لها في بكين في عام 1987، وافتتحت قنصلية لها في هونغ كونغ في عام 2000[90].

وكانت الصين من أبرز الدول المدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني، والمناصرة لنضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة، أضف إلى ذلك الدعم الذي كانت تقدمه الصين للعرب في المحافل الدولية إزاء مختلف القضايا ولكن هذا التطور في سياسة الصين ومحاولة تحسين علاقاتها بجميع دول العالم والنظر إلى مصالحها وبناء ذاتها في المقام الأول، جعل موقفها من القضايا التي كانت تدعمها في السابق كالقضية الفلسطينية أقل اندفاعاً – وقد أثر التقارب الصيني الإسرائيلي الجديد على مواقفها من هذه القضية[*]- كما أن موقفها من قضية الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى غير واضح، وتتسم تصريحاتها بالعمومية والترضية إن صح التعبير[**]. والواضح أن مصالحها الاقتصادية هي التي تتحكم بعلاقاتها لا أيديولوجيتها كما كانت سابقاً.

وعلى الرغم من العلاقات التجارية الواسعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتايوان، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً تعد تايوان جزءاً لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية.

والواقع أن العلاقات الإماراتية – الصينية شهدت تطوراً ملموساً خاصة بعد زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الصين في عام 1990. حيث تبرع لإقامة

---

[90] معلومات مباشرة للباحث من إدارة الشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

[*] والحقيقة أن واقع العالم العربي غير المتماسك وتناقضه تجاه النضال الفلسطيني ساهم أيضاً في فتور الموقف الصيني.

[**] تحاول الصين أن توازن بين علاقتها بدولة الإمارات وعلاقتها مع إيران. رأي أحد المسؤولين المختصين في الشؤون الصينية في وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مقابلة مع الباحث بتاريخ 2003/2/2.

مركز الإمارات لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية حيث تم تجهيزه بالكامل في عام 1996 بأحدث المعدات العصرية، وسوف يعاد تجهيزه في هذا العام 2003. كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقا من مساهمتها الإنسانية برعاية المعوقين بالتبرع إلى مشروع كارتر في الصين لتصنيع الأطراف الصناعية للمعاقين الصينيين بمبلغ (5) ملايين دولار كذلك قامت ببناء معاهد للدراسات العربية والإسلامية في منطقة الشنجان في غربي الصين، ثم قدمت معونات لمساعدة المناطق المتضررة بالكوارث الطبيعية في الصين. وهناك حوالي (30) طالبا صينيا يدرسون في جامعة الإمارات[91].

وعلى الصعيد الاقتصادي ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة والصين بأكثر من ست اتفاقيات، فإلى جانب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي تم توقيعها عام 1985 هناك اتفاقية إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة، وأخرى بشأن النقل الجوي المدني الموقعه عام 1990، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية خاصة بحماية وتشجيع الاستثمارات تم توقيعها في يوليو عام 1993، وبروتوكول استيراد النفط من الإمارات، واتفاقية للتعاون في مجال الخدمات الطبية[92].

كما تشهد العلاقات التجارية نموا ملحوظا حيث بلغت قيمة واردات دولة الإمارات من الصين في عام 2000 ما قيمته (7572710) ألف درهم بينما بلغت قيمة الصادرات إلى الصين (139498) ألف درهم وقيمة إعادة التصدير (41629) ألف درهم. وتعتبر الصين رابع شريك اقتصادي بعد اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[93].

كما أن هناك أكثر من 80 شركة صينية تعمل حاليا بدولة الإمارات في المجالات التكنولوجية والتجارة والمقاولات والأيدي العاملة، وقد حصلت

---

[91] معلومات مباشرة للباحث من إدارة الشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة .

[92] مقابلة مع السفير إسماعيل عبيد مدير إدارة الشؤون الآسيوية في 2001/2/2، السفير عبيد كان أول سفير يمثل دولة الإمارات في الصين.

[93] "العلاقات بين الإمارات والصين" أبوظبي : مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص 5.

الشركات الصينية على (43) عقدا جديدا لمشاريع المقاولات والعمالة في الدولة وازدادت قيمتها الإجمالية بنسبة 46% عام 1997[94].

وانطلاقا من رغبة البلدين في تقوية العلاقات في المجال الإعلامي والثقافي، تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الإعلامي والثقافي بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية في 19 يونيو عام 2001. وصادق المجلس الأعلى للاتحاد على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم اتحادي رقم 49 لسنة 2002 [95].

العلاقات الإماراتية الروسية

عند قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع السبعينات لم يكن للاتحاد السوفياتي السابق علاقات مع دول الخليج العربية باستثناء العراق الذي أقام علاقات بعد الاعتراف باستقلال الكويت عام 1963، لكن الدول العربية الأخرى في الخليج رفضت إقامة أية علاقات مع موسكو في ذلك الوقت لسببين : الأول، الأيديولوجية الشيوعية المناقضة تماما للمنهج السياسي والاقتصادي الذي تتبناه دول الخليج العربية. وثانيا، مساندة السوفيات لليمن الديمقراطي الذي كان يتبنى المنهج الشيوعي في ذلك الوقت والذي كان يساند ثوار ظفار في سلطنة عمان؛ فلم تقم علاقات بين السلطنة وموسكو، إلا بعد إخماد ثورة ظفار عام 1985 .

كذلك جاء التدخل السوفياتي في أفغانستان بعد الانقلاب الشيوعي الأفغاني في أبريل / نيسان 1978 حيث دخلت القوات العسكرية السوفياتية أفغانستان عام 1979 بمساندة مباشرة من النظام الأفغاني الموالي للسوفيات الذي كان قائما آنذاك، ليزيد من قلق الدول العربية في الخليج ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث خشيت هذه الدول في أن تواصل القوات السوفياتية تقدمها إلى الخليج لتحقق ما كان يحلم به قياصرتها من قرون للوصول إلى المياه الدافئة، فلم تعد أفغانستان منطقة عازلة لاختراق سوفياتي للخليج، خاصة أن هذا الغزو السوفياتي جاء بعد أشهر

---

[94] وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة، "المجموعة الإحصائية 2001" موقع الوزارة على الانترنت.
[95] "العلاقات بين الإمارات والصين" مرجع سابق، ص 53 .

قليلة من الثورة الإيرانية عام 1979، فقد أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة التدخل السوفياتي في 30 ديسمبر 1979 [96].

لقد أدى التدخل السوفياتي إلى مشاركة دول الخليج العربية في دعم المجاهدين الأفغان ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان، وعندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في يناير 1980 ما يسمى بمبدأ كارتر (Carter Doctrine) الموجه بصورة أساسية نحو الاتحاد السوفياتي والذي يحذر من تدخل أية قوة خارجية في شؤون الخليج، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تناصر الخطوة الأمريكية خشية تزايد الصراع السوفياتي الأمريكي في منطقة الخليج، بل دعت إلى إبعاد المنطقة عن صراع القوى العظمى.

إلاّ أن السوفيات عادوا للعب دور سياسي واقتصادي في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وأصبحت تهدد طرق الملاحة وما أطلق عليه "بحرب الناقلات". وطلبت الكويت من الاتحاد السوفياتي، كما طلبت من الولايات المتحدة وغيرها، حماية ناقلاتها من النفط (أي الناقلات الكويتية)[97] وبالمقابل أخذت السياسة السوفياتية تخفف من حدة طروحاتها الأيديولوجية كما شهد منتصف الثمانينات نوعاً من الانفراج (detente) في العلاقات بين موسكو وواشنطن.

أضف إلى ذلك، أن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة ارتأت أن توازن في علاقاتها بين المعسكرين الشرقي والغربي مما يعزز من أهداف سياستها الخارجية في الابتعاد عن صراعات القوى الكبرى، مما ساهم في إقامة علاقات دبلوماسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي في نوفمبر 1985 معلنة أن هذه الخطوة تؤكد سياسة عدم الانحياز التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة وتعمل أيضاً على توسيع نشاطاتها وصداقاتها مع العالم.

وقد تطورت علاقات دولة الإمارات مع روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي – حيث بنيت على روح التفاهم والاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في

---

[96] معلومات مباشرة للباحث من إدارة الشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

[97] Willim Rugh, Op. Cit., P.30, PP. 44-45.

تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها الى مستوى أعلى في ظل الإمكانيات الكبيرة المتاحة لذلك.

كما تجري اتصالات مستمرة بين البلدين عن طريق السفارات أو بشكل مباشر يتم خلالها تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتنسيق بعض المواقف على الساحة الدولية. كما تقوم وفود حكومية وبرلمانية وعسكرية وشخصيات رسمية وغير رسمية لبحث آفاق التعاون الثنائي في العديد من المجالات. وقد شاركت موسكو في معرض الأسلحة في دبي في اكتوبر 1994 وفي معرض أبوظبي أيدكس، كما قامت دولة الإمارات بشراء بعض الأسلحة الروسية حيث بلغت قيمتها ما بين عام 1991 و 1999 نحو (1,200) مليون دولار (انظر ملحق رقم 9 مشتريات الأسلحة). كما قام الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة إلى موسكو في 26 يوليو 1992 حيث عبر عن ارتياح دولة الإمارات للسياسة الخارجية الجديدة لروسيا وقال "إن روسيا دولة صديقة وإن علاقات دولة الإمارات معها في تحسن مستمر"[98]. كما يتمثل الموقف الروسي من قضية جزر الإمارات العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها إيران عشية استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971، في أن موسكو ترى أن حل هذه القضية ينبغي أن يتم بالطرق السلمية البحتة، ووفق القوانين الدولية، وأن الحوار السلمي هو الطريق الوحيد لبلوغ هذا الهدف حتى لا تدخل المنطقة في نزاع إقليمي جديد يؤثر سلبا على مستقبل الأمن والاستقرار فيها . لكن موسكو لم تقدم حتى الآن رؤية واضحة للحل، و لم تطرح مبادرة بهذا الشأن كما لم تعرض موقفا دقيقا في مسألة عائدية الجزر، وبالمقابل تكتفي بإسداء النصائح للطرفين وتدعوهما للتحلي بالصبر وفتح ملف الجزر بهدوء وروية .

ويبدو أن روسيا لا تريد أن تتخذ خطوات من شأنها أن تؤثر سلبا على علاقاتها الجيدة بالطرفين، فكما هو معلوم فإن لروسيا علاقات كبيرة واستراتيجية

---

[98] جورج شكري كتن، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها. (أبوظبي : مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2001) ص 60–61 و ص 96 .

مع إيران لذا تحاول أن تبقي علاقاتها مع كلا الطرفين العربي والإيراني جيدة وفيما يتعلق بالمسألة الشيشانية ترى دولة الإمارات أن هذه المسألة يجب أن تحل بالطرق السلمية وضمن إطار الاتحاد الروسي[99].

وعلى الصعيد الاقتصادي، تجدر الإشارة الى أن حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق وقعتا في عام 1990 اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والتقني التي تم بموجبها تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين عقدت اجتماعها الأول في مارس 1997 في أبوظبي ناقشت خلالها سبل تطوير وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين ورسم آفاقها المستقبلية في كافة المجالات، وبحثت هذه اللجنة عدداً من المواضيع الاقتصادية المهمة بما فيها اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي[100].

وفي مجال التجارة الخارجية، فالجدول التالي يمثل حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا للأعوام 1996 – 2000 .

جدول رقم (6)

حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات وروسيا للأعوام 1996–2000

القيمة بالألف درهم

العام	الواردات	الصادرات	إعادة التصدير
1996	250403	33392	1613726
1999	219637	6001	508868
2000	156244	89594	575648

المصدر : مقتبس من دولة الإمارات العربية المتحدة. المجموعات الإحصائية السنوية للأعوام 1997، 2000 ، 2001 على موقع وزارة التخطيط على الأنترنت.

---

(99) William Rugh, Op. Cit., P. 92.

(100) المصدر من وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة مباشرة للباحث.

وفي مجال العلوم والتعليم، ما تزال العلاقات في هذا المجال ضعيفـــة إذا مـــا قيست بنشاطات دول خليجية عربية أخرى مثل السعودية والكويت وعمان. ومع ذلك هناك بروتوكول للتعاون الثقافي بين وزارة الإعلام والثقافة الإماراتيـة ووزارة الثقافة الروسية تم التوقيع عليه في عام 1996 يتيح فرصة تبادل الوفود الثقافية والفنية والمشاركة في المؤتمرات والنـــدوات العلميـــة وإقامـــة معـــارض ومـــهرجانات مشتركة[101].

[101] المرجع السـابق.

الخلاصة

مما سلف يمكن الاستنتاج أن دولة الإمارات العربية المتحدة ـ في سياستها الخارجية ـ تمسكت بالمبادئ الأساسية التي حددها في دستورها والتي أشرنا إليها بالمادة الثانية عشرة. حيث تقوم ثوابت هذه السياسة على حسن الجوار، وإقامة علاقات مع جميع الدول على أساس من الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والجنوح إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، والإلتزام بمواثيق الأمم المتحدة، والوقوف إلى جانب الحق والعدل، والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين. كما لاحظنا في هذا الفصل تأثير العامل الجيوسياسي والإقتصادي أيضا في علاقات دولة الإمارات مع دول العالم، والذي اتضح من خلال دوائر ثلاث، ولكنها متداخلة في نفس الوقت، وهي الدائرة الخليجية، والدائرة العربية والإسلامية، والدائرة الدولية.

الفصل الخامس

الحرب العراقية – الإيرانية ·وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على الحرب العراقية الإيرانية وانعكاساتها الدولية والإقليمية، والتعرف على موقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها، وتحديد العوامل الرئيسية التي تحكمت في موقفها من هذه الحرب، عليه: يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

تمهيد :

أولا – علاقة دولة الإمارات مع طرفي النزاع إيران والعراق

1 – علاقة دولة الإمارات مع إيران منذ استقلالها عام 1971

2–علاقة دولة الإمارات مع العراق

ثانياً–خلفية الحرب العراقية–الإيرانية

ثالثا–البيئة الدولية

رابعاً–البيئة الإقليمية

خامساً– موقف دولة الإمارات من الحرب

سادساً –خلاصة

الحرب العراقية – الإيرانية
وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها

تمهيد

كان للحرب التي اندلعت بين العراق وإيران في شهر أغسطس عام 1980 ودامت قرابة ثمان سنوات،انعكاسات أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي. فقد أودت بعشرات الآلاف من الضحايا بين الجانبين وأهدرت مليارات الدولارات على هذه الحرب العبثية، عدا ما ألحقته من هدم وتدمير للبنى التحتية والاقتصادية لكلا البلدين. وليس ذلك فحسب، بل ألحقت خسائر كبيرة باقتصاديات دول المنطقة وزادت من تكلفة أعبائها الأمنية والدفاعية على حساب التنمية وفاقم في ذلك تعرض ناقلاتها للخطر.كما أدت هذه الحرب إلى زيادة تدخل القوى الكبرى في المنطقة، والى انقسامات داخل الأسرة العربية بين مؤيد ومعارض.

وقد حظيت هذه الحرب باهتمام بالغ من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمثلت المعادلة المركزية في سياستها الخارجية تجاه هذه الحرب، في محاولة التوفيق بين روابط إقليمية (اقتصادية، دينية، اجتماعية وجوار مع إيران) وانتماء قومي عربي (مع العراق). كما كان لتقدير الموقف ولنظرة دولة الإمارات لماهية هذا النزاع (العراقي – الإيراني) وانعكاساته على دولة الإمارات وعلى المنطقة، دور في تحديد تلك السياسة.

أولاً – علاقة دولة الإمارات مع طرفي النزاع : إيران والعراق
العلاقات الإماراتية – الإيرانية ما بعد الاستقلال عام 1971

مقدمة:

سجل تاريخ الخليج الكثير من موجات الهجرة بين ساحلي الخليج، تارة من الساحل العربي إلى الساحل الإيراني وتارة من الساحل الإيراني إلى الساحل العربي.

ومن أهم هذه الموجات حركة الهجرة التي رافقت الفتوحات الإسلامية نحو الساحل الإيراني، حتى أصبح هذا الساحل منذ ذلك التاريخ "عربياً في سكانه وثقافته". ونظراً لوجود مضيق هرمز الذي لا يزيد عرضه عن خمسة وعشرين ميلاً بحيث لا يقف حائلاً دون اجتيازه من كلا الجانبين (انظر الخارطة المرفقة)، لذا كان المضيق عبر القرون حلقة اتصال ومعبراً بين شاطئي الخليج فقويت الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين سكانه في كلا الشاطئين[1].

كما شهد ساحلا الخليج خلال القرون، الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين ثلاث هجرات رئيسية. الأولى هي الهجرة العربية إلى الساحل الإيراني في القرن الثامن عشر عندما سقطت الدولة الصفوية في إيران عام 1722 مما تسبب بحدوث فوضى داخلية نتج عنها ضياع نفوذ أية حكومة مركزية وحدوث فراغ سياسي أضعف من سيطرة الحكومة المركزية على السواحل الإيرانية في الخليج[2]. وقد أدى هذا الموقف – إلى جانب توافر عوامل أخرى داخلية في شرقي الجزيرة العربية – إلى قيام هجرة عربية واسعة من الساحل العربي نحو الساحل الإيراني واستمرت هذه الهجرة طوال القرن الثامن عشر.

أما الهجرات المعاكسة من إيران إلى الساحل العربي فبدأت في الفترة من عام 1887 إلى عام 1899؛ حيث مكن سقوط إمارة القواسم في لنجة عام 1899 حكومة طهران المركزية من ممارسة سلطة حقيقية على السواحل الجنوبية من الخليج[3]؛ فأقيمت دور الجمارك في موانىء الخليج على يد الموظفين البلجيك. وقد أحدثت هذه الإجراءات الجديدة موجة كبيرة من الهجرة من الساحل الإيراني نحو الساحل العربي، وتوجه أكثر هؤلاء التجار والأهالي المهاجرين إلى دبي. وجاءت الهجرة الثانية في الثلاثينات من القرن العشرين عندما كانت السلطات العسكرية البحرية الإيرانية تحكم بطريقة صارمة الساحل الجنوبي، كذلك فرض السفور على النساء بقوة القانون عام 1936؛ ثم احتكار الحكومة للتجارة الخارجية مما أدى إلى موجات من الهجرة من الساحل الإيراني نحو الساحل العربي.

---

[1] انظر محمد مرسي عبدالله، "دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (الكويت: دار القلم، 1981)، ص 305.

[2] انظر محمد حسن العيدروس. العلاقات العربية – الإيرانية 1921-1971 (الكويت: ذات السلاسل، 1985).

[3] انظر محمد مرسي عبدالله، مرجع سابق، ص 317-320 .

أما الهجرة الثالثة فجاءت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث يرى الكثير من الباحثين أن دوافع هذه الهجرة سياسية/ اقتصادية وخاصة بعد الاكتشافات البترولية بكميات تجارية في الستينات، بينما كانت دوافع الهجرتين الأولى والثانية اجتماعية[4].

وفي عام 1968 افتتح بنك صادرات إيران فرعاً له في دبي وفي أبوظبي عام 1969 كما بدأت شركة آريا الملاحية خدماتها لنقل الركاب بين موانئ الخليج منذ 1970[5].

أ- العلاقات الإماراتية - الإيرانية 1971- 1980

سوف نتناول في هذا المحور العلاقات الإماراتية - الإيرانية منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 .

واجهت دولة الإمارات منذ مولدها مشكلة رئيسية. ففي 30 نوفمبر عام 1971 في عشية الانسحاب البريطاني من المشيخات احتلت إيران ثلاث جزر هي جزيرة أبوموسى التابعة للشارقة وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين تتبعان إمارة رأس الخيمة.

ويرى كثير من الباحثين أنه كان هناك تواطؤٌ من بريطانيا في هذه المسألة بإبرام اتفاق ضمني بين إيران وبريطانيا لمقايضة البحرين بالجزر حيث كانت بريطانيا تعارض إيران بمطالبتها بالبحرين[6].

ففي بداية عام 1970 وبينما كانت البحرين تسير نحو الاستقلال[*] ظهر موضوع النزاع حول الجزر أثناء المفاوضات الجارية بين بريطانيا وإيران. وكان واضحاً أن هناك خلافاً في الرأي بين إيران والبلاد العربية وبريطانيا حول هذه

---

(4) المرجع السابق، ص 375-376 .

(5) المرجع السابق،ص 391، هامش137.

(6) انظر محمد مرسي عبد الله مرجع سابق ص 382، وانظر ناجي شراب دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة في الحكم والسياسة (العين : دار الكتاب الجامعي، 10987)، ص 332.

(*) نتيجة للمواقف المتشددة للدول العربية وتأييد بريطاني لقيام اتحاد من تسع إمارات جرى استطلاع للرأي في البحرين برعاية ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة أبرز رغبات أهل الجزيرة في الاستقلال الكامل. وفي 10 مايو 1971 أيد مجلس الأمن رغبة أهل البحرين في الاستقلال.

القضية. وقد تبنت بريطانيا وجهة النظر الإيرانية عندما أظهر مندوب إيران استعداد بلاده للعدول عن المطالبة بالبحرين في مقابل سيطرة إيران على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى[7]. وأكد الشاه أهمية موقع الجزر الاستراتيجي عند مدخل الخليج. وأبدى قلقه من احتمال سيطرة عناصر انقلابية عليها، وتأثير ذلك على تدفق نقل البترول واستقرار المنطقة. وبما أن إيران أظهرت تسامحاً في قضية البحرين؛ فإن على بريطانيا والعرب في المقابل أن يتخلوا عن تشدّدهم وموقفهم بشأن هذه الجزر. وكان الشاه يطمع في أن تضغط بريطانيا على العرب حتى يقبلوا هذا الحل الإيراني.

وفي شهر أبريل من عام 1970، أبدى الشاه رغبة منه في إعطاء القضية الإيرانية دفعة قوية، وذلك بتقديم مساعدات اقتصادية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة بشرط الوصول إلى تسوية حول الجزر. وفي الوقت نفسه اتبع موقفاً متشدداً مع بقية الإمارات. وفي مايو عام 1970 هددت إيران باستخدام القوة ضد شركة (Occidental) لبترول الشارقة إذا لم توقف هذه الشركة عملياتها في مياه جزيرة أبو موسى. وفي اكتوبر من نفس العام أكدت إيران مرة أخرى معارضتها لقيام الاتحاد ما لم تتم تسوية قضية الجزر. وأخيراً في فبراير من عام 1971 أعلن الشاه رداً على رفض العرب إجراء مفاوضات بشأن الجزر، أن بلاده سوف تلجأ إلى القوة عند الضرورة للاستيلاء على الجزر. وجاء في الكتاب السنوي الأخضر عن وزارة الخارجية في طهران ما يلي "ما لم تعد الجزر الثلاث إلى إيران فإن الحكومة الإيرانية لن توافق على قيام الاتحاد الفيدرالي للإمارات العربية في الخليج بل إنها ستعمل ضده"، وتبع ذلك حملات صحفية إيرانية لتعبئة الرأي العام الإيراني وإثارة المشاعر حول هذه القضية، وذلك لصرف أنظار الرأي العام في بلاده عن أصول حكمه المستبد[8].

---

(7) محمد مرسي عبدالله، مرجع سابق. ص 381- 383.

(8) انظر J.M. Abdulghanai, Iraq and Iran: The years of Crisis (London: Croom Helm; Baltimore, Mad: Johns Hopkins University Press, 1984) P. 90.

وانظر أيضاً: Frank Heard-Bay, From Trucial States to United Arab Emirates (London: Longman, 1982) P. 366.

وكانت بريطانيا تحاول أن تستخدم نفوذها للضغط على الشيوخ العرب في ذلك الوقت لقبول الحل الإيراني في هذا الصدد بحجة أن إيران قد تسامحت في قضية البحرين.

ومن ناحية أخرى نظرت البلاد العربية والإمارات إلى قضية استقلال البحرين على أنه حق تقرير مصير، وليس صفقة تجارية وأنه لا رابط بين قضية البحرين وقضية جزر طنب وأبو موسى في سير المباحثات مع إيران. لذا رأت الدول العربية والإمارات أن تلجأ إلى التحكيم الدولي، وأصرت الإمارات على نيل حقوقها كاملة في الجزر. وقد ظهر هذا الاتجاه واضحاً في صحافتها خاصة صحيفة الشروق وفي مقالات جريدة "الخليج" اليومية، وهما صحيفتان كانتا تصدران في الشارقة.

وفي 30 نوفمبر عام 1971 – وهو آخر أيام الحماية البريطانية على الخليج – نزلت القوات الإيرانية إلى جزيرة أبو موسى واحتلت نصفها، وفي نفس الوقت هوجمت جزيرتا طنب الصغرى وطنب الكبرى وتم الاستيلاء عليهما بالقوة[9].

وفي أعقاب ذلك شجبت معظم الدول العربية التحرك الإيراني. حيث قطع العراق مباشرة علاقاته الدبلوماسية مع إيران. كما قطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا متهماً إياها بالاتفاق مع إيران لاحتلال الجزر لأن البريطانيين بشكل قانوني مسؤولون عن حماية المشيخات في ذلك الوقت. واتسم رد الفعل لدى أهالي الإمارات بالغضب وخاصة أهالي رأس الخيمة والشارقة، وهوجمت للمتلكات الإيرانية في المدن الكبرى بالإمارات؛ إذ راح الشباب يرمون الحجارة على أهداف إيرانية من بنوك ومؤسسات أخرى[10].

وفي أول بيان صدر عن المجلس الأعلى للدولة الإمارات العربية المتحدة بعد يومين من قيام الدولة عبر الحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد تجاه أسلوب العنف والقوة الذي استخدمته إيران لاحتلال الجزر، وأرسل حاكم رأس الخيمة احتجاجاً عن طريق العراق إلى مجلس الأمن.

---

[9] محمد مرسي عبدالله . ص 384 .

[10] المرجع السابق ص 383–384 .

وفي 9 ديسمبر أعلن مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن احتجاج بلاده إزاء الاحتلال الإيراني للجزر. وبعد انتهاء مناقشة مجلس الأمن هذه القضية، أقر المجلس في النهاية تأجيل البت في القضية مؤقتاً، والسماح لطرف ثالث بالتدخل للتوسط في الأمر بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية ترضي الأطراف المتنازعة[11].

ومع أن إيران أعلنت في 9 ديسمبر اعترافها رسمياً بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن احتلالها للجزر في الأيام الأولى من قيام الاتحاد، خلق أمام هذه الدولة الناشئة موقفاً خطيراً، وظلت دولة الإمارات على موقفها الصريح، وإصرارها على حقوقها الكاملة في هذه الجزر، وأيدها في ذلك جميع البلدان العربية، وتقدمت الدول العربية في 18 يوليو عام 1972 بمبادرة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر، وأنها تمثل جزءاً من دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي هي جزء من الوطن العربي.

وبينما يلاحظ الدكتور محمد مرسي عبدالله بأن دولة الإمارات لم تقطع علاقاتها مع إيران، لأنها كانت تفضل "المحافظة على أمن الخليج"[12]. يرى "John Antony" أن حكام المشيخات "كانوا يدركون تماماً أن إيران هي القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة"[13].

ب- العلاقات الإماراتية – الإيرانية بعد الثورة الإسلامية عام 1979 حتى اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (23 سبتمبر 1980)

بعد رحيل الشاه محمد رضا بهلوي، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير 1979 كان من المعتقد أن تتغير خطوط السياسة الخارجية الإيرانية. وقد توقع البعض عهداً جديداً من العلاقات بين إيران وجاراتها من الدول العربية في الخليج.

---

(11) المرجع السابق ـص384.

(12) المرجع السابق .

(13) John D. Anthony. Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum (Washington DC: The Middle East Institute, 1975) P. 29.

لقد جذبت الثورة الإيرانية في بدايتها أعداداً كبيرة من سكان المنطقة، وقد انعكس ذلك في صحافة دول الخليج العربية التي ساندت وامتدحت النظام الإيراني الجديد الذي أطاح بالشاه – أكبر ديكتاتور في المنطقة والذي كان يعتبر نفسه شرطي الخليج، كما تحدث شعارات الثورة الإيرانية التي تطالب بتحرير فلسطين وتندد بتمادي الولايات المتحدة الأمريكية في عنجهيتها ومساندتها إسرائيل.

وقد تميزت الثورة الإيرانية بأنها ثورة مدنية ضد القوات المسلحة على عكس التغيرات الأخرى التي حدثت في الشرق الأوسط وتمت على يد القوات المسلحة. مما أثار إعجاب بعض الدوائر الإسلامية من غير الشيعة في العالم العربي دون النظر إلى الصبغة الشيعية التي اتسمت بها الثورة الإيرانية .

وفي بداية الثورة كان المسؤولون عن الحكم في إيران "يطرحون مبادئهم عن الخليج دون إظهار هذه الصفة المذهبية، بل على أساس أنها إحياء إسلامي عام"[14] وهو ما رحب به بعض قادة دول الخليج أمثال الشيخ زايد بن سلطان؛ ففي مقابلة مع صحيفة "المستقبل" بتاريخ 21 أبريل 1979 يقول الشيخ زايد إنه "... عندما جاءت السلطة الجديدة في إيران بعد الشاه تكلمت أول ما تكلمت بالإسلام والدعوة للإسلام. وفرحنا بذلك .. فالدعوة للإسلام وحدها تكفي للاستبشار خيراً. فالإسلام هو العدالة وهو الذي أعطى الإنسان قيمته وكرامته .. دعوة السلطة الجديدة في إيران تبشر بالخير ومن واجبنا أن ندعم هذه الدعوة ونقوي صداقتنا معها. إن التمسك بالإسلام الذي نادت به السلطة الجديدة في إيران فيه كل الخير للمنطقة"[15].

كما كانت دولة الإمارات في البداية ترى أن هذا التغير داخل إيران هو شأن داخلي ما دامت إيران تعرب عن رغبتها بالتعاون والمصادقة. ففي مقابلة مع صحيفة ليموند الفرنسية بتاريخ 1979/3/12 يقول الشيخ زايد في إحدى إجاباته "إن التطورات التي حدثت في إيران إنما هي شؤون داخلية محضة .. فالنظام الحالي

---

[14] صلاح العقاد. التيارات السياسية في الخليج العربي. القاهرة: مكتبة الانجلو ، 1983) ص 425.

[15] زايد : فكر .. وعمل: دولة الإمارات العربية المتحدة. (أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة. مركز التوثيق الاعلامي، 1984). ص 526–530.

أبدى من جهته رغبته الصادقة في التعاون مع جميع الدول الصديقة خاصة المجاورة منها. كذلك فإن اللهجة والعمل في إيران من جهة ثانية إنما هما إسلاميان مخلصان"[16]. وفي إجابته على سؤال لصحيفة "البلاد" السعودية حول الموقف من إيران بعد إعلان قادتها مساندة الحق العربي أجاب الشيخ زايد بقوله: "علاقتنا بإيران علاقة متينة وتربطنا معهم عقيدة وحوار.. قولهم في قوتنا وما موقفهم من القضية العربية الأولى (القدس) واستعادة الأراضي السليبة إلا دليلاً واضحاً على عمق الروابط ووحدة الهدف ووحدة المصير"[17].

أما بالنسبة للعلاقات التجارية فقد عززت دولة الإمارات علاقاتها التجارية مع إيران خلال الحظر التجاري الغربي عليها وكانت مركز ترانزيت قيم للبضائع المتجهة إلى الموانئ الإيرانية[18].

أما فيما يتعلق بمسألة الجزر التي احتلتها إيران قبيل قيام دولة الإمارات في عام 1971، فقد كان هناك اعتقاد كبير في الأوساط الإماراتية بأن الظروف قد تهيأت لإعادة النظر في هذه المسألة، وخاصة بعد توارد أخبار على لسان مسؤولين إيرانيين بأن الاتجاه السائد حالياً لدى الحكومة الإيرانية هو إسقاط نظرية التوسع التي كان ينتهجها حكم الشاه، وأن الحكومة الإيرانية سوف تجري في أقرب فرصة مراجعة شاملة لجميع الإجراءات والاتفاقيات التي تمت في العهد السابق، ومن بينها احتلال إيران لجزر طنب وأبو موسى.

ثم جاءت الزيارة المفاجئة التي قام بها آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية في طهران إلى دولة الإمارات في 28-29 مايو 1979 ومقابلته للمسؤولين في الدولة. وقد أكد آية الله خلخالي في تصريحاته أن الخليج ليس عربياً ولا فارسياً بل هو الخليج الإسلامي وذلك حسب تصريحات سابقة لآية الله الخميني في هذا الموضوع. ولكن عندما عاد خلخالي إلى طهران صدرت عن إدارة مهدي بزرجان تصريحات رسمية أن آية الله خلخالي رجل غير مسؤول في الدولة وبياناته أثناء

(16) زايد: فكر .. وعمل. المرجع نفسه، ص 526.

(17) المرجع السابق ص 531.

(18) المرجع السابق.

حولته في دول الخليج لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإيرانية. وقد أعقب هذا التصريح بيان آخر من وزير الشؤون الخارجية الإيراني عبد الكريم سنجابي الذي قال أن مسألة انسحاب الإيرانيين من الجزر الثلاث المتنازع عليها التي تسيطر على مدخل الخليج هي ليست موضوع مناقشة وأن الجزر هي جزء من التراب الإيراني[19].

كذلك أكد الدكتور أبو الحسن بني صدر في حديث "لمجلة النهار العربي والدولي" في 23 مارس 1980 أن إيران لن تعيد جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى ما دامت الولايات المتحدة تعزز وجودها في منطقة الخليج. بل أكثر من ذلك فقد كانت بعض التصريحات تتعالى وتتشدد في اتجاهاتها القومية، وتؤكد تبعية هذه الجزر لإيران، بل طالب البعض بإعادة استفتاء أهل البحرين حيث إن موافقة المجلس النيابي الإيراني السابق على استقلال البحرين أمر لا تقره الثورة الإسلامية[20].

وقد أشير ثانية إلى مسألة الجزر في هيئة الأمم المتحدة في خريف عام 1980 لكن دولة الإمارات لم تتابع المسألة بشكل كاف وبحرارة لأنها لم ترد أن تتورط في الحرب بين إيران والعراق[21].

على أن الانقسامات والاضطرابات الدموية التي سادت إيران بعد الثورة قد أضعفت من بريقها الذي كان قد اجتذب الكثير من سكان هذه المنطقة. كما أن البيانات والتصريحات العدائية التي أصبحت تصدر عن بعض القادة الإيرانيين نحو بعض دول الخليج واعتبارها أنظمة حليفة "للشيطان" الولايات المتحدة وتتدخل في بعض الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة مثل البحرين خفضت من فورة الحماس للثورة الإيرانية على المستويين الشعبي والرسمي، كذلك أدى التناقض بين ما كانت

---

(19) محمد المسقر. دولة الإمارات العربية المتحدة: تقييم نظام فيدرالي في العالم الثالث (نيويورك : جامعة بن برمنقهام، 1984) ص 130.

(20) محمد مرسي عبدالله، مرجع سابق ص 385.

وانظر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الإحصائيات السنوية، 1980 الطبعة الخامسة.

(21) Nayef Ali Obeid , United Arab Emirates Towards Iraq -Iran War .

تطرحه الثورة الإيرانية من شعارات معادية لإسرائيل والولايات المتحدة وبين ما ظهر جلياً من تعاون معها للتزود بالسلاح وقطع الغيار منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية، إلى اهتزاز صورة إيران في نظر الذين كانوا معجبين بها. أضف إلى ذلك أن دستور الجمهورية الإسلامية نص على أن يكون المذهب الجعفري المذهب الرسمي للدولة ومعاملة النظام الإيراني للأقليات معاملة غير عادلة يظهران وقوع الثورة الإيرانية في تناقض مع طروحاتها.

ج- العلاقات بين دولة الإمارات والعراق

تختلف العلاقات بين دولة الإمارات والعراق اختلافاً تاماً عن علاقاتها مع إيران. فليس لدى العراق حدود مشتركة مع دولة الإمارات. لذلك تتأثر العلاقات بين الدولتين بشكل عام بعلاقات العراق بدول الخليج العربية الأخرى، خصوصاً الكويت والسعودية الملاصقتين للعراق. لذلك كان التفاعل بين العراق والكويت، والعراق والسعودية أكبر بكثير من التفاعل بين دولة الإمارات والعراق بحيث لا نلمس تأثيراً تاريخياً مباشراً بينهما يعادل التأثير التاريخي بين دولة الإمارات وإيران إذا استثنينا الشعور القومي العربي من لغة وتراث ودين ومصير مشترك، وقد يكون من المؤشرات الهامة فإن العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة لاتقاس بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين الإمارات وإيران. ذلك أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ضعيف جداً حيث يبلغ معدل الصادرات النفطية وغير النفطية مع العراق في عامي 1978 وعام 1979 (08 % و1,3%) على التوالي[22].

والجدول التالي يظهر حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات وكل من العراق وإيران.

---

[22] Stephen R. Grummon, The Iran -Iraq War: Islam Embattled. (Washington D.C.: Georgetown Universty, 1982). P. 50.

جدول رقم(1)

مقارنة بين واردات دولة الإمارات من كل من العراق وإيران **1982-1978**

السنة	الإمارات / الدول	أبوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	الجملة
1978	العراق	4,785,000	1,340,000	-	-	6,125,000
	إيران	7,443,000	96,797,000	5,832,000	-	110,072,000
1979	العراق	7,486,327	678,153	-	-	8,164,480
	إيران	4,485,255	86,598,783	40,828,414	-	131,912,452
1981	العراق	21,437,000	61,000	-	-	21,498,000
	إيران	2,563,000	56,053,000	54,351,000	-	112,967,000
1982	العراق	26,030,000	-	18,000	-	26,048,000
	إيران	1,159,000	36,407,000	793,000	-	38,359,000

المرجع Nayef Ali Obeid : United Arab Emirates Stance Towards Iraq - Iran War.

كما أنه لم تكن هناك هجرات متبادلة بين العراق والإمارات مثلما كان بين دولة الإمارات وإيران. فالعامل التجاري والتمازج السكاني قد يكون معدوماً بين العراق ودولة الإمارات حتى فترات لاحقة تبدأ من نهاية السبعينات ولكن بنسبة ضئيلة جداً.

والسؤال الآن ما هي سياسة العراق في الخليج ؟

بعد أن انفصل العراق عن الامبراطورية العثمانية وبعد أن استقل عن بريطانيا زاد اهتمامه بشؤون الخليج. فمن الجانب الحضاري هناك امتداد بين الشعب العربي في العراق والشعوب العربية في دول الخليج وخاصة الكويت والسعودية. وكذلك الأمر بالنسبة للتبادل المشترك في المشاعرالقومية العربية عبر المنطقة. وقد ارتفعت هذه المشاعر القومية عندما بدأت إيران تلعب دوراً أكبر في الفترة المعاصرة. هذا وقد تركزت المصالح العراقية في منطقة الخليج في ثلاث قضايا متداخلة :

1 - التواصل الجغرافي في الخليج.

2 - خلق نوع من النفوذ على حكام الخليج العربي لأهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية.

3 - النزاعات الإقليمية مع الكويت والسعودية وإيران.

ويشكل الموقع الجغرافي للعراق في أقصى الطرف الشمالي من الخليج صعوبات واضحة لهذا التواصل الجغرافي. فالمدخل العراقي الإقليمي الضيق نحو الخليج مغلق بالجزر التابعة للكويت وبالطرق المغطاة بالطمي والموديه إلى شط العرب. لذلك فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة للعراق أن يؤمن اتصالاً جغرافياً مع الخليج وهذا ما يؤدي به إلى صراع مع إيران ومطالبات حدودية مع الكويت. وقد أصبحت هذه القضايا الإقليمية من الاهتمامات الرئيسية بعد اكتشاف النفط وبروز الكويت وإيران والعراق كدول نفطية رئيسية مع الأخذ في الاعتبار أن الصراع بين إيران والعراق يتجاوز النزاع على الحدود في شط العرب (تطرقنا سابقاً إلى أسباب النزاع بينهما). فقد حاول العراق بكونه أقوى دولة عربية في الخليج أن يكون بمثابة الثقل المضاد للقوة الإيرانية، ومن هذا المنطلق فقد رمت السياسة

العراقية إلى تأسيس أرضية للتعاون العربي في الخليج بقيادة العراق بغرض مواجهة الموقف التوسعي الإيراني.

أما بالنسبة إلى الكويت فإن جهود العراق للاستيلاء عليها عام 1962 عندما طالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت على أساس أنها كانت إحدى المقاطعات التابعة للعراق أيام الحكم العثماني، قد باءت بالفشل وذلك نتيجة للدعم العسكري للجامعة العربية وبريطانيا[23]. و في يوليو من عام 1970 دعا الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى إقامة تحالف دفاعي يضم كلاً من الكويت والسعودية والعراق ودول الخليج العربية التسع الأخرى. وكان هدف العراق من وراء هذه الدعوة إيجاد وسيلة للتأثير على مجريات الأمور في الخليج لمنع سيطرة السعودية أو إيران على دول الخليج الصغيرة[24].

وقد رفضت الكويت هذه الدعوة بينما لم تظهر السعودية ودول الخليج الأخرى حماساً للانضمام إلى حلف بقيادة العراق[25]. وفي هذه الأثناء فقد تراوح موقف العراق من إقامة اتحاد خليجي بين السلبية وعدم الاكتراث. ومع هذا فقد أيد العراق الانسحاب البريطاني مع أنه اعترض على أية محاولة لإقامة أحلاف خليجية تكون إيران أحد أطرافها.

كما كان للعراق موقف من انضمام دولة الإمارات إلى الجامعة العربية؛ فقد اعترض العراق على قبولها إلا إذا وافقت دولة الإمارات على تحقيق الأمور التالية:

1- أن تعلن الشارقة (وهي إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد) إلغاء اتفاقها مع إيران.

2- أن تعلن دولة الإمارات شجبها لموقف إيران العدواني من احتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي (جزر طنب وأبو موسى) .

---

(23) حول النـزاع الكويتي- العراقي انظر: Shahram Chubin, Robert Litwak, Avi Plascov.hkzn: Security in the Gulf. (England: Gower Publishing Company Limited. 1982) Four Parts Covered Together. Part 2. PP. 25-33.

(24) محمد السفر، مرجع سابق، ص 77.

(25) Daily Star. July 15, 1970.

3- ألا تقيم دولة الإمارات أي علاقات دبلوماسية مع إيران .

4- أن تنص قوانين الاتحاد على تشجيع الهجرة العربية إلى أراضيها .

5- أن تتعهد دولة الاتحاد بتشجيع سفر الرعايا العرب إليها وبشكل متساو لجميع الرعايا العرب[26].

إذن لم تكن دولة الإمارات ذات علاقة حميمة مع العراق، و لم يكن للعراق نفوذ في الحركة السياسية للإمارات بقدر ما لإيران من نفوذ حيث تربطها بإيران علاقات تقليدية أشرنا إليها سابقاً.

وأحد الأسباب - عدا العامل الجغرافي لهذا الأمر - هو التعاطف المحلي المحدود مع التوجه الاشتراكي الراديكالي للحكومات العراقية منذ عام 1958؛ فقد كان العراق هو الدولة الراديكالية الوحيدة في ساحل الخليج المعارض للأنظمة المحافظة في منطقة الخليج.

ومع ذلك، ونظراً لأن العراق كان يحمل لواء المعارضة لأي تزايد في النفوذ الإيراني في المنطقة، فقد حاولت رأس الخيمة - وهي إحدى الإمارات الأعضاء في الاتحاد - أن تقيم علاقة صداقة مع العراق. ففي عام 1971 لم يقم أي طرف باستثناء العراق بمساعدة إمارة رأس الخيمة ضد الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لها. واستطاع حاكم رأس الخيمة الحصول على مساعدة دبلوماسية وسياسية من العراق لمعارضة الاحتلال الإيراني للجزر. حيث تقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة من خلال مندوب العراق في هيئة الأمم المتحدة آنذاك. وكان تأثير العراق في معظم المشيخات الأخرى تأثيراً هامشياً، وباستثناء بعض الروابط المحدودة والمتعلقة بالنشاطات التجارية لفروع الخطوط الجوية العراقية. فإن التجار في جميع الإمارات تقريباً كانوا يشككون كثيراً بالسياسات الاشتراكية وقيادة بغداد وأهداف الحكومة العراقية في المنطقة[27]، كما أن العراق كان يساند ثوار ظفار الذين كانوا يحاولون الإطاحة بنظام سلطان عمان بينما كانت دولة الإمارات تساند السلطان. كما أن الاتفاقية العراقية - السوفياتية كان لها تأثيرها

---

[26] بطرس بطرس غالي. دراسات في الدبلوماسية العربية (القاهرة: مكتبة الانجلو، 1973) ص 83-84.

[27] Anthony. OP. cit, P. 30.

أيضاً حيث لم تكن لأية دولة من دول الخليج العربية علاقات دبلوماسية في تلك الفترة مع الاتحاد السوفياتي .

لكن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في عام 1979 وخروج مصر من الصف العربي أتاح الفرصة للعراق بأن يحاول أن يأخذ مكان مصر في زعامة العالم العربي لما كان لديه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية. فقد تبنى العراق سياسة معتدلة نحو الأنظمة المحافظة في دول الخليج العربية على أثر مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في عام 1978، وقام بسحب مساندته للحركات الراديكالية في الخليج[28]. بالإضافة إلى أن كلاً من العراق ودولة الإمارات تربطهما عقيدة الدين الإسلامي، فإنهما يشتركان أيضاً في عضوية عدد من المنظمات مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبيك OPEC ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوابك OAPEC ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات أخرى، كما أن بينهما اتفاقيات ثنائية اقتصادية وثقافية؛ حيث تم التصديق على اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي والإعلامي والسياحي بين دولة الإمارات والعراق بتاريخ 1977/12/5، والاتفاق التجاري والاقتصادي الذي تم التصديق عليه في 1978/6/5[29].

أما حجم التبادل التجاري بين البلدين فهو ضعيف جداً حيث يبلغ معدل الصادرات النفطية وغير النفطية مع العراق في عامي 1978 وعام 1979، 0,8 و1,3 على التوالي[30].

ومما ورد نستخلص أولاً أن العامل الجغرافي قد لعب دوراً كبيراً في العلاقات بين كل من دولة الإمارات والعراق وإيران. فقرب دولة الإمارات الجغرافي من إيران ساعد على إقامة علاقات بينهما أكبر من تلك التي تجمع الإمارات مع العراق.

---

(28) Chubin, Security in the Gulf . Part I, P. 19.

(29) يوميات حكومة دولة الإمارات. مرسوم اتحادي رقم 1977/96 والمرسوم الاتحادي رقم 1978/22.

(30) دولة الإمارات العربية المتحدة، الإحصائيات السنوية، 1980 الطبعة الخامسة.

ثانياً – العامل السكاني : تبلغ نسبة الوافدين – غير المجنسين – من الجالية الإيرانية حسب إحصائيات 1980 (18,1%) من مجموع السكان في دولة الإمارات بينما لا تبلغ الجالية العراقية نسبة تذكر حيث أن مجموع العمالة العربية الوافدة كلها (11,1%).

ثالثاً – العامل الاقتصادي: إن مقارنة بسيطة بين واردات دولة الإمارات من كل من إيران والعراق تبين لنا بوضوح عدة حقائق (انظر الجدول رقم (2) الذي يوضح حجم الواردات الإماراتية من كل من العراق وإيران) .

ويوضح هذا الجدول أن الثقل التجاري في علاقات دولة الإمارات مع إيران يتركز في دبي. فهذه العوامل بالطبع ترجح كفة علاقات دولة الإمارات مع إيران لكن هناك عوامل أخرى سلبية اتسمت فيها العلاقة بين دولة الإمارات وإيران وهي ما يتعلق بالنزاع حول الجزر المحتلة وهذا مما تمس سيادة دولة الإمارات، كذلك هناك الاختلاف بين الدولتين من حيث نظاميهما السياسيين.

أما بالنسبة لعلاقة دولة الإمارات مع العراق فنلاحظ بعض الحقائق الإيجابية والسلبية أيضاً:

1- إن البعد الجغرافي النسبي بين الدولتين لم يساعد على عملية التفاعل السكاني أي الهجرات المتبادلة.

2- يلاحظ قلة عدد أفراد الجالية العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

3- يلاحظ ضعف حجم التبادل التجاري بالنسبة لحجم التبادل مع إيران.

4- هناك اختلاف إيديولوجي بين النظامين الحاكمين في كلا البلدين، فدولة الإمارات دولة محافظة والحكم فيها شبه وراثي، والعراق جمهورية راديكالية. ولكن رأينا أن العلاقة السياسية تحسنت ما بعد مؤتمر قمة بغداد 1979 نتيجة انتهاج النظام في العراق سياسة معتدلة .

أما العوامل الإيجابية التي كانت لصالح العراق فهي:

1- الانتماء القومي العربي بما يعني من لغة وتراث ومصير مشترك ودين. فدولة الإمارات كما رأينا يرتكز دستورها على هذا المنطلق، كما أن القيادات في دولة الإمارات تدعو إلى التضامن العربي وتركز على العروبة ومساندة قضاياها.

2- اشتراك العراق ودولة الإمارات في منظمة إقليمية هي الجامعة العربية حيث تربطهما اتفاقية دفاع مشترك، كذلك اشتراكهما في منظمات إقليمية ودولية أخرى.

3- العلاقة التي كانت تربط العراق برأس الخيمة.

لقد كان هناك توازن تقريباً في علاقة دولة الإمارات مع كل من العراق وإيران وهذه العلاقة هي إحدى افتراضاتنا التي قدرنا بأنها من العوامل الضاغطة على دولة الإمارات لتأخذ موقفاً توفيقياً من طرفي النـزاع العراق وإيران، وهناك عوامل أخرى كان لها تأثيرها أيضاً سيتم التطرق إليها.

ثانياً: خلفية الحرب العراقية – الإيرانية

إن الصراع بين العراق وإيران له جذوره التاريخية بالإضافة إلى الخلافات الحدودية والأيديولوجية والسياسية الاستراتيجية. ويعود بعض المؤرخين بتلك الجذور إلى الصراع بين العثمانيين السنة والفرس الشيعة، فضلاً عن الصراعات الإقليمية على الحدود. بينما يرجع أصحاب الدراسات التاريخية الآخرون آثار هذا النـزاع إلى ما قبل حلول الإسلام، عندما هزمت القبائل العراقية بقيادة هانيء بن مسعود الشيباني الجيش الفارسي في موقعة ذي قار.

وفي عام 637 بعد الميلاد انتصر المسلمون العرب على جيش الساسانيين (إيران) في معركة القادسية، وقد وصف العراقيون حربهم مع إيران عام 1980 بـ "القادسية الثانية" أو "قادسية صدام"[31].

كما شهدت العلاقات العراقية – الإيرانية صراعات مريرة حدودية برية وعلى شط العرب أيضاً ومذهبية عندما كان العراق تحت الحكم العثماني، وقد وقعت الدولتان عدداً من المعاهدات بينها بدءاً بمعاهدة "زهاب" عام 1639 لرسم

---

(31) انظر Edmund Ghareeb "The Forgotten War", American - Arab Affairs, (Summer 1983), P. 59.

وانظر: Hans Binnendijk and Others, "War in the Gulf" A Staff Report to the Committee on Foreign Relations, August 20, 1984, P. 6.

الحدود بين البلدين ومروراً بمعاهدة "أرضروم الأولى" عام 1823 و "أضروم الثانية" عام 1847. ومن بعد وقعتا على بروتوكول طهران عام 1911 وبروتوكول الاستانة 1913.

كما شهدت العلاقات العراقية الإيرانية مرحلة ثانية إبان الانتداب البريطاني على العراق 1917 — 1932. ففي هذه الفترة استطاعت إيران بقيادة رضا خان من الاستيلاء على إمارة عربستان في عام 1925.

وبعد استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم المتحدة في 13/ أكتوبر/ 1932، شهدت الحدود بين البلدين مناوشات عديدة، وتقدم العراق بشكوى إلى عصبة الأمم في 29/نوفمبر / 1934 كما توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية عام 1937.

ثم شهدت العلاقات العراقية – الإيرانية نوعاً من الهدوء النسبي عام 1955 عندما دخل البلدان في حلف بغداد. ولكن مطالب العراق الحدودية ظلت قائمة.

وفي عام 1958، عندما قامت الثورة العراقية ضد النظام الملكي في العراق وانسحب العراق من حلف بغداد، تصاعد النزاع الحدودي بين البلدين من جديد. ففي عام 1961 طلب العراق من إيران عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، ولكن الطلب العراقي جوبه بالرفض الإيراني.

وفي 17 يوليو عام 1968، قام حزب البعث بانقلاب في العراق واستولى على الحكم في شهر ديسمبر 1968 وفي 19/ ابريل 1969، قامت إيران بإلغاء معاهدة 1937 من جانب واحد، وهي المعاهدة التي كانت تنظم الحدود والعلاقات بين البلدين المجاورين، وقامت إيران بممارسة ضغط عسكري مباشر وغير مباشر كما عملت على تحريض الأكراد ومساعدتهم عن طريق الجيش الإيراني مما أدى إلى صدام مسلح بين العراق وإيران في 1972/4/14.

وتحت ضغط شديد ومساعدة إيرانية كبيرة للأكراد في شمالي العراق، قامت الحكومة العراقية بتقديم بعض التنازلات لإيران مقابل وقف دعمها للأكراد. فقد أملت هذه الظروف على العراق القبول بمبادرة الرئيس الجزائري هواري بومدين لحل الخلافات العالقة بين البلدين وعقد اتفاقية الجزائر في 6/مارس/ 1979.

وفي دراسة حول النـزاع الإيراني العراقي حول شط العرب، درس الباحث واحداً وعشرين اتفاقية وقعها البلدان منذ اتفاقية ارضروم حتى عام 1975. ولكن كلما شعر أحد الطرفين بقدرته على نقض الاتفاقية قام بذلك[32].

لكن العلاقات بعد الثورة الإيرانية أبرزت مستقبل الصراع بين العراق وإيران مباشرة؛ صراع بين أيديولوجيتين مختلفتين، الأصولية في إيران، والعلمانية في العراق، وبين نظامين سياسيين يتبنى الأول (إيران) مفهوم الدولة الإسلامية بينما يتبنى الآخر (العراق) مفهوم القومية العربية في ذلك الوقت. وكان الإمام الخميني قد طرد من العراق بناء على طلب من شاه إيران بتاريخ 4 تشرين الأول / أكتوبر 1978. وعلى أثر ذلك، دعا الخميني مراراً للإطاحة بنظام صدام حسين، وإقامة حكومة إسلامية في العراق. وذلك قبل تعزيز سلطته في طهران حيث حاول الخميني إثارة الشيعة في العراق للتمرد على نظام صدام. وبعد الثورة الإيرانية حاولت إيران تشجيع المعارضة العراقية، كما تزايدت الحوادث على الحدود تزايداً كبيراً خلال عام 1980. وقد أكد العراق أنه في الفترة ما بين حزيران/ يونيو وأيلول/سبتمبر قامت إيران بـ 187 اعتداءاً عسكرياً عبر حدوده[33]. وعندما لم تبال طهران باحتجاجات العراق، أعلنت بغداد في 17 أيلول/سبتمبر 1980 وقف العمل باتفاقية الجزائر عام 1975 التي اعتبرت الممر المائي في شط العرب خط الحدود بين العراق وإيران.

والواقع أن شخصية الرئيس صدام حسين المغامرة والحالمة بالزعامة الإقليمية، وشعوره بأنه يملك أكبر قوة إقليمية (باستثناء إسرائيل) في ذلك الوقت بعد تفكك

---

[32] حول النـزاع على شط العرب انظر: نايف علي عبيد، النـزاع الإيراني - العراقي على شط العرب. الشؤون العامة، العدد التاسع، يناير 2001. ولمزيد من الاطلاع حول الصراع العراقي الإيراني انظر محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية (الكويت: دار الكتاب الحديث 1999) ص 183-206. وكذلك انظر محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية - الإيرانية 1921 - 1971 (الكويت: ذات السلاسل، 1985). وانظر: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق (محرران). العلاقات العربية - الإيرانية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1993) وكذلك انظر: مجموعة باحثين. العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996).

[33] Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War (Belgrade: Belgrade University Press, 1988).

القوة الإيرانية في أعقاب الإطاحة بالشاه كان لهما دورهما البارز في إشعال فتيل الحرب. كما لعب التنافس على الخليج بين القوتين العظميين دوراً هاماً أيضاً، إن كان في اندلاع وتغذية هذه الحرب أم في العمل على توقفها ![34].

في 22 أيلول/سبتمبر 1980 قام العراق باختراق الحدود الإيرانية بهجوم واسع مستخدماً جميع أسلحته، بحيث استطاعت قواته أن تصل خلال شهرين تقريباً إلى مشارف خورمشهر وديزفول والأهواز، واستطاع الطيران العراقي أن يلحق أضراراً بالغة في المنشآت النفطية الإيرانية، إلا أن القوات الجوية الإيرانية استطاعت بالمقابل أن تدمر منشآت عراقية نفطية ومصانع بتروكيماوية، وخط النفط الذي يمتد إلى تركيا.

وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ومطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، تقدمت القوات العراقية إلى خورمشهر وعبدان. وبعد هذا التطور أخذ الطرفان يركزان قواهما، بحيث بدا الوضع لمعظم المراقبين أنه من غير المحتمل أن يحقق أي من الطرفين نصراً حاسماً، أو أن تقوم بينهما أية تسوية على المدى القصير، وأصبحت الحرب ما بينهما أشبه بحرب استنزاف أصبحت عبئاً اقتصادياً باهظاً على كاهل الطرفين. ومنذ شهر كانون الأول/ ديسمبر 1980 وحتى أيار/ مايو عام 1981، دخلت الحرب العراقية - الإيرانية في مأزق. حيث خفت حدة القتال إلى حد ما وقامت جهود دولية عبر قنوات مختلفة لايقافه إلا أنها لم تصل إلى وضع اتفاقية لوقف إطلاق النار بين البلدين، أو إيجاد حل سلمي للصراع.

وقد مرت هذه الحرب بمراحل متعددة من الصراع يوضحها تقريباً الرسم البياني المرفق وتتمثل في:

المرحلة الأولى اختراق العراق للحدود الإيرانية 1980 – 1981.

المرحلة الثانية الهجوم المعاكس للقوات الإيرانية 1982.

---

[34] انظر . اسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي السوفياتي حول الشرق الأوسط (الكويت : ذات السلاسل للنشر، 1979)

وانظر : ------------ . أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي : دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1984) .

المرحلة الثالثة حرب الناقلات 1984 – 1988.

المرحلة الرابعة اختراق القوات الإيرانية للحدود العراقية ومعركة الفاو 1986.

المرحلة الخامسة الهجوم المعاكس العراقي الذي أوقع خسائر فادحة في صفوف الإيرانيين وعلى أثرها وافقت طهران في شهر تموز/ يوليو 1988 على قرار الأمم المتحدة رقم 598 الداعي إلى وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات بين الطرفين، العراق وإيران، وبعد أن قال الخميني جملته المشهورة "إني أتقبل هذا القرار كمن يتجرع السم". توقفت هذه الحرب التي دامت قرابة ثمانية أعوام مخلفة وراءها خسائر بشرية مادية تعتبر أكبر خسائر في تاريخ الحروب البشرية بعد الحرب العالمية الثانية حتى ذاك التاريخ[35].

ثالثاً : البيئة الدولية

إن الموقع الاستراتيجي للخليج بشكل رابطاً تجارياً ونقطة مواصلات بين أوروبا وأفريقيا وآسيا مما جعل الساحل هدفاً رئيسياً على مدى قرون للمطامع والهجمات والغزوات والاحتلال من قبل القوى الخارجية. وفي الواقع، قاوم الخليج حملات قديمة من الفرس والرومان، وقرابة قرن من "السد الحديدي" البرتغالي وقرابة 150 عاماً من الهيمنة البريطانية، فضلاً عن هجمات متقطعة على حدود الخليج العربي من قبل دول إقليمية أخرى[36].

وبالإضافة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول الخليج، فالمنطقة تحتوي أضخم احتياطي للنفط حيث كان يقدر في عام 1980 بحوالي (56) بالمئة من الاحتياطي العالمي، مما أضفى على الخليج أهمية كبرى في الحسابات الجيوبوليتيكية للقوى العظمى، وهكذا أصبح الخليج نقطة محورية للتنافس الأمريكي – السوفياتي.

---

(35) نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون الى التكامل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 287 – 293.

(36) حول أهمية الموقع الاستراتيجي للخليج انظر :

Alving, Cottrell {etal.} The Persian Gulf States: A General Survey (Baltimore, Md: Johns Hopkins University Press, 1980). P.3.

التنافس الأمريكي – السوفياتي :

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، كانت الدول الإقليمية المجاورة للاتحاد السوفياتي أو دول الحزام الشمالي موضع تركيز أساسي للسياسة الإقليمية للولايات المتحدة، وذلك ضمن إطار استراتيجية احتواء الاتحاد السوفياتي التي كانت الولايات المتحدة تطبقها بصورة منهجية. في تلك الأثناء كانت دول الجزيرة العربية موضع الاهتمام الثاني بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذ كانت تلك الدول تحت الحماية البريطانية. وعلى الرغم من ذلك، تم عقد اتفاقيات عسكرية محددة بين الولايات المتحدة وبريطانيا تعطي حرية الوجود البحري للولايات المتحدة في الخليج العربي.

وبعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج مع بداية سبعينات القرن العشرين، اندفعت الولايات المتحدة في محاولة لملء الفراغ الذي سينشأ عن هذا الإنسحاب. وكانت تخشى أن يؤدي إخفاقها في ملئه على وجه السرعة إلى إحداث مضاعفات أمنية حادة في منطقة الخليج والمحيط الهندي قد يحاول السوفيات استثمارها لصالحهم. ومما كان يعمق تلك المخاوف الأمنية الأمريكية هو أن القرار البريطاني جاء متزامناً مع اندفاع السوفيات بأساطيلهم الحربية إلى البحر المتوسط، وبصورة قاسية لم يسبق لها مثيل في التاريخ بحسب رأي رمضاني[37]. وكان هناك تذبذب داخل الإدارة الأمريكية حول طبيعة ومدى التدخل الذي يفرضه على الولايات المتحدة قيامها بهذا الدور الجديد، وهل سيأتي في صورة مكثفة ومباشرة، أم أن تلك المسؤولية يجب أن تستند إلى بعض القوى الإقليمية الرئيسية المرتبطة بالمصالح والسياسات الغربية. وكان الاتجاه يميل بسبب ضغوط الحرب الفيتنامية وإحراجاتها الشديدة إلى تحبيذ الخيار الأخير، وقد تأكد ذلك بإعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عن استراتيجية جديدة سميت بمبدأ نيكسون، والتي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستقوم بمساعدة الدول الإقليمية التي تعمل لحسابها

---

[37] مقلد، الصراع الأمريكي-السوفياتي حول الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 432.

(Proxy States) بدلاً من التدخل المباشر، حيث سيقتصر دورها على تقديم المشورة وتزويدها بالخبرة والمساعدة ضمن الحدود التي تلتقي مع هذا الهدف[38].

وفي نهاية السبعينيات، وبداية الثمانينيات، كان لتطور الأحداث أثر بارز في تطور الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بدءاً بسقوط نظام الشاه في إيران الأمر الذي حرم الولايات المتحدة من قلعتها الإقليمية المحتوية على المنشآت الرئيسية لمراقبة النشاط العسكري داخل الاتحاد السوفياتي، وكذلك حرمانها من إحدى أوسع الأسواق للبضائع والخدمات الأمريكية، وما أعقب ذلك السقوط من تردي العلاقات الإيرانية الأمريكية عبر احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران وانتهاءً بالغزو السوفياتي لأفغانستان في 25 كانون الأول / ديسمبر 1979. إن هذه الأحداث التي برهنت على انتفاء فاعلية استراتيجية القوة الإقليمية فرض على الولايات المتحدة تصوراً استراتيجياً جديداً، وهو ما عُرف بمبدأ كارتر في 23 كانون الثاني/ يناير 1980، والذي يقضي "بأن أي اعتداء على الخليج يُعد اعتداءً على المصالح الأمريكية، وأن الولايات المتحدة ستستخدم جميع الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية للتصدي لمثل هذا الاعتداء"[39].

ولهذا السبب، ارتفع الخليج في الترتيب الاستراتيجي إلى ثالث أعظم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية بعد الولايات المتحدة نفسها وأوروبا الغربية. ولإعطاء معنى لتعهد الاستراتيجيا الأمريكية للمنطقة، تم إنشاء قوات التدخل السريع، وتتلخص مهمة هذه القوات في مواجهة :

(1) أي عدوان سوفياتي مباشر ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط أو طرق نقل النفط البحرية في المنطقة .

(2) أي عدوان بواسطة قوة إقليمية أخرى ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط .

---

(38) لمزيد من التفاصيل حول مبدأ نيكسون انظر: زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982).

(39) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، مرجع سابق، انظر الفصل الخامس "التدخل السوفياتي في أفغانستان والإعلان عن مبدأ كارتر" ص 127 – 188.

(3) الإرهاب والتمرد أو الثورة من داخل دول منتجة للنفط[40].

ثم جاءت إدارة الرئيس ريغان لتؤكد أن سياسة القوة والتشدد هي سياسة التعامل مع الاتحاد السوفياتي، حيث تبنت الولايات المتحدة في هذا الصدد مبدأ الإجماع الاستراتيجي، وحاولت أن تدفع به إلى مجال التطبيق الفعلي، باعتباره نقطة الارتكاز في الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة في مرحلة ما بعد التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان. ويقوم هذا المبدأ على محاولة تكثيف الوجود العسكري في المنطقة عبر تطوير قاعدة "دييغو غارسيا" في المحيط الهندي، ثم التسهيلات والقواعد العسكرية التي تسعى للحصول عليها في المنطقة، والاتفاق مع حلفائها للدفاع عن المصالح الاستراتيجية الغربية في المنطقة[41].

أما دور الاتحاد السوفياتي في الخليج، فيعود إلى أيام الثورة الروسية عام 1917، حيث يرى الباحثون الغربيون بشكل خاص أن الروس لم يبدلوا أهدافهم التقليدية في الوصول إلى المياه الدافئة التي تسمح لهم بالوصول الدائم وتعويض النقص في الموانئ الدافئة في الامبراطورية الروسية الكبيرة[42].

لقد كان العامل الأساسي في السياسة السوفياتية تجاه الخليج ما بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على القرب الجغرافي لمنطقة الخليج من الحدود السوفياتية، الأمر الذي جعل الاتحاد السوفياتي يتعامل بحساسية مع كل ما يدور في المنطقة من أحداث وما يطرأ عليها من متغيرات ومستجدات، وما يمكن أن يتمخض عن ذلك من تأثيرات ومضاعفات تؤثر- سلباً أو إيجاباً - على مصالحه وأمنه القومي. وقد ركزت السياسات السوفياتية على محاولة تجنب الانزلاق إلى مخاطر الاشتباك أو المواجهة العسكرية المسلحة مع الغرب في المنطقة لإدراك السوفيات العميق أن منطقة الخليج منطقة حيوية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية والغربية.

---

[40] Jeffery Record, The Rapid Deployment Force and US Military Intervention in the Persian Gulf, (Washington, D.C.: Corporate Press; Cambridge, Mass: Institute for Foreign Policy Analysis, 1981). PP. 8-17.

[41] انظر: أحمد عبد الرزاق شكارة، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية (دبي: كاظمة للنشر، 1985)، ص 138-139.

[42] Robert O. Freedman, "Soviet Policy Towards The Middle East Since Invasion of Afghanistan" Journal of International Affairs (Summer 1981).

لذا كان تأثير الاتحاد السوفياتي في الجزيرة العربية محدوداً في سبعينات القرن العشرين، مع أنه قد تمكن من تأمين موطيء قدم من خلال التطور الذي طرأ على العلاقات السوفياتية – العراقية بالإضافة إلى تلك الوشائج التي كانت تربطه باليمن الديمقراطي. وكانت الكويت الدولة الوحيدة بين دول الخليج العربي التي لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. وقد سمحت اتفاقيات موسكو مع اليمن الجنوبي باستخدام تسهيلات بحرية وجوية في عدن، الأمر الذي أعطى هذا الوجود إمكانية لم يسبق لها مثيل كي يمارس السوفيات نفوذاً سياسياً[43].

ثم جاءت الحرب العراقية – الإيرانية لتزيد من تورط القوى العظمى في المنطقة وقد تمثل هذا التورط في:

1- التصريحات الأمريكية لضمان الملاحة في الخليج.

2- نشر أعلام القوى العظمى على السفن في الخليج.

3- فضيحة ما يسمى بإيران غيت في عام 1985 – 1986، حيث ارتبطت إدارة الرئيس السابق رونالد ريغان باستراتيجيا خطرة لبيع الأسلحة إلى طهران في مقابل إمكانية إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان. هذه الفضيحة هزت الثقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة أيضاً.

4- حادثة البارجة الأمريكية ستارك (Stark)، حيث ازداد الوجود الأمريكي في منطقة الخليج بعد ذلك، وفي مطلع شهر نيسان / ابريل جرت معركة في البحر العربي بين القوات الأمريكية والإيرانيين، وجزء من هذا الرد جاء على نشر إيران لصواريخ طويلة المدى مضادة للسفن من نوع "HY2" وصواريخ"سيلك وورم" (Silk Worm) على مضيق هرمز.

وفي نهاية عام 1987 حدثت سلسلة من المواجهات البسيطة في الخليج بين الولايات المتحدة وإيران بدأت في 21 أيلول /سبتمبر 1987 عندما احتجزت قوات أمريكية سفينة إيرانية تدعى "إيران أجر" (Iran Ajr) كانت تقوم بزرع ألغام في الخليج. وفي 8 تشرين الأول / أكتوبر، أغرقت طائرات هليكوبتر أمريكية ثلاثة

---

[43] انظر نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 61.

زوارق حربية إيرانية، كذلك قامت البحرية الأمريكية بتدمير منصتين إيرانيتين للنفط مع رادار عسكري ومحطات اتصال، رداً على هجمات إيرانية بصواريخ "سيلك وورم" على السفن المسجلة في الولايات المتحدة، وذلك في المياه الكويتية. كما وقعت حادثتان للسفن السوفياتية في 16 أيار /مايو 1987، حيث اصطدمت إحدى هذه السفن بلغم بحري قرب الكويت، وأطلق زورق إيراني النار على السفينة الأخرى(44).

رابعاً– البيئة الإقليمية

لم تكن البيئة الإقليمية في الواقع إلا انعكاساً للبيئة الدولية التي كانت الحرب الباردة بين القوتين العظميين تشكل عنوانها البارز. وقد تمثل هذا الانعكاس عبر قيام الدولتين العظميين بترويج سياستهما من خلال وكلائهم الإقليميين.

إن تطور الأحداث في منطقة الخليج في أواخر سبعينات القرن الماضي زاد من عدم الاستقرار الإقليمي ومن النزاعات العسكرية، ومن بعض القلاقل الداخلية، الأمر الذي ولّد قلقاً عميقاً لدى دول الخليج العربية، وتندرج هذه الأحداث تحت ثلاثة تهديدات إقليمية رئيسية، هي: الثورة الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان، والحرب العراقية – الإيرانية.

1 – الثورة الإيرانية

أثر اندلاع الثورة الإسلامية الراديكالية في إيران تأثيراً بالغاً في منطقة الخليج. فكان تصاعد الهياج الثوري في إيران في أواخر عام 1978 بمثابة جرس إنذار لدول الخليج، كما دلت على ذلك جولة ولي عهد الكويت في دول الخليج في شهر كانون الأول /ديسمبر 1978، في محاولة لتعزيز التعاون بين تلك الدول. لقد انعكس هذا الهياج السياسي بوضوح على الاتصالات السعودية – الكويتية التي أعقبت زيارة ولي العهد الكويتي إلى الرياض؛ حيث عبر الجانبان عن قلقهما إزاء

---

(44) Erik R. Peterson. The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region, (Boulder. Colo: Westview Press, 1988), PP. 194-195.

الثورة في إيران وتأثيرها في دول الخليج. فقد اتهمت الحكومة الكويتية طهران بمحاولة إثارة الفتنة في البلاد، وكذلك فعلت البحرين عندما قامت مجموعات من المعارضة بمساندة من طهران بمحاولة للإطاحة بحكومة البحرين في شهر ديسمبر 1981.

وتأكيداً على قلق العربية السعودية، كان بيان ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز في شهر كانون الثاني /يناير 1979 معبراً عن مساندة المملكة لنظام الشاه الذي وصفه بأنه يرتكز على الشرعية. وقد خدمت الثورة الإيرانية كحافز لقيام علاقات سعودية – عراقية أوثق خاصة في أعقاب احتلال الحرم القدسي الشريف في مكة في نوفمبر 1979، واتهام إيران في إثارة الشيعة المعادين للحكومة السعودية في المنطقة الغربية من المملكة في شهر ديسمبر من السنة نفسها كما أسهمت في قيام علاقات عراقية وثيقة مع دول الخليج بشكل عام. وفي شباط / فبراير من عام 1979، وقعت العربية السعودية والعراق على اتفاقية أمنية مشتركة[45].

2 – الغزو السوفياتي لأفغانستان

في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1979 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج بغزو السوفيات عسكرياً لدولة أفغانستان. هذا الإجراء السوفياتي العنيف أدى إلى تفجير سلسلة من ردود الأفعال الأمريكية الغربية الحادة. أما على المستوى الإقليمي، فقد كان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة الأمن في الخليج، وذلك نظراً للأبعاد الاستراتيجية المتعددة التي تربط أفغانستان بدول الخليج العربية، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ– القرب الجغرافي

إن هذا الغزو جعل القوات العسكرية السوفياتية في أفغانسان قريبة أكثر من منطقة الخليج، حيث لا تزيد المسافة بين الساحل العماني الشمالي وجنوب أفغانستان عن (400) ميل، الأمر الذي يعطي السوفيات القدرة على فرض حصار على موانئ الخليج العربي، بحيث يمكنهم وقف شحنات النفط بطريقة فعالة في

---

(45) انظر: نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 105–108.

مضيق هرمز، كما كانت تصور ذلك الدراسات الاستراتيجية الغربية. بالإضافة إلى ذلك، جعل هذا الغزو للسوفيات قدرة أكبر وأسرع على إنـــــزال عســـكري في الخليج من قدرة الولايات المتحدة على القيام بذلك[46].

ب- العامل الديني

أدى احتلال السوفيات أفغانستان، البلد الإسلامي، إلى ردود فعل قويـــة في دول الخليج العربية وفي أماكن أخرى من العالم الإسلامي. وتمثل رد الفعل العملـــي للدول الخليج بتقديم المساعدات المالية إلى المجاهدين الأفغان[47].

ج- المصالح الدولية

أدى غزو أفغانستان إلى إحراج الوضع في الخليج، لأنه زاد من حدة المواجهة غير المباشرة بين القوتين العظميين فقد أعلن الرئيس كارتر عن استراتيجيته المســـمى بـــ "مبدأ كارتر" (Carter Doctrine)، بعد الغزو بأيام، والذي يقضـــي باعتبـــار الخليج داخلاً في دوائر الأمن القومي الأمريكي والاقتراب من حد المواجهـــة مـــع الاتحاد السوفياتي. كما اتخذت الولايات المتحدة خطوات عديدة لتعزيـــز قدراتهـــا العسكرية في منطقة الخليج وتعزيز قوات الانتشار السريع، فضـــلاً عـــن فـــرض عقوبات اقتصادية على السوفيات، ومقاطعة الألعاب الأولمبية في موســـكو .. الخ. والأهم من ذلك، حاولت الإدارة الأمريكية الحصول على حق الرسو في الخليـــج وعقد اتفاقيات أمنية مع دولها والحصول على تسهيلات عسكرية في أراضيـــها، ولم توافق الدول الخليجية باستثناء عُمان التي أبرمت الولايات المتحدة معها اتفاقية في 4 حزيران/ يونيو 1980، ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى بعض الدول غير الخليجيـــة بحثاً عن تسهيلات استراتيجية يمكن أن تحصل عليها وتستفيد منها في تنفيذ مخططها الأمني الجديد في منطقة الخليج، وبالفعل وافقت ثلاث دول علـــى تقـــديم هـــذه التسهيلات، سواء باتفاقيات صريحة ومكتوبة أو باتفاقيات شفوية، وهـــي مصـــر وكينيا والصومال[48].

---

(46) انظر : Jeffery, Record op.cit.p.p 8-17. وانظر اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصـــراع الدولي ص 152.

(47) انظر : Peterson. op.cit. P. 80.

(48) انظر : اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، مرجع سابق، ص 153 .

3- دول الخليج العربية والحرب العراقية الإيرانية

لقد وضعت هذه الحرب دول المنطقة، منذ بدايتها إزاء موقف صعب يتعين عليها فيه أن تختار بين طرفيها، و لم يكن خيار الانحياز سهلاً بالنظر إلى الحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة وقتها. والواقع أن العراق حاول أن يُقحم دول الخليج العربية في هذا النــزاع، واعتبر نفسه المدافع العنيد عن الحــدود الشــرقية للوطن العربي. فعندما بدأت الحرب في شهر أيلول / سبتمبر عــام 1980، طــرح العراق أحد مطالبه، وهي إعادة الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي احتلتها إيران في عــام 1971 بحيث راحت التقارير الصحافية تتكهن بأن هناك علاقة مــا بــين رأس الخيمــة والعراق. فقد جاء في صحيفة ديلي تلغراف اللندنية بتاريخ 30 أيلــول/ ســبتمبر 1980 على سبيل المثال أن "تقارير دبلوماسية من لندن تفيد بأن السفن العراقية قــد أرسلت إلى الموانئ المحايدة في بداية الحرب. و لم يكن ذلك بهدف البحث عن ملجأ لها، بل للإعداد لهجوم على الجزر الثلاث" (التي تحتلها إيران). لقد بنيــت هــذه التقاير على تصورات العلاقات التي كانت قائمة بين العراق ورأس الخيمة في أوائل سبعينات القرن الماضي.

وفي 20 أيلول /سبتمبر 1980، وقبل اختراق القوات العراقية الحدود الإيرانية بأيام قليلة، علق راديو إيران قائلاً: "إن الطريق الخطر الذي سلكته الأنظمة العربيــة بمساندتها الادعاءات العراقية ضد إيران ليس عادلاً بالأدلة والحجج... الأنظمة التي ساندت بغداد مساندة صريحة أو مستترة، عليهم أن يدرسوا الوضع دراسة جيــدة قبل الادعاء بأية مساندة". كذلك صدر عن راديو إيران في 22 أيلول /سبتمبر وفي 23 أيلول /سبتمبر بلاغات عسكرية أخرى مشابهة تدعو دول الخليج العربيــة إلى عدم السماح باستخدام منشآتها أو مجالها الجوي أو البحري أو البــري لمســاعدة العراق .. وتنذرها بالانتقام[49].

وكان لاندلاع الحرب العراقية - الإيرانية واحتمالية تصعيدها للأزمة لتشمل هجمات مباشرة أو غير مباشرة على دول الخليج العربية، التأثير الكبير لدى العديد

(49) انظر: Nayef Ali Obeid, United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War (Belgrade: Belgrade University Press, 1988).

من الباحثين، فوصفوا هذا العامل بأنه الدافع الأساسي وراء تشكيل مجلس التعاون، إلا أن الواضح أن ضعف الدول الأعضاء متفرقة، والخوف من انتشار الحرب، خاصة، في ظل الظروف التي كانت تعيشها المنطقة في ذلك الوقت، كالثورة الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان، وتصاعد حدة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، خلق نزعة قوية لدى هذه الدول نحو المشاركة في إطار عمل تعاوني إقليمي، وربما عجل في إقامة مجلس التعاون الخليجي[50].

مثلت هذه المرحلة (بين عامي 1984 و 1986) قلقاً حقيقياً لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من احتمال انتشار الحرب، الأمر الذي كشف المخاوف لدى قادة المجلس، وشجعهم على القيام بجهود تعاونية تهدف إلى الدفاع المشترك. فقد تميزت هذه المرحلة بأحداث بارزة، حيث امتدت الحرب خلال هذه الفترة لتصل إلى البنية الأساسية الاقتصادية للدولتين المتحاربتين. ونتيجة لتوسيع الهجمات على السفن في المياه الدولية في الخليج في ربيع عام 1984، تعرضت السفن المارة هناك لقصف مكثف من قبل إيران والعراق ضمن ما أصبح يعرف بـ "حرب الناقلات" (Tanker War)، وهددت إيران بإغلاق مضيق هرمز، وسعى العراق في هذه الفترة لتدويل الصراع بإشراك أطراف ثالثة – ومنها القوى العظمى – في التأثير لوضع نهاية للحرب. إذ تعرضت ناقلات نفط سعودية وكويتية للإصابة بفعل طائرات عراقية وإيرانية[51].

الجدول التالي يبين أعداد السفن والناقلات التي تعرضت للهجوم

خلال الفترة من 1981/5/21 ولغاية 1988/8/4

السنوات	81	82	83	84	85	86	87	88	المجموع
عدد الناقلات والسفن	5	22	15	63	39	125	184	92	545

المصدر: نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقتبس من:

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ـــ تقرير متابعة التلوث

POPME – POLLITION ALERT REPORTS/MEAC/PAR

(50) (EIU), Economic Inteligence Unit. "Iraq-Iran War: The Next Five Years", P.3.

(51) Ramzani. op.cit. P. 62-66.

إن انتشار الأعمال العدوانية لتشمل الملاحة في الخليج قد قدمت إلى العراق أيضاً منفذاً آخر للضغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقيام بمساندة غير مباشرة - بشكل رئيسي مساعدات مالية - في الحرب ضد إيران. فمنذ بداية الحرب قدمت دول مجلس التعاون مساندة معنوية، ثم مادية، إلى بغداد، كما قدمت هبات أو قروضاً كبيرة إلى العراق. وكانت المملكة العربية السعودية والكويت الناصرَين الرئيسيَّين للعراق من بين دول المجلس، حيث إنه في ضوء الاعتبارات الجغرافية والسياسية المختلفة، اتخذت دول مجلس التعاون الأخرى موقفاً شبه حيادي تجاه الحرب. لقد كان شعور دول مجلس التعاون من انتشار الحرب، والخوف في الواقع من انتصار إيراني، يقتضي بالضرورة من هذه الدول التفكير بالقيام بدور غير مباشر من جانبها في مساندة العراق ومقاومة أكبر لمحاولات طهران إرهاب دول مجلس التعاون والقيام بأعمال تخريبية فيها. إلى جانب ذلك حاولت دول مجلس التعاون التوسط بين الجانبين العراقي والإيراني ومساندة الجهود الدولية لوضع نهاية لهذا الصراع.

كذلك دفعت "حرب الناقلات" دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقيام بجهود متزايدة من أجل إقامة دفاع مشترك. فقد صرح الأمين العام للمجلس بأن "الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية والسعودية قد دفعت بدول المجلس للإسراع بتوحيد جهودها العسكرية تحت قيادة موحدة"[52].

وقد شهد عام 1984 أول صدام مباشر بين إحدى دول المجلس وإحدى الدولتين المتحاربتين، الأمر الذي نجم عنه قلق سياسي حاد. فقد أرغم الطيران الملكي السعودي على الاشتباك مع طائرات إيرانية مقاتلة في 5 حزيران/ يونيو 1984، وزعمت العربية السعودية أن هذه الطائرات دخلت الأجواء السعودية فوق خطوط الملاحة الخليجية. وقد استطاعت الطائرات السعودية إسقاط طائرة إيرانية. احتجت إيران في اليوم الثاني للحادث زاعمة أن الطائرة قد أسقطت في المياه

---

(52) Peterson, op.cit. P.P. 181-185.

الدولية، بينما حاولت العربية السعودية التأكيد على أن هذا الاشتباك كان نتيجة لانتهاك الطائرات الإيرانية السيادة الوطنية السعودية[53].

وكان احتلال القوات الإيرانية جزيرة الفاو في جنوب العراق في شهر شباط/ فبراير 1986 نقطة التحول الرئيسية في تطورات الحرب. هذه العملية جعلت القوات الإيرانية أقرب إلى البصرة، وهددت بشكل مؤثر بقطع البصرة وما يحيط بها عن بقية العراق. وعلى الرغم من سلسلة الهجمات المضادة من قبل الطيران العراقي والقوات المسلحة العراقية، فإن القوات الإيرانية استطاعت الاستمرار في احتلالها المنطقة[54]، كما أعطت المواقع الإيرانية التي أقامتها في منطقة الفاو ميزة للإيرانيين بتشكيل ضغط أكبر على دولة الكويت، إذ أصبحت المواقع الجديدة التي أقامها الجنود الإيرانيون قريبة جداً من الحدود الكويتية. ففي شهر آذار/ مارس 1986، أبلغ وزير الدفاع الكويتي لجنة الشؤون والدفاع في البرلمان الكويتي عن الطائرات الإيرانية التي تعترض الزوارق العسكرية الكويتية جنوبي جزيرة "بخبر" داخل المياه الإقليمية الكويتية. كما أخبر اللجنة أن طائرات مدنية إيرانية قد اقتربت من بعض المواقع العسكرية المحرمة، وبعد تحذير من طياري القوات الجوية الكويتية غيّرت الطائرات اتجاهها إلى مطار الكويت الدولي[55].

إن هذه التطورات في الحرب إضافة إلى الأعمال الإرهابية في الكويت، دفعت بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو مزيد من التعاون الدفاعي، بحيث أصبح الأمن قضية متشابكة خلال اجتماع القمة السادسة الذي عقد في مسقط من 3 إلى 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985. فقد أكد البيان الختامي لاجتماع القمة مجدداً، قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حرية الملاحة في الخليج، كما أكد أن أي عمل إرهابي سوف يعتبر تهديداً لجميع أقطار مجلس التعاون، وأن أمن هذه الأقطار كل لا يتجزأ. وفي ما يتعلق بحرية الملاحة، يبدو أنه قد حدث تقدم مباشر بعد مؤتمر القمة السادسة، واستناداً إلى جريدة القبس الكويتية، تم تحديد طريق ملاحي للبواخر وخصوصاً ناقلات النفط، حيث تأخذ دول الخليج دوراً في مراقبة

---

[53] EIU, Iraq-Iran War, op.cit. P. 5.

[54] Ramazani, op.cit. P.P. 62 –66.

[55] المرجع نفسه ص 62 –66.

هذا الخط على طول الطريق الذي يسمى "شط الفهد" وتتم المراقبة بواسطة طائرات الهليكوبتر التي ستكون على صلة دائمة مع قواعدها على الشط[56].

خلال تلك الفترة أوقفت إيران نحو أكثر من 150 باخرة وحجزتها وفتشتها[57]. مما دفع الكويت إلى اللجوء في النهاية إلى الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي لرفع أعلام هاتين الدولتين على سفنها وناقلاتها النفطية في محاولة لضمان حماية لهذه الناقلات، ولإشراك الدول العظمى في تحمل مسؤولية سلامة الملاحة في الخليج .. الخ.

وباختصار كان موقف دول مجلس التعاون خلال الحرب في عام 1981 ولعام 1988 يتطور مع تطورات مجريات الحرب. فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على هذه الدول ازدادت ردود أفعالها الدبلوماسية، وغير الدبلوماسية بما يتناسب ومصالحها وقدراتها إلى جانب عوامل أخرى[58].

4- الموقف العربي والصراع العربي – الإسرائيلي

لم يكن الوضع العربي مريحاً عند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية؛ فقد كانت الصراعات الداخلية منتشرة في مشرق الوطن العربي ومغربه، والحرب الأهلية اللبنانية على أشدها، والصراع العربي الإسرائيلي في أوجه، وقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتزيد من الانقسام داخل الصف العربي؛ فبعض الدول العربية كانت تعتبر أن الثورة الإيرانية حليف قوي للعرب ضد إسرائيل، وأن هذه الحرب قد أضعفت من المواجهة العربية ضد إسرائيل (على الرغم بأن هناك حقائق أكثر عمقاً من الخلافات الحزبية والشخصية بين قادة تلك الدول والنظام العراقي). فقد ساندت سوريا وليبيا إيران بينما وقفت الأردن إلى جانب العراق. أما باقي الدول العربية فقسم بقي على الحياد وحاول القسم الآخر التوفيق بين طرفي النزاع. وقد استغلت إسرائيل انشغال العرب بالحرب العراقية الإيرانية وانقسامهم فيما

---

(56) المرجع نفسه ص62–66.

(57) المرجع نفسه ص 62–66.

(58) انظر الرسم البياني المرفق الذي يوضح تطور هذه الحرب وردود الأفعال عليها من خلال كلمات وزير خارجية الإمارات في الأمم المتحدة .

بينهم، وقامت باجتياح لبنان المكتوي بنار الحرب الأهلية عام 1982 بهدف القضاء على القدرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ونتيجة لذلك عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على محاولة الإصلاح والتراضي ونبذ الخلافات بين الدول العربية والإبقاء على علاقات جيدة مع جميع الدول العربية. والتصريح بالعمل على وقف الحرب بين العراق وإيران وتوحيد الصف العربي والإسلامي لمواجهة العدو الأول وهو إسرائيل؛ فقد قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة إلى كل من دمشق وبغداد في محاولة لعقد مصالحة بين الرئيسين العراقي والسوري، كذلك صدر عن دولة الإمارات بيانات وتصريحات رسمية وغير رسمية تشير إلى أن قضية العرب الأولى هي القضية الفلسطينية، وأن استمرار الحرب العراقية الإيرانية هو إضعاف للمواجهة ضد العدو الصهيوني الذي أعطته الحرب الفرصة لغزو لبنان، ولزيادة مستوطناته في الضفة الغربية وضم هضبة الجولان السورية[59].

خامساً: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الحرب العراقية الإيرانية

عندما بدأت الحرب في شهر سبتمبر عام 1980 طرح العراق أحد مطالبه وهو إعادة الجزر الثلاث التي احتلتها إيران إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ونظراً للارتباط بين رأس الخيمة والعراق الذي يعود إلى عام 1971 كما رأينا راحت التقارير الصحفية تتكهن بأن هناك علاقة ما بين رأس الخيمة والعراق في هذا الموضوع. فقد جاء على سبيل المثال في صحيفة "ديلي تلغراف" تاريخ 1980/9/30 بأن تقارير دبلوماسية في لندن تفيد أن السفن العراقية التي أرسلت إلى الموانئ المحايدة في بداية الحرب لم تأت للبحث عن ملجأ بل للإعداد للهجوم على الجزر الثلاث – طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى. كما أفادت التقارير أيضاً بأن الطائرات والطائرات الحوامة العراقية أرسلت إلى المنطقة للإعداد لهجوم محتمل على الجزر.

---

(59) انظر Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War.

وتضيف الصحيفة قائلة "يعرف عن رأس الخيمة التي تقع في أقصى الشمال والعضو الأفقر في الإمارات العربية المتحدة، أنها أقرب حلفاء العراق في المنطقة"[60].

ويرى الباحث أن تلك التقارير مبالغ فيها وأن الاحتمال الأكبر هو أن السفن العراقية ربما لجأت إلى موانئ هذه الدول حماية من هجمات الطائرات الإيرانية لأن السواحل العراقية ضيقة جداً ولا تسمح لها بالمناورة وسوف تكون هدفاً سهلاً للبحرية الإيرانية، والطائرات الإيرانية.

صحيح أن دولة الإمارات ترغب بعودة الجزر إليها وأنها ما زالت تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من ترابها الوطني، ولكن من خلال تصريحات وبيانات المسؤولين الإماراتيين كانت دولة الإمارات تدعو إلى تسوية هذه المشكلة بالطرق السلمية لا بالطرق العسكرية. ففي حديث صحفي له بتاريخ 27 مايو 1981، أجاب الشيخ زايد عن أحد الأسئلة حول مسألة الجزر بقوله "نحن أعلنا موقفنا، وهناك براهين تثبت أن الجزر عربية ولكن نحن لا نسعى أن تنتزع هذه الجزر بأسلوب غير أخوي وهذه نيتنا، وهذا ما أعلناه من أول يوم لجيراننا وعرفوا ما هو موقفنا"[61].

وإذا كنا نلاحظ تعاطف رأس الخيمة مع العراق فهذا التعاطف لم يكن أكثر من تعاطف معنوي. ففي مقابلة أجرتها صحيفتا "فاينتشال تايمز" اللندنية وصحيفة "الفجر" الإماراتية مع الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة تاريخ 2 أكتوبر 1980، أجاب عن سؤال حول رأيه بالنسبة للحرب بين العراق وإيران؟ بقوله: "تتلخص آراؤنا بالنسبة للحرب في أن العراق يدعي بحق له وعلى هذا، فإن التفاهم واجب للوصول إلى حل. وأعني بهذا حق العراق في الحصول على حقه، من زاوية أني وقعت فيها قبل وتفادياً لتكرار ما حدث عندما قامت إيران وطردت أهالي رأس الخيمة من طنب الصغرى"[62]. (ويقصد الشيخ صقر في قوله هذا أنه يخشى أن يفقد العراق حقه مثلما فقدت رأس الخيمة حقها في طنب الصغرى عندما احتلتها إيران) .

---

(60) Daily Telegrph September 30, 1980.

(61) The Financial Times 27-5-1981.

(62) مقابلة مع الفاينشال تايمز ومع جريدة الفجر الإماراتية 20 أكتوبر، 1980.

ولكن ما يوضح أن رأس الخيمة كانت ترغب باستعادة الجزيرتين ولكن بالتفاهم والتفاوض هو إجابته عن سؤال مباشر عما إذا كان يرغب في مساعدة العراق لاستعادة هذه الجزر إلى أيدي العرب؛ إذ أكد الشيخ صقر على عملية التفاهم والتفاوض لحل هذه المسألة وأن مسؤولية الجزر هي مسؤولية دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقول "نحن هنا في دولة واحدة والأمر يخص الدولة ولا يعني الإمارة فحسب، ومن اختصاص الدولة أن تنطلق بالسياسة التي ستتخذها أو تتبناها"[63].

ومما يؤكد عدم نية الحرب لديه رده على سؤال فيما إذا كان يعتقد بأن دول المنطقة ستشترك في هذه الحرب فقال: "إن دول المنطقة لا تريد الحرب .. لكنها لا تستسلم لأحد. دول المنطقة راغبة في السلام .. وليس لدينا من تجاهه. إن منطقتنا أرض سلام طالما نادى به رؤساؤها، بدليل أن الرئيس صدام حسين ينادي بالسلام وهو الآن داخل في الحرب، فما بالك عن من لم يدخلوا الحرب"؟[64].

لقد كانت الحكومة الاتحادية تنظر إلى الحرب من زاوية تكلفتها الكبيرة مقارنة بما ستجنيه من استعادة الجزر. لذلك اكتفت بعرض القضية على الأمم المتحدة و لم تقم بملاحقتها تجنباً لتورطها في نزاع عسكري.

ومن الجدير بالذكر أن مساندة العراق كانت مساندة معنوية بدأت قبل الحرب بين الطرفين حيث كان العراق يعتبر اتفاقياته مع إيران اتفاقيات مجحفة لذلك أراد أن يعاد النظر في تلك الاتفاقيات.

وفي هذه المرحلة كانت شكوى طهران حول المساندة المعنوية لدول الجزيرة لبغداد ويبدو أن إيران أرادت أن تستبق الأحداث تحسباً من مساندة دول الخليج العربية للعراق عملياً. ففي 20 سبتمبر 1980 وقبل نشوب الحرب بين العراق وإيران علق راديو إيران "إن الطريق الخطر الذي سلكته الأنظمة العربية بمساندتها الادعاءات العراقية ضد إيران ليس عادلاً بالأدلة والحجج .. وعلى الأنظمة التي

---

(63) المرجع السابق.

(64) المرجع السابق.

ساندت بغداد مساندة صريحة أو مستترة عليهم أن يدرسوا الوضع دراسة جيدة قبل التورط بتقديم أي مساندة"[65]. وكانت إيران قد وسعت تحذيراتها وأطلقت سلسلة من البلاغات حذرت فيها حكومات الخليج والجزيرة العربية فقد صدر بلاغ عسكري إيراني في 22 سبتمبر أشار إلى أن دولة الإمارات وبعض المشيخات الأخرى في الخليج (الفارسي) ربما تسمح للعراق باستخدام منشآتها (الجوية أو البحرية). وفي 23 سبتمبر صدر بلاغ آخر عن وزارة الخارجية الإيرانية يدعو "الحكومات الإسلامية، وخاصة حكومات الدول المجاورة لإيران إلى عدم السماح لعدوها (العراق) باستخدام منشآتها أو مجالها الجوي أو المائي أو البري". وحذر بيان آخر صدر في 23 سبتمبر من أن "إيران ليست مسؤولة عن أية سفن تحمل أية بضائع تخص حكومة العراق البعثية وتمر عبر أي ميناء في الخليج الفارسي"[66].

كانت البلاغات إذن محاولة من إيران اعتبرت فيها أن أية مساندة للعراق هي عمل عدائي يدعو إيران للانتقام؛ فكان على دولة الإمارات – كأي دولة – أن تدرس النتائج المترتبة فيما لو كان لديها النية بمساندة العراق مساندة عملية. فالدول عادة ما توازن بين أهدافها وإمكانياتها قبل الإقدام على أي عمل.

فدولة الإمارات دولة صغيرة وهي دولة اتحادية مركبة إضافة إلى أنها حديثة العهد بالاستقلال أي أنها تولي أهمية أكبر إلى بنائها الداخلي والحفاظ على تجربتها الوحدوية كما أن إمكاناتها بمقاييس القوة ضعيفة إذا ما قورنت بقوة إيران (انظر الملحق الخاص بمقارنة القوات العسكرية لدول المنطقة) إضافة إلى تأثير عاملي الجالية الإيرانية والاقتصاد الذي يعتمد على سلعة واحدة الخ . أما من جهة العراق فهو غير قادر على حماية دولة الإمارات نظراً لبعده النسبي وقصر خطه الساحلي بينما ستكون إيران أقدر على الانتقام، وتوجيه ضربات قاصمة إلى دولة الإمارات فيما لو انحازت للعراق لذلك، وبما أن أول ما توليه الدولة من أهمية هو الحفاظ على أمنها الوطني – وهو باختصار المحافظة على حدودها وسيادتها من اعتداء خارجي،

---

(65) Nayef Ali Obeid, United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War (Belgrade: Belgrade University Press, 1988) P. 223.

(66) المرجع السابق.

أو من فوضى داخلية تضر بنظامها القائم – فإنها اختارت الوقوف على الحياد إزاء طرفي النزاع[67].

وقد رسخ هذا الموقف الإماراتي الموازن بين طرفي الحرب العراقية الإيرانية بأن دول الخليج العربية الأخرى ليس لديها الإمكانات التي تمكن دولة الإمارات من الاستناد إليها لتلافي خطر الانتقام الإيراني[68].

وتقول معظم التقارير بأن دولة الإمارات ساهمت بمساعدات مالية للعراق مع إبقاء العلاقات الدبلوماسية والتجارية قوية مع إيران، على الرغم من أن كثيراً من التقارير تشير إلى أن مساهمة دولة الإمارات مادياً كانت محدودة قياساً بدول الخليج العربية الأخرى. إلا أن رئيس دولة الإمارات يصر على أن تلك المساعدات كانت من قبيل المساعدات الإنسانية وليست الحربية. ففي مقابلة مع صحيفة "لوموند" الفرنسية بتاريخ 1982/3/11 يقول الشيخ زايد رداً على سؤال حول هذا الموضوع: "إننا لم نساعد طرفاً ضد آخر، كل ما قمنا به أننا سهلنا للبلدين شراء بعض احتياجاتهما الطبية والمعيشية عن طريق موانئنا وهذا مما أدى إلى ارتفاع الأسعار لدينا. إننا لم نقدم السلاح والمال لأي من الطرفين وما قمنا به يندرج في إطار الخدمة الإنسانية"[69].

وكان الشيخ زايد قد دعا لإيقاف القتال بين البلدين وذلك في خطاب الافتتاح الذي ألقاه في المجلس الوطني الاتحادي في 22 نوفمبر 1980. ومنذ ذلك الوقت حافظ الشيخ زايد على الاتصال بين البلدين المتحاربين في محاولة للتوفيق بينهما ولجعل المسؤولين في البلدين يجلسون إلى طاولة المفاوضات[70].

أضف إلى ذلك، أن الشخصية الإصلاحية التي يتمتع بها الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قد حددت رؤيته لهذه الحرب حيث يمكن استنتاج ذلك من تصريحات سموه خلال تلك الفترة وتتلخص بما يلي:

---

(67) The Financial Times. Sep 29, 1980.

(68) "War in the Gulf". A Staff Report to the Committee on Foreign Relations USA. August 20, 1984. P. 35.

(69) Le Monde (French News Paper) March 11, 1982.

(70) دولة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب السنوي. ص 25–27.

- إن هذا الصراع يقوم بين دولتين مسلمتين جارتين.
- تضعف هذه الحرب من قوة العرب والمسلمين.
- تهدر دماء المسلمين بلا طائل.
- يجب تحكيم كتاب الله لإحلال التفاهم.
- التمسك بالأخلاقيات المثلى والدعوة إلى التفاوض والتفاهم بين الطرفين المتنازعين بما يحفظ لكل طرف حقه وسيادته على أراضيه.
- إن قضية العرب الأولى هي القضية الفلسطينية فهذه الحرب تبعد اهتمام العرب عن قضيتهم الأولى.

إلا أن تطورات الحرب كان لها انعكاساتها الواضحة على دولة الإمارات وخصوصاً أنه يربطها بدول الخليج العربية الأخرى اتفاقيات دفاعية كما أن دولة الإمارات هي عضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أنشئ في عام 1981، حيث كان التهديد الإيراني للكويت منذ اندلاع الحرب بين الطرفين واضحاً، وذلك من خلال :

1- قصف الطائرات الإيرانية لمنشآت نفط كويتية.
2- عبور القوات الإيرانية الحدود العراقية.
3- تصعيد الحرب وضرب الناقلات التجارية - تهديد الملاحة عام 1984.
4- احتلال إيران لجزيرة الفاو العراقية، وتهديد الأراضي الكويتية.
5- ضرب حقل نفط أبو البخوش.

لقد استنكرت دولة الإمارات قصف الطائرات الإيرانية للأراضي الكويتية في منطقة العبدلي وذلك على لسان رئيس دولة الإمارات الذي أعلن وقوف الإمارات مع الكويت ضد أي تهديد أو اعتداء. كما أن الصحف المحلية حذرت إيران من أن مثل هذه الأعمال لا يستفيد منها إلا أعداء الإسلام كما تزيد من حدة الصراع في المنطقة ودعت كلا الطرفين العراق وإيران لوقف القتال والتفاوض فيما بينهما[71]. ودعت صحيفة "الخليج" إلى أن يكون موقف دول الخليج المساند للكويت هو

---

[71] جريدة البيان، 14 - اكتوبر ، 1980.

صب الماء لإطفاء الحريق لا صب الزيت لإلهابه، ودعت إلى العمل على وقف هذه الحرب[72].

وفي شهر ديسمبر من عام 1980 دعت دولة الإمارات إيران لمفاوضات جادة حول الجزر وقد أيدت الصحافة المحلية والمجلس الوطني دعوة الإمارات للمفاوضات بين دولة الإمارات وإيران وإجراء حوار أخوي تحت خيمة الإسلام حفاظاً على المصالح المشتركة[73]، إلا أن دولة الإمارات لم تتابع هذه القضية خوفاً من تورطها في النزاع[74].

وقد تركز دور الإمارات العربية المتحدة الدبلوماسي من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك من خلال عضويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ففي مؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة في شهر يناير 1981 دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قادة المسلمين لتحمل مسؤولياتهم والعمل على إنهاء الحرب العراقية الإيرانية التي تستنزف دماء المسلمين[75].

وعندما بدأت القوات الإيرانية تخترق الحدود الدولية العراقية عام 1982 أعلنت دولة الإمارات مع باقي دول الخليج رفضها لاحتلال إيران لأراضي عراقية باعتبارها أرضاً عربية. وقد انعكس ذلك جلياً في صحافتها المحلية (انظر صحيفة الخليج تاريخ 82/10/8). وانعكس قلق دولة الإمارات من خلال زيادة نفقاتها العسكرية الدفاعية حيث تقدر بعض المصادر بأن النفقات الدفاعية لدولة الإمارات بلغت (2) مليار دولار في عام 1982 والمبلغ نفسه تقريباً في عام 1984.

وعندما هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز وأخذت تقصف الناقلات التابعة لدول مجلس التعاون في أعوام 1984 – 1985، نسقت دولة الإمارات مع دول

---

[72] جريدة الخليج، 17 نوفمبر 1980.

[73] المرجع السابق 12 ديسمبر، 1980.

[74] Iraq-Iran War Islam Embattled P. 51.

[75] William Rugh . Diplomacy and Defence Policy of the United Arab Emirates (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002) P. 37.

بجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة هذا التصعيد الخطير وقدمت شكوى إلى الأمم المتحدة لضمان الملاحة في الخليج العربي.

وفي حديث لوزير الدفاع لدولة الإمارات الشيخ محمد بن راشد مع صحيفة "الوطن" نشرها صحيفة "الاتحاد" بتاريخ 1985/11/3 حول إعاقة الملاحة في الخليج من خلال اعتراض إيران لعدد من سفن الكويت التجارية في مضيق هرمز، قال الشيخ محمد "بأن أقطار مجلس التعاون تسير في الطريق الصحيح والسليم لتنسيق جهودها، وتوحيد صفوفها من أجل توفير الأمن والسلام لشعوبها، ودول المجلس ترفض المساس بحرية الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز الذي تعتبره ممراً لا يجوز لأية جهة تعطيل الملاحة فيه أو إغلاقه[76].

ومن جهته دعا الشيخ زايد في كلمة له في يناير 1984 إلى وقف الحرب العراقية الإيرانية كذلك أكد في مؤتمر القمة الإسلامية في مراكش على ضرورة أن يتوصل الإيرانيون والعراقيون إلى حل خلافاتهم، وإيقاف نزيف الدم كما دعا مجلس الأمن في مايو 1984 للعمل على تبني قرار واضح يدعو إلى وقف الحرب بين العراق وإيران[77].

وقد شهدت الكويت في عام 1985 تفجيرات اتهمت إيران على أثرها بالوقوف وراءها. ففي سؤال عن تأثير ذلك على دول الخليج العربية وما هي أهم الإجراءات التي يجب أن تتخذ لمواجهة أية أحداث متشابهة ربما تقع في إحدى دول مجلس التعاون أجاب الشيخ محمد .. "إن دول مجلس التعاون ترتبط بسياسة دفاعية مشتركة .. تقوم على استراتيجية دفاعية واضحة هي الاستراتيجية التي أقرت في مؤتمرنا الرابع الذي عقد في الكويت قبل أيام، وتتلخص هذه الاستراتيجية في ضرورة توفير حد أدنى من الالتزام بالرد الدفاعي المشترك وأن ما حدث في الكويت الشقيقة قد يحدث في أي بلد عضو في مجلس التعاون، لهذا نحن الآن بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للمضي في مسيرتنا الوحدوية في إطار عربي قومي لحماية أمن واستقرار شعوبنا والحفاظ على وحدة واستقلال أراضينا"[78].

---

[76] جريدة الاتحاد، 3 نوفمبر، 1985 .

[77] الكتاب السنوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1985.

[78] Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War.

وفي تصريح آخر لوزير الدفاع في دولة الإمارات الشيخ محمد بن راشد لصحيفة ميد MEED البريطانية نشرته صحيفة "الاتحاد" بتاريخ 1985/11/24 حول موقف أقطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية - الإيرانية وما أسفرت عنه قمة مسقط الأخيرة، أشار إلى أن دول المجلس "لا تبتعد عن العراق بحكم أننا جميعا عرب تربطنا أواصر القربى والدم والتاريخ والمصير المشترك". وأردف قائلا: "ولكن إيران على الرغم من كونها غير عربية إلا أنها دولة مسلمة وهذا ما يحز بالنفس ... لأن الحرب الدائرة بين بلدين جارين ومسلمين لا يستفيد منها إلا أعداء العروبة والإسلام"[79].

لقد اتسم عام 1985 بتنسيق الأمن بين دولة الإمارات ودول مجلس التعاون وتنسيق الدفاع المشترك من خلال اشتراكهم في قوات درع الجزيرة[*].

و لم يقتصر رد فعل دولة الإمارات على ما تقدم فحسب، بل إن تصعيد الهجمات الإيرانية على البصرة واحتلالها جزيرة الفاو العراقية القريبة من الحدود الكويتية بحيث أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. أثار في دولة الإمارات رفضا تاما على الصعيدين الرسمي والإعلامي لاحتلال إيران لأراضي عراقية؛ وتمت مطالبة إيران بالاستجابة إلى نداءات السلام والعمل على وقف الحرب والانسحاب من الأراضي العراقية لأنها أراض عربية، كما دعت الصحف المحلية كلا من سوريا وليبيا لإدانة إيران لاحتلالها أراضي عراقية[80].

وعلقت صحيفة الخليج أيضا في عددها الصادر بتاريخ 1986/3/4 في أعقاب طلب دول مجلس التعاون من الحكومة الإيرانية الكف عن إطلاق التهديدات ضد دول المجلس بقولها:

---

[79] جريدة الاتحاد، 1985/11/24.

[*] أنشئت قوات درع الجزيرة عام 1985. بلغ عددها في ذلك الوقت حوالي خمسة آلاف عنصر، وهي قوة رمزية أكثر منها قوة فعلية. وفي عام 2001 صدر عن مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون بيانا بتوسيع حجم هذه القوة لتصبح خمسة وعشرين ألف عنصر.

[80] المرجع السابق 3 نوفمبر 1985.

"من الطبيعي أن تطلب دول مجلس التعاون من الحكومة الإيرانية الكف عن إطلاق التهديدات ضد دول المجلس خصوصا وأن هذه التهديدات مصحوبة دائما بطلبات تتصل بصميم شؤون السيادة الوطنية والتي لا حق لإيران ولا لغيرها أن تتدخل بها.

ومن الطبيعي أيضا أن تعلن دول مجلس التعاون شجبها لاحتلال أراضي عراقية، فمبدأ احتلال الأراضي بالقوة يتعارض مع التزامات دول المجلس تجاه دولة عربية شقيقة تقع في إقليم الخليج، وأي ضرر يصيبها سينعكس بالضرورة على بقية الدول العربية في المنطقة، هذا فضلا عما ترتبه التزامات هذه الدول العربية والدولية وفي منظمة المؤتمر الإسلامي وفي مجموعة عدم الانحياز من رفض مطلق لمبدأ احتلال الأرض بالقوة، وتحت أية ذريعة من الذرائع .. فالاحتلال هو الاحتلال وهو مساس بالسيادة وقهر لإرادة شعب وتدخل فقط في شؤونه وفي خياراته". ودعت الصحيفة إلى اتخاذ موقف عربي موحد يسهم في إبعاد المنطقة عن مخاطر الصراع ويزيل التوتر عنها[81].

أما قاصمة الظهر التي جاءت مفاجئة لدولة الإمارات ومحدثة بها صدمة عنيفة فهي قصف الطائرات الإيرانية لحقل أبو البخوش النفطي بتاريخ 25 نوفمبر 1986 التابع لأبوظبي والذي أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وجرح 24 شخصا آخرين وفقدان عشرة أشخاص علاوة على الأضرار المادية الجسيمة التي لحقت بمنشآت الحقل الذي تبلغ طاقته الإنتاجية بين 60 و 80 ألف برميل يوميا. وقد انعكس ذلك في إجابة رئيس دولة الإمارات عن أحد الأسئلة حول ما تشكله هذه الحرب من خطر مباشر على دولة الإمارات، حيث أجاب سمو رئيس الدولة بقوله: "إن دولة الإمارات عملت وما زالت جاهدة لإنهاء هذه الحرب التي لسنا طرفا فيها، إلا أن الاعتداءات الأخيرة على الملاحة في الخليج وخصوصا حقل أبو البخوش النفطي أصبحت لا تهدد دولة الإمارات فقط بل تهدد المنطقة بأسرها. إننا لم نكن عداوة ضد أحد أو منحازين لأحد ولم نتطرق لأحد بأذى إلا أننا نؤكد بأننا قادرون على مواجهة أي عدوان، وإننا إن شاء الله سنقوم بواجبنا لو تكرر مثل هذا الأمر من أية

---

[81] جريدة الخليج، 1986/3/4.

جهة أو من أي بلد. ومع ذلك، فإن ما حدث لن يثنينا عن مساعينا لإيقاف هـذه الحرب المدمرة التي تضر بالجميع"[82].

ويبدو أن صدمة رئيس دولة الإمارات بهذا الحدث مصدرها أنـه لم يكـن يتوقع أن تقوم إيران بالاعتداء على دولة الإمارات لما تحاوله دولة الإمارات مـن إقامة علاقات دبلوماسية جيدة ومميزة عن بقية دول مجلس التعاون مع إيران، ولمـا تقوم به من دور نشط في محاولة لوقف القتال وإعادة السلام إلى المنطقة. ويثبـت ذلك المقابلة التي أجرتها معه صحيفة لوموند الفرنسية (تاريخ 1982/3/11) عندمـا طرحت عليه سؤالاً حول، إذا كان هناك تهديد من إيران، أجاب رئيس الدولـة: "إيران لم تهددنا .. ولا أعتقد بأننا سوف نهدّد في يوم من الأيام من دولة جـارة مسلمة"[83].

ومع ذلك ظلت دولة الإمارات تحاول عدم استفزاز إيران، وكظـم ردود فعلها حتى إنها لم تعلن عن الجهة التي قامت بقصف حقل أبو البخوش بل اكتفـت بالقول إن طائرات مجهولة قامت بالعملية (انظر الصحف المحليـة 1986/10/26). إذن لم يكن رد الفعل مناسباً للفعل وهذا مرده كما قلنا لعدة اعتبارات منها ضعف الإمكانات والحذر من التورط في النـزاع وتوسيع رقعة الحرب.

ويبدو أن إيران التي اكتشفت فداحة غلطتها بتعريض دولة الإمارات للخطر سعت لتدارك آثار العدوان بأن أوفدت نائب وزير الخارجية الإيراني محمد حسـين لواساني إلى أبوظبي حيث اجتمع مع عدد كبير من المسؤولين في دولة الإمـارات للاعتذار عما حدث، وبدا أن حكومة الإمارات غير مقتنعة بالتبريرات الإيرانيـة للعدوان الذي سبقته في الواقع سلسلة تحرشات بالناقلات البحرية والحقول النفطيـة البحرية. فقد لوحظ أن أخبار لواساني كانت تعامل في وسائل الإعلام في الإمارات بتحفظ شديد في الوقت الذي استنكرت فيه هذه الوسائل مكافأة دولة الإمـارات على موقفها المحايد والنشط باتجاه إنهاء الحرب "بشن مثل هذه الغارات العدوانيـة

---

(82) Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War.

(83) Le Monde (French News Paper) March 11, 1982.

التي لا تجلب سوى مزيد من الدمار وتوسع رقعة الحرب وتزيد من المتورطين فيها، بل هي دعوة مفتوحة للتدخل الأجنبي المرفوض"[84].

وتقول مجلة "التضامن" إن مصدراً مسؤولاً في دولة الإمارات علق في اتصال هاتفي معها على الموقف بقوله: "إنه للأسف جاء العدوان على "أبو البخوش" كرد محبط للجهود الإيجابية الخيرة والنيات الحسنة التي أبدتها دولة الإمارات لإطفاء نيران الحرب العراقية الإيرانية"، ولمح المسؤول الإماراتي بأن دولة الإمارات بحثت مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالله بشارة سبل المواجهة الخليجية للأخطار المتوقعة في الوقت الذي يتوقع فيه أن تقوم بعثة عسكرية في الأمانة العامة للمجلس بمعاينة الموقع ودراسة إمكانية حماية المنشآت النفطية الخليجية[85].

ولاحظ أكثر من مراقب أن التحرك الرسمي في أبوظبي كان يوحي بأن هناك امتعاضاً كبيراً من استخدام الجزر الإماراتية المحتلة وهي طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى كقواعد انطلاق للطائرات الإيرانية العمودية التي تهدد أمن المنشآت النفطية في مياه الخليج وتتعقب ناقلات النفط، وفسرت مصادر خليجية ضرب أبو البخوش بأنه نوع من رد الفعل الإيراني العاجل على تدمير الطائرات العراقية لجزيرة لاراك الإيرانية الواقعة في مضيق هرمز والتي اعتمدتها إيران كميناء تصدير بديل لجزيرة خرج الشمالية التي دمرتها الغارات العراقية[86].

وقد أجرت دولة الإمارات اتصالات عاجلة مع كل من فرنسا وباكستان والهند وهي الدول الثلاث التي تأثرت مباشرة من جراء حادث أبو البخوش، وسارعت فرنسا بالتحرك على أعلى مستوى لمواجهة الآثار التي تحملتها أكبر شركة نفط لديها "توتال" التي تتولى استخراج النفط من حقل أبو البخوش والتي فقدت ثلاثة من فنييها، وأرسل وزير الخارجية الفرنسي رسالة عاجلة إلى نظيره الإماراتي راشد عبدالله الذي قطع زيارته للخارج وعاد إلى أبوظبي لمتابعة الموقف.

---

(84) مجلة التضامن، 6 ديسمبر، 1986.

(85) المرجع السابق، 6 ديسمبر، 1986.

(86) مجلة التضامن، 6 ديسمبر 1986.

وفي المقابل كانت بريطانيا هي الأسرع في التحرك وذلك من خلال المناورات المشتركة مع سلطنة عمان المسماة (السيف السريع) التي جرت بالمنطقة الشرقية من السلطنة. وقد تزامنت هذه المناورات مع تصريحات بريطانية واضحة تؤكد أن لندن عازمة على إبقاء عدد من بوارجها البحرية في مياه الخليج بعد المناورات بسبب زيادة الهجمات على الناقلات من قبل الطائرات العمودية الإيرانية التي تصيدت في الآونة الأخيرة (70) ناقلة وأسفرت عن مصرع ما يزيد على (50) شخصا[87].

وعلى المستوى الخليجي سارعت دول المجلس إلى إبداء تضامنها مع دولة الإمارات وشجبها للعدوان[88]. والجدير بالذكر أن هذا الحادث وقع في وقت التحضير لانعقاد مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون في أبوظبي، مما فسره بعض المراقبين بأنه رسالة لدول الخليج لوقف مساندتها للعراق.

وهنا يمكننا أن نلاحظ بأن دولة الإمارات كانت أكثر قدرة من الكويت على امتصاص الصدمات، فالكويت كانت تعلن رسميا عن المصدر الذي يقوم بالاعتداء عليها على المستويين الرسمي والإعلامي، بينما نرى أن دولة الإمارات لم تعلن ذلك لا على المستوى الرسمي أو الإعلامي وذلك بهدف احتواء الحادث.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ بالمقارنة أنه منذ بدء الحرب كان إعلام دولة الإمارات يختلف في صياغة بياناته الرسمية عن دول الخليج الأخرى وخصوصا الكويت والسعودية؛ وعلى الرغم من أن البيانات العراقية كانت تتصدر الصحف الإماراتية قبل البيانات الإيرانية فإن صياغتها لبياناتها لم تكن تعني التحضير لعمل[89].

وعلى سبيل المثال نرى أن الصحافة الكويتية بشكل خاص كانت ضد إيران موضحة الاتجاه التي عبرت عنه صحيفة Arab Times (آراب تايمز) في 26 سبتمبر

---

(87) المرجع السابق.

(88) انظر Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War Op. Cit., P. 228.

(89) المرجع السابق.

1980[90] التي تصدر في الكويت باللغة الانجليزية بعنوان "يجب أن يسقط الخميني". هذا بينما كانت صحيفة "الاتحاد" التي تصدر في أبوظبي تأمل بأن الدول الإسلامية سيكون بمقدورها احتواء الحرب. أما صحيفة "الخليج" التي تصدر في إمارة الشارقة فقد حذرت من أطراف ثالثة هي المستفيدة فقط من هذه الحرب في حين طالبت صحيفة "البيان" التي تصدر في إمارة دبي بالإسراع في عقد هدنة بين المتحاربين[91].

وبالمقابل نرى أنه بينما طلبت الكويت من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حماية ناقلات النفط. وافقت الولايات في يوليو 1987 على طلب الكويت ورفعت أعلامها على 11 ناقلة كويتية وقامت البحرية الأمريكية بحمايتها. لكن دولة الإمارات لم تتقدم بمثل هذا الطلب لحماية ناقلاتها؛ لأنها تريد أن تبقى القوى العظمى بعيدة عن الأزمة ما أمكن. وبدلاً من ذلك دعت إلى حل النزاع في محيط عربي إسلامي. كما دعا الشيخ زايد القوى العظمى كي تبقى تنافساتها بعيدة عن الخليج، وتترك للوساطة العربية والإسلامية تسوية حرب الخليج[92].

وباختصار، كان موقف دولة الإمارات خلال هذه الحرب من عام 1980 ولغاية، 1988 مثله مثل موقف دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يتطور مع تطورات مجريات الحرب. فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمنها ومصالحها، ازدادت ردود أفعالها الدبلوماسية وغير الدبلوماسية بما يتناسب وقدراتها[93].

والرسم البياني التالي يوضح رد فعل دولة الإمارات على الحرب العراقية الإيرانية من خلال كلمات وزير خارجية دولة الإمارات في الأمم المتحدة، حيث نرى أن ردود الفعل الإماراتية قد ارتفعت في عام 1982 من نسبة 5% إلى 11% (الاختراق الإيراني للحدود العراقية) وعام 1984 (العام الذي أطلق عليه حرب الناقلات) ارتفعت النسبة من 7% في عام 1983 إلى حوالي 35% في عام 1984. وفي عام 1986 (احتلال إيران لجزيرة الفاو العراقية المتاخمة للحدود الكويتية)

---

(90) Arab Times September 26, 1980.

(91) استنتاج الباحث في مقارنته لافتتاحيات الصحف المحلية في الفترة المذكورة.

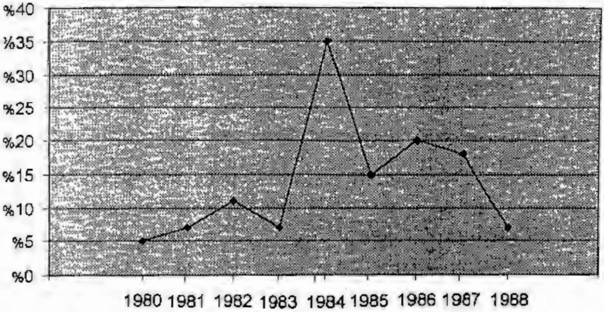
(92) William Rugh PP. 39-40.

(93) يمكن ملاحظة الرسم البياني المرفق مع هذا الفصل الذي يوضح ردود فعل دولة الإمارات العربية المتحدة على الحرب من خلال كلمات وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة.

ارتفعت النسبة من 15% عام 1985 إلى أكثر من 20% عـــام 1986. ثم نـــرى أن النسب أخذت تهبط عندما قاربت الحرب على الإنتهاء بعد موافقة إيران على قـرار مجلس الأمن رقم (598) الداعي إلى وقف إطلاق النار، وإجراء مفاوضـــات بـــين الطرفين.

رسم يمثل ردود فعل دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الحرب العراقية – الإيرانية من خلال كلمات وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة خلال الفترة من 1980–1988.

شكل رقم(3)



ملاحظة: 1982–الإختراق الإيراني للحدود العراقية.
1983– أطلق على هذه الفترة"الحرب المنسية"
1984– حرب الناقلات
1986– احتلال جزيرة الفاو العراقية المتاخمة للحدود الكويتية.
1987– صدور قرار الامم المتحدة بوقف اطلاق النار بين البلدين العراق و ايران
1988– وقف إطلاق النار.
– احتسبت النسب المئوية على أساس نسبة عدد المفردات التي تطرقت الى الحرب العراقية – الإيرانية من مجمل النص الكامل.

Source: Nayef Ali Obeid. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War (Belgrade: Belgrade University Press, 1988)

وفي يوليو 1988، بعد موافقة إيران على قرار الأمم المتحدة 598 بوقف إطلاق النار هنأ الشيخ زايد كلاً من العراق وإيران، وأعلنت دولة الإمارات أن وقف إطلاق النار نقطة مهمة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وقال الشيخ زايد بأنه يأمل أن يتحقق سلام حقيقي بين العراق وإيران ويتطلع إلى عودة روح الصداقة والأخوة الإسلامية بين البلدين[94].

سادساً: الخلاصة

وخلاصة الموضوع يرى الباحث أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية لعبت دوراً مهماً في سلوك دولة الإمارات تجاه هذه الحرب وهذه العوامل هي:-

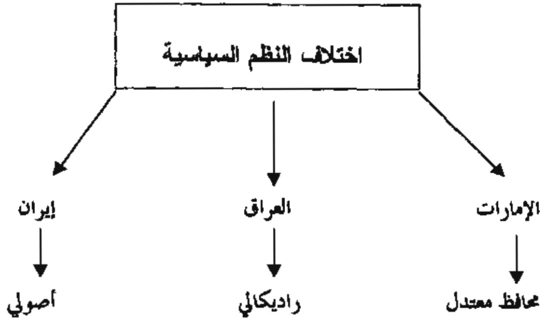
1- الأمن الوطني لدولة الإمارات؛ حيث إن هدف أي دولة أولاً هو الحفاظ على هذا الأمن. فالدول عادة تنخرط في نزاع مسلح إما بقصد حماية ذاتها، أو لتحقيق غاية معينة، أو تقف موقف الحياد بغية عدم التورط بقصد الحفاظ على أمنها الوطني، ونقصد به الخطر الخارجي أو الخطر الداخلي أو الاثنين معاً.

2- ضغط علاقات دولة الإمارات مع طرفي النزاع العراق وإيران. وقد رأينا أن هناك ضغطاً متوازناً تقريباً وذلك من خلال علاقاتها الودية وغير الودية مع الطرفين.

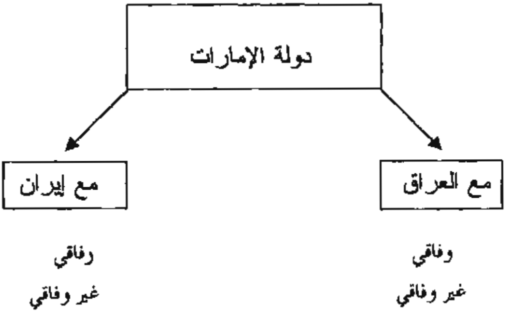
فالمعادلة المركزية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة المدروسة وما يتعلق بشكل خاص بالصراع الإيراني - العراقي تنبع من محاولة التوفيق بين روابط إقليمية (اقتصادية، دينية، اجتماعية وحوار مع إيران) وانتماء قومي عربي (مع العراق) مع الملاحظة بأن هناك خلفية غير وفاقية بين دولة الإمارات وكلا من طرفي النزاع ناجمة عن اختلاف ايديولوجي بين نظام دولة الإمارات والنظامين الإيراني والعراقي.

---

(94) William Rugh, Op. Cit., P. 42.

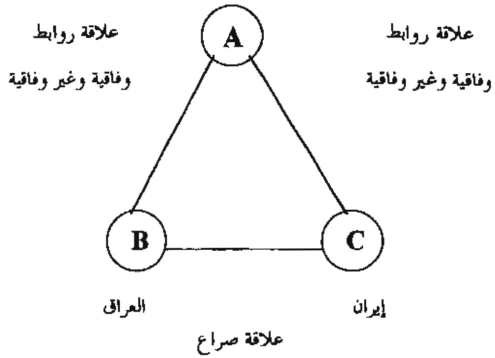


ومن هذا نرى أن هناك مؤشرين مع كل دولة:



إذن هناك شبه توازن بين المؤشرات الوفاقية وغير الوفاقية بين دولة الإمارات وكلا الطرفين. فإذا رمزنا لدولة الإمارات بالرمز (A) وللعراق بالرمز (B) ولإيران بالرمز (C) يمكن أن نمثل العلاقة بينهم على الشكل التالي:

دولة الإمارات



علاقة A - B = تقريبا علاقة A - C

ونقصد بالعلاقة غير الوفاقية عدم انسجام في طبيعة العلاقات، وسوء تفاهم لا يصل إلى حد استخدام السلاح أو قطع العلاقات الدبلوماسية. فالعلاقات المتوازنة تؤدي إلى موقف متوازن.

3- النظرة إلى ماهية النزاع. رأينا أنه ليس هناك إجماع على الهدف من هذه الحرب. وقد تطرقنا إلى السلبيات التي تراها دولة الإمارات في هذه الحرب بينما على سبيل المثال ترى أن الحرب ضد إسرائيل هي واجب وطني وقومي ... الخ .

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل الثلاثة الرئيسية عاملاً آخر وهو شخصية رئيس دولة الإمارات الإصلاحية التي تعكس شخصية كبير شيوخ القبائل وقد انعكست هذه الشخصية على سياسته الدولية أيضاً.

لقد كان لهذه الحرب تأثيرات ليس على دولة الإمارات فحسب بل على منطقة الخليج بأكملها. فمهما حاولت الدول صغيرة كانت أم كبيرة أن تبتعد بنفسها عن نزاعات مسلحة إقليمية تدور بجوارها لا بد وأن تتأثر ويزداد هذا التأثر كلما استمر النزاع واتسعت رقعة الصراع.

لذا يجب على أية دولة أن تعمل أولاً على تقوية نفسها دفاعياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً، فبقدر ما تكون الدولة قوية – بكل ما تعنيه هذه الكلمة من أبعاد – فسوف تكون أقدر على حماية ذاتها والتخفيف من تأثير العوامل الخارجية عليها.

وفي وضع مثل وضع الإمارات العربية المتحدة يستحسن أن تعمل على توحيد وتنسيق قدراتها الدفاعية والأمنية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتنسيق الشامل مع الدول العربية. على اعتبار أن الأمن العربي واحد لا يتجزأ (على الرغم من الحالة المأساوية التي يعيشها العالم العربي من فرقة وانقسام، إلا أن بريق الأمل لم يخب بعد).

إضافة إلى ذلك هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن جميع دول الخليج بما فيها إيران تعتمد بشكل أساسي في اقتصادياتها على النفط وأن معظم طرق صادراتها النفطية تمر عبر مضيق واحد هو مضيق هرمز لذا فإن التأثير المباشر سينعكس على جميع هذه الدول أولاً مما يستدعي التوصل إلى تفاهم وتعاون بينها جميعاً وصولاً إلى حل خلافاتها بالطرق الدبلوماسية.

الفصل السادس

الغزو العراقي للكويت
وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منه

يهدف هذا الفصل إلى رصد تطورات الغزو العراقي للكويت وانعكاساته الدولية والإقليمية والعربية وموقف الإمارات من هذا الغزو. من خلال تناول العناصر التالية:

مقدمة

أولاً: جذور الأزمة العراقية – الكويتية – لمحة مختصرة

ثانياً: البيئة الدولية والإقليمية1989– 1990 – لمحة مختصرة

ثالثاً: أزمة الخليج ودوافعها

رابعاً: تطورات الأزمة

خامساً: ردود الفعل العربية والدولية على الغزو

سادساً: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الغزو

1– التنسيق على المستوى الدولي

2– التنسيق على المستوى العربي

3– التنسيق على مستوى مجلس التعاون الخليجي

4– السلوك الإماراتي على المستوى الداخلي

5– موقف الإمارات بعد تحرير الكويت

الخلاصة

الغزو العراقي للكويت وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منه

مقدمة

لم تكد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تلتقط أنفاسها بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية حتى جاء غزو النظام العراقي للكويت في 2 آب / أغسطس عام 1990، وهي الدولة العضو في مجلس التعاون الخليجي، بعد أقل من عامين، ليمثل تحدياً خطيراً لهذه الدول أمنياً وسياسياً غير مسبوق، ومفاجأة في الواقع، ليس لهذه الدول فحسب، بل للوطن العربي أيضا، ولتحدث تلك الأزمة شرخاً في النظام العربي كادت تجهز عليه، وحرباً شبه عالمية شاركت فيها قرابة 35 دولة ضد العراق(*).

كما جاء هذا الغزو والنظام العالمي يشهد تغيراً كبيراً وسريعاً وتحولاً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام أحادي، تحتل فيه الولايات المتحدة القوة الرئيسية في هيكل النظام العالمي.

وقد أدت هذه الحرب إلى إلحاق خسائر جسيمة بشرية ومادية بمنطقة الخليج واعتماد أمني أكبر على القوى الخارجية.

أولا: جذور الأزمة العراقية الكويتية: (لمحة مختصرة)

. تمتد جذور أزمة الخليج التي اندلعت في أغسطس 1990 إلى الثلاثينات أيام حكم الملك غازي للعراق عندما حاول احتلال الكويت، ولكن الحكومة البريطانية

(*) الدول التي شاركت في حرب الخليج (حسب التسلسل الهجائي الإنجليزي) هي : أفغانستان والأرجنتين وأستراليا والبحرين وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك ومصر وفرنسا وألمانيا واليونان وهنكاريا والهندوراس وإيطاليا والكويت والمغرب وهولندا ونيوزلندا والنيجر والنرويج وعمان وباكستان وبولندا والبرتغال وقطر والسعودية والسنغال وكوريا الجنوبية وإسبانيا وسوريا وتركيا والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة. (المرجع : http:www.crayan .com/ war).

أوقفته عن تنفيذ هذه المحاولة. وفي أوائل الستينات حاول عبد الكريم قاسم أيضاً احتلال الكويت ولكن الجامعة العربية تدخلت في ذلك الوقت وأرسلت قوات من الدول العربية بقيادة مصر أيام عبد الناصر، مما أفشل المحاولات العراقية. وفي أوائل السبعينات أيام حكم حزب البعث حشد العراق قوات على الحدود الكويتية وطالب مرات عديدة بتأجيره جزيرتي "وربه وبوبيان" الكويتيتين، و لم يتنازل عن مزاعمه في الكويت، حتى إن القيادة العراقية استندت في تبرير غزو قواتها للكويت إلى الدعاوى نفسها التي سبق لها أن أثارتها في الماضي(1).

ثانياً: البيئة الدولية والإقليمية 1989 – 1990 (لمحة مختصرة)

شهد العالم بعد العام 1989 تغييرات خطيرة لم يشهد لها مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية منها:

أ – انهيار جدار برلين وما تلاه من أحداث شهدتها أوروبا الشرقية، أدت إلى انهيار الكتلة الشرقية الاشتراكية من الناحية السياسية والاقتصادية (الكوميكون)، والعسكرية (حلف وارسو).

وكذلك الأحداث التي شهدتها أوروبا ا لغربية وأدت إلى تعزيز الكتلة الغربية الليبرالية من الناحية السياسية (بتوحيد المواقف تحت مظلة الولايات المتحدة) والاقتصادية (بتعزيز السوق الأوروبية وإنجاز التكامل الاقتصادي إلى درجة الحديث عن عملة واحدة وأطر واحدة) والعسكرية (بالإصرار على إعادة هيكلة حلف شمالي الأطلسي وعضويته بما في ذلك الولايات المتحدة).

ب– الأحداث التي شهدها الاتحاد السوفياتي السابق بفعل تراكم عوامل اقتصادية واجتماعية أدت إلى حدوث تصدعات سياسية هائلة أفضت في النهاية إلى انهيار الاتحاد نهائياً. ومع أن الروس قد نجحوا في تشكيل (الكومونولث الجديد)

---

(1) Edmund Ghareeb and Majid Khadduri, War in the Gulf 1990-91 USA: Oxford university, Press 1979.

وانظر : خالد السرجاني "جذور الأزمة بين العراق والكويت" السياسة الدولية، العدد (102) أكتوبر، 1990 ص 14–17.

القائم على أسس مختلفة، ومع أنهم قد تخلوا عن جميع التزاماتهم العقائدية والحزبية[2]، إلا أن عودتهم على هذه الصورة كان ينقصها الكثير من عوامل القوة؛ ولم يتمكنوا من استعادة دورهم السابق كقوة عظمى.

وهكذا لم يعد هناك عملياً قطبية ثنائية، وبالتالي لم يعد توازن القوى هو مرتكز النظام العالمي القائم، وإنما أصبح العالم يخضع لقطبية أحادية سقط في ظلها مفهوم توازن القوى، وقد عزّزت الولايات المتحدة موقعها في النظام العالمي بفعل استغلالها لحرب الخليج الثانية أبعد استغلال لتحقيق أهدافها في فرض زعامتها العالمية. وقد اعتبر الرئيس جورج بوش حرب الخليج الثانية "بوتقة لنظام عالمي جديد"، ووصل إلى حد الغرور بقوله: " لقد أنقذنا أوروبا، وتغلبنا على الشلل، ووصلنا إلى القمر، وأضأنا العالم بثقافتنا، والآن ونحن على مشارف قرن جديد، نسأل: لمن سينسب هذا العصر؟ إنني أؤكد انه سيكون عصراً أمريكيا آخر"[3][*].

2 – البيئة الإقليمية:

أ– مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

كان لوقف الحرب العراقية الإيرانية أثر مهم على اتجاه نشاط مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث كانت معظم نشاطاته تنصب على القضايا الأمنية

---

(2) شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992) ص 32-36.

(3) "ما الجديد في النظام الدولي؟" جريدة الخليج 1993/12/12 ص 8.

(*) في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت نظريات جديدة تحت مسميات عديدة منها "نهاية التاريخ للكاتب الأمريكي من أصل ياباني فرانسيس فوكوياما الذي اعتبر أن تناقضات الفكر في العالم قد انتهت بانتصار الرأسمالية، وبالتالي فإن هذه الخاتمة للصراعات المذهبية معناها أن التاريخ وصل إلى نهايته.

كما ظهرت فيما بعد نظرية "صراع الحضارات" لـ "صمويل هنتنغتون" الذي طرح تصوره بأن التجمعات العالمية القادمة ستقوم على أسس حضارية. وأن الصراع فيما بينها سيكون صراعاً بين الحضارات، وقسمها إلى "الحضارة الغربية (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية) – الكنفوشيوسية – اليابانية – الإسلامية – الهندوسية – الأرثوذكسية السلافية – اللاتينية الأمريكية إضافة إلى أنها تحتمل أن تضم الحضارات الأفريقية" .

ويصف "هنتنغتون" أن خطوط التصدع بين هذه الحضارات سوف تكون هي نفسها "خطوط معارك المستقبل"، ويعلل ذلك بقوله إن الاختلافات بين الحضارات مسألة أساسية: فهناك اختلافات تاريخية ولغوية وثقافية واختلافات في العادات والتقاليد. وهناك الاختلافات الدينية التي تعتبر أهم هذه الاختلافات. Sumuel P. Huntington, "The Clash of Civilization "Foreign Affairs, Summer 1993, V. 72 No. 3 P.P. 22-49.

ومحاولة احتواء الحرب العراقية الإيرانية. لهذا أخذ الحيّز الاقتصادي مجالاً أكبر من عمل المجلس، إلا أن علاقات دول المجلس بقيت متوترة إلى حدٍ ما مع إيران نظراً لدورها المساند للعراق أثناء الحرب من وجهة النظر الإيرانية، والقضية الثانية التي كانت موضع خلاف وصراع هي قضية الحج بين إيران والسعودية.

فمن خلال البيانات الصادرة عن مجلس التعاون في مؤتمر القمة العاشرة في 1989/12/21، كان التركيز على أمن الخليج واستقراره من ناحية، ودفع عملية التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول الخليج من ناحية وبينها وبين التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية أخرى، وقد أكد قادة مجلس التعاون في مؤتمرهم هذا فيما يختص بالقضايا الإقليمية على:

1- مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية وشرعية تلتزم بها دول المجلس في تعاملها الدولي وذلك انسجاماً مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والقوانين والأعراف الدولية.

2- الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية كقاعدة أساسية يجب تدعيمها.

3- اعتماد الحوار والتفاوض وسيلة فعّالة لفض النزاعات بين الدول تمشياً مع مبادئ التعايش السلمي التي أعلنتها الأمم المتحدة وأقرتها القوانين الدولية.

4- دعم الجهود الرامية إلى تثبيت السلام بين العراق وإيران[4].

ب- العمل العربي المشترك:

إن أكثر ما تميّزت به هذه المرحلة هو الاتجاه إلى العمل العربي على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف بديلاً عن العمل العربي العام في ظروف وضحت فيه استحالة قيام عمل عربي موحد يضم جميع الدول العربية نتيجة لاتساع الفجوة بين المواقف السياسية للدول العربية حيال القضايا الأساسية.

وقد ساد هذه الفترة تقهقر للمنطلقات الثورية لصالح المنطلقات الواقعية، إذ رأى العديد أنه إذا كان من العسير في ظل هذه الظروف تحقيق الوحدة العربية الشاملة فإن هناك خطوات وأشكالاً وحدوية وسيطة ممكنة التحقيق وتتوفر لها كل

---

[4] وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤتمر القمة العاشر 1989/12/21.

مقومات النجاح. ومن ذلك مثلاً أن الوطن العربي يضم عدة أقاليم ومناطق فرعية تستطيع كل منها أن تدخل في علاقات تعاون وتكامل جماعيين، وترقى في غضون سنوات معدودة إلى مستوى السوق الأوروبية المشتركة، ومن هذه المناطق الفرعية:

- منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.
- منطقة المشرق العربي.
- منطقة وادي النيل.
- منطقة المغرب العربي الكبير.

كذلك ذهبت دراسات استكشاف واستشراف إمكانات وإمكانيات العمل العربي المشترك إلى أن هناك أقطاراً مفصلية تربط هذه المناطق والأقاليم العربية الفرعية، فمصر مثلاً، فضلاً عن ألها قطر عربي مركزي، هي أيضاً قطر مفصلي بين ثلاث مناطق عربية فرعية هي المشرق والمغرب ووادي النيل، والعراق هو قطر مفصلي بين منطقتي الخليج والمشرق، واليمن هو قطر مفصلي بين منطقة الجزيرة العربية ووادي النيل عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، كما أن الأردن يربط دول الخليج بالمشرق وبوادي النيل[3].

كانت بوادر الإنفراج في العلاقات العربية تظهر وراح كثير من الباحثين يعتقدون أن عهد التردي العربي قد انحسر وأن العمل العربي المشترك من خلال التجمعات العربية قد حل محل التنابذ والصراعات والخلافات. حتى إن كثيراً من الباحثين المرموقين في الوطن العربي اعتبروا أنه بعد مؤتمر القمة العربية في بغداد في 1990/5/30 ووقوف الدول العربية إلى جانب العراق ضد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية فإن عهداً جديداً من الانفراج في العلاقات العربية قد بزغ؛ إذ أكد المؤتمر المذكور على تحميل واشنطن استمرار مسؤولية العدو الإسرائيلي في سياساته العدوانية، كما أكد المؤتمر على وحدة الأمن القومي العربي، والحق في ردع العدوان بالوسائل المناسبة، والتضامن مع العراق وليبيا، ودعم اتفاق الطائف الذي توصل بموجبه معظم الفرقاء على الساحة اللبنانية إلى وضع حد للحرب الأهلية في لبنان،

---

(3) المنتدى، العدد 42 مارس، 1989 ص 13.

كما ربط المؤتمر إزالة الأسلحة المدمرة بالحل الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ودعم الانتفاضة الفلسطينية والأردن، ونــدد بـالهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة(6).

إلا أن بواطن الأمور كانت تشير إلى غير ذلك، ففي 17 يوليو من عام 1990 ألقى صدام حسين خطاباً في ذكرى ثورة 1968 اتهم فيه بعض حكام الخليج بإلحاق الضرر باقتصاديات العراق نتيجة زيادة إنتاجهم من النفط مما أدى إلى خفض الأسعار. وخسارة العراق ملايين الدولارات، الشعب العراقي أحوج لها(7)، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قام طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي بتسليم رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية خلال اجتماع لوزراء الخارجية العرب في تونس كان مخصصاً لموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل أثار فيها قضيتان: الأولى قضية الحدود مع الكويت حيث اتهم الحكومة الكويتية بالتعدي على الحدود العراقية . . والنقطة الثانية هي اتهام حكومة الكويت، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك بمبررات واهية.. واعتبرت الرسالة العراقية أن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدواناً على العراق"(8).

ثالثاً: أزمة الخليج ودوافعها

"يسبب الدكتاتور بعدم الاستقرار لأن سلطته تميل في النهاية إلى التأثير في وزنه للأمور وحكمته. فالسلطة سرعان ما تغدو حكماً مطلقاً، والحكم المطلق يصبح حكماً استبدادياً، وممارسة السلطة تصم أذني الدكتاتور، فلا يعود يصغي لنصيحة، وحتى لو أراد الإصغاء، فإنه من النادر أن يجد نصوحاً أو مشيراً مستعداً

---

(6) انظر "موجز يوميات الوحدة العربية": أيار (مايو) 1990، المستقبل العربي، السنة 13، العدد (137)، تموز/ يوليو 1990، ص 166–167.

(7) محمد حسنين هيكل حرب الخليج: أوهام القوة والنصر. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992) ص 320 .

(8) المرجع السابق، ص 322–323.

لنقل الأنباء السيئة أو لمعارضة سيده .. وممارسة السلطة أيضاً قد تقود إلى نـــزعة المغامرة أو تؤدي بالنتيجة إلى الكثير من عدم الاستقرار"(9).

"إن تسلسل الوقائع واضح في أن خطأ الحسابات العراقية كان شــرارة في المكان الخطأ في الزمن الخطأ في المناخ الخطأ"(10).

لو استشار صدام حسين خمسة أشخاص من حوله صدقوه القول، واستمع إليهم فعلاً لما قام بغزو الكويت لأسباب جوهرية ليس لأن الغزو عمل غير عقلاني وغير أخلاقي فحسب، بل لسوء التقديرات أيضاً، ولعل من أهمها ما يلـــي :1- أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة والغرب لما تحتويه من مخزون نفطي يشــكل الشريان الحيوي لصناعاتهم.

2- سوء تقديره للموقف العربي.

3- لم يضع صدام حسين المتغيرات في الموقف السياسي الدولي في حساباته، وتصور أن الاتحاد السوفياتي سيقف إلى جانب العراق في الأمم المتحدة.

والواقع أن أزمة الخليج جاءت في وقت تسود فيه أجواء الوفاق الأمريكـــي السوفياتي وهي الأجواء التي فرضت على الاتحاد السوفياتي أكثر مما فرضت علـــى واشنطن الحد من التورط في الصراعات الإقليمية مع ضرورة تسوية الخلافات مهما بلغت درجة حدتها وتعقدها بالطرق السلمية وفي إطار " توازن المصالح لا تـــوازن القوى"، ومن ثم كان من المنطقي أن تعارض موسكو الغزو العراقي للكويـــت في وقت تحرص فيه موسكو أشد الحرص على دفع عجلة الوفاق مع الولايات المتحـدة للأمام. بل أكثر من ذلك، فقد جاء غزو صدام حسين للكويت في الوقت الـــذي يلهث فيه الاتحاد السوفياتي جارياً وراء الولايات المتحدة طالباً رضاها ومساعدتها؛ لذا فإنه لم يكن على استعداد أبداً للتضحية بمصالحه الجديدة مع الولايات المتحـــدة للوقوف إلى جانب رعونة صدام حسين، إضافة إلى تدهور أوضاعـــه الداخليـــة، وتفسخ إمبراطوريته اقتصادياً وسياسياً (وحتى جغرافياً في وقت لاحق).

---

(9) Robert Marbro. "Political Dimensions of the Gulf Crisis" Gulf and World Oil Issues Series: Paper 1, Oxford Institute for Energy Studies , 3 October 1990. P.5.

(10) هيكل، مرجع سابق، ص 438.

ثالثاً – أزمة الخليج ودوافعها

". . . إن العدوان على شعب من الشعوب واستعباده لا يحصل فقط بالدبابات والمدفعية والسفن، ويمكن أن يتخذ أشكالاً أكثر مكراً ودهاءً كإغراق السوق بالنفط والضغوطات الاقتصادية".

من كلمة لصدام حسين في مؤتمر قادة العرب في بغداد 1990/5/28

"لقد كان غازي ملكاً وليس رئيس جمهورية مثل صدام حسين وقُتِلَ لأنه تمسك بهذه المقولة – مقولة الكويت عراقية– والملك فيصل الأول باني أول دولة عراقية في العصر الحديث، مات و لم يتنازل عن هذه المقولة، ونوري السعيد صديق الغرب لم يتنازل عن هذه المقولة. وفي عام 1958 كان آخر طرح له بعودة الكويت في حلف بغداد. جاء عبد الكريم قاسم صديق الاتحاد السوفياتي ليقرر قراره الدستوري المعروف بضم الكويت في عام 1961 وعين قائم قاماً على الكويت كجزء من البصرة، كما كانت في السابق، وعندما تقرر في عام 1961 أن تجعل الكويت دولة بعد أن كانت محمية تابعة إلى إنجلترا انسحب ممثل عبد الكريم قاسم من هيئة الأمم المتحدة ورفض هذا الواقع".

"من كلمة لصدام حسين ألقاها أمام القيادات الإسلامية التي جمعها في مؤتمر بغداد في 5 ديسمبر 1990".

إذا كان هذا هو تبرير صدام حسين الظاهري لأهدافه من غزو الكويت ثم ضمها، إلا أن التحليل العميق لدوافع وأهداف الغزو قد يكشف لنا أموراً أخرى؛ فربما يمكن العثور على الأسرار الكامنة وراء تصرفات صدام حسين وأهدافه من وراء الغزو.

فصناعة القرار، أي قرار – كما يراه الدكتور غازي القصيبي – لا بد وأن يكون بمحمل تفاعل عوامل عديدة منها "ما هو شخصي، منها ما هو ثابت ومنها ما هو وقتي، منها ما ينبع من المصلحة ومنها ما ينبع من المبدأ، ومنها حقائق التاريخ ومنها حتميات الجغرافيا. تنصب كل هذه العوامل في ذهن صانع القرار،

وتلعب تركيبته النفسية دوراً حاسماً في غربلة شتى العوامل – استبعاد هذا العامل والتركيز على ذلك العامل – حتى يخرج في نهاية المطاف، القرار،الذي يبدو للوهلة الأولى، كما لو كان عفوياً وسهلاً ومباشراً"[11].

تعود دوافع قرار هذا الغزو برأينا إلى العوامل التالية:

1– **شخصية صدام حسين الاستبدادية** " وتعطشه للسلطة، وما تنتجه السلطة من إحساس بالعظمة ثم نزعته الدائمة إلى المغامرة، ومركب الاضطهاد المترسب في عقله الباطن* "[12].

2– الوضع العربي وطموح صدام حسين لزعامة العالم العربي بعد عبد الناصر:

لقد ترك رحيل جمال عبد الناصر فراغاً كبيراً في العالم العربي. كما أدى عزل مصر في أعقاب صلحها المنفرد مع إسرائيل في عام 1979 إلى إحداث خلل واضح في النظام العربي؛ فاعتقد صدام حسين أن بإمكانه أن يحتل مكانة جمال عبد الناصر، وأن يتبوأ العراق مكانة مصر، ولكن الواقع أن صدام حسين تعوزه الكثير من صفات الزعامة التي كان يتمتع بها جمال عبد الناصر على المستويين الداخلي والخارجي. إضافة إلى ذلك فإن العراق بموقعه الجغرافي وعدد سكانه وتركيبته

---

[11] غازي القصيبي، أزمة الخليج: محاولة للفهم (لندن: دار الساقي، 1991) ص 12–14.

* يقول روبرت ماربو إن صدام حسين عندما كان شاباً كان متأثراً بشخصية ستالين وكان مولعاً بالقراءة عنه. انظر (Robert Marbo, "Political Deminion for the Gulf Crisis " London : Oxford University, 1990.)P.8

ويقول محمد حسنين هيكل إن صدام حسين شاهد رواية "العجوز والبحر" كفيلم سينمائي أكثر من 10 مرات وهي قصة صياد عجوز ظل أياماً وليالي وحده وسط العواصف وظلام البحر في صراع مع سمكة قرش" [محمد حسنين هيكل: أوهام النصر ص 353].

لقد وصلت نزعة درجة العظمة عند صدام حسين إلى حد أنه ـــ كما يعتقد الباحث من مشاهدته بعض لقطات لصدام حسين على شاشة التلفزيون ـــ يخال نفسه إمبراطوراً أو كأنه يجسد شخصية نابليون أو الاسكندر الأكبر كما نشاهدها في الأفلام السينمائية؛ وخاصة عندما كان صدام حسين يمتطي حصاناً ويمر في استعراض تحت قوس النصر في بغداد في إحدى الاحتفالات الوطنية.

[12] المرجع السابق ص 13.

الديمغرافية التعددية يمكن أن يشكل الجناح وليس القلب أو دولة المركز Core state في بنية النظام العربي.[*]

3– تأثير الحرب العراقية الإيرانية :

قدمت الثورة الإيرانية فرصة مهمة لصدام حسين، حيث اعتقد أنه يمكن أن يستغل الفترة الانتقالية التي كانت تمر بها إيران لتحقيق نصر عسكري سوف يكرسه حارسا للبوابة الشرقية للوطن العربي، ومنقذا لدول الخليج العربية التي كانت ترى أنها مهددة بنوايا الهيمنة لدى قادة الثورة الإيرانية، ولكن مراحل الحرب العراقية الإيرانية أثبتت أن تحقيق نصر عراقي سريع وحاسم هو ضرب من ضروب الوهم، فاستمرت الحرب ثماني سنوات كاملة انتهت بعدها دون أن يحقق أي من طرفيها أي تقدم يذكر. وقد كان لتلك الحرب تأثير بالغ الأهمية في سلوك القيادة العراقية يمكن إيجازه فيما يلي:

* لقد قدمت الحرب العراقية – الإيرانية درسا ثمينا للعراق حول أهمية أن يكون له منفذ بحري كبير على الشاطئ الشمالي للخليج العربي، يسمح له بتشكيل قوة بحرية إقليمية فاعلة. ونعتقد أن هذا العامل المؤثر قد تلاقى مع الأحلام التوسعية التي كانت تراود صدام حسين؛ فشكل أحد أهم أسباب الغزو العراقي للكويت.

* لقد خرج صدام حسين من حربه مع إيران بجيش قوامه حوالي مليون جندي، مشكل من (55) فرقة و (500) طائرة، إضافة إلى قوة آلية تقدر بحوالي 5500 دبابة[13]، وغيرها من الأسلحة الثقيلة. وقد عززت هذه القوى الكبيرة إقليميا من طموحات الهيمنة لدى الرئيس العراقي وساهمت في اتخاذه قرار الغزو، موجها جيشه إلى النقطة الأضعف (الكويت).

---

[*] درسنا في التاريخ الصراع القديم بين حضارة وادي النيل وحضارة وادي الفرات، وحتى في العصور الحديثة كانت هناك منافسة بين الزعامة المصرية والزعامة العراقية على قيادة العالم العربي وكانت سورية هي كما يقال " بيضة الميزان". لذلك كانت المنافسة شديدة لاحتلالها ـــ أي سورية ـــ إلى جانب أحد الطرفين. ولمزيد من الإيضاح حول هذه النقطة، انظر باتريك سيل. الصراع على سورية.

[13] بيار سالينجر وإريك لوران، حرب الخليج: الملف السري (بيروت : دار آزال للتوزيع والنشر ، 1991) ص 7.

*ثمة عامل آخر ذو أبعاد اجتماعية ـــ سياسية؛ فمن دون خوض حرب جديدة كان على القيادة العراقية أن تسرح أعداداً كبيرة من القوات المسلحة، الأمر الذي كان سيفاقم من مشكلة البطالة(*) التي كانت منتشرة بين مختلف القطاعات في العراق المنهك أصلاً من الناحية الاقتصادية نتيجة للامتداد الزمني غير المتوقع للحرب مع إيران. ولا يخفى ما كانت ستسببه البطالة من نفور اجتماعي سيكون سبباً لحدوث مشكلات سياسية تعززها تساؤلات لا مناص من طرحها على المستوى الشعبي ومن قبل الجنود المسرحين عن جدوى الحرب التي خاضوها لمدة ثمانية أعوام مع إيران.

4- الوضع الاقتصادي:

كان العراق قد خرج من حربه مع إيران، ومشكلته الرئيسية هي المشكلة الاقتصادية. ففي بداية الحرب كان يملكُ 30 ملياراً احتياطياً من الدولارات، و لم تكد سنوات الحرب الثماني تمضي حتى تجاوزت ديون العراق 100 مليار دولار[14].

لقد قام العراق ببرامج طموحة في مجال التسليح والتصنيع تحتاج إلى تمويلات ضخمة مما دفعه للبحث عن مصادر للتمويل. ولذا لم يترك صدام حسين مناسبة إلا وذكّر زائريه فيها بأنه لعب دور "الدرع الواقي للأخوة العرب في مواجهة الخطر الفارسي" وأنه يتوقع من الدول العربية الثرية " . . .وعلى الأخص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت العون والمساعدة على تسديد كامل ديوننا "[15]. وطلب من الكويت تمويله بمبلغ 10 مليارات دولار.

غير أن الكويت اتخذت في شهر أغسطس عام 1988 قراراً بزيادة إنتاجها النفطي، واعتبر صدام حسين هذه الخطوة عملاً استفزازياً أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمي، وإلى خسارة العراق (الذي يعتمد في 90 % من وارداته على النفط)

(*) ولكن قد يطرح البعض أن العراق كان مستورداً لحوالي نصف مليون مصري للعمل في قطاع الزراعة. وهنا يمكن القول إن الجنود العراقيين غير مؤهلين أو ربما غير مستعدين للعمل الزراعي؛ حيث إن الشعب العراقي بطبعه غير ميّال للعمل الزراعي. (وهو انطباع خاص بالباحث).

(14) المرجع السابق، ص7.

(15) المرجع السابق، ص 7-8.

لحوالي 7مليارات دولار سنوياً أي ما يوازي فوائد الديون التي ينبغي عليه تسديدها سنوياً، وراح صدام يتصور أن هناك مؤامرة لخنقه اقتصادياً؛ فقد روى السفير السويدي في بغداد السيد "هنريك امينوس" أن عزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي قال له " إن العراق ليس على استعداد لأن يموت بالخنق الاقتصادي في صمت وأن العراق على استعداد لأن يضحي بستة عشر مليوناً من أبنائه في سبيل أن يعيش المليون الباقي في عزّ وكرامة "[16].

وبلغ التهجم العراقي ذروته حول موضوع النفط في حديث طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس عندما قال: "إنني أحدثكم عن موقف يعتبره العراق عدواناً مباشراً عليه، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد على هذا العدوان، وإذن حالة حرب.. "[17].

ويلخص محمد حسنين هيكل الموقف بأن " الخلاف على الأسعار والحصص استدعى تجربة الحرب والديون، وتجربة الحرب والديون بدورها استدعت قضية الجزر وقضية الحقوق التاريخية في الكويت كلها .

وتناثرت بذور الخلافات القديمة مرة أخرى – ولكن على أرضية جديدة، وفي أجواء مغايرة، وفي حين راح العراق يبحث في ملفات التاريخ، راحت الكويت تتمسك بالوقائع الراهنة "[18].

5 –الضغوط الغربية :

كانت العلاقات بين بغداد وواشنطن دائماً متشابكة بصنوف من عوامل التجاذب والتنافر، ومرتبطة بقضايا حيوية بدءاً من الصراع على الشرق الأوسط، ومن ضمنه الصراع على النفط، مروراً بالصراع العربي ــ الإسرائيلي وانتهاءً بالصراع مع الاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة على اعتبار أن العراق كان يعد حليفاً للاتحاد السوفياتي في المنطقة.

---

[16] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص 326.
[17] المرجع السابق، ص 322–323.
[18] المرجع السابق، ص 260.

لم تكن الولايات المتحدة غافلة عن مشتريات السلاح العراقي ولكنها لم تكن ترغب بأن يتحول العراق إلى قوة إقليمية بإمكانها أن تملي إرادتها السياسية وتتحكم بالإمدادات النفطية إن كان إنتاجاً أو تسعيراً.

ففي عام 1988 غضبت الدول الغربية فجأة إزاء استخدام العراق للغازات ضد الأكراد العراقيين في (حلبجا) في شمال العراق، وضد القوات الإيرانية خلال حربه مع إيران وانتهاكه لحقوق الإنسان داخل بلده (و لم يكن أحد من تلك الدول قد التفتت في السابق إلى استخدام العراق للغازات ضد الأكراد والإيرانيين).

وفي عام 1989 تصاعد الحديث حول أخطار تنامي القوة العسكرية العراقية، وفي عام 1990 راح الغرب يوجه اتهاماته للعراق لامتلاكه قدرات نووية ومدفعاً عملاقاً[19]. وتفاعلت قضية إعدام العراق لصحفي إيراني يحمل الجنسية البريطانية ثم تهديد صدام حسين بأنه سوف يحرق نصف إسرائيل إذا استخدمت سلاحها النووي(*). وربما ظن صدام حسين أنه بعد هزيمة إيران سوف تتوجه الدول الغربية نحو العراق لإضعافه أو ربما ظن أنه سوف يتعرض خلال وقت قصير حينها لهجوم "إسرائيلي" مدعوم من أمريكا فدفعه ذلك باتجاه تحدي الغرب. وربما ساهمت جميع هذه العوامل التي ذكرناها في اتخاذ صدام حسين لقراره بالغزو معتقداً أن بوسعه النجاة من عواقب عدوان فاضح، خصوصاً أنه قرر توجيه ضربته في الاتجاه الأسهل، متوهماً أن الولايات المتحدة لن تغامر بالقيام بضربة داخل الكويت حفاظاً على منتجات الكويت النفطية التي تشكل أهمية حيوية للصناعة الغربية. ويبقى الواقع الصارخ أن صدام وقع في خطأ الحسابات في هذه القضية المأساوية والتي عبّر عنها محمد حسنين هيكل بقوله:

---

(19) Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, War in the Gulf 1990-91 (U.S.A: Oxford University Press, 1997) P.P. 95-96.

وانظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج:أوهام القوة والنصر، مرجع سابق.

(*) إن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية علاقة استراتيجية ويعتبر العديد من المسؤولين الأمريكيين أن المس بأمن إسرائيل مساس بأمن الولايات المتحدة الأمريكية. يقول الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون "لم ولن يأتي رئيس أمريكي يمكن أن يضحي بأمن إسرائيل. فالعلاقة بين البلدين علاقة أكبر من أية وثيقة فهي علاقة أخلاقية". (ريتشارد نيكسون، 1999، نصر بلا حرب).

" إن تسلسل الوقائع واضح في أن خطأ الحسابات العراقية كان شرارة في المكان الخطأ في الزمن الخطأ في المناخ الخطأ"[20].

رابعا : تطورات الأزمة

يمكن تتبع بداية التوتر إلى نهاية عام 1988 عندما راح العراق يطلب من الكويت تأجيره جزيرة "بوبيان" كي يحصل على منفذ بحري، إلا أن الكويت كانت تخشى من ردود الفعل الإيرانية التي هددت الكويت مرارا من مغبة منح العراق أية تسهيلات.

وخلال اجتماع لجنة المراقبة التابعة لمنظمة الأوبيك المنعقد في جنيف بتاريخ 3 مايو 1990 وجه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز انتقادا شديد اللهجة إلى الدول الأعضاء المسؤولة عن زيادة الإنتاج البترولي دون ذكر أسمائها، وقد رجحت الأوساط البترولية بأن الكويت تعد ضمن هذه الدول .

وفي 17 يوليو 1990م وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد اتهم الرئيس العراقي صدام حسين "بعض" القادة العرب في الخليج بتطبيق سياسة موالية للولايات المتحدة تستهدف خفض أسعار البترول الخام، وأضاف بأن الحروب يمكن أن تندلع "لأسباب اقتصادية". وقال في كلمته "إن انخفاض سعر البترول دولارا وحدا يكلف العراق ألف مليون دولار من عائدات النفط سنويا، في الوقت الذي تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين"[21].

وفي 18 يوليو 1990 نشرت بغداد الرسالة التي أبلغ بها العراق جامعة الدول العربية في يوم 16 يوليو والتي يتهم بها الكويت بسرقة "البترول العراقي منذ عام 1980" وقضم جزء من أراضيه، وبذلك يطالب العراق الكويت بسداد 2,4 مليار

---

(20) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج:أوهام القوة والنصر، ص 438 .

(21) المرجع السابق ص320.

من الدولارات قيمة النفط "المسروق"، وهو يصف السلوك الكويتي بأنه عدوان عسكري على العراق، "كما اتهم العراق الكويت بانتهاز فرصة اندلاع الحرب بينه وبين إيران لتقوم بتنفيذ خطة التقدم التدريجي والمبرمج في اتجاه الأراضي العراقية"[22]. واتهام حكومة الكويت، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصصها المقررة في منظمة الأوبك. واعتبرت الرسالة العراقية أن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدوانا على العراق"[23].

وقد نفت الكويت الاتهامات الموجهة إليها من قبل العراق في اليوم التالي لتلقيها نص رسالة الاتهام (19 يوليو 1990) واتهمت العراق بمحاولة حفر آبار للبترول داخل الأراضي الكويتية أكثر من مرة وطلبت من جامعة الدول العربية التحكيم في نزاع الحدود القائم بين الدولتين.

كما اتهم العراق الكويت في 21 يوليو 1990 بالإعداد لتدخل القوات الأجنبية في الخليج، وذلك بطرح المشكلة على منظمة الأمم المتحدة متخلية في ذلك عن "العمل العربي" المتمثل في وساطة جامعة الدول العربية[24].

وكان الرئيس العراقي قد أوفد في شهر يونيو 1990 السيد سعدون حمادي إلى الكويت ودول الخليج الأخرى للتحضير لوضع سياسة عربية نفطية مشتركة موضع التنفيذ بعد هبوط سعر برميل النفط من 19 دولارا إلى 14 دولارا، طارحا فكرة خفض الإنتاج بهدف رفع الأسعار. لكن في الوقت نفسه كان السيد حمادي يبلغ القادة العرب الخليجيين أن الشعب العراقي مهدد بالفقر، وأنه يطلب من كل دولة عربية خليجية تسديد مبلغ 10 مليارات دولار لمساعدة العراق على بناء اقتصاده بعد الحرب مع إيران التي "حمت الجناح الشرقي من الأمة العربية"، وردا

---

[22] مجدي علي عبيد، "المقدمات السياسية للغزو"، السياسة الدولية، العدد (102) أكتوبر 1990، ص 18 - 19.

[23] هيكل ص 322-323.

[24] انظر " "يوميات الأزمة (3 مايو - 15 سبتمبر)، السياسة الدولية، العدد (102) أكتوبر 1990، ص 204 - 217.

على هذا الطلب اقترحت الكويت تقديم مبلغ 500 مليون دولار تدفع خلال ثلاث سنوات .

خلال هذه الفترة وحتى تاريخ الغزو في 2 أغسطس 1990 قام عدد من قادة الدول العربية بمحاولات وساطة منذ انعقد في الإسكندرية لقاء قمة بين الملك حسين عاهل الأردن والرئيس المصري حسني مبارك، وشارك فيه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز وذلك في 23 يوليو. وقد حاولت مصر أن تقوم بالمساعي الحميدة من أجل منع تفاقم الأزمة الكويتية العراقية، وقد قام الرئيس مبارك بزيارة إلى بغداد والكويت إلا أن جميع المساعي لم تفلح، كما قام الملك حسين من جانبه أيضاً بالوساطة بين بغداد والكويت ولكن لم يكتب لها النجاح.

وفي 31 يوليو 1990 التقى ممثلون من العراق والكويت بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية لإجراء مفاوضات حول حقول النفط المتنازع عليها ولكن بعد ساعتين من بدئها انهارت المحادثات، وفي هذه الفترة تمكن العراق من حشد ما يقارب 100 ألف جندي على الحدود مع الكويت[25].

وفي الثاني من أغسطس1990 كان غزو النظام العراقي للكويت إذ صدر بيان عن وزارة الدفاع الكويتية في ذلك اليوم يفيد بأنه حوالي الساعة الثانية فجرا عبرت القوات العراقية الحدود الشمالية (للكويت) واستولت على عدة مواقع استراتيجية داخل الأراضي الكويتية، وتقدر بعض المصادر حجم القوات التي اقتحمت الكويت بحوالي 100 ألف جندي مدعمة بالدبابات والطائرات والمدفعية، بينما لم يكن حجم القوات الكويتية يتجاوز 12 ألف جندي.

أما في بغداد فقد صدر بيان عن مجلس قيادة الثورة العراقية جاء فيه أن العراق استجاب لطلب "حكومة الكويت الحرة المؤقتة" بالتعاون معها ضد أي تدخل من الخارج في الشؤون الكويتية على أن تنسحب القوات العراقية حالما يستقر الوضع.

---

(25) المرجع السابق ص 204-217 .

خامساً : ردود الفعل العربية والدولية على الغزو

1- ردود الفعل العربية:

أحدث الغزو العراقي الكارثي للكويت، وتفاعلاته انقساماً عميقاً في العالم العربي. امتد ليتخطى الانقسام بين الأنظمة العربية فيشمل ولأول مرة الشعوب العربية نفسها محدثاً شرخاً كبيراً بينها[26].

فقد كانت الجروح عميقة إلى درجة أن الانقسام أدى إلى حدوث تصادم في القيم كما أظهرت الأحداث وجود ضعف بنيوي في العالم العربي. وقد وجد العرب أنفسهم غير قادرين على منع هذه المصيبة أو احتوائها، ففي حين أن بعض أقطار دول الخليج كانت تنظر إلى التدخل الأمريكي بأنه مهمة إنقاذ على المدى القصير. فإن أقطاراً عربية أخرى كانت تنظر إلى التدخل الأمريكي بأنه عودة للقوى الأجنبية للمنطقة تحت ستار تحالفات أمنية وعسكرية في المنطقة. وقد وصف الدكتور محمد عابد الجابري حالة الأمة العربية في هذه الأزمة بقوله "لقد عاشت الأمة تناقضين في وقت واحد، تناقض عربي – عربي يمثله الغزو العراقي للكويت، وتناقض عربي – أمريكي تمثله نية ظهرت على الفور في ضرب العراق وتدمير قوته، وكان التناقض الأول يحدث جرحاً في قلب الأمة، وكان التناقض الثاني يهددها بالذبح". وكان رأي الجابري "أن التناقض الأول كبير، وأما التناقض الثاني فهو خطير"[27].

وعلى الصعيد الرسمي تقدمت سوريا (وغيرها من الدول العربية) بطلب عقد مؤتمر للقمة العربية يسبقه على الفور اجتماع لوزراء الخارجية العرب، إلا أن جميع الاجتماعات باءت بالفشل، وكذلك المساعي التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين ملك المملكة الأردنية والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لحل الأزمة.

---

[26] حول المقولات التي تناولت الحالة العربية بعد الغزو العراقي للكويت، أنظر: هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص624.

[27] هيكل ،حرب الخليج: أوهام القوة والنصر ، ص 421-438.

في 10 أغسطس صدر البيان الختامي للقمة العربية الطارئة جاء فيه تـأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن، وإدانة العدوان العراقي، وعدم الاعتراف بقرار ضـم الكويت، والتمسك بنظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً قبل الغزو، واسـتنكار التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، والاستجابة لطلـب المملكـة العربيـة السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواها في الدفـاع عـن أراضيها[28].

وافقت على هذا القرار (12) دولة عربية واعترضت عليه دولتان هما العراق وليبيا، وتحفظت ثلاث دول وامتنعت ثلاث دول عن التصويت وتغيبت دولة؛ فقد اعترضت العراق وليبيا وامتنعت ثلاث دول عن التصويت هـي الأردن والجزائـر واليمن وتحفظت السودان وفلسطين وموريتانيا، وتغيبت تونس، الدول التي وافقت على القرار هي دول مجلس التعاون الست ومصـر وسـوريا والمغـرب ولبنـان والصومال وجيبوتي.

وفي المحصلة وقفت مصر وسوريا والمغـرب إلى جـانب دول الخليـج في المشاركة بقوات عسكرية، بينما وقفت الأردن واليمن ومنظمة التحريـر موقفـاً وسطاً فلم تكن مؤيدة لضم العراق للكويت، ولكنها تدعو إلى حل عربي للأزمـة، وتندد بوجود القوى الأجنبية في المنطقة. إلا أن واقع الأزمة اتسم بالحدة و لم يُـترك مكان للحل الوسط بل كان الشعار "من ليس معنا فهو ضدنا"[29].

وفي دول المغرب العربي كانت الحركات الإسلامية هي التي تسود الشـارع، فهي في الواقع لا تتعاطف مع صدام حسين، ولكنها بالمقابل لا تقبـل بـالوجود الأجنبي وخصوصاً في منطقة مقدسة بالنسبة إليهم، وباختصار حاول صـدام أن يلعب على الأوتار الحساسة التي تحرك الشارع العربي، كالدين، وقضية فلسـطين، وتوزيع الثروة ... الخ[30]. (سوف نتناول موقف مجلس التعاون الخليجي عندمـا نتطرق إلى موقف دولة الإمارات العربية المتحدة).

---

[28] نيه أصفهاني (إعداد) "وثائق خاصة بالأزمة"، السياسة الدولية، العدد (102) أكتوبر 1990، ص 166-203.

[29] غازي القصيبـي، مرجع سابق، ص 61 – 86. وانظر هيكل، مرجع سابق، ص 421 – 438.

[30] غازي القصيبي، مرجع سابق، ص 61-68 .

2 – المواقف الدولية:

أ– موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

اتخذت الولايات المتحدة منذ البداية زمام المبادرة، وأرسلت قواتها للمنطقة محبذة بذلك العمل العسكري ضد العراق، وجعلت سياستها ذات ركيزتين : الأولى تصعيد الموقف الدولي إزاء الأزمة بفرض العقوبات ضد العراق من خلال الأمم المتحدة، والثانية أنها سعت في الوقت نفسه إلى تنمية وجودها العسكري، واستكمال قدرتها العسكرية في منطقة الخليج بالقرب من مسرح الأحداث لتكون في أعلى درجة من درجات الاستعداد لخوض أية معركة كركيزة ثانية(*).

فقد أصدر البيت الأبيض 3 بيانات جاء فيها:

البيان الأول: يدين بشدة الغزو العسكري العراقي للكويت ويطالب بسحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية ويطلب من مجلس الأمن عقد جلسة طارئة.

والبيان الثاني: يؤكد بأن مجلس الأمن سيعقد جلسة طارئة في صباح هذا اليوم 2 أغسطس 1990 ويناشد الجماعة الدولية بإدانة هذا العدوان ويفيد بأن الحكومة الأمريكية تستعرض الخيارات المتاحة للرد على العدوان العراقي.

والبيان الثالث : يفيد بقرار الرئيس الأمريكي تجميد جميع الممتلكات الكويتية الخاضعة للقوانين الأمريكية والتي توجد في حيازة أو تحت إشراف أفراد في الولايات المتحدة وذلك بهدف حمايتها وأيضاً تجميد جميع الممتلكات العراقية ومنع

(*) يرى بعض المحللين أن العوامل الاستراتيجية الكامنة وراء التدخل الأمريكي ليست قضية سيادة دولة واحترام القانون الدولي، بل على العكس من ذلك، فهذه القضية وفرت إطاراً ملائماً للغاية بسبغ الشرعية على تدخل المجتمع الدولي. فالعامل الاستراتيجي هو النفط. فهناك إجماع على أن النفط سوف يظل الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي العالمي لفترة طويلة قادمة. وهناك إجماع على أن المنطقة العربية وبالتحديد منطقة الخليج سوف تظل المستودع الرئيسي للاحتياطي العالمي للنفط. وهناك إجماع أو ما يشبه الإجماع على أن من يتحكم الآن في النفط إنتاجاً وسعراً وتوزيعاً سوف يكون الطرف الأقوى في تحديد معالم وشكل النظام الدولي".

(تقارير وخلفيات. بيروت : دار الصياد. 10 مايو 1991، ص14).

أي صادرات أو واردات من وإلى العراق بما في ذلك النقد وغيره من الأدوات المالية، وطلبت الحكومة الأمريكية من جميع الدول اتخاذ مثل هذه الإجراءات الوقائية.

وقد صدرت بيانات إدانة بالغزو والدعوة إلى الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت من قبل المجتمع الدولي بما فيهم الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا... كما صدر بيان أمريكي سوفياتي يدين الغزو العراقي للكويت ويطالب مجلس الأمن بالإدانة الفورية.

في 5 أغسطس قام وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) بزيارة مفاجئة إلى الرياض حيث التقى مع المسؤولين السعوديين، وذلك بهدف إقناع السعوديين بأن العراق يهدف إلى اختراق الحدود السعودية أيضا. والواقع أن السعودية لم تكن في البداية راغبة في القيام بعمل عسكري إلا مع نهاية عام 1990 حين بدا أن الحل السلمي بعيد المنال[31].

كما أفصح الرئيس بوش عن المبادئ التي تسترشد بها السياسة الأمريكية إزاء أزمة الخليج.

1- المطالبة بانسحاب القوات العراقية من الكويت.
2- إعادة الحكومة الشرعية إلى الكويت.
3- الالتزام الأمريكي تجاه السلامة والاستقرار في منطقة الخليج.
4- حماية الرعايا الأمريكيين في المنطقة.

وقد منح الكونغرس الأمريكي الرئيس جورج بوش سلطة استخدام القوة المسلحة.

ب- موقف الدول الغربية :

أما بالنسبة للدول الغربية الأخرى، فقد كان الموقف البريطاني أبرز المتحالفين وأشد المتحمسين لعمل عسكري ضد العراق. وربما يعود ذلك إلى علاقة

---

[31] إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، عمران، (الكويت: جامعة الكويت، 1994) ص 839.

بريطانيا التاريخية بالكويت. ويضيف آخرون إلى ذلك شخصية رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، ويعتقدون أن مصادفة وجودها في الولايات المتحدة حين وقع الغزو "عززت تصميم الرئيس الأمريكي على معارضة الغزو"[32].

بينما اتسم الموقف الفرنسي في البدء بمحاولة التوسط والاحتفاظ بقدر من حرية المناورة نظرا للعلاقات الاقتصادية القوية مع العراق والتأثير التقليدي للدبلوماسية الفرنسية التي كانت ترى أن تحتفظ فرنسا بموقفها على مسافة ما من الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن الموقف الفرنسي هذا قد اصطدم في النهاية بعناد صدام حسين من جهة، وضغط الولايات المتحدة وتقدير الحكومة الفرنسية لتطورات الموقف من جهة أخرى[*] [33].

كما شاركت إيطاليا وإسبانيا واليونان وبعض الدول الغربية الأخرى بقوات عسكرية. أما ألمانيا واليابان فكانت مشاركتهما مالية؛ حيث إن الدستور في هاتين الدولتين لا يسمح لهما بإرسال قوات عسكرية.

ج- روسيا والصين

وعلى الرغم من مراهنة الرئيس العراقي على دعم الاتحاد السوفياتي له في مواجهته ضد التحالف الدولي، فإن هذا الأخير ونتيجة للأوضاع التي كان يمر بها -

---

[32] غازي القصيبي، مرجع سابق، ص 80 .

[*] كان تقدير الحكومة الفرنسية ما يلي :

"أ- أن الحرب باتت مؤكدة ونتائجها متوقعة، ورغم أن فرنسا وضعت استثمارات كبيرة في بغداد، فهذه الاستثمارات تعتبر في حكم الضائعة في الوقت الراهن.

ب- أن فرنسا لا تستطيع أن تظل بعيدة وإنما لا بد أن تقترب من الساحة وتشارك مهما كانت تحفظاتها السابقة.

ج- أن العقود الكبيرة القادمة تتحدد على أساس الأدوار في المعركة.

د- أن الذين سيجلسون على مائدة تسوية أمور المنطقة هم المحاربون، وليس المتفرجون.

هـ- أن الخليج في السنوات القادمة سوف يدخل في "جيب" واشنطن، ولابد لفرنسا أن تظل قادرة على الوصول إلى شيء منه، حتى وإن كان معظمه في الجيب الأمريكي.

و- أن فرنسا مطالبة بأن تجد لنفسها بعد ذلك مجالات يمكن أن تحصل فيها على وضع خاص لها، والمجالات الاحتياطية المرشحة هي، إيران ــ وليبيا، وكلتاهما دولتان بتروليتان رئيسيتان ــ لكن سلم الأولويات لا يستطيع أن يتجاهل موارد الخليج".

[33] هيكل، حرب الخليج: حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ص 512-515 .

كما أسلفنا – كان يلهث وراء الولايات المتحدة وكان غير مستعد لمجاراة مغامرة صدام حسين، وكذلك الصين، فقد كانت تدرك تماماً أن المراهنة على صدام حسين إنما هي مراهنة على حصان خاسر.

لقد جعلت هذه المواقف من الولايات المتحدة بالفعل القوة المهيمنة الوحيدة على مجلس الأمن بحيث استطاعت – باسم الشرعية الدولية – أن تمرر ما ترغب من قرارات دولية لم يشهدها تاريخ مجلس الأمن منذ نشأته.

3- المواقف الإقليمية غير العربية:

تراوحت مواقف الدول الإقليمية غير العربية بين المشاركة في قوات التحالف مثل تركيا وباكستان وأفغانستان وبنغلاديش، وبين الإدانة للغزو العراقي للكويت دون مشاركة عسكرية مثل إيران والهند وغيرها.

فقد لعبت تركيا، على سبيل المثال، دوراً نشطاً في التحالف الدولي ضد العراق على رغم العلاقات الاقتصادية معه، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن تركيا كانت تركض وراء أوروبا لإدخالها ضمن السوق الأوروبية المشتركة لذلك لم يكن من المعقول أن تضحي تركيا بما تعتبره مستقبلها للمراهنة على ورقة خاسرة، كذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي.

أما إيران فقد وقفت عبر الأزمة بما يتمشى ومصالحها، فقد أدانت الغزو العراقي للكويت بشدة، ورفضت الاعتراف بأية تغييرات إقليمية تنتج عنه، واكتفت بإدانة لفظية للتواجد الأجنبي في الخليج.

بينما تميز موقف إسرائيل بالموقف المراقب المتأهب، وكانت على اتصال مباشر مع الولايات المتحدة منذ بدء الأزمة حتى انتهائها. وطلبت منها الولايات المتحدة عدم الاشتراك الفعلي في قوى التحالف خشية حدوث تصدع في القوى العربية المتضامنة والمشتركة في التصدي لغزو الكويت[34].

---

(34) Nayef Ali Obeid. The Gulf Cooperation Council: From Cooperation to Integration (Belgrade: Belgrade University Press, 1993) PP. 240-250.

وانظر أيضاً: غازي القصيبي، مرجع سابق، ص 84–86 .

هذا الموقف الدولي والإقليمي،المعارض في مجمله للغزو العراقي للكويت، ساهم ولا شك – إلى جانب عوامل أخرى – في صلابة موقف دولة الإمارات. وهو ما سنتطرق إليه في المحور السادس من هذا الفصل. فصانع القرار الرشيد، لابد وأن يأخذ في حساباته السياسية المحيط الدولي والإقليمي.

4- قرارات الأمم المتحدة بشأن الغزو العراقي:

في 6 أغسطس 1990م تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 661 الذي يتضمن التدابير التي ستتخذ لضمان سحب العراق لجميع قواته من الأراضي الكويتية وإعادة الأمن.

وفي 6 أغسطس أيضاً، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً تضمن قرار المجلس المذكور "إعادة الكويت إلى العراق في شكل وحدة اندماجية".

ورداً على قرار العراق، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 662 الذي يقرر أن ضم العراق للكويت إجراء غير مشروع ويعتبر لاغياً وباطلاً، ويطالب جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بهذا الضم ويقرر استمرار إدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال المجلس.

أصدر مجلس الأمن 14 قراراً ضد العراق منذ الغزو. وأهم قرار هو القرار الثاني عشر رقم 678 تاريخ 29 نوفمبر عام 1990، إذ أجاز للدول الأعضاء استخدام جميع الوسائل الضرورية من أجل تطبيق قرارات المجلس السابقة(*) .

وفي 12 يناير 1991 وصل الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار إلى بغداد وبدأ مباحثات الفرصة الأخيرة لنزع فتيل الحرب مع المسؤولين العراقيين[35].

للمزيد من المعلومات أنظر هيكل: أوهام النصر. حول زيارة دي كويلار إلى بغداد.

(*) يقتبس محمد حسنين هيكل عن الدكتور عدنان الباجه جي (وزير سابق للخارجية في العراق، وكان مندوباً لبلاده في الأمم المتحدة قرابة عشر سنوات في الستينات) ، رأيه بأن القرار (678) يعد مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة (انظر : محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر. ص 500).

[35] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ص 533–536 .

القرار الأخير صدر في 3 أبريل 1991 والذي حمل رقم 687 الذي يعلن إنهاء حرب الخليج رسمياً ويرسن اتفاق عام 1963 لترسيم الحدود بين العراق والكويت ويطالب بتجريد النظام العراقي من أسلحة الدمار، وإجباره على دفع التعويضات، وإقامة منطقة معزولة من السلاح بين العراق والكويت[36].

5- اكتمال الاستعدادات العسكرية لقوى التحالف وبدء العمليات الحربية:

وفي شهر يناير 1991 أكملت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة استعداداتها العسكرية، فقد بلغ عدد قوات الحلفاء (700 ألف) جندي إضافة إلى حوالي (2000) طائرة مقاتلة ومن الجانب العربي شاركت قوات مصرية وسورية بـ (35,000) جندي.

وشاركت السعودية بـ (40,000) جندي و(500) دبابة و(180) طائرة، والكويت بـ (7000) جندي و(60) دبابة و(20) طائرة وعُمان والإمارات وقطر والبحرين بـ (8000) جندي و(24) دبابة و(80) طائرة، بينما شاركت الولايات المتحدة بـ (350) ألف جندي و(900) دباية و(1200) طائرة قاذفة ومقاتلة، وبريطانيا بـ (40) ألف جندي وفرنسا بـ (16) ألف جندي[37]. مما يوضح جلياً أن القوة الضاربة في هذا التحالف هي القوة العسكرية الأمريكية. ويعود ذلك إلى رغبتها وتصميمها على القيام بعمل عسكري ضد الغزو العراقي منذ البداية، واستخدام نفوذها السياسي والاقتصادي أيضاً وقد تطرقنا إلى ذلك آنفاً.

وفي 17 يناير شنت مئات من طائرات التحالف غارات فجراً على عشرات المواقع والأهداف العراقية لتبدأ عملية "عاصفة الصحراء" .

في 15 فبراير 1991 أعلنت القيادة العراقية بشكل مفاجئ استعدادها للإنسحاب من الكويت وربطت انسحابها بوقف إطلاق النار، وجلاء كل القوات الأجنبية من المنطقة خلال شهر واحد وجلاء إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة، ووفقاً لما ذكرته مصادر أمريكية فإن أمريكا والحلفاء قاموا خلال ثلاثين يوماً من الحرب بأكثر من 73 ألف طلعة جوية.

---

[36] موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 836.

[37] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هامش 94 ص 304 .

في 24 فبراير بدأت قوات الدول المتحالفة هجوماً برياً كاسحاً وواسع النطاق لتحرير الكويت تحت مظلة غارات جوية مكثفة وعملية إنـزال برمائية.

في 26 فبراير – أصدر الرئيس العراقي صدام حسين الأوامر لقواته بالانسحاب من الكويت بعد مرور 48 ساعة على بدء الهجوم.

وفي 27 فبراير – أعلن رسمياً تحرير مدينة الكويت[38].

وقد أدت هذه الحرب إلى إلحاق خسائر جسيمة بشرية ومادية في منطقة الخليج يمكن إيجازها كما يلي:-

أ- سقوط مئات الآلاف الضحايا ما بين قتيل وجريح ومشرد.

ب- تدمير هائل للمنشآت وللبيئة الأساسية في كل من الكويت والعراق.

ج- تهديد خطير للبيئة الكويتية، وما جاورها من دول الخليج، نتيجة إشعال النار في آبار النفط الكويتية.

د- تدمير جانب كبير من رصيد القوة العسكرية العراقية باستخدامها أولاً استخداماً عدوانياً غير مشروع، ثم بتقديمها لقمة سائغة لقوة عسكرية متفوقة، وتبديد الجهد والمال الهائل الذي أنفق من أجل إعدادها.

هـ – تبديد الثروة العربية في الإنفاق على معركة خاطئة، ثم تمويل أعمال عسكرية لمحو آثار العدوان الخاطئ، وأخيراً الإنفاق على تعمير ما خربته الحرب؛ حيث يُقدر التقرير الاستراتيجي الدولي حجم الخسائر بـ (102) مليار دولار[39].

---

[38] مراد إبراهيم الدسوقي "عاصفة الصحراء .. الدروس والنتائج السياسة الدولية، العدد (104) أبريل 1991، ص 21.

[39] عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999) ص 301–302. وانظر التقرير الاستراتيجي الدولي 2000–2001. وانظر: موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، ص857–861.

سادساً : موقف دولة الإمارات العربية المتحدة

ينطلق موقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الغزو العراقي للكويت من عدة اعتبارات:

أ- كانت إحدى ذرائع الغزو العراقي للكويت اتهام العراق لكل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 1990 بزيادة حصتهما النفطية مما أدى إلى خفض سعر النفط وإلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، حسب الادعاء العراقي؛ الأمر الذي حدا بدولة الإمارات عبر وزير خارجيتها إلى تقديم مذكرة إلى جامعة الدول العربية في 20 يوليو 1990 تفند فيها الاتهامات العراقية، وتؤكد أن سياسة دولة الإمارات النفطية تقوم على استقرار سوق النفط ووحدة الأوبك[40].

ب- التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بواجباتها كعضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث انتهك هذا الغزو حرمة أحد أعضائه الكويت.

ج- طبيعة الحدث نفسه، وهو الغزو الذي ضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية.

د- وجود إجماع عربي ودولي على إدانة الحدث (الغزو) والتزام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات عملية لمواجهته. (فقد شاركت في حرب تحرير الكويت 28 دولة).

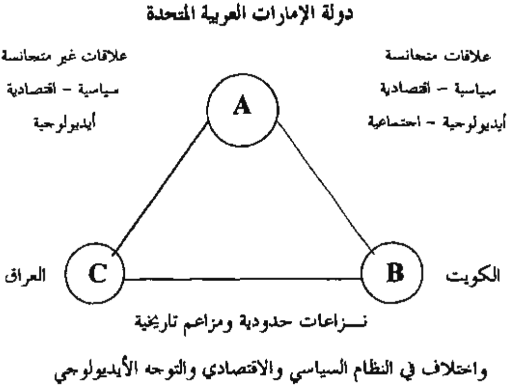
هـ- طبيعة النظام السياسي، حيث يتماثل النظام السياسي والاقتصادي في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، فهما نظامان وراثيان ومحافظان يتبعان اقتصاد حرية السوق، بينما النظام في العراق نظام جمهوري علماني يتبنّى الأيديولوجية البعثية المعارضة لسياسات دول الخليج العربي الأخرى. كما يتبع اقتصاد الدولة، وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة مع دولة الإمارات إذا ما قيست بعلاقة الإمارات بالكويت. وقد تطرقنا في الفصل السابق إلى علاقة الإمارات بالعراق. (الرسم البياني التالي يوضح طبيعة العلاقة بين الدولتين).

---

(40) William Rugh. Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002) P.P. 55-56.

نموذج رقم (1)

العلاقة بين دولة الإمارات وكل من العراق والكويت



ويبقى العامل الأهم هو شعور دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها كـــــانت مستهدفة من قبل النظام العراقي في حينها. وفي مؤشر فسره بعض المحللين تحذيـــراً للعراق، أجرت القوات المسلحة في دولة الإمارات تدريبات عسكرية مشتركة مـــع القوات الأمريكية، في يوليو 1990[41].

1 – الموقف الإماراتي على الصعيد الدولي:

أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة الغزو على الفور، وراحــــت تجـــري الاتصالات على جميع المستويات الدولية والإقليمية والعربية. فعلى الصعيد الـدولي،

---

(41) المرجع السابق، ص 57.

قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالتشاور مع قادة الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والسعودية وإيران وتركيا وقادة آخرين، لتنسيق الجهود واتخاذ الخطوات العملية في سبيل التوصل إلى أفضل السبل لمواجهة هذا العمل الذي ينتهك كل الأعراف الدولية(42).

وكان راشد عبدالله وزير خارجية دولة الإمارات قد صرح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "بأن العدوان العراقي على الكويت يمثل أكثر ما يمثل تحدياً للمفاهيم والأخلاق والقيم العربية التي تعارفت عليها مجتمعاتنا، كما يمثل خرقاً للمبادئ والقوانين والمواثيق العربية والدولية، وأنه مهما كانت نتائج هذا العدوان فإن الخاسر الأكبر هم العرب في جميع أقطارهم". وخلص وزير الخارجية إلى دعوة المجتمع الدولي إلى العمل بشكل حازم وسريع لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت بغية تجنيب المنطقة كارثة غير محمودة النتائج، ولكن العراق لم يستجب للنداءات والقرارات الدولية القاضية بالانسحاب من الكويت، فكانت حرب الخليج التي أسفرت عن آثار مدمرة ليس على مستوى منطقة الخليج فحسب بل على مستوى العالم بأسره(43).

وهذا ما أكده الشيخ زايد في تصريح أدلى به لمجلة (لوموند) الفرنسية قال فيه: "إن آثار حرب الخليج لم تقتصر على منطقة الخليج، ولكنها امتدت إلى جميع أنحاء العالم، وانعكست آثارها أكثر فأكثر على من تسبب فيها، فالذي بدأ بالحرب هو الذي يتعثر الآن، ويعيش في الرمل، ويدفع ثمن ما ارتكبه بالأمس"(44).

2 – الموقف الإماراتي على الصعيد العربي:

منذ لحظة الغزو العراقي للكويت حرصت دولة الإمارات على حل الأزمة ضمن الإطار العربي، فقام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بزيارة إلى الرياض التقى فيها بالعاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، ودعا الزعيمان عقب لقائهما إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربية لحل الأزمة. كما أجرى مشاورات

---

(42) William Rugh, Op.Cit. P. 56.

(43) عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص 304–305 .

(44) المرجع السابق، ص 305 .

مع أمير دولة الكويت وسلطان عمان ورئيس كل من مصر واليمن، في سبيل إيجاد حل عاجل للمشكلة[45]. وشاركت دولة الإمارات بفعالية في الاجتماعات الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في القاهرة في الثاني والثالث من أغسطس، 1990 وكذلك رحب رئيس دولة الإمارات بانعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئ في القاهرة يومي التاسع والعاشر من الشهر نفسه أيضا، ذلك المؤتمر الذي أدان العدوان العراقي، وأقر حق دول الخليج في الاستعانة بقوات من الدول الشقيقة والصديقة للدفاع عن نفسها[46]، بعدما فشلت كل المحاولات والجهود العربية الجماعية والثنائية منها في إقناع النظام العراقي في التراجع عن غزوه للكويت، وراحت دولة الإمارات تنسق جهودها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى من خلال عضويتها في المجلس.

3 – التنسيق على مستوى مجلس التعاون الخليجي:

أ–النشاط الدبلوماسي:

على الرغم من المفاجأة والارتباك الذي أصاب دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الغزو، الذي ربما يعود معظمه إلى أنه لم يكن يتصور أحد من قادة دول المجلس أن يقوم العراق باحتلال دولة الكويت، وعلى الرغم من التوترات والتصريحات التي سبقت الغزو، والتي تعود في جزء منها إلى محدودية القدرات البشرية والدفاعية التي لدى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أثبتت الأزمة قدرة المجلس على الحفاظ على قدر من التماسك، ورسم سياسات موحدة، إعلامية ودبلوماسية وعسكرية، والتكيف مع تطورات الأزمة، كما عكست آلياته نجاحاً نسبياً للتنظيم المؤسسي للمجلس، فانطلق التحرك السياسي الدبلوماسي لدول المجلس على مسارين متوازيين: جماعي يمثله مجلس التعاون، وإفرادي يساند العمل الجماعي ويعززه.

لقد تتالت اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع والإعلام والاقتصاد منذ الأيام الأولى للغزو لتدارس تداعيات الأزمة واستحداث أساليب لمواجهتها.فقد مثل

---

(45) William Rugh, op. cit.p 56.

(46) عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 304.

البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة في 3 آب / أغسطس 1990، على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية عقب الغزو مباشرة، أول رد فعل جماعي لدول الخليج تجاه الأزمة. ولقد شدد بيان مجلس التعاون على الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت إلى مواقعها قبل 1 آب / أغسطس 1990، كما أعلن عدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد[47].

وبرز التحرك الدبلوماسي الجماعي النشط لمجلس التعاون الخليجي من خلال البيان الصادر عن جامعة الدول العربية بتاريخ 1990/8/10، حيث نرى أن الفقرة السادسة من بيان جامعة الدول العربية الصادر بتاريخ 1990/8/3، التي تنص على "رفض المجلس القاطع - مجلس الجامعة العربية - لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشؤون العربية"، نرى أن الفقرة الرابعة من البيان الصادر عن جامعة الدول العربية تاريخ 1990/8/10 - تنص على "تأييد الكويت في ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته"، والفقرة الخامسة من البيان نفسه تنص على تأييد الإجراءات التي تتخذها السعودية ودول الخليج الأخرى".

كانت وجهة نظر دول المجلس بأن الأزمة أكثر تعقيداً من أن تُحل في إطار جامعة الدول العربية، حيث برزت وجهة النظر هذه في البيان الذي صدر عن وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مؤكدين فيه مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس جامعة الدول العربية الطارئ الذي ينص على "رفض المجلس القاطع لأي تدخل أو محاولة تدخل في الشؤون العربية"، إذ لا يعني أن تدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأنه من منطلق الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فإن الأمم المتحدة تعتبر الهيئة الدولية المعنية قانونياً بحفظ الأمن والسلم في العالم، وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي[48].

---

[47] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 196-197 .

[48] وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مؤتمر القمة العاشرة 1990/12/21، أبوظبي، وزارة الإعلام والثقافة 1990.

وتدعيماً لهذا الموقف انعقد المجلس في جدة بالمملكة العربية السعودية في السابع من آب/ أغسطس لبحث التطورات في المنطقة. وأكد البيان الصادر عن الاجتماع على الموقف السابق للمجلس بدعوة العراق للانسحاب، ورفض المجلس للعدوان وأية آثار مترتبة عليه. كما عقد رؤساء أركان جيوش دول مجلس التعاون الخليجي ووزراء دفاعها اجتماعات لهذا الغرض.

وعلى المستوى الإعلامي عقد وزراء إعلام دول المجلس مؤتمراً طارئاً في جدة بتاريخ 15 آب / أغسطس أكدوا فيه موقف المجلس من الغزو، وأشاروا إلى اعتمادهم على خطة إعلامية مشتركة. كما تم الاتفاق على وقف التعاون الإعلامي مع العراق بأشكاله وصوره كافة.

بعد وصول القوات الأمريكية والغربية إلى المملكة العربية السعودية وإلى مياه الخليج، بدأ النظام العراقي بشن حملاته الإعلامية على دول مجلس التعاون الخليجي. وبعد قرار العراق بضم الكويت، قامت الأجهزة الإعلامية في مجلس التعاون ببث نشرة يومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر تلفزيونات دول المجلس، بهدف الإبقاء على صوت الكويت حاضراً، ولمواجهة الحملات الإعلامية القوية التي كان يشنها الإعلام العراقي ضد هذه الدول أيضاً.

ومما يبرز الفعالية النسبية لتحرك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، علاوة على دوره في اجتماعات القمة العربية التي عقدت في القاهرة يومي 9-10 آب/أغسطس، هو نجاحه في تعديل صياغة البيان الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الطارئ الذي انعقد في القاهرة في 30 آب / أغسطس 1990 بحضور 12 وزيراً، في محاولة لبلورة موقف عربي موحد لإيجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج، إذ صدر البيان الختامي بعد أن رُفض الاقتراح بتضمين قراراته فقرة تنص على "تحقيق انسحاب جزئي عراقي وتراجع جزئي للقوات الأمريكية في الخليج لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق الإجماع العربي"، وذلك بعد أن تبنت غالبية الدول المشاركة في الدورة وجهة نظر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومفادها "أن وجود

القوات الأمريكية تم بناء على طلبها وأن الفكرة المقترحة تسحب على هذه القوات صفة قوة احتلال الأمر الذي يتنافى مع مشروعية وجودها"[49].

وفي إطار انتظام التشاور، أدان وزراء خارجية دول المجلس في اجتماعهم الذي انعقد في جدة في 6 أيلول/سبتمبر الموقف العراقي الرافض للانصياع لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وقرارات الأمم المتحدة ... وناقش المجتمعون مسألة عقد قمة طارئة لأول مرة منذ تأسيس المجلس قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ.

وبعد الاتفاق الذي حدث بين الإدارة الأمريكية وكل من المملكة العربية السعودية والكويت على تحمل جزء من نفقات القوات الموجودة في منطقة الخليج، انعقد اجتماع حضره أربعة من وزراء المالية في دول المجلس للبحث في سبيل المشاركة في هذه النفقات، وهم وزراء السعودية والكويت وقطر والإمارات، وغاب عن الاجتماع وزيرا المال البحريني والعماني[50].

علاوة على ذلك عقد وزراء مالية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أيضاً اجتماعاً مشتركاً في 23 أيلول / سبتمبر 1990 على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي، حيث تم بحث دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية المشتركة وتذليل أية صعوبات قد تعترضها نتيجة الأوضاع غير العادية المترتبة على الأزمة.

وفي الاجتماع الذي عقده وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس في مسقط بتاريخ 1990/11/3، وحضره محافظو البنوك المركزية في دول المجلس، أقرت الإجراءات التي اتخذها محافظو البنوك لتقليل الآثار السلبية للأزمة؛ مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية، والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول المجلس الأخرى وبالأسعار نفسها؛ الأمر الذي أعاد الاستقرار بعد حالة الذعر المفاجئ واندفاع المواطنين والمودعين إلى سحب ودائعهم من المصارف الخليجية. كما أقر الوزراء أيضاً قضية صرف الدينار الكويتي، ومن بينها الإجراء الخاص بأن

---

[49] هاني رسلان "دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن القائم" السياسة الدولية، السنة 26، العدد 102 (تشرين الأول/ أكتوبر 1990) ص 50.

[50] المرجع السابق، ص 50.

تقبل البنوك الخليجية من عائلات وأفراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي يبلغ نحو 500 دينار ولمرة واحدة[51].

ولم يقتصر النشاط السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التنسيق في ما بينها داخل إطار المؤتمرات، بل تعدى ذلك إلى القيام بنشاط دبلوماسي مكثف، حيث قام وزراء خارجية دول المجلس، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر شهر أيلول / سبتمبر 1990 في نيويورك، بإجراء بعض اللقاءات، من أهمها اللقاءات التي عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإيران واليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة، بالإضافة إلى الاجتماعات مع وزراء جنوب شرقي آسيا في إطار الحملة التي قام بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وإلزامه بتنفيذ جميع القرارات الدولية[52].

وليس معنى ذلك أن مواقف دول المجلس كانت متطابقة تماماً، ففي أول مؤتمر للقمة الخليجية بعد الغزو في الدوحة/قطر ما بين 22 – 25 كانون الأول / ديسمبر 1990 – لمناقشة المسائل المترتبة على احتلال العراق للكويت، عكس المؤتمر مواقف مختلفة لدول المجلس؛ حيث سعى بعضهم للتركيز على الجانب السلمي لحل الأزمة (مسقط، والإمارات العربية المتحدة، وبدرجة أقل قطر)، فيما سعت الدول الأخرى (السعودية، الكويت، البحرين) إلى تغليب الحل العسكري. وهذا يعد أحد أسباب التفكك في التماسك الخليجي الذي بدأ يظهر شيئاً فشيئاً في أعقاب تحرير الكويت.

فعلى الصعيد السياسي،تمثل الاختلاف في موقف قطر من كل من العراق وإيران، وكذلك عُمان التي تميزت سياساتها الخارجية في إطار مجلس التعاون بانتهاج سياسة مستقلة، على الرغم من التزام السلطنة بالموقف الخليجي العام، وإعلان رفضها الغزو، وإرسالها قوات عُمانية للمشاركة في القوة العسكرية

---

[51] هاني رسلان "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة" السياسة الدولية، السنة 27، العدد 103 (كانون الثاني / يناير 1991) ص 61-62.

[52] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 199.

الخليجية (درع الجزيرة) المرابطة على الحدود السعودية – الكويتية، إلا أنها أبقت الباب مفتوحاً على بغداد وعلى الدول التي ساندت العراق، فقد قام أكثر من مسؤول عُماني بزيارات إلى اليمن والأردن حاملين رسائل من السلطان قابوس، كما استقبلت مسقط الملك حسين في أول زيارة له لدولة من دول مجلس التعاون بعد تحرير الكويت، وكذلك في التناول الهادئ للإعلام العماني للأزمة الناتجة عن الغزو العراقي للكويت.

ب–النشاط العسكري

لجأت دول مجلس التعاون إلى طلب المساعدة العسكرية من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لإدراكها أنها غير قادرة على الوقوف أمام قوات صدام حسين، وبالتالي تحرير الكويت سواء بمفردها، أو بمساندة من قوات عربية صرفة، فالأزمة كما أسلفنا أحدثت شرخاً في النظام العربي.

لقد أوضحت الأزمة مدى الانكشاف الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، ففي مؤتمر القمة الحادية عشرة في الدوحة في 25 ديسمبر 1990، وهو أول مؤتمر قمة عقد بعد غزو الكويت، جاء في البيان الختامي للمؤتمر {إعلان الدوحة}، "أن الغزو العراقي للكويت قد كشف عن عدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة في إطار مجلس التعاون". وقد دعا البيان إلى "وضع ترتيبات أمنية ودفاعية لدول المجلس.. تكفل الأمن القومي لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست"[53].

ورغم ذلك تم وضع قوات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت إمرة قيادة سعودية شاركت في عملية تحرير الكويت، فقد شاركت السعودية بـ 40,000 جندي و500 دبابة و180 طائرة، والكويت بـ 7000 جندي و60 دبابة و20 طائرة، وعمان والإمارات وقطر والبحرين بـ 8000 جندي و24 دبابة و80 طائرة، بينما شاركت الولايات المتحدة بـ (350) ألف جندي[54].

---

[53] وثائق مجلس التعاون الخليجي، التعاون، السنة 6، العدد 21 (آذار / مارس 1991) ص 50 .

[54] انظر نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، هامش 94، ص 304 .

ومن النتائج التي ترتبت على غزو العراق للكويت أن دول المجلس راحت تعزز قدراتها الدفاعية، وذلك بعقد صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة والدول الغربية.حيث عقدت العربية السعودية وحدها مع الولايات المتحدة صفقة أسلحة تقدر وحدها بحوالي 20 مليار دولار، كما راحت دول المجلس تدرس إمكانية تشكيل قوة خليجية قوامها 100,000 جندي (المشروع العماني) إلاّ أن هذا المشروع لم يلق التأييد الكافي من جميع دول المجلس وأقر وزراء دفاع دول المجلس الخليجي في نوفمبر 1993 صيغة بديلة من المشروع العماني المقترح تقوم على ما يلي:

1- تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس.

2- تعزيز التعاون بين الجيوش الخليجية.

3- تطوير قوات درع الجزيرة بتشكيل فرق خليجية مدرعة يصل قوامها إلى (25) ألف رجل خلال السنوات الثلاث المقبلة(*) [55].

4 – السلوك الإماراتي على الصعيد الداخلي:

منذ إعلان قرار القيام بتحرير الكويت من الغزو والاحتلال العراقي، وضعت دولة الإمارات كل طاقاتها في خدمة التحرير، وفتحت الحكومة مراكز للمواطنين من أجل تلقي التدريبات العسكرية لمدة ستة أسابيع استعداداً للأزمة. وفي 19 أغسطس أعلنت دولة الإمارات موافقتها على استقبال قوات من الدول العربية والصديقة، وهي المرة الأولى التي تسمح بها دولة الإمارات منذ استقلالها بنشر قوات أجنبية على أراضيها.

وفي الرابع من شهر سبتمبر 1990 أعلنت دولة الإمارات عن وصول قوات عسكرية من مصر وسوريا والمغرب إلى أراضيها انطلاقاً من روح المساندة الأخوية من أجل تعزيز القدرات الدفاعية لدولة الإمارات.

كما استقبل المسؤولون في دولة الإمارات وزير الدفاع الأمريكي وقائد القوات الأمريكية المرابطة في منطقة الخليج الجنرال شوارزكوف. وعندما زار وزير

(*) تبقى هذه الخطوة خطوة رمزية أكثر من كونها عملية قادرة على ردع عدوان ما.

(55) المرجع السابق، ص 304- 305.

الخارجية الأمريكي دولة الإمارات في 7 سبتمبر 1990 صدر بيان مشترك يدعو إلى انسحاب غير مشروط للقوات العراقية من الكويت.

وفي 17 يناير 1991 ، عندما رفض صدام حسين الانسحاب من الكويت، وبدأت الحرب الجوية حتى 24 فبراير، شاركت الطائرات المقاتلة الإماراتية في الهجوم، وخلال الأيام الأخيرة من عاصفة الصحراء قامت الطائرات الإماراتية بـ 123 طلعة جوية ضد العراق. وشاركت القوات البرية الإماراتية في الهجوم البري، وكانت من بين طلائع القوات التي دخلت للمساعدة في تحرير الكويت[56]. أضف إلى ذلك، أن دولة الإمارات قامت بدعم المعركة بالمال واستقبلت أعدادا كبيرة وافدة من النازحين الكويتيين وقدمت لهم المساعدات اللازمة، إضافة إلى دعمها السياسي والدبلوماسي واعتبرت أن عدوان العراق على الكويت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، كما يقول، راشد عبدالله، وكان لا بد من التصدي لها بشكل حاسم، وإلا أصبحت الدول الصغيرة مهددة في أمنها ووجودها[57].

5 – موقف الإمارات ما بعد تحرير الكويت:

بعد انتهاء عملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت، اجتمع في دمشق في شهر مارس 1991، ممثلون عن مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الست في سبيل إنشاء قوة حفظ سلام عربية في الخليج بعد انسحاب القوات الحليفة من المنطقة والذي سمي بـ" إعلان دمشق" ولكن هذه المبادرة فشلت لأسباب متعددة منها معارضة إيران لوجود قوات غير خليجية في المنطقة ولأسباب أخرى[58].

رغم كل ذلك بقيت القيادة في الإمارات تؤمن بأن كل هذه الانقسامات غير دائمة ولا بد من أن يأتي يوم يلتئم فيه شمل العرب، مهما طالت فترة التشرذم،

---

(56) Rugh, Op. Cit., p. 59.

(57) عبد الرحمن يوسف بن حارب، ص 306.

(58) حول هذه الأسباب أنظر: شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992) مرجع سابق، ص 82 – 83.

وانظر أيضا: John Duke Anthony, After the Gulf War: The G.C.C. and the World. (Washington D .C. Center for Contomporary Arab Studies , Georgetown Universit , 1992). P. 123.

وعليه يرى الشيخ زايد أن الانقسام الذي تعاني منه الأمة العربية ما هو إلا مـــرض عابر ولا بد من أن تشفى منه، لأن طبيعتها على مر العصـــور لا تحتمـــل ســـوى التضامن والوحدة.

وبعد تحرير الكويت دعت دولة الإمارات إلى التضامن العربي والتســـامح، وإلى إقامة نظام دولي جديد عادل ومتوازن يأخذ في الاعتبار مصالح الدول الصغيرة النامية بهدف إرساء نوع من التكامل الدولي وأعلن راشد عبدالله أمـــام الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة أن بلاده تؤيد تشكيل هيئة دولية تتولى بالتعاون مع لجنة بمجلس الأمن تنفيذ القرار 661 لعام 1990 لدراسة الأضرار الاقتصادية التي خلفتها أزمـــة الخليج، وتكوين صندوق للتبرعات تساهم فيه جميع الدول من أجل إعانة الـــدول المتضررة، وإنها على استعداد تام لتحمل مسؤولياتها والمشاركة في هـــذا الجـــهد لتجنيب العالم كارثة اقتصادية؛ حيث لم يكن ممكناً تجنب الكارثة السياسية. وقـــد خصصت دولة الإمارات مليار دولار كمساهمة منها في الجهود الهادفة إلى تخفيـــف أعباء المعاناة المترتبة على دول العالم الثالث من جراء أزمة الخليج وتطبيق القرار رقم 661 [59].

وعندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم 832 لعام 1992 المتعلق بترسيم الحدود بين الكويت والعراق، وضمان حرمة الحدود الدولية بين البلدين، رحبـــت دولـــة الإمارات بهذا القرار ووصفته بأنه خطوة إيجابية وإسهام دولي أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وأكدت في الوقت نفسه حرصها الشديد على وحدة العراق وسلامته الإقليمية، وحمّلت النظام العراقي مسؤولية عدم التزامه باســـتكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن[60].

وعلى الرغم من الخطأ الفادح بل والجريمة التي ارتكبتها القيـــادة العراقيـــة بغزوها للكويت والتي نجم عنها وقوف دولة الإمارات إلى جـــانب الكويـــت في معركتها لإخراج القوات العراقية منها، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ومـــن منطلق ضرورة التضامن العربي، وتجاوز مرارات وتداعيات أزمة الخليج، كانت أول

---

[59] عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص 307.

[60] ملحق جريدة الاتحاد بمناسبة العيد الوطني 2 ديسمبر 2001.

دولة خليجية تدعو إلى التسامح وعودة العراق إلى الصف العربي، وبخاصة بعد أن عانى شعبه العربي الأمرين نتيجة الحصار الاقتصادي، وبادرت دولة الإمارات تطبيقا لسياسة الانفتاح ورص الصف العربي إلى إعادة فتح سفارتها في بغداد عام 2000[61].

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى الرسالة التي وجهها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى القمة العربية التي عقدت في عمان في 28 مارس 1999 وكرر فيها وجهة نظر دولة الإمارات بضرورة رفع العقوبات المفروضة على العراق. كما عبر عن قلقه من تدهور الأوضاع المعيشية في العراق، وحث بغداد على تنفيذ التزاماتها تجاه الأمم المتحدة. وتنطلق دولة الإمارات في سياستها هذه من اعتقادها بأن عزل العراق سيؤدي إلى إبعاد شعبه عن باقي شعوب دول الخليج العربية الأخرى، وإلى صراعات على المدى البعيد. كذلك دعا رئيس الدولة في كلمته في 2 ديسمبر 1999، الدول العربية لوضع خلافاتها جانبا[62].

وتأكيدا لسياسة جمع الشمل العربي أكد مندوب دولة الإمارات في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أكتوبر 2001 على أن إعادة اللحمة بين العراق والكويت يتطلب العمل الجاد على حل المشاكل العالقة الناجمة عن احتلال العراق للكويت عام 1990 وعلى رأسها مسألة الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى تمشيا مع القرارات الدولية، كما طالبت دولة الإمارات بضرورة إيجاد صيغة سياسية مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع العقوبات الدولية المفروضة على شعب العراق وتحافظ في نفس الوقت على سيادة العراق ووحدة أراضيه. كذلك موقف الإمارات العربية المتحدة الرافض للحملة الإعلامية الأمريكية الأخيرة – مارس 2003 – لضرب العراق[63]. وتقدمت بمبادرة إلى الجامعة العربية في حينها، سوف نتطرق لها ولموقف دولة الإمارات من هذه الأزمة في الفصل القادم.

---

(61) المرجع نفسه.

(62) المرجع نفسه.

(63) المرجع نفسه.

الخلاصة

جاء الغزو العراقي للكويت في بيئة دولية متغيرة شهدت انتقالاً فجائياً من نظام ثنائي القطبية إلى آخر أحادي القطبية، كما يمثل هذا الغزو خرقاً فاضحاً لجميع المواثيق والاتفاقات الدولية، وجاء طعنة قاتلة للنظام العربي، وأعطى ذريعة لتزايد تواجد القوى الأجنبية في الخليج، وكلف دول المنطقة مليارات الدولارات.

يلاحظ بوضوح أن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الغزو العراقي للكويت يختلف عن موقفها من الحرب العراقية الإيرانية وذلك انطلاقا: من التهديد المباشر لها من قبل النظام العراقي بزعم أن ما قامت به من زيادة إنتاج النفط يعتبر عدواناً على العراق، وأيضاً من التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بواجباتها كعضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث انتهك هذا الغزو حرمة أحد أعضائه (الكويت)، وكذلك انطلاقاً من طبيعة الحدث نفسه وهو الغزو الذي ضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والاتفاقيات العربية والدولية. وثالثاً نتيجة التباين السياسي والإيديولوجي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق والتي تطرقنا لها في الفصل السابق.

الفصل السابع

أحداث 11 سبتمبر 2001
وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها

كانت دولة الإمارات إحدى الدول الثلاث التي أقامت علاقات دبلوماسية مع حكومة طالبان في أفغانستان، التي شنت الولايات المتحدة عليها حرباً بحجة أنها كانت تؤوي منظمة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، فوجهت إليها الإدارة الأمريكية الاتهام فوراً بمسؤوليتها عن القيام بأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أصابت قلب المركز الاقتصادي والعسكري في الولايات المتحدة.

ما هي الانعكاسات الإقليمية والدولية لهذه الأحداث؟ وما الموقف الذي اتخذته دولة الإمارات العربية المتحدة منها ؟. للتعرف على ذلك سوف يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً: الوضع الدولي بعد 11 سبتمبر.

الحملة الأمريكية في أفغانستان.

دول الجوار الإقليمي.

1- باكستان 2- الهند 3- إيران 4- روسيا 5- الصين 6- الجمهوريات الإسلامية المحاذية لأفغانستان.

ثانياً : العالم العربي بعد أحداث 11 سبتمبر.

ثالثاً : أحداث 11 سبتمبر والخليج.

رابعاً : موقف دولة الإمارات من أحداث 11 سبتمبر 2001.

خامساً : الخلاصة.

أحداث 11 سبتمبر 2001 وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها

يعرض هذا الفصل لـ : 1- التطورات الدولية 2- التطورات الإقليمية: دول الجوار الإقليمي (باكستان، الهند، إيران، روسيا، الصين، الدول الإسلامية المحاذية لأفغانستان). 3-انعكاس التأثير على الدول العربية ثم الخليج، وأخيراً موقف دولة الإمارات، من أحداث 11 سبتمبر، 2001 . إذ يتم الانتقال من الدائرة الدولية الكبيرة إلى الدائرة الإقليمية فالمحلية.

أولاً : الوضع الدولي بعد 11 سبتمبر

تأتي أحداث 11 سبتمبر 2001 أثر تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك، وجزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون لتشكل مفصلاً حاسماً في العلاقات الدولية، وربما في هيكلية النظام الدولي برمته، فالضربة أصابت قلب النظام الدولي وعجلته الرئيسية، خاصة بعد انحسار وتفكك الاتحاد السوفياتي القطب الموازن تقريباً للقطب الأمريكي طوال فترة ما سميت بالحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أواخر الثمانينات، بصرف النظر عما يسمى بكتلة عدم الانحياز، لأنها في حقيقة الأمر كانت مستقطبة بشكل أو بآخر إلى أحد القطبين (الأمريكي أو السوفياتي). هذا الزلزال أصاب قلب الأرض (بمفهوم القوة وليس بالمفهوم الجغرافي) والذي لا شك أنه يحدث حوله تصدعات، ولسوء الطالع أن الضربة جاءت والقوى حول مركز الزلزال إما ضعيفة متهاوية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً (مثال، روسيا..) وإما أنها ما تزال في طور النشوء وتبتغي الحيطة والحذر حتى لا يتم إجهاضها قبل استقامة عودها (مثال الصين..[*])، أما الاتحاد الأوروبي فهو منافس

---

[*] يقول بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة إن الصين لديها القدرة للعب دور عالمي ولكنها غير متعجلة للعب هذا الدور، وهي تعلم أن لديها القدرة لتصبح قوة عظمى، لكنها قررت ألا تلعب أي دور بارز في السياسة الدولية على مدى الثلاثة أو الأربعة عقود القادمة. ويضرب مثلاً على ذلك بأنه دارت مناقشات بينه وبين القيادات الصينية ذكروا له خلالها أنهم غير مهتمين بلعب دور قيادي على الصعيد الدولي على الإطلاق. وكان قد اقترح عليهم تولي قيادة حركة عدم الانحياز، أو زعامة العالم الثالث، فرفضوا، بل يذكر أنه طلب منهم مرة المشاركة في قوات عمليات حفظ السلام (Peace keeping operations) ولو بقوة رمزية، نحو خمسين عسكرياً، لكنهم رفضوا، وقد أرجعت تلك القيادات سبب إحجام الصين عن لعب دور قيادي عالمياً إلى رغبتها في تجاوز مشاكلها الداخلية قبل الاضطلاع بأي دور قيادي عالمياً، يحملها بأعباء ضخمة – (بطرس بطرس غالي "العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر" السياسة الدولية، العدد (147) يناير 2002).

اقتصادي أكثر من كونه منافس سياسي وعسكري[*]، هذا إذا استثنينا أن معظم دوله أعضاء في حلف الأطلسي الذي تمثل الولايات المتحدة فيه الثقل الرئيسي. كل ذلك سمح للولايات المتحدة وهي تمتلك وسائل القوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والتقنية أن تستفرد بالنظام الدولي كقوة شبه وحيدة يصعب مقارنتها بأية قوة دولية كبيرة أخرى[1].

وبما أن الدول لا تختلف في سلوكياتها كثيراً عن سلوكيات الإنسان.. فالقوة تغري بالعظمة.. وبتوظيف هذه القوة واستثمارها إلى أبعد الحدود.. والدول كالإنسان.. منها القوي الطموح.. ومنها القوي القانع.. ومنها الضعيف الطموح.. ومنها الضعيف التابع..

وتأتي الولايات المتحدة في نسق القوى القوية الطموحة.. دولة شابة.. محصنة بالمحيطات.. تمتلك كما قلنا جميع وسائل القوة.. تَجَسَّدَ طموحها هذا بصورة واضحة في أواخر الأربعينات بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد انحدار القوى الغربية إثر الحرب العالمية الثانية.

وربما للتاريخ قاعدته الأساسية وهي تعاقب الامبراطوريات (وهنا لا يهمنا التسمية وإنما المضمون)، يقول بريجنسكي".. في بحر قرن واحد، حولت أمريكا نفسها – وتحولت أيضاً بفعل الديناميات الدولية – من دولة معزولة نسبياً في النصف الغربي من العالم إلى قوة لا سابقة لحولها وطولها العالميين"[2]. وخلاصة القول أن الولايات المتحدة اليوم لا تختلف كثيراً في أهداف ووسائل سياساتها عن أهداف ووسائل سياسات الامبراطوريات القديمة، خاصة استخدام الوسائل العسكرية عندما لا تفلح الوسائل الدبلوماسية أو وسائل التهديد[**].

(*) يصف مارك اسكنس وزير خارجية بلجيكا السابق الاتحاد الأوروبي بأنه عملاق اقتصادي، قزم سياسي، دودة عسكرية. (جوزيف ناي "ما هو النظام العالمي الجديد" جريدة الخليج، 1992/7/15).

(1) أنظر موازين القوى في الملحق رقم (10).

(2) زبيغنيو بريجنسكي (ترجمة: أمل الشرقي)، رقعة الشطرنج: الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999) ص 15.

(**) يقول الدكتور غسان سلامة، إن الإنفاق العسكري الأمريكي يمثل 45 بالمائة من الإنفاق العسكري العالمي ف " من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة لاستعمال السلاح، معسكراً بالتالي إلى أقصى الحدود سبل تدخله في العالم وبالذات في منطقتنا". (غسان سلامة " التحولات في النظام الدولي وأبعادها العربية". المستقبل العربي، العدد (288)، فبراير 2003).

وعلى الرغم من بعض الأدبيات السياسية التي سادت في مطلع التسعينات من مثاليات، نرى من وجهة نظرنا الخاصة أن ما يجري أمر طبيعي يتسق ومسيرة التاريخ السياسي الدولي.. فالمصالح والقوة ما تزال الأساس في توجيه السياسات الخارجية للدول وليست الأخلاقيات.. فالعدل والتسامح في السماء.. والنزاع والصراع على الأرض.. لا المحبة والسلام.. مع اعتذارنا الشديد لمن يرى في عبارتنا هذه نظرة سوداوية تشاؤمية.. أو ربما أكثر من ذلك، ولكن هذا ما يشهد به التاريخ الدولي حتى الآن.. أما مستقبل السلام البشري فهو أمان أكثر منه واقعاً ملموساً..

ومن الجدير بالذكر أن الصراع الذي نقصده ليس بالضرورة أن يكون كله حروباً عسكرية.. فربما يكون صراع مصالح اقتصادية ونفوذ سياسي أو ثقافي.. الخ، ولكن ربما تستدعي الأمور في بعض الأحيان استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف، وهذا ما نشاهده على أرض الواقع اليوم... وما تشهد به أيضاً ميزانيات واستراتيجيات التسلح العالمي، فهي في تصاعد مستمر ولها حصة الأسد في ميزانيات الدول فقد بلغت النفقات الدفاعية العالمية وفقاً للتقرير الاستراتيجي الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية – لندن لعام 2001–2002 مبلغ (811,452) مليار دولار عام 2000 منها (57,931) مليار دولار من نصيب الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا وتشكل النفقات الدفاعية لحلف الناتو أكثر من نصف النفقات الدفاعية العالمية لعام 2000 أي حوالي (46,654) مليار دولار وفقاً لنفس المصدر المذكور بينما تشكل النفقات الدفاعية الأمريكية ثلث النفقات الدفاعية العالمية أي حوالي (294,695) مليار دولار (من العالم البالغ عدد دوله 189 دولة في عام 2000). كما أعلن الرئيس جورج بوش في 24 يناير 2002 عن خطط لزيادة قدرها (38) مليار دولار في الإنفاق العسكري في السنة المالية 2003[3].

وربما الصدف التاريخية أوكلت إلى (آل بوش) أن يتحملوا مسؤولية صياغة نظام عالمي جديد تكون فيه الولايات المتحدة هي الأولى America must always

---

(3) The Military Balance 2001-2002 (London: Oxford University Press for Strategic Studies) PP. 15-16, P.P. 34-37.

come first كما بشر به جورج بوش الأب إبان حرب الخليج الثانية 1991[4]، خاصة أن الإتحاد السوفياتي ومعه الكتلة الشيوعية كان قد انهار وتفتت منظومته في نهاية الثمانينات، إلاّ أن هاتين الفرصتين (انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية) لم تكونا وحدهما كافيتين لتحقيق الهيمنة الأمريكية الكاملة إلى أن جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001[5]، وللصدف جاءت في بداية حكم جورج بوش الابن، الذي اعتقد منذ بداية حكمه أن عليه مهمة تحقيق ما لم يستطع والده إتمامه وهي الزعامة الأمريكية الوحيدة على العالم، وكذلك في ظل إدارة متشددة يطلق على المتنفذين فيها "المحافظون الجدد" أو كما يطلق عليه البعض "اليمين المسيحي المتصهين"[*]، وذلك بالعمل على مشروع إنشاء "الدرع الصاروخي" لتحقيق التفوق الساحق على أية قوى نووية عالمية أخرى، هذا المشروع الذي وجد في بدايته معارضة قوية حتى من الدول الحليفة للولايات المتحدة. كان الحدثان الأولان بعيدين عن الحدود الأمريكية، أما الحدث الثالث فجاء في قلب ومركز الولايات المتحدة العسكري والمالي.. فإذا كان للولايات المتحدة أن تستخدم خلال الحرب الباردة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي على الزعامة العالمية والنفوذ، ودفاعاً عن مصالحها الخارجية، استعراض القوة والدول الوكيلة Proxy States وسياسة الاحتواء، وفي حرب الخليج الثانية التعاون مع دول العالم. فإن الحدث الثالث بعد أن ضرب هيبتها، ووقع في عقر دارها للمرة الأولى عقب الاستقلال أي في النصف

---

[4] انظر: شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992) ص 65-66 (America Must Always Come first) وهي إحدى العبارات للرئيس السابق جورج بوش في إحدى كلماته أثناء حرب الخليج الثانية 1991، تتردد دائماً في المشاهد التي تعرضها قناة الجزيرة لصور وأحداث عالمية، تتخلل برامجها ونشراتها الإخبارية.

[5] السيد أمين شلبي "أمريكا والعالم: أسئلة الهيمنة الأمريكية" شؤون عربية العدد (111) خريف 2002، ص 11~26 .

[*] يقول منتقدو هذا التيار أن سياسة " المحافظين الجدد " هي " عودة إحياء لامبريالية القرن التاسع عشر كقاعدة للسياسة الخارجية ويؤيد مبادىء استخدام القوة وبناء امبراطورية عالمية تنشر قيم الخير مقابل التخلف والحرية بدلاً من الاستعباد . ويجب تحقيق ذلك ولو عبر حروب استباقية وفرض أنظمة على شعوبها. (أدمون غريب "السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران وانعكاساتها". الشؤون العامة، العدد (21) يناير 2003).

الثاني من القرن الثامن عشر..[*] مما اعتبرته اعتداءاً على أمنها القومي، وبما أن الأمن القومي يأتي بالمرتبة الأولى في حسابات الدول، لذا يتوجب عليها أن تستخدم عضلاتها هذه المرة.. لتجد فيها الفرصة المناسبة لتحقيق هيمنتها العالمية، خاصة وأن الحدث لم يلقَ التأييد من أحد، من جهة.. وجاء متناغماً مع غايات ومصالح بعض القوى الإقليمية والدولية الأخرى، من جهة ثانية، أضف إلى ذلك عدم وجود القطب الموازن حتى الآن كما كان عليه الحال أيام الحرب الباردة!..

نعم لقد قدمت لها أحداث 11 سبتمبر تبريراً تاماً لإعادة ترتيب الأوضاع في العالم بالصورة التي تراها.

كما أعطت الأحداث للولايات المتحدة فرصة لتنفيذ أجندة أهداف في ميدان سياستها الخارجية لم يكن يتاح لها تحقيقها في ظروف طبيعية مطلقاً، فمن ناحية أتاحت لها الفرصة التاريخية الدخول إلى أفغانستان. وهي بالذات موقع استراتيجي هام، يمكنها من التواجد بين المشروع النووي الإيراني والقنبلة الإسلامية في باكستان وعلى مشارف الحدود الجنوبية لروسيا وبالقرب من الصين، وأن يكون لها تواجد في منطقة وسط آسيا عامة، وقريبة من نفط بحر قزوين. كذلك فإن السبيل قد صار ممهداً لها للعودة إلى الصومال، التي كانت قد طردت منها عام 1993 ، تحت نفس دعوى مقاومة الإرهاب، وتتواجد بالتالي بالقرب من باب المندب ومداخل البحر الأحمر[6].

وصار من اليسير على الولايات المتحدة تأديب الدول التي تعتبرها مارقة أو خارجة عن نطاقها.

و لم تعد الولايات المتحدة تُسَيِّر سياساتها ومصالحها بواسطة التحكم عن بعد(Romote Control) من واشنطن، أو بواسطة وكلائها، بل أقامت قواعد

---

[*] تعرضت الولايات المتحدة لضربات مباشرة لقواتها العسكرية أو مصالحها ولكن خارج حدود الولايات المتحدة مثل ضرب الأسطول الأمريكي في ميناء هاربر إبان الحرب العالمية الثانية وكذلك تعرضت سفاراتها في دول أفريقية لهجمات كذلك قوات المارينز في لبنان في الثمانينات من القرن العشرين.

[6] حسين معلوم "الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع .. والآفاق" السياسة الدولية، العدد (147) يناير، 2002 ص 84-93.

عسكرية ثابتة في دول آسيا الوسطى لتأمين خطوط النفط والغاز وأسواق الاستهلاك الكبيرة. وعززت وجودها في الخليج والقرن الأفريقي والبلقان وفي المناطق المحيطة بروسيا والصين، كما ذكرنا، وبذلك تحكمت بمفاصل خطوط التواصل العالمي.. أو إذا صح التشبيه، بالمراكز العصبية في جسد الإنسان .. وليس ذلك فحسب، بل أطلقت العنان لبرامجها التسليحية الصاروخية وما يسمى بالدرع الصاروخي.. وألغت معاهدة الصواريخ مع روسيا مما يدفع بالعالم إلى سباق تسلح جديد.. وسنت قوانين جديدة ألزمت العالم بها.. ومن لا يذعن لها يعامل معاملة الخارج عن القانون!.. "إما معنا وإما مع الإرهاب"(*).

أ- الحملة الأمريكية في أفغانستان

اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً حاسماً إثر الهجمات المدمرة يوم 11 سبتمبر 2001 وذلك بالقيام بحملة عسكرية وسياسية ودبلوماسية واقتصادية في آن معاً، لمحاربة ما تسميه الإرهاب في العالم.

ومع أن العدو الذي وجه تلك الضربة لم يكن معروفاً، ومحدد المعالم، إلاّ أنه لم يمر وقت طويل قبل أن تتوجه أصابع اتهام السلطات الأمريكية إلى مجموعة من "الإرهابيين" على حد قولها غالبيتهم من العرب والمسلمين، باعتبارهم هم الذين نفذوا تلك العمليات، وإلى المنشق السعودي أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة الذي يؤيده نظام "طالبان" في أفغانستان.

وبدأت الحملة بتجميد أموال المنظمات والأفراد الذين يشتبه بأنهم يقومون بتمويل عمليات إرهابية أو لهم علاقة بمنظمة القاعدة وبأسامة بن لادن، فقامت بتجميد أموال (39) منظمة وفرداً في بداية الحملة(7).

(*) يرى بعض المحللين أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أدت إلى تطور في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية، حيث تحولت الاستراتيجية الأمريكية من سياسة الردع المتبادل لفترة الحرب الباردة إلى سياسة جديدة من الدفاع الصاروخي والضربات الوقائية Preemaptive attack.
(مصطفى علوي سيف "الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط : التحرك نحو المجهول" السياسة الدولية، العدد (151) يناير 2002، ص27- 28).

(7) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليج: المواقف والتداعيات" (الكويت: قسم البحوث بالمركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، يناير 2002).وانظر أيضاً: السياسة الدولية، العدد 147،يناير 2002 (العدد بالكامل مخصص لتداعيات 11 سبتمبر).

كما قامت بإجراء تحالفات مع قوات الشمال الأفغانية المعارضة لحكم طالبان، وكذلك قامت بحملة دبلوماسية واسعة شملت روسيا والصين والهند وتركيا والدول الإسلامية التي انفكت عن الاتحاد السوفياتي السابق كطاجكستان وأوزباكستان وغيرها، وكان الاعتماد الأساسي على باكستان التي أثبتت بأن الجغرافيا ما تزال أساساً في استراتيجيات الدول العملية على الرغم من الوسائل التقنية الحديثة التي أخذت تضعف من أهمية الجغرافيا.

أدى هذا التحالف الدولي الذي التقت عنده المصالح المشتركة في ضرب طالبان ومنظمة القاعدة. وهذه العمليات العسكرية التي شاركت فيها الولايات المتحدة بالتخطيط والقيادة واستخدام القوى المحلية "قوى تحالف الشمال وبعض القبائل البشتونية وبالإغراءات المالية واستغلال الأحقاد الدفينة بين بعض فصائل الباشتون وطالبان. واستخدام الولايات المتحدة لأحدث الأسلحة من صواريخ وطائرات الخ إلى سقوط نظام طالبان بسهولة أكثر مما كان متوقعاً، مع أننا شخصياً توقعنا مثل ذلك لأن هذه الحرب كانت تدور بين قوات لا يمكن المقارنة بينها وذلك في مقال بعنوان "الولايات المتحدة والمعضلة الأفغانية"، نُشر في بداية الحملة الأمريكية. المهم أن نظام طالبان سقط، وتم ضرب تنظيم القاعدة في مقتل، وما يزال البحث جارياً عن أسامة بن لادن حياً أو ميتاً وتم نقل مئات من الأسرى ومن بينهم ما يسمى بالأفغان العرب إلى إحدى القواعد الأمريكية في كوبا.. غالبيتهم من دول الخليج والجزيرة العربية(8).

ولكن ذلك لا يعني انتهاء الأزمة فالتشظي العرقي والمذهبي والايديولوجي داخل المجتمع الأفغاني، وفي دول الجوار المتنافسة التي تساند وكلاءها داخل أفغانستان، كما أن كلاً من الصين وروسيا ربما تعيد حساباتها على ضوء التطورات اللاحقة، إن وجدت أن حوافز الترضية أو الشيكات المؤجلة التي قدمتها واشنطن في بداية حملتها غير كافية، أو وجدت أن وجودها سيطول وأن استراتيجيتها ستتطور.

(8) "11/9: One Year Later " (File) . Foreign Affairs, Volume 81, No 5, September / October 2002. P.P. 18-95.

وانظر السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 21–23.

أثارت الحملة العسكرية الأميركية في أفغانستان والضربات الخاطفة ضد المدنيين ردود فعل شعبية واسعة في دول الخليج. فقد أدت هذه الأحداث إلى ازدياد حدة العداء الشعبي ضد الولايات المتحدة فبدأت تظهر اضطرابات تهدد الاستقرار السياسي تمثلت في بعض الأحداث وبعض الفتاوى التي صدرت عن بعض العلماء المسلمين في السعودية وفي الكويت أيضاً[9].

ب – انعكاسات الحملة الأمريكية على دول الجوار الإقليمي وتأثيرها على دولة الإمارات

1– باكستان

بالرغم من قيام المظاهرات المناهضة لإعلان الرئيس الباكستاني برويز مشرف عن مساندته لحملة الولايات المتحدة، إلاّ أن الرئيس استطاع إخماد هذه المعارضة إلى حد كبير[*]. والواقع أن موقف مشرف كان محكوماً بالمواجهة مع الهند، والوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، والضغط الأمريكي، نتيجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها لإجرائها تجارب نووية. وكذلك خشيتها من استغلال إسرائيل للوضع، وكان ذلك واضحاً من التعاون الأمني الاسرائيلي – الهندي، حيث تعتبر إسرائيل أن القنبلة النووية الباكستانية تشكل خطراً على إسرائيل، كما عبر عن ذلك العديد من المسؤولين الإسرائيليين، لذا كانت تخشى إسلام أباد أن تتعرض منشآتها النووية لضربة من أحد الطرفين، وكذلك محاربة ما تسميانه إسرائيل والهند الجماعات الإسلامية، في كشمير بالنسبة للهند أو في الأراضي المحتلة بالنسبة لإسرائيل. وكما هو معلوم، قامت بين الدولتين ثلاثة حروب؛ الأولى 1947 – 1948 والثانية 1956 حول كشمير، في حين اندلعت

---

(9) انظر: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000–2001 (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2002) ص 84–85. وانظر "مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (لندن، البحرين، بروكسل، د.ن، مايو 2002) ص 55.

(*) وعلى الرغم من القيود الكبيرة والقوانين الصارمة التي فرضتها حكومة مشرّف على الحركات الإسلامية المعارضة لسياسة الحكومة الباكستانية وللتواجد الأمريكي في المنطقة. ماتزال هذه الحركات قوية وتشكل هاجساً أمنياً كبيراً للحكومة الباكستانية وكذلك للإدارة الأمريكية. وتقوم هذه الحركات بين الحين والآخر إما بعمليات داخلية أو على الحدود مع أفغانستان.

الحرب الثالثة بينهما عام 1971 عند انفصال باكستان الشرقية التي عرفت باسم "بنغلاديش". كذلك عملت الوعود الأمريكية بالمساعدة المالية لباكستان دوراً في القبول الباكستاني. ومع ذلك ما تزال هناك دعوات في باكستان تطالب الإدارة الأمريكية بإخلاء قواعدها العسكرية من باكستان والتي استخدمتها في حملتها على أفغانستان(10).

إن علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة علاقة قديمة وقوية مع باكستان والجالية الباكستانية في دولة الإمارات العربية ضخمة وتعتبر ثاني جالية من حيث العدد بعد الجالية الهندية، أضف إلى ذلك الرابط الديني، لذلك فإن أمن واستقرار باكستان مهم جداً لأمن دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن هذا المنطلق يأتي اهتمام دولة الإمارات بما يجري فيها.

2– الهند:

على الرغم من معارضة الهند للمشروع الأمريكي للدرع الصاروخي، إلاّ أن مسألة كشمير، ومحاولة وصم الثوار الكشميريين "بالإرهابيين، وباكستان بالدولة المساندة للإرهاب، ربما تكون الدافع الأساسي لمساندة الحملة الأمريكية ضد الإرهاب. فقد اشتبك البلدان الهند وباكستان في حربين سابقتين حول كشمير، وقامت الهند بتقديم مساعدات عسكرية لتحالف الشمال في محاولة لموازنة العلاقات الباكستانية الطويلة مع طالبان، هذا النزاع الدامي المستمر بين البلدين وخاصة بعد العملية الإرهابية التي قام بها مسلحون ضد البرلمان الهندي في 13 ديسمبر 2001 واتهمت بها إحدى الجماعات التي تعمل لتحرير كشمير إذ هددت بنشوب الحرب الرابعة بين البلدين.

كان انفجار النزاع بين الهند وباكستان سيعرض الاستراتيجية الأفغانية للولايات المتحدة وتلك الخاصة بآسيا الوسطى لمخاطر جمة، ويحمل تداعيات تتعدى المسرح المباشر للنزاع، مما سبب في سرعة التدخل الأمريكي ومستواه

---

(10) Mohammed Ayoob "South - West Asia After the Taliban, "Servival", The Iss Quarterly Volume 44 Number 1, Spring 2002, P.P. 51-65.

الذي تمثل بالاتصالات مباشرة للرئيس بوش مع القيادتين المعنيتين ثم الوجود المباشر لوزير الخارجية كولن باول الذي ساهم في الضغط على طرفي الأزمة.

وتمثل الموقف الأمريكي بأنه إذا كانت الحرب التقليدية ممنوعة من طرف الهند؛ فرعاية الأصوليات المحاربة ممنوعة من طرف باكستان. وفي هذا السياق يأتي خطاب الرئيس برويز مشرف الذي لم يعلن فقط عن التغيير في أساليب إدارة الصراع حول كشمير من خلال إعلانه عن محاربة الحالة الفكرية والسياسية والتعبوية القائمة في باكستان المسببة للإرهاب والتطرف وتطبيع الوضع الباكستاني، وهي عملية ليست سهلة بسبب التراكمات التاريخية والنفسية. بل أعلن أيضا عن تغيير لمفهوم الدولة الباكستانية من "دولة دينية، أو إسلامية" إلى دولة إسلامية تقدمية" لكن تغيير الهوية الايدولوجية للدول لا يلغي المصالح الوطنية للدولة ذاتها التي في طليعتها قضية كشمير[11].

ونظرا لما لهذين البلدين - الهند وباكستان- من علاقات تاريخية مهمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ما سيكون عليه تأثير اندلاع حرب بين هذين البلدين على المنطقة برمتها وعلى دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص نتيجة لتواجد أكبر جاليتين وافدتين في الدولة (الهندية والباكستانية) فقد دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تسوية النزاع بين البلدين بالطرق السلمية. ومن جهة أخرى أثار تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية قلق دولة الإمارات. أما بالنسبة إلى قضية كشمير فإن دولة الإمارات مازالت ترى أن تسوية هذه المسألة يجب أن تجري بالطرق السلمية بما يضمن حق شعب كشمير في تقرير مصيره[12].

وقد تطرقنا إلى علاقات دولة الإمارات مع الهند في الفصل الرابع .

---

[11] نايف علي عبيد "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001، محاضرة في نادي ضباط أبوظبي، فبراير 2002 . وانظر "Servival" OP. Cit., P.P. 60-65.

[12] مقابلة مع السيد راشد عبدالله النعيمي الوكيل المساعد للشئون السياسية في وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة 2002/12/30 .

3- إيران

يعزو معظم المراقبين السياسيين أن الصراع بين الفصائل الأفغانية بعد الانسحاب السوفياتي، كان في معظمه صراعاً بين إيران وباكستان بالوكالة، حيث كانت إيران تخشى من قيام حكومة في كابول مناهضة للتوجهات الإيرانية. أضف إلى ذلك أن طهران مازالت تساورها مخاوف من أن تستهدف الاستراتيجية الأمريكية النظام الإيراني في مرحلة مقبلة من حملتها، خاصة أن إيران ما تزال على لائحة الدول الراعية للإرهاب في الأجندة الأمريكية. وأخيراً وليس آخراً كلمة الرئيس الأمريكي يوم الثلاثاء 2001/1/29 التي أشار فيها إلى أن إيران دولة تحاول تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وتساند المنظمات الإرهابية، بالرغم من تعاون طهران مع الولايات المتحدة استخباراتياً في حربها في أفغانستان. كما حذر وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الخميس 2002/1/31 إيران من تدخلها في الشؤون الأفغانية.. واتهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إيران بالاضطلاع بدور سلبي في أفغانستان عبر تقديم الدعم لمجموعات في غرب البلاد[13].

فإيران دولة مهمة جداً في الحسابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد لاحظنا ذلك عندما تناولنا السياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها الخارجية. فعدا عن كون إيران دولة جوار، هناك علاقات اقتصادية كبيرة بين البلدين وعلاقات تاريخية طويلة ووجود جالية إيرانية كبيرة في الدولة. ومقابل ذلك هناك نزاع قائم حول الجزر الإماراتية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

وقد تطرقنا إلى علاقة دولة الإمارات مع إيران في الفصل الخامس.

4- روسيا

هناك عاملان رئيسيان دفعا روسيا لتأييد الحملة الأمريكية، أولهما: مسألة الشيشان واعتقادها بأن بن لادن ونظام طالبان يساعدان ويناصران الثوار

---

[13] "الإرهاب الدولي: الولايات المتحدة والوطن العربي" (ملف) المستقبل العربي، العدد (284)، اكتوبر/2002، ص 134-6 وانظر "Servival" P.P. 60-65.

الشيشانيين، وإمكانية لجوئها إلى مساعدة دولية سواء في الأمم المتحدة أو خارجها. وثانيهما الأزمة الاقتصادية الخانقة، وأملها في إعادة جدولة ديونها، ورغبتها في استمرار وجودها على الساحة الدولية، كما كانت تأمل بأن يكون لها موطىء قدم في أفغانستان من خلال مساندتها للطاجيك، ومع ذلك لا تفضل روسيا أن ترى تواجداً أمريكياً جديداً على الأرض بالقرب من حدودها. خاصة وأن الواقع يشير إلى وجود أضخم قاعدة عسكرية أمريكية أطلسية عرفها التاريخ البشري في البلقان على مقربة من الحدود الروسية، ومرابطة القوات الأمريكية والأطلسية في دول ومنطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى القاعدة العسكرية الجديدة التي ستنتهي بها حرب أفغانستان على حدود آسيا الوسطى التي اعتبرتها موسكو عبر التاريخ حدوداً متقدمة لها حيث تربطها مع جمهورياتها معاهدة للأمن الجماعي، ولديها فيها قواعد عسكرية ومواقع استراتيجية[14].

وتبقى روسيا، على الرغم مما تعانيه من مشاكل بعد تفسخ الاتحاد السوفياتي، قوة كبرى مازالت تمتلك ثاني قوة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث النوعية، وأكبر قوة نووية في العالم من حيث عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها. فلا شك أن لروسيا وزناً وتأثيراً في حسابات السياسة الخارجية الإماراتية، تنظر لها باهتمام ومتابعة مستمرتين. ومع أن دولة الإمارات ترى أن من حق الشعب المسلم في الشيشان أن يعيش حياة حرة كريمة إلا أنها في الوقت نفسه ترى أن حل هذا الصراع يجب أن يتم في إطار الاتحاد الروسي عن طريق المفاوضات وليس بالسلاح والحرب[15].

وقد تطرقنا في الفصل الرابع إلى علاقات الإمارات مع روسيا .

5 – الصين:

على الرغم من الخلاف الصيني الأمريكي حول مشروع الدرع الصاروخي وحول تايوان، ساندت الصين الموقف الأمريكي من الإرهاب لأسباب متعددة

---

[14] نبيه الأصفهاني "أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد (174)، ص 117–122.

[15] مقابلة مع السيد عبدالله راشد النعيمي 2002/12/30 .

منها؛ أنها ما زالت غير مستعدة بعد للصدام مع الولايات المتحدة وتعريض مسيرتها للتأخير والتعطيل. ولعلها تفضل تأجيل المعركة معها إلى أن تثبت أقدامها على المسرح الدولي. خاصة بعد دخولها منظمة التجارة العالمية وما يفتح ذلك من آفاق أمامها، كما أن هناك مناطق إسلامية في غرب الصين تخشى بكين من تأثرها بالحركات الإسلامية المتطرفة. ولعلها من ناحية أخرى، تعي صعوبة استمرار السيطرة الأمريكية على منطقة ربما تكون أصعب بكثير مما عرفته في السابق. ومهما يكن سوف لن تشعر الصين، بالتأكيد بالارتياح لتواجد أمريكي طويل بالقرب من حدودها [16].

ونظراً لتنامي العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات والصين، ولوزن الصين في السياسات العالمية الحالية، والتوقعات حول وزنها العالمي المستقبلي، تأخذ الصين حيزاً مهماً في سياسة دولة الإمارات الخارجية. لذا، تنظر دولة الإمارات باهتمام إلى السياسات الصينية ومدى انعكاسها على أمن ومصالح دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تطرقنا في الفصل الرابع إلى علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع الصين.

6- الجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة المحاذية لأفغانستان

على الرغم من السماح للولايات المتحدة في تقديم تسهيلات عسكرية لحملتها أملاً في المساعدات الأمريكية الاقتصادية، فإن هذه الجمهوريات التي تساند تحالف الشمال، وتتنازعها عرقيات ومذهبيات مختلفة، تخشى أيضاً قيام حكومة تتكون معظمها من الباشتون. كما ترفض عودة الملكية. أضف إلى ذلك الصراع الداخلي في طاجيكستان بين الحكومة التي تؤيدها موسكو والتي أيدت الحملة الأمريكية، وبين مجموعات إسلامية في شرقي البلاد كانت مؤيدة لنظام طالبان. ويبدو أن المشاريع الاقتصادية الأمريكية وقيام شركات أمريكية بعقد اتفاقيات تجارية مع هذه الدول ساعد الولايات المتحدة في جلب هذه الدول الى جانبها في

---

(16) أيمن السيد عبد الوهاب "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا" السياسة الدولية، (147)، يناير 2002، ص 80-83.

حملتها على أفغانستان، وسمحت لهـــا بإقامـــة قواعـــد عســـكرية واســـتخدام مطاراتها..الخ[17].

وباعتبار هذه الجمهوريات الجديدة حديثة النشأة تربطها بدولة الإمـــارات العربية المتحدة روابط العقيدة الإسلامية وعلاقات اقتصادية أيضاً، تراقـــب دولـــة الإمارات بعناية السلوك السياسي لهذه الدول ومدى انعكاساته على مصالح وأمـــن دولة الإمارات.

ثانياً: العالم العربي وأحداث 11 سبتمبر 2001

جاءت أحداث 11 سبتمبر لتلقي الولايات المتحدة بالمسؤولية كاملة علـــى العالم العربي والإسلامي، في ظل إدارة يتحكم فيها ما يسمى "بالمحافظين الجـــدد" أو "اليمين المسيحي المتصهين" الذي له رؤية متزمتة تجاه العرب والمسلمين، وفي تبـــني سياسة "الضربة الاستباقية أو الوقائية"، وجهت الإدارة الأمريكية على الفور الاتهام إلى مجموعة من العرب ادعت أنهم مرتبطون بمنظمة القاعدة التي يتزعمها أسامة بـــن لادن والتي تتمركز في أفغانستان، ولكن شبكتها تمتد إلى أكثر من خمسين دولـــة معظمها دول عربية وإسلامية.. وأعلنت أمريكا أنها في حالة حرب.. وأنها ستقود حرباً عالمية تمتد لسنوات طويلة ضد الإرهاب وتلاحق الإرهابيين ومـــن يؤويـــهم ويدعمهم، وأطلقت على حملتها أسماء متعددة منها "عدالة بلا حدود" أو "العدالـــة المطلقة"، وجندت في سبيل ذلك كل قوتها العســـكرية والأمنيـــة والدبلوماســـية والاقتصادية والإعلامية.. وسنت قوانين داخلية جديدة أمنية وقضائيـــة، وقـــامت باستجواب واحتجاز عدد كبير من الجاليات العربية والمسلمة في الولايات المتحـــدة للتحقيق معهم.. ليس هذا فحسب، بل أعلنت على قائمة الإرهاب أسماء عدد مـــن المصارف والجمعيات الخيرية والمنظمات التي تقاوم المحتل المغتصب لأرضـــها.. الخ.. وتجاهلت – مع الأسف – في حمأة غضبتها البحـــث عـــن الأســـباب الحقيقيـــة للإرهاب.. والتمييز بين الإرهاب وبين مقاومة المحتل التي أقرتهـــا كـــل القوانـــين والأعراف الدولية، وتحول هاجسها الأمني إلى هوس أمني!..

---

[17] حسين معلوم "الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع .. والآفاق". السياسة الدولية العـــدد (147)، يناير 2002، ص 84-93.

أثارت الاتهامات الأمريكية لعدد من العرب والمسلمين التصورات والانطباعات الخاطئة الكامنة في نفوس بعض الأمريكيين والغربيين عن العرب والمسلمين، ومما عزز ذلك الإعلام الصهيوني الذي وجد في هذه الأحداث فرصة ذهبية لتشويه صورة العرب والمسلمين وتغطية الأعمال الإجرامية التي يقوم بها المحتل الإسرائيلي في فلسطين، ولتعطيل أية مساندة غربية للشعب الفلسطيني، خاصة وأن الانتفاضة الفلسطينية بدأت تلقى متعاطفين معها على الصعيد الدولي نتيجة لتصرفات ووحشية حكومة شارون، ويبدو أن الدعاية الصهيونية نجحت بدفع الإدارة الأمريكية التي يتحكم بها أساساً المحافظون الجدد الذين يؤمنون بالنبوءات التوراتية في عودة المسيح المنتظر .. الخ[18]، إلى اعتبار المنظمات التي تقاوم المحتل الإسرائيلي كالجهاد الإسلامي وحماس وحزب الله وفتح حركات إرهابية ، بل أكثر من ذلك أغمضت الإدارة الأمريكية عينيها عما يفعله شارون في الأرض المحتلة حيث جعلت في الواقع من الجاني ضحية ومن الضحية جانياً بالرغم من موقف الاتحاد الأوروبي المناقض إلى حد ما للموقف الأمريكي بالنسبة للقضية الفلسطينية.
ولم يتوقف الأمر على زج الانتفاضة الفلسطينية في معترك حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، بل تجاوز ذلك إلى محاولة تشويه العقيدة الإسلامية نفسها.. وقرأنا ذلك في العديد من الصحف الأمريكية والغربية.. بل وعلى لسان مسؤولين أمريكيين وغربيين بارزين.. وطالب بعض الإعلاميين الغربيين والأمريكيين بتغيير المناهج الدينية والتعليمية الإسلامية التي "تفرخ الإرهاب" حسب تعبيرهم، والواقع أن الهدف الأساسي من هذه الحملة ليس التجديد والإصلاح الذي يدعو له الكثير من المفكرين العرب حتى في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية والبحثية، وإنما الهدف الحقيقي طمس الثقافة والهوية العربية والإسلامية، وهذا ما دفع الأمير عبدالله إلى القول في مؤتمر القمة الخليجية الثانية والعشرين إن

---

(18) أيمون غريب "السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران وانعكاساتها"الشؤون العامة، العدد (21)، يناير 2002، ص 7–41 .

وانظر: يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2002) .

".. أصالتنا الإسلامية العربية تتعرض لكثير من الضغوط والتأثيرات، وما لم يكن لنا منها موقف واحد فإن هويتنا المتميزة يمكن أن تتعرض لا سمح الله للتشويه..."[19].

والواقع أن العالم العربي لم يكن حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر في حالة أفضل.. بل كان عالماً أنهكته الهزائم العسكرية والصراعات الأهلية والعربية - العربية، والنزاعات الحدودية، وفشل كثير من السياسات. كل ذلك وغيرها من الأسباب وقف حائلاً أمام تحقيق ما يصبو إليه الإنسان العربي من قدرة على مواجهة الأخطار الخارجية، مما أدى إلى يأس المواطن العربي ووصوله إلى ما نشاهده اليوم على أرض الواقع من إحباط وعدم مبالاة بالمسائل القومية والمصيرية، أو إلى التطرف.. كذلك أدى كل ذلك إلى ضعف الجبهة العربية في مواجهة التحديات فهل يعقل أن حوالي (300) مليون عربي لا يستطيعون على الأقل إيقاف همجية شارون - لذلك دعا الأمير عبدالله في كلمته في قمة مسقط إلى "... إصلاح البيت العربي والإسلامي وجعله قادراً على مواجهة التحديات..." وكذلك دعوات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة المتتالية إلى تعزيز الجبهة العربية والإسلامية وتوحيد مواقفها إزاء قضاياها المصيرية.

وسنتطرق إلى موقف دولة الإمارات في المحور الخامس من هذا الفصل .

ثالثاً: أحداث 11 سبتمبر والخليج

للأقدار مشيئتها ويبدو أن القدر هذه المرة وضع دول الخليج للمرة الثالثة خلال عقود ثلاثة فقط في قلب الحدث، بين الحدث والحدث عقد كامل بالتمام والكمال؛ الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، حرب تحرير الكويت 1990-1991 والآن أحداث 11 سبتمبر 2001 .وجهت السلطات الأمريكية اتهامات إلى بعض الأفراد في دول الخليج العربية ادعت أن لهم علاقة بأحداث 11 سبتمبر

---

[19] ابو بكر الدسوقي "أمريكا والإرهاب "الحدث والتداعيات"، السياسة الدولية، العدد (146)، أكتوبر 2001، ص 99-104. وانظر التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002، ص 13-14 و ص 17 وانظر كلمة الأمير عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد السعودية، في مؤتمر القمة الخليجية الثانية والعشرين على موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الإنترنت.

وبتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بـــن لادن. وقـــامت بحملـــة اعتقـــالات واستجوابات طالت العديد من أبناء الخليج. كما كانت هناك حملة إعلامية مشوهة تناولت القيم والمفاهيم والعقائد والمناهج التعليمية.

وربما تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي تتشابك مصالحها مـــع الولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصاديـــة. والإشكالية الأساسية تتمثل في التعامل مع الآثار السياسية المترتبة علـــى الحـــرب الأمريكية الأفغانية، وهذه الآثار ليست مقصورة على دول مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية (داخل كل دولة وبين الدول الست، وبين هـــذه الـــدول والعـــالم الخارجي) بل تمتد تداعياتها على صعيدين، أولهما: الخطوات الأمريكية المحتملـــة في الحرب الممتدة ضد الإرهاب وهل ستشمل دولاً عربية وإسلامية أخـــرى أم لا؟[*] وثانيهما؛ مستقبل النظام العالمي بعد هذه الحرب ، وموقع الولايات المتحدة من هذا النظام. فقد أجمعت دول مجلس التعاون الخليجي الست على إدانة التفجيرات الـــتي حدثت في نيويورك وواشنطن يوم 11 سبتمبر الماضي ولكنها كانت حريصة وعلى لسان الأمين العام السابق لمجلس التعاون جميل الحجيلان على أن تشير إلى ضـــرورة توخي الولايات المتحدة عدم الاندفاع في توجيه اتهامات لا دليل عليها، الأمر الذي يثير مشاعر العداء والاستفزاز ضد دول وشعوب لا علاقة لها بمثل هذه الأعمـــال الإجرامية، التي طالما شجبتها وأدانتها ، وتصدت لها بكل الوسائل[20].

ويمكن ملاحظة أن العلاقات بين معظم الدول الخليجية والولايات المتحـــدة قبل تفجر أزمة الولايات المتحدة مع الإرهاب الدولي لم تكن إيجابية في معظمـــها، بل كانت هناك مشاكل ظاهرة بسبب الموقف الأمريكي شديد السلبية إزاء المذابح التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وفي هذا الســـياق يأتي حديث الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية الـــذي نشرته صحيفتا نيويورك تايمز والواشنطن بوست في 2002/1/29 إذ أكد في حديثه

(*) تعتبر الولايات المتحدة العراق من ضمن الدول الإرهابية والمساندة للإرهاب وقـــامت بحشـــد جيوشـــها وأساطيلها في المنطقة.

(20) "مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002"، مرجع سابق، ص 53-59. وانظر "الهجمات الإرهابيـــة على الولايات المتحدة الأمريكية"، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

على قوة العلاقات الأمريكية السعودية، وقال في الوقت نفسه أنه "لا مجال للدفاع عن موقف واشنطن تجاه الفلسطينيين". وكذلك محادثة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مع الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد الأحداث، ورسالته إلى الدول الخمس عشرة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. وسوف نأتي على ذكر ذلك فيما بعد. وبالتالي فدول الخليج لم تكن مهيأة للانصياع لأوامر أمريكية تصدر من أعلى وفق معادلة الرئيس الأمريكي جورج بوش "من ليس معنا فهو مع الإرهاب" الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمات، منها الحملات الصحافية الغربية على المملكة العربية السعودية، واتهام واشنطن لأفراد سعوديين بالتورط في التفجيرات قبل التأكد من ذلك. وتأتي الحملة الإعلامية الأمريكية على التعليم الديني في السعودية لتمثل هجمة جديدة لم تصل إلى هذه الحدة من قبل، وربما لعبت المجموعات الصهيونية المتنفذة في الإعلام الأمريكي دوراً رئيسياً في هذه الحملة. فكان لها رد فعل كبير في الأوساط الرسمية والشعبية السعودية وفي دول الخليج العربية والدول العربية أيضا[21].

أما الانعكاسات الأمنية لأزمة 11 سبتمبر، فقد تركت آثاراً بالغة الأهمية على الروابط الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية منها:

1- استكمال عملية التطويق الاستراتيجي الأمريكية لمنطقة الخليج، حيث تشير العديد من التحليلات إلى أن التخطيط العسكري الأمريكي لحرب أفغانستان لا يقتصر فقط على توجيه ضربة عسكرية انتقامية لأفغانستان وتدمير قدرات طالبان والقاعدة، ثم الرحيل عن المنطقة كأن شيئاً لم يكن، بل على العكس - كما يرى بعض المحللين السياسيين - تسعى الولايات المتحدة إلى استغلال الأزمة من أجل البقاء الدائم في المنطقة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وقد تضاربت تصريحات المسؤولين الأمريكيين عندما شاعت أنباء عن طلب السعودية إنهاء مدة القوات الأمريكية المتمركزة في السعودية والبالغ عددها حوالي خمسة آلاف، حيث أكد رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال ريتشارد

[21] انظر: "الأبعاد الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر" في السياسة الدولية، العدد، 147 ص 172-187. انظر "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية"، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 58-65.

مايرز أنه لا بد للقوات الأمريكية في الخليج من "أن تبقى بعض الوقت في المنطقة" وقال: "نناقش مسألة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة مع أصدقائنا في هذه الدول". أضف إلى ذلك إنشاء قاعدة عسكرية كبيرة في دولة قطر يقال بأنها ستكون أكبر قاعدة أمريكية في منطقة الخليج وأن القيادة العسكرية في ولاية فلوريدا سوف يتم نقلها إلى هناك.

2- تعزيز التعاون الأمني والاستراتيجي الخليجي - الأمريكي، حيث يلاحظ أنه عقب تفجيرات نيويورك وواشنطن كان التركيز الأمريكي ينصب على إعطاء الأولوية لما أسمته الحرب ضد الإرهاب" حيث سببت هذه التفجيرات تغييراً جوهرياً في الاستراتيجية الأمريكية حين عجزت أجهزة الاستخبارات الأمريكية عن رصد واكتشاف تلك الهجمات، الأمر الذي يؤكد على أن الحرب ضد الإرهاب تحتاج بالدرجة الأولى إلى التركيز على التبادل الأمني والمعلوماتي من أجل مواجهتها.

3- ضرب العراق وتعقيد التفاعلات الإقليمية في الخليج حيث يرى بعض المحللين أن ضرب العراق عسكرياً يمكن أن يفتح الباب أمام سيناريو الفوضى الشاملة ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، بل على الساحة الدولية أيضاً إذ من المحتمل أن تسبب هذه الضربة انهيار التحالف الدولي المناهض للإرهاب، وكانت روسيا قد صرحت بصورة علنية معارضتها لأية ضربة للعراق، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، ثم الصين.. كما أدت الحملة إلى تهييج قطاعات واسعة من العرب والمسلمين ضد السياسة الأمريكية[*] .

4- العلاقات الإيرانية - الأمريكية وتطوراتها، لا شك بأنه سيكون لها تأثيرات كبيرة وواسعة على الأمن في منطقة الخليج العربي. خصوصاً بعد تصريحات الرئيس الأمريكي التي اعتبر فيها إيران والعراق وكوريا الشمالية محور شر[22].وما

---

[*] في 20 مارس 2003 قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وبكيفية انفرادية بشن الحرب على العراق وذلك دون سند قانوني يجيز هذه الحرب، وبدون إقرار أو تفويض صادر عن مجلس الأمن الدولي. (للإطلاع على ملابسات هذه الحرب ومدى شرعيتها من وجهة نظر القانون الدولي. انظر : محمد المجذوب. "الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق والشرعية الدولية". المستقبل العربي، العدد (292) يونيو / حزيران 2003، ص78 — 114.

[22] انظر: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001 ص 70-86 وص 162-163.

أعقبها من تصريحات يحذر فيها كلا من إيران وسوريا أيضاً من مساندتهما وإيوائهما للإرهابيين. (جاء ذلك في مؤتمر صحفي للرئيس جورج بوش مع رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، بمزرعته في تكساس، في 21 /2003/7، بثته معظم القنوات الفضائية في نشراتها الإخبارية في ذلك اليوم).

التداعيات الاقتصادية:

يرى بعض الخبراء في الاقتصاد. أن النشاط الاقتصادي في دول الخليج قبل أحداث 11 سبتمبر قد شهد انتعاشا ملحوظا حيث قدرت الإيرادات الفعلية لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو 125 مليار دولار في عام 2000، وقد أدى هذا التحسن في الإيرادات إلى نمو عال في الإنفاق العام. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت منطقة الخليج العربي من أكبر المتضررين. فقد تضررت الاستثمارات الخليجية الخارجية سواء في صورة أسهم أو ودائع بالدولار الأمريكي، ويشير أحد التوقعات إلى أن خسائر السعودية قد تبلغ (28) مليار دولار من جملة استثماراتها البالغة (150) مليار دولار. وتقدر بعض المصادر حجم الاستثمارات الخليجية في أسواق الأسهم الأمريكية بما يزيد عن (800) مليار دولار[23].

وفيما يتعلق بسوق البترول، كان لتلك الأحداث آثار مباشرة وغير مباشرة عليه، حيث دفعت الهجمات ضد الولايات المتحدة سعر البترول إلى أعلى من 31 دولاراً للبرميل. ويبدو أن هذا الارتفاع اللحظي كان بسبب الصدمة التي ولدت انطباعاً بأن اضطراباً شديداً سوف يحدث في سوق البترول، الأمر الذي قد يحد من المعروض منه في السوق العالمي، وبالتالي اتجه السعر نحو الارتفاع، ثم انخفضت أسعار النفط بعد ذلك إلى أدنى مستوى. ويتوقع بعض الخبراء أن تنخفض إيرادات السعودية من النفط.

ويتوقع أن تتعرض الكويت إلى خسائر في عائدات الاستثمارات الخارجية تقدر بما يزيد عن 30% في المتوسط، وفي الإمارات تقدر بعض المصادر الأجنبية أن التراجع في الأداء الاقتصادي العام سوف يحدث بنسبة 10%.

---

(23) المرجع السابق، ص 85 وانظر "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية"، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 11 وص 91-107. وانظر "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في المرجع نفسه.

كما أسهمت الأحداث وتداعياتها العسكرية - إلى جانب احتمال توسيع نطاق هذه العمليات العسكرية لتشمل العراق - في زيادة درجة المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وحدت من تدفق رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي[24].

والواقع أن هذه الآثار الاقتصادية لا تقتصر على دول الخليج، بل يرى خبراء الاقتصاد، أن تداعيات 11 سبتمبر سوف تستمر في الظهور وسيستمر تأثيرها لفترة طويلة ليس على نطاق الولايات المتحدة فحسب، وإنما ستمتد لتشمل دولاً أخرى كثيرة. فقد نالت هذه الأحداث من هيبة أكبر وأقوى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يعد اقتصادها العصب الذي يرتكز عليه الاقتصاد الدولي؛ فالاقتصاد الأمريكي يمثل حالياً 28% من الناتج الإجمالي العالمي[25].

ويمكن استنتاج موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أحداث 11 سبتمبر من خلال نص البيان الختامي للقمة الخليجية الثانية والعشرين الذي عقد في مسقط في 30 و 31 ديسمبر 2001. فقد عبر المجلس الأعلى بقلق بالغ عن تزايد ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب التي أصبحت تشكل هاجساً عالمياً. وأدان المجلس الأعلى الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2001، وأكد مجدداً رفضه المطلق وإدانته الشديدة لمثل هذه الممارسات بكافة أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها الرامية إلى إشاعة الفوضى والرعب، وإزهاق أرواح المدنيين الأبرياء. وفي هذا الإطار أكد المجلس الأعلى دعمه للتحالف الدولي للقضاء على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد مجدداً استعداده الكامل للتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة هذه الظاهرة الهدامة. كما يدعو إلى تظافر الجهود الدولية لعقد مؤتمر قمة عالمي لوضع أسس وقواعد دولية لمحاربة الإرهاب ومسبباته.

وإذ يدعو المجلس الأعلى قادة الرأي والمفكرين والعلماء في العالم الإسلامي إلى العمل على تبيان قيم ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف القائمة على إظهار روح

---

(24) مرجع سابق، ص 78-80.

(25) "11/9: One Year Later" (File). Foreign Affairs , Volume 81 , No 5 , September / October 2002. P.P. 18-95.

وانظر "Survival" OP. Cit.

التسامح ونبذ العنف وتحريم قتل النفس، وهي سمات أساسية من تعاليم الإسلام، فإنه يدعو أصحاب الديانات الأخرى إلى التزام الواقعية والتعقل، وعدم تحميل الإسلام مسؤولية ما يقع من أعمال وممارسات بعيدة كل البعد عن روح الإسلام ومعتقداته السامية.

وبالمقابل أكد المجلس على أهمية التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال العسكري، وبين الإرهاب المدان بكل أشكاله مهما كانت مبرراته[26].

إلا أن تطور الموقف والتركيز الأمريكي على العراق في إطار الحملة الأمريكية على "الإرهاب"، وحشد الجيوش، ونقل القيادة الأميركية من "فلوريدا" إلى قاعدة "العديد" في قطر، وعقد اتفاقية أمنية بين قطر والولايات المتحدة، ومطالبة الولايات المتحدة من دول الخليج مشاركتها في حملتها على العراق الأمر الذي رفضه معظم قادة وشعوب هذه الدول، والذي جاء واضحا على لسان وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، وعلى لسان مسؤولين آخرين في المنطقة كما شاهدت المنطقة بعض التظاهرات. وذلك نابع من السلوك الأمريكي المزدوج والمتناقض في تعامله مع الصراع العربي الإسرائيلي وفي موقفه من موضوع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. فالوجود الأمريكي الذي جاء أثناء أزمة الخليج الثانية لتعزيز الأمن أصبح عبئا على الأمن لأنه أولا، أصبح مصدر تهديد لهذا الأمن. وثانيا لأن هذا التواجد يفرض على دول مجلس التعاون أعباء إضافية في سبيل توفير الأمن لهذه القوات المتواجدة خشية قيام عمليات مقاومة ضدها كما حدث في الكويت والسعودية، على سبيل المثال.

وازداد القلق الآن بعد الحشود الضخمة التي حشدتها الولايات المتحدة وبريطانيا بهدف توجيه ضربة عسكرية للعراق وصلت حتى منتصف شهر فبراير 2003 إلى ما يزيد عن 150 ألف جندي[27]، ثم أعقب ذلك الاجتياح العسكري الأمريكي – البريطاني للعراق في 20 مارس 2003.

---

[26] انظر : البيان الختامي للقمة الخليجية الثالثة والعشرين الذي عقد في مسقط 30-31 ديسمبر على موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الانترنت، كذلك انظر "مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002"، مرجع سابق، ص 54-55.

[27] عبد الخالق عبدالله "لا علاقة للحرب" جريدة الخليج، 18 فبراير، 2003.

رابعاً: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من أحداث 11 سبتمبر

يأتي تأثير أحداث 11 سبتمبر على دولة الإمارات العربية المتحدة من كونها إحدى الدول الثلاث التي كانت تعترف بحكومة طالبان في أفغانستان وهي: (باكستان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) ويأتي اعتراف دولة الإمارات من الواقع الذي كان قائماً، و آنذاك قبل 11 سبتمبر وهو أنها حكومة إسلامية، تسيطر على أكثر من (90%) من أراضي أفغانستان، وربما لعوامل أخرى لا نعلمها نحن؟..

والأمر الآخر هو أن السلطات الأمريكية وجهت الاتهام إلى أن لبعض أنصار القاعدة حسابات في المصارف الإماراتية...[28].

أضف إلى ذلك أن أحداث 11 سبتمبر – كما ذكرنا – ضربت قلب العالم "بمصطلح القوة". وربما تعتبر مفصلاً حاسماً في تاريخ العلاقات الدولية، وبداية لهيكلية جديدة للنظام الدولي أيضاً. فدولة الإمارات إحدى دول العالم الواقعة في قلب الحدث. فمنطقة الخليج تعد من أكثر المناطق في العالم ارتباطاً بالتفاعلات والتطورات الدولية نظراً لما تملكه من ثروة نفطية تمثل شريان الحياة الصناعية للعالم بأسره، حيث تحتضن ما يقارب (70%) من احتياطات العالم المؤكدة من النفط. أضف إلى ذلك موقعها الاستراتيجي المهم، وتعدد الجاليات الوافدة فيها (تطرقنا في الفصل الثاني إلى ذلك) ولا نريد أن نطيل الاستشهاد بأقوال الكثير من القادة والاستراتيجيين عن أهمية منطقة الخليج. مثل ايزنهاور وغيره. ثم تصريحات الرئيس الأمريكي التي اتهمت إيران والعراق – وهما دولتان خليجيتان مهمتان – بأنهما دولتان راعيتان للإرهاب وشريرتان تحاولان صنع أسلحة دمار شامل. ثم ما شهدته المنطقة من حرب أمريكية – بريطانية على العراق، بدأت في 20 مارس 2003 أدت إلى احتلاله. مما قد ينجم جراء ذلك اضطراب وزعزعة للاستقرار في المنطقة. فهذه الدول المذكورة ربما تأثرت بصورة أو بأخرى أكثر من غيرها بتفاعلات 11 سبتمبر. ولا شك أن السلوك السياسي لهذه الدول تجاه هذه الأحداث لا بد وأن ينعكس على سياسة دولة الإمارات وموقفها بحكم علاقات دولة الإمارات معها.

---

[28] انظر: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001–2002، مرجع سابق، ص 17.

وللتعرف على موقف دولة الإمارات من هذه الأحداث وتداعياتها يمكن الوقوف عند بعض الشواهد المهمة، الأول: محادثة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش من خلال اتصال هاتفي يوم 17 سبتمبر، والشاهد الثاني: هو كلمة الإمارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة 5 أكتوبر 2001. والشاهد الثالث هو الحوار الاستراتيجي الإماراتي .

وانطلاقاً من رؤية شاملة، ومواقف شجاعة وصادقة دان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، إلا أن سموه دان بقوة في الوقت نفسه الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني مطالباً المجتمع الدولي باستهدافه أيضاً.

ففي الاتصال الهاتفي الذي أجراه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مع الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 17 سبتمبر 2001، أكد موقف دولة الإمارات الثابت في رفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله قائلاً: "إن الإرهاب بغيض من وجهة نظر الإسلام والديانات السماوية الأخرى وهو عدو للود للإنسانية جمعاء".

وأضاف سموه أن هذه الأعمال الإجرامية تستوجب تضامن المجتمع الدولي لمحاربتها والقضاء عليها واجتثاثها أينما كانت مؤكداً سموه استعداد دولة الإمارات التام للتعاون في مكافحة الإرهاب انطلاقاً من موقفها الثابت ضد الإرهاب".

وفي الوقت نفسه شدد سموه في حديثه مع الرئيس الأمريكي على العدالة الدولية حيث قال إن التضامن الدولي ضد الإرهاب يجب أن ينطلق من مبادئ ثابتة لا تكيل بمكيالين، وأن على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أيضاً وفي الوقت ذاته العمل على وقف أعمال الإرهاب "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكي لا تشعر شعوب العالم بالظلم والإجحاف.

كما أكد الشيخ زايد في رسالة مباشرة وجهها إلى قادة الدول الخمس عشرة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في 16 سبتمبر 2001: أن دولة الإمارات تدين بكل شدة أعمال الإرهاب في كل مكان بما في ذلك الإرهاب المستمر الذي

تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي يومياً في الأراضي الفلسطينية وضد الشعب الفلسطيني الأعزل[29].

أضف إلى ذلك حرص رئيس الدولة عند لقائه مع عدد من علماء المسلمين والوعاظ في أبوظبي في أواخر شهر ديسمبر الماضي على بذل كل جهد ممكن من أجل نشر الدعوة الإسلامية على الأسس الصحيحة للدين الإسلامي الحنيف وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام الذي يقوم على الرحمة والمحبة والتسامح ولا يعرف التطرف والعنف الذي يمارسه الإرهابيون.

وقال سموه إن من يفتي بما لا يعلم فهو شاذ عن الإسلام ومبادئه وأن الإرهاب بغيض من وجهة نظر الإسلام والديانات السماوية الأخرى وهو عدو للإنسانية جمعاء وأن الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة التي ذهب ضحيتها آلاف القتلى والجرحى من الأبرياء تستوجب تعاون المجتمع الدولي للقضاء على ظاهرة الإرهاب[30].

والشاهد الثاني على موقف دولة الإمارات: كلمة مندوبها التي ألقيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والنص منشور في جريدة الاتحاد بتاريخ 7 أكتوبر 2001. وقد تلاه السفير عبد العزيز بن ناصر الشامسي المندوب الدائم للدولة لدى الأمم المتحدة أمام جلسة الجمعية العامة المعنية بمناقشة الإرهاب في البيان[31]:

1- أكدت دولة الإمارات على متانة روابط الصداقة المتميزة والمصالح التاريخية المتينة مع الولايات المتحدة، وأن هذه العملية الإرهابية موجهة إلى الشعوب ودول العالم أجمع.

---

(29) ملحق جريدة الخليج بمناسبة العيد الوطني الثلاثين لدولة الإمارات العربية المتحدة 2 ديسمبر 2001 وكذلك "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية" المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 6-7. وانظر الكتاب السنوي، 2003 ص 108-109.

(30) جريدة الاتحاد 2001/10/7.

(31) "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية"، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 8-10.

وانظر نص كلمة الإمارات العربية المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، جريدة الاتحاد، 2001/10/7.

2- يؤكد البيان على إدانة دولة الإمارات وتضامنها مع الولايات المتحدة والشعب الأمريكي، وتعاولها في تبادل المعلومات، والوقوف بالكامل إلى جانب الإدارة الأمريكية في جهود حربها على الإرهاب وملاحقة مرتكبيه.

3- يشير البيان إلى إعلان دولة الإمارات رسمياً قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة طالبان بعد أن رفضت هذه الحكومة الاستجابة للإرادة الدولية الجماعية الداعية إلى تسليم المطلوب أسامة بن لادن لإخضاعه لمحاكمة دولية عادلة في الاتهامات الموجهة إليه (بخصوص قطع العلاقات مع حكومة طالبان، ذكرت بعض الصحف المحلية أن ذلك القرار اتخذ اعتباراً من 2001/9/22).

4- امتثالاً لقرار مجلس الأمن رقم(1731) حرصت حكومة الإمارات على اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة لمحاصرة محاولات تمويل الإرهاب وعناصره كان منها على سبيل المثال إعلان لائحة من الأفراد والمنظمات التي لها علاقة بأعمال إرهابية، وتجميد معظم حساباتها وودائعها واستثماراتها، وفرض لائحة من العقوبات على المتعاملين مع هذه الجهات.

5- أكد البيان أن موقف وإجراءات دولة الإمارات في هذا الصدد لم تكن صدفة و لم تأت نتيجة لضغوط خارجية وإنما جاءت نتيجة لإيمانها وقناعتها المطلقة بالعدالة البشرية، وبضرورة الانخراط في الحشد الدولي لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، بعد أن باتت تشكل هذه الظاهرة واحداً من أبرز التحديات الدولية الراهنة والمهددة للبشرية جمعاء، بغض النظر عن انتماءاتهم وأعراقهم.

6- أكد البيان على ضرورة إيجاد تعريف واضح ومحدد للإرهاب يميز بين الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الأبرياء وممتلكاتهم ومصالح واستقرار الدول والشعوب من جهة، وبين الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاحتلال والسيطرة الأجنبية من أجل التحرر الوطني، وتقرير المصير الذي لا يعتبر إرهاباً استناداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

7- اعتبر البيان أن أخطر أنواع الإرهاب العالمي هو إرهاب الدولة الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية يومياً ضد الشعب الفلسطيني دون الاكتراث بمبادئ القانون والقرارات الدولية.

8- وعليه ينبه البيان المجتمع الدولي إلى أن ما تنطوي عليه المحاولات الحالية للحكومة الإسرائيلية والساعية إلى استغلال الوضع الراهن غير الاعتيادي الذي يواجهه العالم إثر الاعتداءات على الولايات المتحدة يهدف إلى إبادة وتشويه وتهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين وابتلاع المزيد من أراضيهم المحتلة والقضاء على مقاومتهم الوطنية المشروعة من أجل تحرير أراضيهم ونيل استقلالهم، وحق تقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى.

9- أكد البيان على ضرورة الدفع باتجاه تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة لقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط وبما يساهم في احتواء حالات الظلم والإحباط واليأس المؤدية لظهور ردات فعل متطرفة تعزز من حالات العنف التي لا تهدد بنتائجها المنطقة فحسب وإنما العالم أجمع.

10- يتعرض البيان إلى حملات التشويه والعداء المغرضة التي انتهجتها العديد من وسائل الإعلام الغربية وشبكات الاتصالات الحديثة ضد العرب والمسلمين مؤخراً، وأسفرت عن إلحاق الأضرار الجسدية والمادية والمعنوية الفادحة لدى المئات منهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو مؤسسات مقيمة في الخارج. وطالب البيان بضرورة تعزيز الجهود الدولية الحازمة لاستئصال هذه الأعمال العنصرية والتي تعتبرها صورة من صور الإرهاب ضد العرب والمسلمين بل شكلاً من أشكال الصدام بين الثقافات والحضارات التي لن تساهم إلاّ في تهييج المشاعر العدائية بين الشعوب والأمم من جهة وتعزز من بؤر التوتر الأمني وحالات النزاعات وعدم الاستقرار في العالم أجمع من جهة أخرى.

11- في ختام البيان يؤكد على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في أي خطة وترتيبات دولية لمكافحة الإرهاب وذلك في إطار من التقيد العالمي بسلسلة الاتفاقيات والبروتوكولات الصادرة عنها والمعنية بمكافحة أشكال الإرهاب بأنواعه، وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب وتمويله.(وكأنما أراد البيان أن يشير إلى منع تفرد الدول باتخاذ قرارات عالمية دون الرجوع إلى الأمم المتحدة).

الشاهد الثالث هو الحوار الاستراتيجي الإماراتي ــ الأمريكي[32]، حيث بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة بإجراء لقاءات مع عدد من صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. ويهدف هذا الحوار إلى تطوير علاقات الدولة وإعطائها نوعاً من الفاعلية بما يخدم مصالحها بحيث تشمل جميع مجالات التعاون وفي كل القطاعات التعليمية والصحية والتقنية .. فالولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تطوراً في العالم في هذه المجالات.

كما أن مثل هذا الحوار يسهم أيضاً في توضيح موقف دولة الإمارات من الأحداث الدولية والإقليمية، خاصة أحداث 11 سبتمبر 2001 التي حاولت بعض الأجهزة الإعلامية الأمريكية تشويهها والافتراء على دول الخليج العربية بصورة خاصة.

ويخدم مثل هذا الحوار القضايا العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية والدعوة إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي يضمن للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وعودة الأراضي العربية المحتلة الأخرى إلى أصحابها (الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية) ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، والتفريق بين مقاومة المحتل والإرهاب الذي حاولت إسرائيل استغلال أحداث سبتمبر لتدمج بين الإرهاب ومقاومة المحتل الذي أجازته الشرعية الدولية وفقاً لما نصت عليه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى على هرم النظام الدولي إن لم نقل القطب الأوحد .

ويرى عبدالله راشد النعيمي (الوكيل المساعد للشؤون السياسية في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي شارك في هذا الحوار) أن مثل هذه اللقاءات والمناقشات توفر فرصة جيدة لشرح موقف دولة الإمارات وسياستها الخارجية أمام صناع القرار والشعب الأمريكي حتى لا يبقى يستمع إلا إلى صوت واحدٍ مشوهٍ للحقائق، في هذه المسائل هو صوت اللوبي الصهيوني ومن يناصره.

وفي سؤال من الباحث إلى السيد النعيمي حول مدى إصغاء الجانب الأمريكي للآراء الإماراتية.. وعن تطرق الجانب الأمريكي إلى موضوع المناهج

---

[32] مقابلة مع عبدالله راشد النعيمي، 2002/12/30.

التعليمية والمدارس الدينية أو غير ذلك في دولة الإمارات، كما يشاع عن المطالب الأمريكية من السعودية بهذا الخصوص.

كان جواب النعيمي، أن الحوار كان جيداً واستمع الجانب الأمريكي لنا باهتمام، وبالعكس أبدى استحسانه للمناهج التعليمية في دولة الإمارات.

وفي سؤال آخر حول ما إذا شرح الجانب الإماراتي موقفه من الحملة الأمريكية ضد العراق واحتمالية شن حرب عليه. أجاب النعيمي أن الجانب الإماراتي قد شرح وجهة نظر الإمارات المعارضة لشن أي حرب على العراق، وأن مثل هذه الحرب سوف تعرض ليس أمن الخليج وحده للفوضى والخطر بل واقتصاده أيضاً.

وتم الاتفاق بين الجانبين الإماراتي والأمريكي على أن يتم اللقاء سنوياً لاستعراض المستجدات، وأن تتم اتصالات أخرى على جميع المستويات لتطوير التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

أما على الصعيد المالي، فقد جاء التحرك الإماراتي امتثالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1373 حيث حرصت حكومة الإمارات على اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة لمحاصرة محاولات تمويل الإرهاب وعناصره وأهم هذه الإجراءات ما يلي :

1- طلب المصرف المركزي الإماراتي من القطاع المالي والتأمين البحث الفوري عن أي حسابات أو ودائع أو استثمارات تمتلكها أربع جماعات حددتها الولايات المتحدة وهي "إرهابيون" و"منظمات إرهابية" و"منظمات غير حكومية إرهابية" و"كيان إرهابي" وتجميدها، كما طلب المصرف أيضاً من المصارف والمؤسسات المالية التأمينية عدم تحويل أي أموال إلى الأشخاص أو الجهات المطلوب البحث عنها في أي منطقة أو دولة، وفي حال استلام أموال من تلك الجهات أو لمصلحتها يتم القيام بتجميدها فوراً[33].

---

[33] جريدة الاتحاد، 2001/10/7 وانظر، "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 11-12 .

2- أصدر المصرف المركزي (2001/11/7) تعليمات إلى جميع البنوك والصرافات وشركات الاستثمار الحالية والمنشآت المالية الأخرى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك قطاع التأمين والأسواق المالية ــ بتجميد أي حسابات أو ودائع أو استثمارات لعدد 62 جهة (سواء أشخاص أو منظمات أو جماعات) من الجهات التي تساعد إرهابيين، وقد جاء في القرار النص على عدم تحويل أي مبالغ إلى هذه الجهات الـ (62)، كما أكد القرار أنه على المؤسسات المالية التجميد الفوري لأي أموال تتسلمها من هذه الجهات الـ 62 أو لصالحها[34].

وعلى صعيد آخر قامت دولة الإمارات بمساعدة الشعب الأفغاني خلال الحملة الأمريكية على أفغانستان بتقديم مساعدات إنسانية من خلال جمعية الهلال الأحمر الإماراتية. كما ساندت الجهود الدولية في المساعدة على إقامة حكومة مؤقتة في كابول برئاسة حميد قرضاي، ووافق مجلس الوزراء في دولة الإمارات في جلسته التي عقدها يوم الاثنين الموافق 28 يناير 2002 على مذكرة وزارة الخارجية بشأن افتتاح سفارة للدولة في العاصمة الأفغانية كابول[35]. وأعيد في 18 مارس 2002 افتتاح سفارة دولة الإمارات في كابول واعتماد علي محمد الشامسي، سفير الدولة في باكستان، سفيراً غير مقيم لدى أفغانستان. وعقدت في 14 أبريل 2002 جلسة مباحثات بين صندوق أبوظبي للتنمية وأفغانستان لبحث الترتيبات الخاصة بمشاركة دولة الإمارات بإعادة إعمار أفغانستان[36].

وفيما يتعلق بالعراق، رفضت دولة الإمارات على لسان العديد من المسؤولين استهداف العراق وضربه. فقد أعرب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن أمله في أن تتاح الفرصة للجهود الدبلوماسية وقال "إننا نرى أي قرار متسرع

---

(34) المرجع السابق ص 12/11. كذلك انظر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2003ص109، حول التقرير الوطني لمكافحة الإرهاب، الذي سلمته دولة الإمارات إلى مجلس الأمن المعنية بهذه القضية في نيويورك، يوم 7 مارس 2002.

(35) ملحق الاتحاد 2 ديسمبر 2002.

(36) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2003، ص 107.

من أي جانب لن يكون في مصلحة الاستقرار في المنطقة .. فـالحروب لا تحـل قضية، بل الحوار والحكمة والعقل هو الطريق الصحيح لإنماء الخلافات بين الـدول وأن حل النـزاعات الدولية يجب أن يقوم على مبادئ سيادة العدالة والقانون على ما عداها"[37].

كما حددت دولة الإمارات أمام الأمم المتحدة تمسكها بقرار القمة العربيـة التي عقدت في بيروت مارس /آذار 2002 الرافض لاستخدام القـوة أو التـهديد باستخدامها ولأي عمل عسكري موجه ضد العراق. مع التأكيد علـى ضـرورة المحافظة على الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية للعراق. وقد تجلى ذلك واضحاً من خلال تصريحات مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة في الجامعة العربيـة، وفي اجتماع وزراء خارجية العرب الأخير في الخامس من سـبتمبر، 2002 وكذلـك الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرابع من شهر سـبتمبر 2002[38].

ونتيجة لتفاقم الوضع في منطقة الخليج وإصرار الإدارة الأمريكية على توجيه ضربة عسكرية قاصمة للعراق وحشدها أكثر من (200) ألف جندي إضافـة إلى 6 حاملات طائرات مما ينذر بأسوأ النتائج، وأفدح الأخطار ليس على العراق وشـعبه فحسب، بل على الوطن العربي برمته، مما حدا بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أن يقدم بعض الأفكار من خلال رسالة بعث بها الى مؤتمر القمة العربية الذي عقـد في شرم الشيخ في الأول من شهر مارس 2003 لطرح مبادرة عربية تجنـب العـراق عدواناً أمريكياً وشيكاً عليه، وتحافظ على الشعب العراقي واستقرار العراق ووحدة أراضيه، وتحول دون حلول كارثة مدمرة لو وقع العدوان، ويتضمن حلاً توفيقيـاً للأزمة في بوتقة عربية دولية. فقد تركزت المبادرة في أربع نقاط رئيسية:

1- أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة، وتغادر العـراق علـى أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبـول بالمبـادرة العربية.

---

(37) ملحق الاتحاد 2 ديسمبر 2002 .

(38) انظر جريدة الخليج 2002/9/5.

2 – تقديم ضمانات قانونية ملزمة محليا ودوليا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأي صورة من الصور.

3- إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

4- تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلاله إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتأيه الشعب العراقي الشقيق[39].

كان لهذه الأفكار مناصرين واعتبروها أفكارا جريئة وارتأى المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة في 2 مارس 2003 طرح هذه الأفكار في الإطار العربي لمناقشتها وتقييمها، بينما اعتبرها بعض المراقبين، لاسيما العراقيين، تدخلا في الشؤون الداخلية، إلا أن وزير خارجية الإمارات راشد عبدالله النعيمي قال: إن هذه الأفكار ليست تدخلا في الشؤون الداخلية ولكنها أفكار لمنع كارثة محققة[40] ... كما أن الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة اعتبر أن هذه "المبادرة ليست تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق بل هي نصيحة للقيادة العراقية" وقال "إن القيادة العراقية تستطيع أن تقبل هذه النصيحة أو ترفضها، ولكن من واجب الصديق والشقيق أن يقدم النصح خاصة إذا كان هذا الشقيق هو الشيخ زايد بن سلطان الذي كان أول من طالب بالمصالحة مع العراق ورفع الحصار عنه..."[41].

---

(39) جريدة الخليج 2003/3/2 .

(40) جريدة الخليج 2003/3/3. ولمزيد من الإطلاع على موقف دولة الإمارات من الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق، انظر :

"United Arab Emirates" The Economist Intelligence Unit, (country Report) May , 2003. pp.12-14.

حيث يرى التقرير أن دولة الإمارات حاولت أن توازن بين علاقاتها الحارة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وبين المشاعر المحلية المعادية للسياسات الأمريكية في المنطقة.

(41) جريدة أخبار العرب 2003/3/4. يرى نفس التقرير (هامش 40) أن هذه المبادرة قد رفعت من صورة دولة الإمارات في المسرح الدبلوماسي.

وبعد قيام القوات الأمريكية والبريطانية بشن الحرب في 20 مارس 2003 واحتلالها للعراق، مما ألحق أضراراً بالغة بالأرواح والممتلكات العراقية، أسرعت دولة الإمارات بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية الفورية للشعب العراقي، ومن بينها إنشاء مستشفى الشيخ زايد العسكري في بغداد، ويتسع لحوالي مائة سرير، مجهز بكادر طبي متخصص ومعدات ومستلزمات طبية، وقد تم افتتاحه في 9 مايو2003 ، لعلاج الجرحى والمصابين من الشعب العراقي. كما استقبلت مستشفيات الدولة أعداداً من الجرحى العراقيين. ثم أنشئ مستشفى الشيخ زايد في الرطبة العراقية، إضافة إلى مساعدات ضرورية أخرى مثل تركيب محطات لتحلية المياه وغيرها[42].

وتتطلع دولة الإمارات إلى استعادة الشعب العراقي لسيادته وحريته، وقيام حكومة عراقية شرعية تمثل كافة فئاته وأطيافه السياسية، وتعمل على إقامة علاقات جيدة مع جيرانها. كما تدعو الإمارات إلى الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه. فالوضع في العراق -كما قال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير دفاع الإمارات في إحدى المقابلات الصحافية - له "تأثير مباشر على الدول المجاورة للعراق، وعلى وضعية الأمن والاستقرار في المنطقة"[43].

فمن الروابط الأخوية مع شعب العراق، والاهتمام بأمن واستقرار منطقة الخليج، تنطلق دولة الإمارات في تعاملها مع القضية العراقية.

---

[42] للإطلاع على حجم المساعدات الإنسانية والطبية التي قدمتها دولة الإمارات للشعب العراقي بعد الحرب الأمريكية ــ البريطانية على العراق، انظر الصفحات الأولى في جريدة الإتحاد، الأعداد تاريخ (10-12-26-30-أبريل2003، و1-2-5-7-9-12-13-16-25-مايو 2003 و22-30-يونيو2003).

[43] انظر : مقابلة مع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وزير دفاع الإمارات، جريدة الإتحاد، 5 مايو 2003 ص 4. وانظر أيضاً، تصريح الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، أثناء زيارته إلى أبو ظبي، واجتماعه مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية. الإتحاد، 27 مايو، 2003 ص3، وانظر افتتاحية الإتحاد، 24 يوليو، 2003 ص 19.

الخلاصة

ربما يكون من أهم ما لاحظناه في هذا الفصل هو أن ما يحدث لدولة المركز في النظام العالمي -خاصة في حال اختلال صارخ في موازين القوة بينها وبين القوى الأخرى – يلقي بانعكاساته الحادة على النظام الدولي برمته. أما ما يتعلق بموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من أحداث 11 سبتمبر 2001، فإننا نلاحظ أنه قد استند على ركيزتين أساسيتين، الأولى، إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله واتخاذ إجراءات عملية لمحاصرته ومحاربته وقطع العلاقات الدبلوماسية بحكومة طالبان في أفغانستان التي كانت تؤوي منظمة القاعدة المسؤولة من وجهة النظر الأمريكية عن أحداث 11 سبتمبر 2001.

والركيزة الثانية، التصدي للحملات الإعلامية المغرضة على الإسلام والمسلمين إثر اتهام السلطات الأمريكية لمجموعة من العرب والمسلمين بتنفيذ الهجمات على نيويورك وواشنطن، ومعارضة الحملة الأمريكية التي تهدف إلى ضرب العراق بحجة أنه لم ينزع أسلحة الدمار الشامل،... والدعوة إلى حل الأزمة بالطرق السلمية. كما تقدمت بأفكار يمكن أن تكون ركيزة لمبادرة تنهي الأزمة بالطرق السلمية، وتجنب العراق وشعبه كارثة مدمرة، وتحافظ على وحدة وسلامة أراضيه. وبعد الحرب الأمريكية ـــ البريطانية على العراق، قامت بتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى الشعب العراقي، ودعت إلى المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وتعزيز تعاونه مع أشقائه وجيرانه، في سبيل الحفاظ على أمن منطقة الخليج واستقرارها.

الخـــاتمـــة

على الرغم من أن السياسة الخارجية تعني بصورة عامة سلوك الدولة وطريقة تعاملها وردود أفعالها تجاه محيطها الخارجي، إلاّ أن عوامل متعددة داخلية وخارجية ثابتة ومتغيرة تلعب دوراً أساسياً في تحديد هذا السلوك الذي نطلق عليه السياســـة الخارجية .

وتختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى ... كمـــا تختلــف أيضـــاً باختلاف المتغيرات والتطورات، داخلية كانت أم خارجية، أم الاثنين معـــاً، بمـــا يتلاءم وأهداف هذه الدولة وقدراتها. فقد تطرقنا في الفصل الأول إلى التعريفـــات النظرية والمناهج التي تتعلق بالسياسة الخارجية ووصلنا إلى استنتاج مفاده أن عمليـة السياسة الخارجية عملية معقدة ومتشابكة ومتغيرة أيضا، وأنه على الرغم مــــن أن الدول تسعى إلى حماية أمنها واستقلالها وتعظيم مصالحها، إلاّ أن الدولة الحكيمـــة والرشيدة هي التي توازن بين أهدافها وإمكاناتها وقدراتها، وبالوقت نفسه تـــأخذ بالاعتبار والعناية موازين القوى الدولية، وخاصة عند اتخاذ قـــرارات ذات أهميـــة بالغة. وعند تناولنا للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، تفحصنا العوامل الداخليـــة كتأثير العوامل التاريخية والجغرافية والبنية السياسية للدولة وقدراتهـــا وإمكانياتهـــا الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والعلمية .. حيث لاحظنا أن أهم ما يميز دولـــة الإمارات هو أنها دولة حديثة الاستقلال، صغيرة الحجم، تتمـــيز بتعـــدد وكـــثرة الوافدين، خليجية الموقع، عربية الانتماء، إسلامية المعتقد، نفطية الموارد، وظفـــت جزءاً كبيراً من مواردها الإقتصادية في تحديث مجتمعها . اتحاديـــــة في تركيبتـــها السياسية والاقتصادية، لصانع القرار دور محوري في توجيه سياســـتها الخارجيـــة. ولاحظنا أيضاً أنه بالرغم من صغر حجم دولة الإمارات العربية المتحدة إلاّ أنهـــا حاولت أن توظف وسائلها الدبلوماسية والاقتصادية في ســـبيل تحقيـــق أهـــداف سياستها الخارجية المتمثلة في مناصرة القضايا العربية والمساعدات الإنسانية، وحـــل نـــزاعاتها الخارجية بالطرق السلمية، والعمل على تحقيـــق الأمـــن والاســـتقرار الدوليين.

وعندما تعرضنا إلى مؤسسة السياسة الخارجية "هيكلها واختصاصاتها ودورها في صناعة السياسة الخارجية"، لاحظنا أنها القناة الدبلوماسية الوسيطة بين الدولة وبين العالم الخارجي على المستوى الرسمي. كما لاحظنا اتساع العلاقات الدبلوماسية لدولة الإمارات.

وعند تتبعنا لمسار علاقات دولة الإمارات الخارجية (الفصل الرابع) لاحظنا وجود ثلاث دوائر متداخلة؛ الدائرة الخليجية، والدائرة العربية، والدائرة الدولية، لعبت فيها العوامل الجيوسياسية والمصالح الإقتصادية دوراً مهماً وفقاً لمدى علاقاتها بهذه الدوائر.

وفي محاولة لدراسة بعض الأحداث الإقليمية والدولية ومواقف دولة الإمارات منها للوقوف على مدى التطابق بين طروحاتها النظرية ومواقفها العملية، اخترنا ثلاث حالات حدثت خلال ثلاثة تطورات مهمة في النظام الدولي:

الحالة الأولى "الحرب العراقية – الإيرانية"، حين كان النظام الدولي قائماً على نظام القطبية الثنائية؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. فقد لاحظنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة في حالة الحرب العراقية – الإيرانية، تمثل موقفها بشكل عام في محاولة التوفيق بين روابط إقليمية مع إيران، وانتماء عربي مع العراق، وبصفة عامة، كان موقفها يتصف بالحياد إلى حد بعيد. والحالة الثانية، الغزو العراقي للكويت، حيث طرأ تحول في النظام الدولي إثر انهيار المعسكر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفياتي، مما نجم عنه تفرد الولايات المتحدة بهيكل النظام الدولي. في هذه الحالة لاحظنا أن موقف دولة الإمارات اختلف عن موقفها في الحالة الأولى حيث اتسم هذه المرة بالوقوف عملياً إلى جانب الكويت، ويرجع ذلك في الواقع إلى مسببات الحدث، فالنظام العراقي وجه تهديداً مباشراً إلى دولة الإمارات قبيل غزوه للكويت، كما أن الغزو خرق فاضح لجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية، وجاء طعنة للنظام العربي، أضف إلى ذلك التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بواجباتها كعضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما الحدث الثالث فهو ما جرى في "11 سبتمبر 2001" حيث أصابت الضربة قلب النظام الدولي، وعجلته الرئيسية، ويمكن أن يعتبر هذا الحدث -11 سبتمبر 2001- مفصلاً حاسماً في تاريخ العلاقات الدولية، وبداية لهيكلية جديدة للنظام الدولي أيضاً، ويتمثل موقف دولة الإمارات من هذه الأحداث برفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله ودعوة المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب، ولكنها في الوقت نفسه، فرقت بين الإرهاب وبين مقاومة المحتل . كذلك أعلنت دولة الإمارات قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طالبان، واتخاذ إجراءات وقرارات صارمة لمحاصرة محاولات تمويل الإرهاب. وبالمقابل قامت دولة الإمارات بمساعدة الشعب الأفغاني أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان وذلك بتقديم مساعدات إنسانية من خلال هيئة الهلال الأحمر الإماراتية .

كما اتسم موقف الإمارات برفض الحملة الأمريكية لضرب العراق لا حباً بالنظام العراقي الذي جلب مآسي لشعبه وللوطن العربي، بل للأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه الضربة. وتقدمت بأفكار إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ بمصر في الأول من شهر مارس/آذار 2003 للحيلولة دون الضربة الأمريكية للعراق، وكذلك في المؤتمر الوزاري لدول الخليج العربية الذي عقد في الدوحة في الثاني من شهر مارس/آذار 2003 . وبعد الحرب الأمريكية على العراق، قامت دولة الإمارات بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية الفورية للشعب العراقي. ودعت إلى وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وإلى قيام حكومة عراقية شرعية تعمل على بناء علاقات جيدة مع جيرانها، بما يخدم أمن واستقرار المنطقة. وباختصار، انطلق موقف دولة الإمارات في هذه القضية، من روابط أخوية مع الشعب العراقي، واهتمام بأمن واستقرار منطقة الخليج .(وقد تطرقنا إلى هذا الموضوع في الفصل السابع من هذه الدراسة) .

ومن هذا الاستعراض الشامل للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة النظرية والعملية، يمكن الاستنتاج أنها تمسكت بالمبادئ الأساسية التي حددتها في دستورها والتي أشرنا إليها في المادة الثانية عشرة. وحاولت أن توازن بين إمكانياتها وقدراتها وأوضاعها الداخلية والخارجية (أي بين بيئتها الداخلية بكل جزئياتها والبيئة الخارجية بكل ما تعنيه من توازنات دولية وإقليمية وتحالفات) وأن

توظف قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية أيضاً في سبيل تحقيق أهدافها الخارجية، وفي درء المخاطر التي يمكن أن تهددها. لذلك استطاعت دولة الإمارات بسياستها الحكيمة والمتوازنة والمعتدلة التي أرسى قواعدها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة أن تبرهن على أنها حافظت على استقلالها وسيادتها، وكانت صاحبة مبادرات سياسية ودبلوماسية واقتصادية. كما كانت فاعلة ومتفاعلة مؤثرة ومتأثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولكن يتوجب علينا القول أيضاً في ظل ما يجري على الساحة الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر، والحملة الأمريكية على أفغانستان وتداعياتها، والاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق وانعكاساته، وتصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يعتبر أن حرب بلاده ضد الإرهاب قد تمتد عشر سنوات، يتضح تماما أن هناك نوايا لتوسيع الحملة الأمريكية، وربما ينتج عنها ردات فعل إقليمية ودولية. أضف إلى ذلك التوتر الشديد بين الهند وباكستان، مما يستدعي الانتباه والاهتمام وتنسيق السياسات مع الدول الشقيقة والصديقة.

وباعتبار دولة الإمارات عضواً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي جامعة الدول العربية، ولأن التطورات ربما تمس بصورة مباشرة الدائرتين الخليجية والعربية بما فيهما إيران وسوريا، ودولاً أخرى في المنطقة. بالإضافة إلى ما يجري في الأرض المحتلة، فإن تنسيق المواقف واتخاذ التدابير المساعدة على تخفيف المخاطرأو درئها يصبح ضرورة قصوى. إذ إن الحنكة السياسية والقدرة الدبلوماسية لا تستطيع بمفردها أن تفعل شيئاً في غياب القدرات والإمكانيات الكبيرة والإرادات والسياسات الموحدة. فنحن في عالم التكتلات الدولية الضخمة على الرغم من تفرد الولايات المتحدة وقوتها.

وليس معنى ذلك أننا ندعو للمجابهة والمواجهة وفقاً لمقولات صدام الحضارات.. بل ندعو إلى الحوار والتفاهم بعقلانية ووعي، والتعاون مع العالم بأسره، فالخبرة التاريخية السياسية تشير إلى أنه كلما كنا أكثر قوة وقدرة وتماسكاً، كنا أقدر على تحقيق أهدافنا، وتخفيف المخاطر التي تواجهنا. فما تزال العلاقات بين الدول، علاقات مصالح وتوازن قوى.

الملاحق

1- مقياس التكرار في جريدة الاتحاد.
2- مقياس التكرار في جريدة البيان .
3- مقياس التكرار في جريدة الخليج.
4- التجارة الخارجية مصنفة حسب الدول عام 2000.
5- قيمة الواردات مصنفة حسب مجموعات الدول خلال الأعوام 1995 – 1999.
6- صادرات النفط الخام حسب المنطقة المستوردة خلال الأعوام 1993- 2001.
7- اتفاقية تعاون اقتصادي بين دولة الإمارات وحكومة جمهورية أرمينيا.
8- اتفاقية ثقافية (إعلامية وتربوية وفنية) مع دول أجنبية.
9- مشتريات السلاح حسب المصدر1987-1999.
10- مقارنة في القوى الإقليمية لعام 2000.
11- مقارنة بين قدرات وإمكانات القوى الرئيسية في العالم.
12- السلكان الدبلوماسي والقنصلي المعتمدان لدى دولة الإمارات.
13- المكاتب والمنظمات.
14- السلكان الدبلوماسي والقنصلي لدولة الإمارات المعتمدان في الخارج.

ملحق رقم (1)

صحيفة الاتحاد مقياس التكرار في الافتتاحية الصحيفة لمقارنة الاهتمام بالنسبة الى المواضيع الثلاث :

الحرب العراقية الإيرانية -الصراع العربي - الإسرائيلي- الحرب الأهلية اللبنانية

السنة	المجموع الكامل للأعداد	الحرب العراقية الإيرانية	النسبة المئوية من المجموع العام	الصراع العربي الإسرائيلي	النسبة المئوية من المجموع العام	الحرب الأهلية اللبنانية لا يتضمن الغزو الإسرائيلي للبنان	النسبة المئوية من المجموع العام	ملاحظات المجموع العام للقضايا الثلاث	النسبة العامة للقضايا الثلاث
1980 من 80/9/23 الى 80/12/30	98	19	%19.38	25	%25.51	6	%6.12	50	%51.02
1981 من 81/1/1 الى 81/3/30 ومن 81/11/1 الى 81/12/30	180	7	%3.88	45	%25	4	%2.22	56	%31.11
1982 من 82/1/1 الى 82/2/27 ومن 82/10/1 الى 82/12/30	180	5	%2.77	60	%33.33	6	%3.33	71	%39.44
1985 من 85/1/1 الى 85/3/30 ومن 85/10/1 الى 85/12/30	180	11	%6.11	50	%27.77	8	%4.44	69	%38.33
1986 من 86/1/1 الى 86/3/30	90	11	12.22	26	%28.88	3	%3.33	40	%44.44

ملاحظة : لقد اختار الباحث الافتتاحيات التي تتناول بكاملها موضوعا معينا واحدا من هذه المواضيع الثلاث فقط على سبيل المثال إذا تناولت الصحيفة في افتتاحيتها أكثر من موضوع وليكن مثلا الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي أو الحرب الأهلية اللبنانية أو أي موضوع آخر أهمل الباحث الافتتاحية

ملحق رقم (2)

صحيفة البيان مقياس للتكرار في الافتتاحية الصحيفة لمقارنة الاهتمام بالنسبة إلى المواضيع الثلاث
الحرب العراقية الإيرانية الصراع العربي الإسرائيلي الحرب الأهلية اللبنانية

السنة	المجموع الكامل للأعداد	الحرب العراقية الإيرانية	النسبة المئوية من المجموع العام	الصراع العربي الإسرائيلي	النسبة المئوية من المجموع العام	الحرب الأهلية اللبنانية لا يتضمن الغزو الإسرائيلي للبنان	النسبة المئوية من المجموع العام	ملاحظات المجموع العام للقضايا الثلاث	النسبة العامة للقضايا الثلاث
1980 من 80/9/23 إلى 80/12/30	98	13	%13.26	12	%12.25	5	%5.11	30	%30.61
1981 من 81/1/1 إلى 81/3/30 ومن 81/11/1 إلى 81/12/30	150	4	%2.66	13	%8.66	2	%1.33	19	%12.66
1982 من 82/1/1 إلى 82/2/27 ومن 82/10/1 إلى 82/12/30	147	5	%3.40	19	%12.92	1	%68	25	%17
1985 من 85/1/1 إلى 85/3/30 ومن 85/10/1 إلى 85/12/30	180	31	%17.22	36	%20	9	4.737	76	%42.22
1986 من 86/1/1 إلى 86/3/30	90	24	%26.66	7	%7.77	-	-	31	%34.44

ملاحظة : لقد لتختار البلحث الافتتاحيات التي تتناول بكاملها موضوعا معينا واحدا من هذه المواضيع الثلاث فقط على سبيل المثال إذا تناولت الصحيفة في افتتاحيتها أكثر من موضوع ولنكن مثلا الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي أو الحرب الأهلية اللبنانية أو أي موضوع آخر يأهمل البلحث الافتتاحية .

ملحق رقم (3)

صحيفة الخليج مقياس التكرار في افتتاحية الصحيفة لمقارنة الاهتمام بالنسبة الى المواضيع الثلاث

الحرب العراقية الإيرانية الصراع العربي الإسرائيلي الحرب الأهلية اللبنانية

السنة	المجموع الكامل للأعداد	الحرب العراقية الإيرانية	النسبة المئوية من المجموع العام	الصراع العربي الإسرائيلي	النسبة المئوية من المجموع العام	الحرب الأهلية اللبنانية لا يتضمن الغزو الإسرائيلي للبنان	النسبة المئوية من المجموع العام	ملاحظات المجموع العام للقضايا الثلاث	النسبة العامة للقضايا الثلاث
1980 من 80/9/23 إلى 80/12/30	98	38	%38.77	4	%4.08	_	_	42	%42.85
1981 من 81/1/1 إلى 81/3/30 ومن 81/11/1 إلى 82/12/30	150	4	%2.66	9	%6	_	_	13	%8.66
1982 من 82/1/1 إلى 82/2/27 ومن 82/10/1 إلى 82/12/30	147	12	%8.16	23	15.64%	4	%2.72	39	%26.53
1985 من 85/1/1 إلى 85/3/30 ومن 85/10/1 إلى 85/12/30	180	10	%5.55	32	%17.77	10	%5.55	52	%28.88
1986 من 86/1/1 إلى 86/3/30	90	12	%13.33	11	%12.22	7	%7.77	30	%33.33

ملاحظة : لقد اختار الباحث الافتتاحيات التي تتناول بأكملها موضوعاً معيناً واحداً من هذه المواضيع الثلاث فقط فعلى سبيل المثال إذا تناولت الصحيفة في افتتاحيتها أكثر من موضوع وليكن مثلاً الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي أو الحرب الأهلية اللبنانية أو أي موضوع آخر، أهمل الباحث الافتتاحية

ملحق رقم (4)

التجارة الخارجية مصنفة حسب الدول عام 2000

القيمة بالألف درهم إماراتي

	الدول	الواردات	الصادرات	إعادة التصدير
1-	اليابان	9037451	572244	122694
2-	المملكة المتحدة	8073465	366936	694359
3-	الولايات المتحدة الأمريكية	7688943	639614	776514
4-	الصين	7572710	139498	41629
5-	فرنسا	7004179	30054	104279
6-	الهند	6316509	263982	1135292
7-	ألمانيا	6182786	183587	214971
8-	روسيا	156244	89594	575648

المصدر : وزارة التخطيط، موقع الوزارة على الإنترنت.

ملحق رقم (5)

قيمة الواردات مصنفة حسب مجموعات الدول خلال الأعوام 1995 — 1999

	1995		1996		1997		1998		1999	
مجموعات الدول	قيمة Value	%	قيمة Value	%	قيمة Value	%	قيمة Value	%	قيمة Value	%
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	3928136	5.0	3963091	4.7	4335471	5.0	4719421	5.1	4870047	5.1
الدول العربية الأخرى	1139256	1.5	1303021	1.5	1193920	1.4	1403380	1.5	1478525	1.6
الدول الآسيوية غير العربية	35545765	45.3	39138003	46.0	38037907	44.1	39467250	42.3	39755840	41.8
الدول الإفريقية غير العربية	554423	0.7	443957	0.5	470832	0.5	624013	0.7	567301	0.6
الدول الأوروبية	27388853	34.9	27133603	31.9	27975863	32.4	32684349	35.1	36160097	38.0
الدول الأمريكية	7970152	10.2	10664923	12.5	11640757	13.5	11028299	11.8	10906751	11.5
الدول الأوقيانوسية	1199929	1.5	1498844	1.8	1824154	2.1	1877204	2.0	421696	0.4
دول أخرى غير مبوبة	739380	0.9	886675	1.1	835016	1.0	1405837	1.5	1000359	1.0
الجملة	78465894	100.0	85032117	100.0	86313920	100.0	93209753	100.0	95160616	100.0

المصدر : وزارة التخطيط

http ://www.uae.gov.ae/mop/chp- 10.files/sheet 007.htm

ملحق رقم (6)

صادرات النفط الخام حسب المنطقة المستوردة خلال الأعوام 1993–2001

(المتوسط اليومي بألف برميل)

المنطقة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أمريكا الشمالية	94.4	23.6	*	1.4	*	2.5	0	1.3	19.6
أمريكا اللاتينية	10.0	10.00	*	*	*	7.5	–	–	–
غرب أوروبا	85.8	61.7	2.0	0.7	2.0	13.0	1.0	1.3	6.1
الشرق الأوسط	5.0	*	*	*	*	*	4.0	–	–
أفريقيا	30.0	30.0	36.0	40.9	40.0	57.0	39.0	34.4	37.0
آسيا و المحيط الهادي	1744.8	1829.7	1887.0	1900.2	1907.0	1959.0	1875.0	1778.0	1724.0
الجملة	1970.0	1955.0	1925.0	1943.2	1949.0	2039.0	1919.0	1814.9	1786.7

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة –وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء "المجموعة الإحصائية السنوية " العددان 23–24، 1999 – 1998 ص 104. (الأرقام عن عامي1993–1994) بقية الأرقام المجموعة الإحصائية وزارة التخطيط، موقع الإنترنت .

ملحق رقم (7)

مرسوم اتحادي رقم (76) لسنة 2002م
في شأن
اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
وحكومة جمهورية أرمينيا

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 . بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له، وبناءً على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة، وموافقة مجلس الوزراء. وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية أرمينيا، والمرفق نصها.

المادة الثانية

على وزير الاقتصاد والتجارة تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:
بتاريخ: 26 شوال 1423هـ.
الموافق: 30 ديسمبر 2002م.

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، (العدد 391) ديسمبر 2002م، ص 139.

ملحق رقم (8)

اتفاقية ثقافية (وإعلامية وتربوية وفنية) مع دول أجنبية

رقم	الدولة	البيان	تاريخ التوقيع	المرسوم	الجهات المعنية
1	الباكستان	تبادل ثقافي	1995/11/5	–	الثقافة والسياحة والتربية
		صناعي – ثقافي	1974/3/11	1 لسنة 1974	الصناعة
		إعلامي	1982/11/19	–	الثقافة والإعلام
2	الدانمارك	فني وعلمي وصناعي	1984/10/20	12 لسنة 1985	الاقتصاد والصناعة والتعليم
3	السنغال	ثقافي	1975/11/9	18 لسنة 1976	التعليم والثقافة
4	ألمانيا	فني وتعليمي	1975/6/25	–	التعليم والثقافة
		فني وتعليمي	1996/3/18	–	التعليم والثقافة
5	الهند	ثقافي	1975/1/3	52 لسنة 1976	الإعلام والثقافة والسياحة
6	إيران	بروتوكول عام للتبادل الثقافي والأكاديمي	1976/12/16	34 لسنة 1977	الاقتصاد والمالية والخارجية والتعليم والثقافة
7	بنجلادش	ثقافي	1978/3/7	81 لسنة 1978	الإعلام والثقافة
8	تركيا	ثقافي	1984/8/9	–	التعليم والثقافة
9	تشاد	ثقافي وعلمي	1973/5/2	38 لسنة 1973	الثقافة والتعليم العالي
10	جابون	ثقافي	1974/1/7	96 لسنة 1974	الثقافة والتعليم العالي
11	فرنسا	ثقافي وفني	1975/7/4	70 لسنة 1975	الثقافة والتعليم العالي والتربية والإعلام
12	ماليزيا	ثقافي وعلمي	1975/1/25	19 لسنة 1977	التعليم والثقافة
13	اليونان	ثقافي وفني	1976/5/21	79 لسنة 1980	الاقتصاد والثقافة والتعليم

المصدر: يوسف الحسن، العلاقات الثقافية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1971–1996.دبي:ندوة الثقافة والعلوم 1998 ص101–102.

ملحق رقم (9)

مشتريات السلاح حسب بلد المصدر : 87 – 1999 (بملايين الدولارات الجارية)

الدولة المشترية	الدول المصدرة						
	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	دول أوروبية كبيرة	دول أوروبية أخرى	دول أخرى	الإجمالي
الإمارات							
87– 1990	300	0	0	300	0	400	1.000
91– 1994	300	500	0	3.900	100	0	4.800
95– 1998	100	400	0	6.000	800	100	7.400
96– 1999	400	300	0	3.100	700	0	4.500

المصدر : التقرير الاستراتيجي الخليجي ، 2001، ص 292.

مقتبس من : Anthony H.Cordesman, The Military Balance in the Gulf 10/11/2000

ملحق رقم (10)

مقارنة في القوى الإقليمية لعام 2000

	الإمارات	السعودية	عُمان	الكويت	قطر	البحرين	العراق	إيران
المساحة	83.600 ألف كم2	2.15 مليون كم2	309.500 ألف كم2	17.818 ألف كم2	11.437 ألف كم2	703.6 كم2	441.839 ألف كم2	1.636.000 مليون كم2
عدد السكان	2.571.000 نسمة	22.205.000 نسمة	2.674.000 نسمة	2.620.000 نسمة	610.000 نسمة	626 ألف نسمة	22.300.000 نسمة	68.281.000 نسمة
إجمالي الناتج المحلي	58 مليار دولار	185 مليار دولار	17.7 مليار دولار	33.4 مليار دولار	12.4 مليار دولار	6.9 مليار دولار	15.4 مليار دولار	99 مليار دولار
عدد القوات المسلحة	65 ألف فرد	126.5 ألف فرد 75 ألف حرس وطني	43.4 ألف فرد	15.5 ألف فرد	12.33 ألف فرد	11 ألف فرد	424 ألف فرد	513 ألف فرد
نفقات الدفاع	3.4 مليار دولار	18.7 مليار دولار	1.7 مليار دولار	3.3 مليار دولار	1.4 مليار دولار	444 مليون دولار	1.4 مليار دولار	7.5 مليار دولار
دبابات القتال الرئيسية العاملة	237	710	171	293	44	106	1.900	1.345
إجمالي الطائرات	99	432	40	76	18	24	353	304

المساحة: مقتبسة من : EIU : Country Profile 2001

بقية المعلومات من : The Military Balance 2001- 2002

The International Institute for Strategic Studies – London

ملحق رقم (11)

مقارنة بين قدرات وإمكانات القوى الرئيسية في العالم

البلد / مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي "دولة 15"	اليابان	روسيا الاتحادية	الصين	العالم	نسبة الولايات المتحدة من النسبة العالمية
عدد السكان لعام 2000 (مليون نسمة)	281,404 مليون	390,563 مليون	127,014 مليون	146,720 مليون	1,293,000 مليار	6,077,797 مليار	4,63 %
المساحة (كم2)	9,372,571 كم2	3,267,514 كم2	377,801 كم2	17,057,400 كم2	9,572,678 كم2	148,940,000 كم2*	6,31%
إجمالي الناتج المحلي GDP لعام 2000	9,9 ترليون دولار	7,170,600 ترليون دولار	4,7 ترليون دولار	1,200 ترليون دولار	794 مليار دولار	31,397,869 ترليون دولار	31,53%
دخل الفرد حسب القوة الشرائية	34,300 ألف دولار	23,718 ألف دولار	24,600 ألف دولار	7,600 ألف دولار	4,300 ألف دولار	7,945,710 ألف دولار	-
النفقات الدفاعية لعام 2000	294,695 مليار دولار	154,682 مليار دولار	45,6 مليار دولار	60 مليار دولار	42 مليار دولار	811,452 مليار دولار	36,32%
الميزانية الدفاعية لعام 2000	300,5 مليار دولار	131,69 مليار دولار	45,6 مليار دولار	29 مليار دولار	14,5 مليار دولار	761,642,2 مليار دولار	39,45%
عدد القوات المسلحة لعام 2000	1,367,700	1,631,620	239,800	977,100	2,310,000	22,237,400	6,15%
عدد قوات الاحتياط لعام 2000	1,200,600	3,429,600	47,400	2,400,000	600.000	34,761,300	3,45%
القدرات النووية عدد الرؤوس النووية لعام 1996	12,937	710 بريطانيا وفرنسا فقط	-	25,000	400	-	-

المساحة: مقتبسة من The World Fact Book

الأرقام الباقية مقتبسة من The Military Balance 2001 - 2002

* الرقم مقتبس من World Bank Report 1999

Natural Resources Defence Council. "Index of Nuclear Data"

ملحق رقم (12)

السلكان الدبلوماسي والقنصلي المعتمدان لدى دولة الإمارات العربية المتحدة

م	الدولة	البعثة	
	الترتيب الهجائي للدول الممثلة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة	سفارة	قنصلية
1	جمهورية أثيوبيا الفدرالية الديمقراطية	الرياض	—
2	جمهورية أذربيجان	أبوظبي	—
3	دولة أريتيريا	أبوظبي	دبي
4	جمهورية الأرجنتين	أبوظبي	—
5	المملكة الأردنية الهاشمية	أبوظبي	دبي
6	جمهورية أرمينيا	أبوظبي	—
7	المملكة الإسبانية	أبوظبي	—
8	استراليا	أبوظبي	دبي
9	جمهورية البانيا	الرياض	—
10	جمهورية المانيا الإتحادية	أبوظبي	دبي
11	الجمهورية الإندونيسية	أبوظبي	—
12	جمهورية الأورغواي	الرياض	—
13	جمهورية أوزبكستان	—	دبي
14	جمهورية أوغندا	الرياض	—
15	أوكرانيا	أبوظبي	—
16	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	أبوظبي	دبي
17	ايرلندا	الرياض	—
18	الجمهورية الإيطالية	أبوظبي	دبي
19	جمهورية باكستان الإسلامية	أبوظبي	دبي

20	دولة البحرين	أبوظبي	—
21	جمهورية البرازيل الاتحادية	أبوظبي	—
22	جمهورية البرتغال	الرياض	—
23	بروناي دار السلام	أبوظبي	—
24	المملكة البلجيكية	أبوظبي	—
25	جمهورية بلغاريا	-	دبي
26	جمهورية بنجلادش الشعبية	أبوظبي	دبي
27	جمهورية بنما	أبوظبي	دبي
28	جمهورية بنين	أبوظبي	—
29	بوركينا فاسو	الرياض	--
30	جمهورية بوروندي	القاهرة	—
31	البوسنة و الهرسك	أبوظبي	—
32	جمهورية بولندا	أبوظبي	—
33	جمهورية بيلاروس	أبوظبي	—
34	مملكة تايلاند	أبوظبي	دبي
35	جمهورية تركمانستان	أبوظبي	—
36	الجمهورية التركية	أبوظبي	دبي
37	جمهورية تشاد	الرياض	—
38	الجمهورية التشيكية	أبوظبي	—
39	جمهورية تنزانيا المتحدة	أبوظبي	—
40	الجمهورية االتونيسية	أبوظبي	—
41	جمهورية الجابون	الرياض	—
42	جمهورية جامبيا	أبوظبي	—
43	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	أبوظبي	—
44	جمهورية جنوب أ فريقيا	أبوظبي	دبي
45	جمهورية جيبوتي	الرياض	—
46	مملكة الدانمارك	الرياض	دبي
47	روسيا الاتحادية	أبوظبي	دبي
48	رومانيا	أبوظبي	دبي

49	جمهورية زامبيا	القاهرة	–
50	جمهورية ساحل العاج	الرياض	–
51	جمهورية سريلانكا الديمقراطية الشعبية	أبوظبي	دبي
52	المملكة العربية السعودية	أبوظبي	دبي
53	الجمهورية السلوفاكية	أبوظبي	–
54	جمهورية سلوفينيا	القاهرة	–
55	جمهورية سنغافورة	القاهرة	دبي
56	جمهورية السنغال	أبوظبي	–
57	جمهورية السودان	أبوظبي	دبي
58	الجمهورية العربية السورية	أبوظبي	دبي
59	مملكة السويد	أبوظبي	دبي
60	سويسرا	أبوظبي	دبي
61	جمهورية سيراليون	الرياض	–
62	جمهورية الصومال	أبوظبي	دبي
63	جمهورية الصين الشعبية	أبوظبي	دبي
64	جمهورية العراق	أبوظبي	دبي
65	سلطنة عمان	أبوظبي	–
66	جمهورية غانا	الرياض	–
67	جمهورية غينيا	الرياض	دبي
68	الجمهورية الفرنسية	أبوظبي	دبي
69	جمهورية الفلبين	أبوظبي	–
70	دولة فلسطين	أبوظبي	دبي
71	جمهورية فنلندا	أبوظبي	دبي
72	جمهورية فيتنام الاشتراكية	–	دبي
73	دولة قطر	أبوظبي	دبي
74	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	الرياض	دبي
75	جمهورية قرغستان	–	دبي
76	جمهورية كازاخستان	الرياض	دبي
77	جمهورية الكاميرون	الرياض	–

78	جمهورية كرواتيا	القاهرة	–
79	كندا	أبوظبي	دبي
80	الجمهورية اللبنانية	أبوظبي	–
81	دولة الكويت	أبوظبي	دبي
82	جمهورية كينيا	أبوظبي	دبي
83	الجمهورية الكورية	أبوظبي	دبي
84	الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى	أبوظبي	دبي
85	مملكة ليسوتو	القاهرة	–
86	جمهورية مالطا	الرياض	–
87	جمهورية مالي	الرياض	–
88	ماليزيا	أبوظبي	دبي
89	جمهورية المجر	أبوظبي	–
90	جمهورية مصر العربية	أبوظبي	دبي
91	المملكة المغربية	أبوظبي	–
92	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	أنقرة	–
93	الولايات المتحدة المكسيكية	الرياض	–
94	جمهورية ملاوي	القاهرة	–
95	المملكة المتحدة	أبوظبي	دبي
96	منغوليا	القاهرة	–
97	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	أبوظبي	–
98	جمهورية موريشيوس	أبوظبي	–
99	جمهورية موزامبيق	–	دبي
100	مملكة النرويج	أبوظبي	دبي
101	جمهورية النمسا	أبوظبي	–
102	مملكة النيبال	الرياض	–
103	جمهورية النيجر	الرياض	دبي
104	نيوزيلندا	أبوظبي	–
105	جمهورية الهند	أبوظبي	دبي

106	جمهورية هندوراس	القاهرة	–
107	المملكة الهولندية	أبوظبي	دبي
108	الولايات المتحدة الأمريكية	أبوظبي	دبي
109	اليابان	أبوظبي	دبي
110	الجمهورية اليمنية	أبوظبي	دبي
111	الجمهورية اليونانية	أبوظبي	–

ملحق رقم (13)

المكاتب والمنظمات

م	المكتب/ المنظمة	المدينة
1	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أبوظبي
2	صندوق النقد العربي	أبوظبي
3	الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي	دبي
4	برنامج تمويل التجارة العربية	أبوظبي
5	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	الرياض
6	المركز الدولي للزراعة الملحية	دبي
7	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب و الهلال الأحمر	أبوظبي

ملحق رقم (14)

السلكان الدبلوماسي والقنصلي لدولة الإمارات العربية المتحدة
في الخارج حسب التسلسل الزمني

م	اسم البعثة	المقر
1	البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة	نيويورك
2	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	بيروت
3	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	القاهرة
4	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	الكويت
5	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	بغداد
6	سفارة دولة الإمارت العربية المتحدة	إسلام أباد
7	القنصلية العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة	كراتشي
8	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	لندن
9	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	صنعاء
10	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	نيودلهي
11	القنصلية العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة	بمباي
12	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	الخرطوم
13	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	باريس
14	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	دمشق
15	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	طهران
16	القنصلية العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة	بندر عباس
17	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	طرابلس
18	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	عمان

19	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	مسقط
20	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	الرباط
21	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	طوكيو
22	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	واشنطن
23	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	تونس
24	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	الجزائر
25	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	الرياض
26	القنصلية العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة	جدة
27	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	برلين
28	القنصلية العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة	ميونخ
29	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	فيينا
30	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	جنيف
31	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	بروكسل
32	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	مدريد
33	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	دكا
34	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	مقديشو
35	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	روما
36	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	أنقرة
37	القنصلية العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة	اسطنبول
38	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	سيئول
39	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	بكين
40	القنصلية العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة	هونج كونج
41	سفارة دولة الإمارت العربية المتحدة	موسكو
42	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	مانيلا
43	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	برازيليا
44	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	جاكرتا

45	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	الدوحة
46	سفارة دولة الإمارات العربية للتحدة	المنامة
47	سفارة دولة الإمارات العربية للتحدة	نواكشوط
48	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	كوالالمبور
49	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	بريتوريا
50	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	كنبرا
51	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	بانكوك
52	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	كولمبو
53	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	اوتاوا
54	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	سنغافورة
55	سفارة دولة الإمارات العربية للتحدة	كابول
56	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	أوسلو
57	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	لاهاي
58	سفارة دولة الإمارات العربية للتحدة	عشق أباد

المراجع العربية

الكتب

1- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 7، الكويت: وكالة المطبوعات، 1984.

2- أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية، رأس الخيمة: د.ن، 1993.

3- أحمد خليل العطوي، دولة الإمارات العربية المتحدة: نشأتها وتطورها، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1981.

4- أحمد عبد الرزاق شكارة. الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية، دبي: كاظمة للنشر، 1985.

5- اسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي السوفياتي حول الشرق الأوسط، الكويت: ذات السلاسل للنشر، 1979.

6- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. ط5، الكويت: ذات السلاسل للنشر، 1987.

7- اسماعيل صبري مقلد. أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1984.

8- اسماعيل صبري مقلد. نظريات السياسة الدولية، الكويت: ذات السلاسل.1987.

9- اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1994.

10- بطرس غالي وآخرون: المدخل إلى علم السياسة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية 1984.

11- بطرس بطرس غالي. دراسات في الدبلوماسية العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973.

12- بيار سالينجر وإريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، بيروت: دار آزال للتوزيع والنشر، 1991.

13- بير رينوفان وجان باتيست دوروزيل. مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، بيروت: منشورات عويدات، 1982.

14- جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزيق (محرران). العلاقات العربية - الإيرانية، القـاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1993.
15- جورج شكري كتن، العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها، أبوظـبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2001.
16- حسين محمد البحارنة. دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتهم الدولية وتطـور قوانينـهم الدستورية وأوضاعهم السياسية، بيروت: مؤسسة التنمية والإنماء، 1973.
17- حامد ربيع. نظرية السياسة الخارجية. القاهرة: مكتب القاهرة الحديث. د.ت.
18- حمدي تمام، زايد القائد والمسيرة، ط2، طوكيو: شركة داي نيبون للطباعة ليمتد، 1981.
19- زبيجنو بريجنسكي (ترجمة: أمل الشرقي)، رقعة الشـطرنج: الأولويـات الاسـتراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
20- زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر، بيروت: معـهد الإنمـاء العربي، 1982.
21- سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان. الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الثوابت والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية نـاصر العسـكرية، د.ت.
22- سيد نوفل. الوضع السياسي في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة: النهضة الجديدة للطباعة، 1967، المجلد الأول.
23- سعيد بن محمد آل نيهان. السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحـدة. العـين: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1985.
24- شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، بيروت: دار العلـم للملايـين، 1992.
25- شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكلسل. القيادة، أبوظبي، ديوان الرئاسة، 1981.
26- صلاح العقاد. التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الانجلـو المصريـة، 1983.
27- عبدالخالق عبدالله، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2001.

28- عبد الرحمن الغنيم ومحمد إبراهيم الشاعر. الاستراتيجية القومية للإمارات العربية المتحدة، دمشق: د.ن، 1978.
29- عبدالرحمن يوسف بن حارب. السياسة الخارجية لدولة الإمارات. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
30- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط 3، ج 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.
31- "العلاقات بين الإمارات وبريطانيا"، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
32- "العلاقات بين الإمارات والصين"، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
33- "العلاقات بين الإمارات واليابان"، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
34- علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 - 1995، بيروت، دار المنهل اللبناني، 1998.
35- غازي القصيبي، أزمة الخليج: محاولة للفهم، لندن: دار الساقي،1991.
36- فاطمة الصايغ. الإمارات العربية المتحدة: من القبلية إلى الدولة، دبي: مركز الخليج للكتب، 1997.
37- مجموعة باحثين. التجارب العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.
38- مجموعة باحثين. العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996.
39- مجموعة باحثين: نحو مشروع حضاري عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
40- مجموعة من أساتذة جامعة الإمارات. دراسات في مجتمع الإمارات، العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1999.
41- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1983.
42- محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، الكويت: دار الكتاب الحديث 1999.

43- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

44- محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

45- محمد صالح العجيلي. دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

46- محمد كامل عبيد، نظم الحكم ودستور الإمارات، ط 2، دبي: مطابع البيان، 1997.

47- محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت: دار القلم، 1981.

48- محمد المسفر. دولة الإمارات العربية المتحدة: تقييم نظام فيدرالي في العالم الثالث، نيويورك: جامعة برمنغهام، 1984.

49- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليج: المواقف والتداعيات"، الكويت: قسم البحوث بالمركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، يناير 2002.

50- مارسيل مرل، ترجمة خضر خضر. السياسة الخارجية، بيروت: جروس برس، د.ت.

51- مطر أحمد عبد الله. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.

52- .... الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها. الشارقة: وحدة الدراسات بجريدة الخليج، 1999.

53- معهد الدراسات الدبلوماسية. محاضرات الموسم الثقافي، "التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي". الرياض: الأمانة العامة للمجلس، 1986.

54- موزة غباش، التنمية البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: المجمع الثقافي، 1996.

55- ناجي شراب، دراسة في الحكم والسياسة، ط2. العين: دار الكتاب الجامعي، 1987.

56- ناجي شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العين: دار الكتاب الجامعي، 1987.

57- ناصيف حتي. النظريات في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

58- نايف علي عبيد. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
59- يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2002.
60- يوسف الحسن، دولة الرعاية في دولة الإمارات العربية المتحدة: من الحرمان إلى الرفاه إلى المشاركة. الشارقة: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، 1997.

الوثائق

1- البيان الختامي للقمة الخليجية الثالثة والعشرين الذي عقد في مسقط 30-31 ديسمبر على موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الانترنت.
2- إحصائيات وزارة التربية والتعليم، 2000 في المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط، 2001.
3- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.
4- دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، 2000-2001. لندن: ترايدنت برس.
5- دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1999، لندن: ترايدنت برس.
6- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، "المجموعة الإحصائية" للأعوام 1999-2001، على موقع الانترنت.
7- دولة الإمارات العربية المتحدة، الإحصائيات السنوية، 1980 الطبعة الخامسة.
8- زايد: فكر .. وعمل: دولة الإمارات العربية المتحدة. وزارة الإعلام والثقافة. مركز التوثيق الإعلامي. أبوظبي: بن دسمال، 1984.
9- صندوق أبوظبي للتنمية "30 عاماً من المساهمة في التنمية"، أبوظبي: صندوق أبوظبي للتنمية، 2002.
10- "قائمة السلكين الدبلوماسي والقنصلي"، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، إدارة المراسم، يناير 2002.
11- "مجموعة أحاديث وتصريحات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان"، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة مركز التوثيق الإعلامي.
12- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤتمر القمة العاشر 1989/12/21.

13- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مؤتمر القمة العاشرة 1990/12/21، أبوظبي، وزارة الإعلام والثقافة 1990.
14- وثائق مجلس التعاون الخليجي، التعاون، السنة 6، العدد 21 (آذار/مارس 1991).
15- وزارة التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة، "المجموعات الإحصائية" للأعوام 1995-2001، موقع الوزارة على الانترنت.
16- وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة، "المجموعة الإحصائية 2001" موقع الوزارة على الانترنت.
17- يوميات حكومة دولة الإمارات. مرسوم اتحادي رقم 1977/96 والمرسوم الاتحادي رقم 1978/22.

دراسات ومقالات

1- "الإرهاب الدولي: الولايات المتحدة والوطن العربي" (ملف) المستقبل العربي، العدد (284)، اكتوبر/2002.
2- أبو بكر الدسوقي "أمريكا والإرهاب: الحدث والتداعيات"، السياسة الدولية، العدد (146)، اكتوبر 2001.
3- إدمون غريب "السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران وانعكاساتها" الشؤون العامة، العدد (21)، يناير 2002.
4- أيمن السيد عبد الوهاب "التحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا" السياسة الدولية، (147)، يناير 2002.
5- حسين معلوم "الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع .. والآفاق". السياسة الدولية، العدد (147)، يناير 2002.
6- حسين معلوم "الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع .. والآفاق" السياسة الدولية، العدد (147) يناير، 2002.
7- زبجنيو بريجنسكي "محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين" محاضرة ألقيت في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبوظبي: 10 تشرين الأول / أكتوبر 1999).
8- سعد الدين إبراهيم "من انتصر حقاً في الحرب العالمية الثالثة"، جريدة الخليج 1990/4/15.

9- سليم الحص "أي نظام عالمي جديد"، جريدة الخليج، 1991/9/22.
10- جوزيف ناي "ما هو النظام العالمي الجديد؟" جريدة الخليج 1992/7/15.
11- السيد أمين شلبي "أمريكا والعالم: أسئلة الهيمنة الأمريكية" شوون عربية العدد (111) خريف 2002.
12- عبد الخالق عبدالله "من واقع زيارة وفد الإمارات إلى لبنان"، جريدة الخليج 2000/6/6.
13- عبد الخالق عبدالله "لا خليجية للحرب" جريدة الخليج، 18، فبراير، 2003.
14- عبد المنعم المشاط "أمن الخليج: دراسة في الإدراك والسياسات"، نشرة العالم بين يديك. القاهرة، السنة 2، العدد 5 (نيسان / أبريل 1994).
15- "ما الجديد في النظام الدولي؟" جريدة الخليج 1993/12/12 ص 8.
16- مجدي علي عبيد، "المقدمات السياسية للغزو"، السياسة الدولية، العدد (102) اكتوبر 1990.
17- محمد ابراهيم فضة "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية". السياسة الدولية، العدد (74)، أكتوبر 1983.
18- مراد إبراهيم الدسوقي "عاصفة الصحراء .. الدروس والنتائج"، السياسة الدولية، العدد (104) أبريل 1991.
19- "موجز يوميات الوحدة العربية": أيار (مايو) 1990، المستقبل العربي، السنة 13، العدد (137)، تموز/ يوليو 1990.
20- نايف علي عبيد "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001، محاضرة في نادي ضباط أبوظبي، فبراير 2002.
21- نايف علي عبيد، النـزاع الإيراني - العراقي على شط العرب. الشؤون العامة، العدد التاسع، يناير 2001.
22- نبيه الأصفهاني "أبعاد التقارب الروسي - الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد (174)، ص 117-122.
23- نبيه أصفهاني (إعداد) "وثائق خاصة بالأزمة"، السياسة الدولية، العدد (102) اكتوبر 1990.
24- هاني رسلان "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة" السياسة الدولية، السنة 27، العدد 103 (كانون الثاني/ يناير 1991).

25- هاني رسلان "دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي" السياسة الدولية، السـنة 26، العدد 102 (تشرين الأول/ أكتوبر 1990).
26- "يوميات الأزمة (3 مايو - 15 سبتمبر)"، السياسة الدولية، العدد (102) اكتوبر 1990.

تقارير

1- تقارير وخلفيات، بيروت: دار الصياد، 10 مايو 1991.
2- التقرير الاستراتيجي الخليجي، 1999-2000، الشارقة، دار الخليج للنشر والطباعة.
3- التقرير الاستراتيجي الخليجي، 2000-2001، الشارقة، دار الخليج للنشر والطباعة.
4- التقرير الاستراتيجي الخليجي، 2001-2002، الشارقة، دار الخليج للنشر والطباعة.
5- التقرير السنوي 1999 - 2001، أبوظبي، صندوق، أبوظبي للتنمية.

الجرائد

1- جريدة أخبار العرب 2001/9/9.
2- جريدة أخبار العرب 2003/3/4.
3- جريدة الاتحاد 2001/10/7.
4- جريدة الخليج 2002/9/5.
5- جريدة الخليج 2003/3/2.
6- جريدة الخليج 2003/3/3.
7- ملحق الاتحاد 2 ديسمبر 2002.
8- ملحق جريدة الاتحاد بمناسبة العيد الوطني 2 ديسمبر 2001.
9- ملحق جريدة الخليج بمناسبة العيد الوطني الثلاثين لدولة الإمارات العربية المتحدة 2 ديسمبر 2001.
10- المنتدى العدد 42 مارس، 1989.

المراجع الأجنبية

Books

1 - Alvin J. Cottrol and Others. the Persian Gulf States : A General Survey, USA : The John Hopkins Universal Press, 1980.

2 - Abdulghanai. J.M. Iraq and Iran: The years of Crisis London: Croom Helm; Baltimore, Mad: Johns Hopkins University Press, 1984.

3 - Anthony John Duke, After the Gulf War: The G.C.C. and the World. Washington D.C. Center for Contomporary Arab Studies,

4 - Anthony, John Duke. Arab States of the Lower Gulf : People, Polities, Petroleum. Washington, D.C: The Middle East Institute, 1975.

5 - Anthony, John D. The United Arab Emirates: Dynamic of State Formation. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2002.

6 - Brecher, Macheal. Decisions in Israel's Foreign Policy: London: Oxfored University Press, 1974.

7 - Chubin, Shahram, Robert Litwak, Avi Plascov. Security in the Gulf. England: Gower Publishing Company Limited. 1982 Four Parts Covered Together.

8 - Heard-Bay, Frank, From Trucial States to United Arab Emirates London: Longman, 1982.

9 - Larsen, Henrik, Foreign Policy and Discourse Analysis. London and New York: Rouledge, 1997.

10 - Obeid, Nayef Ali. United Arab Emirates Stance Towards Iraq-Iran War. Belgrade: Belgrade University Press, 1988.

11 – Peterson, Erik, The Gulf Cooperation Council : Search for Unity in Dynamic Region U.S.A : Westview Press, 1988.

12 - Record, Jeffery, The Rapid Deployment Force and US Military Intervention in the Persian Gulf, Washington, D.C.: Corporate Press; Cambridge, Mass: Institute for Foreign Policy Analysis, 1981 . Georgetown University, 1992. (

13 - Resenau, James N. International Ploitics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory. New York: Free Press, 1969.

14 - Ramazani, Rouhallgh K. The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis. Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988.

15 - Rugh, William. Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies of Research, 2002.

16 - Yin, Robert K. Case Study Research: Design and Methods. London: SAGE Publication 1994. 2ed.

Reports and Studies

1 - China Peopulation Information and Research Center, (CPIRC,على الانترنت).

2 - Economist Inteligence Unit "United Arab Emirates", Country Report, April 2001.

3 - "EIU". Country Profile 1999-2000.

4 – (EIU), Economic Inteligence Unit Iraq-Iran War: The Next Five Year.

5 - Edmund Ghareeb "The Forgotten War", American - Arab Affairs, (Summer 1983).

6 - Hans Binnendijk and Others, "War in the Gulf". A Staff Report to the Committee on Foreign Relations - USA. August 20, 1984..

7 - Mohammed Ayoob "South - West Asia After the Taliban, "Servival", The Iss Quarterly Volume 44 Number 1, Spring 2002.

8 - Robert Marbro. "Political Dimensions of the Gulf Crisis" Gulf and World Oil Issues Series: Paper 1, Oxford Institute for Energy Studies , 3 October 1990.

9 - Robert O. Freedman, "Soviet Policy Towards The Middle East Since Invasion of Afghanistan" Journal of International Affairs (Summer 1981).

10 - Stephen R. Grummon, The Iran - Iraq War: Islam Embattled, Washington D. C. Georgetown University, 1982. P 50.

11 – "The Military Balance 2001-2002" London: Oxford University Press for Strategic Studies.

12 - "United Arab Emirates" . London: The Economist Intelligence Limited 1999.

13 – "United Arab Emirates", (country report) , London: The Economist Intelligence Unit ,May ,2003.

14 – " 11/9 : One Year Later" (File). Foreign Affairs, Volume 81, No,5 September/October 2002.

15 - "United Arab Emirates 1991", Ministry of Information and Culture.

16 - "United Arab Emirates 1992", Ministry of Information and Culture.

Newspaper

1 - Arab Times, September 26, 1988.

2 - Le Monde (French News Paper) March 11, 1982.

3 - The Financial Times. Sep 29, 1980.

2004/1/713

السياسة الخارجية
لدولة الإمارات العربية المتحدة
بين النظرية والتطبيق

يلقي هذا الكتاب الضوء على بعض مناهج السياسة الخارجية بصورة عامة، وعلى السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بصورة خاصة، للتعرف على مرتكزاتها وأهدافها، والمؤسسات التي تصنع هذه السياسة الخارجية، ومهامها الرسمية، والوسائل والأدوات التي استخدمتها لتحقيق تلك الأهداف، وعلاقات الدولة الخارجية أيضاً.

من مقدمة الكتاب

إذا كانت هناك بعض الدراسات والكتابات التي سبقت هذا الكتاب وخطتها أقلام باحثين متخصصين آخرين عن بعض أبعاد السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إلاّ أن أياً منها ـ على ما قد يكون لها من قيمة علمية لا تنكر ـ لا تداني هذه الدراسة في شمول محاورها، واتساع آفاقها، وغزارة مادتها العلمية، فضلاً عما اتسمت به من اتساق العرض ووضوح الفكر وعمق التناول.

أ . د. إسماعيل صبري مقلد
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة أسيوط ـ جمهورية مصر العربية

إن أفضل الدراسات المتخصصة بالعلاقات الدولية هي تلك التي تجمع بين النظرية والتطبيق، وهذا الكتاب ينطلق من مناهج السياسة ومحدداتها وأهدافها ليؤسّس لدراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في إطار الموضوعية والرصانة العلمية. إنه مرجع للدارسين وللقرّاء كافة، وله موقع مميّز في المكتبة العربية.

أ . د. عدنان السيد ح
أستاذ العلوم السياسية والعلا
الجامعة اللبنانية

Bibliotheca Alexandrina
0481917

ISBN 9253-427-71-2

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع